الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

مصلحة ما بعد التدرج
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

مؤتمر برلين الثاني

(1884 -1885)

وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب افريقيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب :
قشاشني علي

إشراف الأستاذة الدكتورة :
فلة موساوي القشاعي

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأساتذة	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أد.بوسليم صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
د.سعيود ابراهيم	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	مناقشا
د.شقرون جيلالي	أستاذ محاضر	جامعة بلعباس	مناقشا
أد. حوتية محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مناقشا
أد. موساوي فلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا

الموسم الجامعي:
1436 1437 – 2015 2016

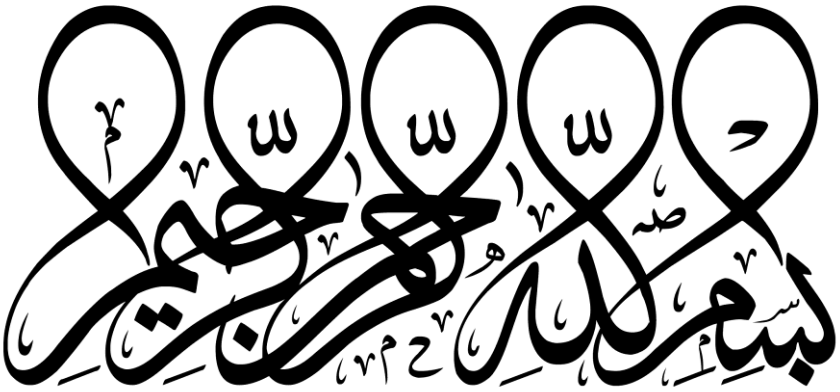
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

حفظهما اللّه ورعاهما

شكر وعرفان

أشكر اللّه عز وجل شكرا يوافي نعمه ويزيد
على أن وفقني في إتمام هذا العمل فله الحمد والفضل والمنة

ثم الشكر لأستاذتي المشرفة
الأستاذة الدكتورة فلة موساوي القشاعي التي لم تبخل عليّ بنصائحها القيمة
" وجهتني حين الأخطاء وشجعتني حين الصواب "
فجزيل الشكر لها مع تمنياتي لها بموفور الصحة والعافية .

قائمة المختصرات :

الرمز	العبارة كاملة
د ط	دون طبعة
دت	دون تاريخ
ع	عدد
ج	جزء
مج	مجلد
ط	طبعة
ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
OP-CIT	OPERA-CITATO
IBID	IBDEM
SD	SANS DATE

مقدمة

-التعريف بالموضوع :

بدأت ملامح الاحتلال الأوروبي لإفريقيا تظهر مع نهاية القرن 15 ميلادي وبالضبط مع بداية الكشوف الجغرافية و وصول البرتغاليون إلى منطقة رأس الرجاء الصالح سنة 1487، غير أنه حتى النصف الأول من القرن 19 ميلادي لم تكن هناك دوافع قوية تحرك السياسة الأوروبية نحو إفريقيا حيث لم تتبلور حينها الحاجة الجامحة لمواردها الطبيعية والبشرية ك التي ظهرت خلال الجزء الأخير من نفس القرن، والتي أدت إلى زيادة التنافس واحتدام الصراع بين الدول الأوروبية نفسها للظفر بمناطق النفوذ بالقارة الإفريقية.

ولو ألقينا نظرة على خريطة افريقيا السياسية لسنة 1815 نكاد نلمس آثار أقدام الأوروبيين في المناطق الساحلية من القارة، أين اتخذوا لهم نقاط ارتكاز لتحقيق أهدافهم المحدودة آنذاك، وهكذا نلاحظ أنه حتى مطلع القرن 19ميلادي لم تكن لدول أوروبا سيطرة إلا على أجزاء صغيرة من أطراف القارة غير أنه سرعان ما انتقلت هذه الدول من مرحلة ما يمكن أن نسميه النفوذ الجزري أو الساحلي إلى مرحلة النفوذ الداخلي والتوغل بداخل القارة، ووصل الأمر قبل انعقاد مؤتمر برلين إلى درجة من النهم الاستعماري كاد يؤدي إلى الاصطدام بين الدول الأوروبية المتصارعة على مناطق النفوذ بإفريقيا.

وأمام حالة التوتر والاضطراب التي رافقت التحركات الأوروبية بالقارة الإفريقية والتي كانت لها انعكاسات سياسية على الوضع الدولي بأوروبا ظهرت بعض الأصوات المنادية بتسوية النزاعات بطرق سلمية ودبلوماسية عبر الدعوة لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه المسائل المختلف فيها حول القارة الإفريقية وكان مؤتمر برلين الثاني أبرز هذه المؤتمرات إن لم نقل أولها كونه خص افريقيا وشؤونها الاستعمارية دون غيرها، والذي انعقدت أولى جلساته في15 نوفمبر 1884 وآخرها في 26 فيفري سنة 1885.

وإذا كان مؤتمر برلين الأول لعام 1878 قد لقي اهتماما كبيرا من الدارسين والباحثين خاصة العرب منهم، لأنه يمس في المقام الأول الدول العربية والمسألة الشرقية، فإن مؤتمر برلين الثاني 1884-1885 يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث نظرا لنقص الدراسات التي تناولته كموضوع بحث مباشر، فضلا عن أهميته كحدث تاريخي شكل نقطة تحول في تاريخ الاستعمار الأوروبي لإفريقيا.

-دوافع اختيار الموضوع :

مما لا شك فيه أن هناك أسباب ودوافع عديدة حملتنا على اختيار موضوع الدراسة الموسوم بـ: **مؤتمر برلين (1884-1885) وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب إفريقيا**، وفي مقدمتها:

- أهمية مؤتمر برلين في التاريخ الحديث لكل من إفريقيا وأوربا على سواء، حيث شكل نقطة تحول في العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال تكريسه لسياسية التبعية والاستعمار، وعكس صورة واضحة لمدى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان عبر أساليب تجلت فيها كل معاني الظلم والطغيان والاحتقار وأُسقطت من خلالها كل الاعتبارات القانونية والدينية وحتى الإنسانية.

- محاولة الوقوف على تبعات مؤتمر برلين وانعكاساته السياسية والاقتصادية على منطقة غرب إفريقيا التي تعد من أهم مناطق القارة الإفريقية لما تزخر به من مقومات طبيعية وبشرية هامة جعلتها محل تتبع واهتمام عبر العصور وشكلت إحدى أسباب الغزو الأوروبي لها خلال الفترة الحديثة.

- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع بالبحث، خاصة من قبل الباحثين العرب والأفارقة على الرغم من أن مؤتمر برلين ذو أهمية بالغة في التاريخ الحديث والمعاصر للقارة الإفريقية، وهو الأمر الذي دفعنا للخوض في غمار الموضوع لعلنا نقدم دراسة تكون كإضافة علمية في حقل الدراسات الإفريقية ولبنة لأبحاث أخرى مستقبلا.

- الإطار الزماني والمكاني للبحث :

يشمل الإطار الزماني للدراسة فترة الأربعة قرون تقريبا من الوجود الأوروبي بغرب افريقيا، بداية بالكشف الجغرافي الأول للمنطقة خلال القرن 16م ثم الكشف الجغرافي الثاني خلال القرن 19م والتوسع العسكري الذي سبق المؤتمر، ووصولا إلى حيثيات انعقاد المؤتمر بين سنتي 1884 1885 ثم الانعكاسات السياسية والاقتصادية للمؤتمر على غرب افريقيا خلال النصف الأخير من القرن 19م ومطلع القرن 20 م، أما الإطار المكاني فيخص بالدراسة منطقة غرب افريقيا كإقليم جغرافي تحده الصحراء الكبرى شمالا والغابات الاستوائية جنوبا.

-إشكالية البحث :

تهدف إشكالية البحث إلى تسليط الضوء على الأهمية التاريخية لمؤتمر برلين 1884-1885 كحدث تاريخي استطاع توجيه السياسية الاستعمارية الأوروبية بالقارة الإفريقية عامة وغربها على الخصوص وفق طريقة توافقية تخدم مصالح الدول الكبرى بعد سنوات طويلة من التنافس والصراع فيما بينها أدت إلى توتر واضطراب الوضع الدولي بأوروبا وكادت تؤدي إلى حروب طاحنة داخل القارة وخارجها، كما تهدف الإشكالية من ناحية أخرى إلى الوقوف على تبعات وانعكاسات المؤتمر على غرب افريقيا وما أحدثه بها من متغيرات وتحولات سياسية واقتصادية، وللوصول إلى ذلك ارتأينا أن تكون إشكالية البحث الرئيسية على النحو التالي:

ما الأسباب والدواعي الحقيقية وراء انعقاد مؤتمر برلين الثاني، وما أهم انعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب افريقيا ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي كالتالي:

-أولا : ما هي الظروف العامة التي عرفتها منطقة غرب افريقيا قبل انعقاد مؤتمر برلين ؟

-ثانيا: كيف كان الوضع الدولي بإفريقيا وأوروبا على سواء قبيل انعقاد مؤتمر برلين ؟ وما أهم العوامل والأسباب التي دعت إلى انعقاد المؤتمر؟

-ثالثا: ما الظروف التي مهدت لانعقاد المؤتمر؟ ولماذا اختيرت مدينة برلين لاحتضان أعمال المؤتمر رغم حداثة ألمانيا في المجال الاستعماري ؟

-رابعا: كيف سيرت حيثيات المؤتمر وما أهم ما دار في جلساته ؟ وما هي القرارات التي خرج بها؟

-خامسا: ما هي الانعكاسات السياسية للمؤتمر على غرب افريقيا؟ وهل حقا دعا المؤتمر إلى تقسيم المنطقة أم أنه نظم عملية التقسيم فقط بعد سنوات من التنافس والصراع بين الدول الاستعمارية؟

سادسا: كيف أصبحت الخريطة السياسية لغرب افريقيا بعد مؤتمر برلين، وما أهم المشكلات التي واجهت سكان المنطقة وهل كانت لهم ردود فعل اتجاه سياسات الدول الاستعمارية؟

-سابعا: ما هي الانعكاسات الاقتصادية للمؤتمر على غرب افريقيا؟ ما أهم التحولات التي شهدها الاقتصاد المحلي في ظل الاقتصاد الاستعماري؟ ما أهم القضايا الاقتصادية بغرب افريقيا التي عولجت على ضوء مؤتمر برلين؟

- **المنهج المتبع**:

فرضت علينا طبيعة الموضوع أن نتتبع مجموعة من المناهج التاريخية، من بينها المنهج الوصفي السردي الذي وظفناه في عرض مختلف الظواهر والأحداث التي تضمنتها فصول الدراسة بداية بالكشف الجغرافي الأول والثاني لغرب افريقيا ثم تجارة الرقيق والأوضاع الدولية بكل من افريقيا وأوربا ووصولا إلى حيثيات انعقاد المؤتمر، وتخلل ذلك المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال وقوفنا بالنقد والتفسير لبعض النقاط في ذلك، مثل التغير المفاجئ في السياسة البريطانية اتجاه تجارة الرقيق حيث حاولنا التطرق للأسباب والعوامل التي جعلت بريطانيا تدعو لوقف هذه التجارة بعد أن كانت أول الدول الأوروبية التي مارست وشجعت نقل العبيد إلى أوروبا وأمريكا، كما تطرقنا إلى أسباب التحول السياسي لألمانيا نحو استعمار افريقيا بعد أن كان قائدها الأول بيسمارك متحفظا من التوسع خارج أوروبا، ونفس الشيء بالنسبة لفكرة عقد مؤتمر برلين أين حاولنا تفسير الأسباب والظروف التي كانت وراء ذلك، كما أخذنا بالتحليل والنقد للقرارات التي خرج بها المؤتمر خاصة تلك المتعلقة بغرب افريقيا.

واقتضت طبيعة الفصل الثالث أن نتبع أسلوب الدراسة المقارنة عبر الوقوف عن الحالة السياسية والاقتصادية لغرب افريقيا قبل وعقب مؤتمر برلين وتوضيح أهم التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ومن المناهج الأخرى التي وظفناها ولو قليلا المنهج المقارن حيث استعملناه في بعض المواضع التي تحتاج المقارنة بين الروايات التاريخية التي جاءت بها المصادر أو بين الآراء أو التعليقات التي قدمتها بعض المراجع كما كان الحال بالنسبة للفصل التمهيدي أين وقفنا على الاختلاف بين التسميات التي أطلقت على غرب افريقيا وحاولنا ضبط مدلولها حسب الموقع الجغرافي لكل منها، ونفس الشيء بالنسبة للآراء التي أبديت حول مؤتمر برلين وقراراته حيث اخترنا مجموعة منها وحاولنا مقارنتها وربطها ببعضها البعض لنخرج في الأخير بجملة من الاستنتاجات وظفناها في خاتمة البحث.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في انجاز البحث على مجموعة من المصادر والمراجع بعضها عالج الموضوع بشكل مباشر يمكن إدراجها ضمن الدراسات السابقة التي خصت مؤتمر برلين بالبحث والبعض الآخر تناولته بشكل غير مباشر في إطار الحديث عن الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية وكان أهمها ما يلي:

– **دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر** : لشوقي الجمل وعبد الرزاق ابراهيم، تناول الكتاب حيثيات انعقاد مؤتمر برلين بداية بالأسباب والدوافع التي كانت وراء ذلك، كمشكلة حوض الكونغو والمعاهدة البرتغالية البريطانية التي كانت سببا في انعقاد المؤتمر، بالإضافة إلى تناوله جلسات المؤتمر الرسمية وغير الرسمية وأهم القرارات التي خرج بها المؤتمرون.

– "**مؤتمر برلين وأثره على الخريطة السياسية لغرب إفريقيا**" ، لعبد الرزاق إبراهيم ، مقال منشورة ضمن مجلة الدراسات الافريقة التي تصدر عن معهد الدراسات الإفريقية بمصر، ويعتبر المقال من أهم الدراسات التي تناولت مؤتمر برلين وحيثياته حيث تطرق صاحبه بدقة إلى تفاصيل انعقاد المؤتمر بداية من الأسباب إلى القرارا ت التي خرج بها المؤتمرون، وتكمن أهميته في اعتماد صاحبه على الوثائق الأرشيفية وبعض الدراسات الانجليزية المتخصصة التي تناولت الموضوع.

-**تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، لشوقي عطا الله الجمل، تناول الكتاب تاريخ الاستعمار الأوروبي بالقارة الإفريقية بداية من الكشوفات الجغرافية الأولى إلى غاية تقسيم القارة بعد مؤتمر برلين وأفادنا الكتاب في الحديث عن الظروف الدولية التي مهدت لانعقاد المؤتمر وكذلك حيثيات انعقاده وأهم القرارات التي خرج بها.

– **بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث** : لإلهام محمد علي ، يتحدث الكتاب عن الاستعمار الأوروبي بإفريقيا عامة وغربها على الخصوص، وقد أفادنا في الحديث عن الوضع الدولي بغرب إفريقيا قبل وبعد انعقاد مؤتمر برلين، بالإضافة إلى ردود الفعل الوطنية ضد التوسعات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية في غرب افريقيا مثل مقاومة ساموري توري وأحمدو شيخو وقبائل الأشانتي وغيرها.

- **"مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برلين"** ، لحسيني محمد الكامل، مذكرة ماجستير في الدراسات الإفريقية، قسم التاريخ جامعة الجزائر، تناولت الدراسة مشكلة حوض الكونغو التي تعتبر السبب المباشر وراء انعقاد مؤتمر برلين، وقد افادتنا في الحديث عن ظروف وحيثيات انعقاد المؤتمر والوفود الدولية التي حضرت فعالياته وأهم ما دار في جلساته الرسمية وغير الرسمية.

– الميـثاق النهائـــي لمؤتمر برلين **Acte général de la conférence de Berlin 1885 1884**

منشور ضمن كتاب:

Décolonisations, instabilités et famines en Afrique: cent ans après la Conférence de Berlin, 1885-1985: préface de Jean Ziegler.

تضمن سبعة فصول تندرج تحت كل منها مجموعة من المواد، أفادنا في الحديث عن جلسات المؤتمر وأهم القرارات التي خرجت بها بداية بمسألة الاحتلال الفعلي وشروطه، وكذلك مسألة التجارة والملاحة بحوض الكونغو والنيجر، بالإضافة إلى مسألة إلغاء تجارة الرقيق ومختلف القضايا الثانوية التي تطرق لها المؤتمرون.

- كتاب **تاريخ الاحتلال الفرنسي والكشوفات الفرنسية في العالم** لصاحبه هانوتو غابريال G.Hanotaux Histoire des colonies françaises et de l'exploitation de la France dans le Monde.

أفادنا في الحديث عن التوسعات الفرنسية العسكرية بغرب افريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحركات المقاومة الوطنية بالمنطقة حيث قدم تفاصيل دقيقة.

-كتاب **التقسيم السياسي لإفريقيا** le partage politique de l'Afrique وكتاب **تقسيم افريقيا السمراء** le partage de l'Afrique noire أفادنا الكتابين في الحديث عن ظروف انعقاد مؤتمر برلين وإرهاصات تقسيم منطقة غرب افريقيا ونظم الحكم الاستعمارية التي أعقبت ذلك.

وإلى جانب هذه المراجع اعتمدنا على دراسات أخرى رتبناها حسب أهميتها في معالجة الموضوع ومختلف جوانبه مثل الكشوف الجغرافية وتجارة الرقيق والتوسعات الاستعمارية بغرب افريقيا وغير ذلك.

- **خطة البحث :**

للإجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات التي تندرج تحتها ارتأينا أن تكون خطة البحث كالتالي: مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول مشفوعة بخاتمة:

– الفصل التمهيدي جاء تحت عنوان: " **الإطار الجغرافي والبشري لغرب افريقيا"** بدءناه بتحديد الموقع الجغرافي للمنطقة المراد دراستها مع الإشارة لمختلف المسميات التي أطلقت عليها عبر العصور، ثم تناولنا بالدراسة تضاريس المنطقة لعلاقتها المباشرة بموضوع البحث خاصة الأنهار التي كانت ضمن انشغالات الدول الاستعمارية وتمت مناقشة القضايا المتعلقة بها في جلسات مؤتمر برلين، كما قدمنا لمحة موجزة عن مناخ المنطقة وغطائها النباتي ومعادنها التي كانت محل اهتمام الجمعيات الجغرافية والمستكشفين والرحالة الأوروبيين الذين مهدوا لاحتلال المنطقة عسكريا، كما تناولنا بالدراسة المجال البشري لغرب افريقيا وقدمنا عرضا لتركيبته البشرية على اختلافها وتنوعها محاولين التركيز على الشعوب والقبائل التي كان لها دور بارز في سلسلة الأحداث التي شهدتها المنطقة ،كما تطرقنا لأهم الكيانات السياسية التي قامت بغرب افريقيا ومختلف آثارها التاريخية والحضارية قبل فترة الاستعمار حتى تتضح صورة التحولات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد الغزو الأوروبي لها.

– الفصل الأول كان تحت عنوان: **النشاط الاستعماري الأوروبي بغرب إفريقيا قبل مؤتمر برلين** وتضمن أربع مباحث: المبحث الأول عنوناه بـ "**الكشف الجغرافي الأول لمنطقة غرب إفريقيا"** وتناولنا فيه الحركة الكشفية الأولى لغرب افريقيا بداية بالدوافع الحقيقية التي كانت من ورائها، ثم الكشف البرتغالي لسواحل غرب افريقيا الذي ترتب عنه انفتاح بقية الدول الأوروبية على المنطقة والدخول في معترك التنافس فيما بينها على التجارة الساحلية وتأسيس المراكز التجارية التي كانت اللبنة الأولى للاستيطا ن الأوروبي بغرب افريقيا، أما المبحث الثاني كان تحت عنوان: " **تجارة الرقيق بغرب افريقيا"** تطرقنا فيه لظاهرة الاسترقاق بإفريقيا عامة قبل القرن 16م ثم تجارة الرقيق بغرب افريقيا خلال القرنين16 و17م وقدمنا عرضا استقرائيا عن أسباب وظروف ممارسة هذه التجارة وأهم الدول المساهمة فيها وعلى رأسها بريطانيا التي شجعتها في بداياتها ثم عملت على محاربتها بعد استفاء مآربها منها.

وجاء المبحث الثالث من الفصل الأول تحت عنوان " **الكشف الجغرافي الداخلي لمنطقة غرب إفريقيا** " تعرضنا فيه لمختلف المحاولات الكشفية للمناطق الداخلية بغرب افريقيا خلال القرن التاسع عشر خاصة الأنهار التي كانت محل المستكشفين والرحالة الأوروبيين مثل دلتا النيجر ونهري السنغال وغامبيا كما تطرق للكشف الجغرافي للصحراء الكبرى والمدن الكبرى بغرب افريقيا مثل تومبكتو وجني وغيرهما وكان المبحث الرابع تحت عنوان " **التواجد العسكري الأوروبي بمنطقة غرب إفريقيا قبل مؤتمر برلين**" تناولنا فيه بدايات توغل القوات العسكرية الأوروبية بالمناطق الساحلية والداخلية لغرب افريقيا وخصينا بالذكر القوات الفرنسية والبريطانية لنشاطها الكبير في المنطقة وسيطرتها على معظم أرجائها.

– الفصل الثاني جاء تحت عنوان: **انعقاد مؤتمر برلين 1884–1885(الأسباب والنتائج)** وتضمن ثلاث مباحث جاء الأول منها تحت عنوان: "**الأوضاع الدولية بأوروبا وإفريقيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين**" تطرقنا فيه للأوضاع السياسية بأوروبا عقب مؤتمر برلين الأول 1878 وبروز ألمانيا كقوة إقليمية بعد تحقيق وحدتها القومية عقب حروب الوحدة التي خاضتها ضد كل من الدانمرك والنمسا وأخيرا فرنسا سنة 1870 أين تمكن الألمان من دخول فرنسا وتوقيع معاهدة فرانكفورت التي أفقدت فرنسا زعامتها لأوروبا وغيرت موازين القوى بالقارة لصالح ألمانيا وبريطانيا، وتطرقنا في نفس المبحث للوضع الدولي بإفريقيا الذي تغير كثيرا من ذي قبل حيث شهدت القارة حركة استعمارية مكثفة لدرجة أن جل أقاليمها صارت محتلة ضمنيا عدا أثيوبيا وليبيريا، سيما بعد الكشوفات التي قام بها بعض المغامرين الأوروبيين بتكليف من الحكومات الاستعمارية وفي مقدمتها فرنسا وبلجيكا.

وكان المبحث الثاني من الفصل الثاني تحت عنوان: " **ظروف وحيثيات انعقاد المؤتمر** " تطرقنا فيه للصراع الفرنسي البلجيكي حول مناطق النفوذ بحوض الكونغو والذي تطور بمطالبة البرتغال بحقوقها في المنطقة وبإيعاز من بريطانيا، هذه الأخيرة التي سعت لعقد معاهدة مع البرتغال في أفريل 1884 لاستغلال مناطقها القديمة بحوض الكونغو، وهو الأمر الذي فجر الوضع وزاد من توتر العلاقات بين الدول الأوروبية وكان سببا مباشرا لدعوة الزعيم الألماني بيسمارك Bismarck لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه القضايا المختلف عليها.

وتناولنا في نفس المبحث مختلف الاتصالات والمشاورات التي قام بها الزعيم الألماني بيسمارك مع ممثلي الدول الكبرى للتحضير لعقد مؤتمر برلين، والذي توصل بعد جهود مكثفة إلى اتفاق دولي بعقد المؤتمر في 15 نوفمبر 1884 بمدينة برلين، لنتطرق بعد ذلك إلى حيثيات انعقاد المؤتمر وجلساته الرسمية وغير الرسمية التي استمرت عدة أشهر حتى تاريخ 24 فيفري 1885 أين اختتمت فعاليات المؤتمر بعد قراءة الميثاق النهائي وتوصياته النهائية، وقد جاء المبحث الثالث تحت عنوان: "**القرارات التي خرج بها المؤتمر وتقيمها** " عرضنا فيه مختلف القرارات التي جاءت في الميثاق النهائي للمؤتمر والذي تضمن سبعة فصول تندرج تحتها مجموعة من المواد القانونية والتنظيمية لحل القضايا السياسية والاقتصادية المختلف عليها بإفريقيا وأهمها قضية الاحتلال الفعلي وحرية التجارة والملاحة بالأنهار الإفريقية، وقد ختمنا المبحث بجملة من التعليقات والآراء حول المؤتمر ومختلف قراراته.

- الفصل الثالث جاء تحت عنوان: **الانعكاسات السياسية والاقتصادية لمؤتمر برلين على غرب افريقيا** تضمن مبحثين رئيسيين كان الأول تحت عنوان : "**الانعكاسات السياسية** " تطرقنا فيه للخريطة السياسية لغرب افريقيا بعد المؤتمر أين قدمنا عرضا لمختلف التوسعات العسكرية لكل من بريطانيا وفرنسا بالمنطقة عقب المؤتمر، وأردفنا ذلك بردود الفعل الوطنية والتي تجلت في العديد من المقاومات العسكرية للزعماء الافريقين وعلى رأسهم ساموري توري وأحمدو شيخو ومحمد الأمين وكذلك بعض القبائل الإفريقية مثل الأشانتي والبمبارا، وتطرقنا بعد ذلك للتنافس العسكري بين الدول الأوروبية ومشاكل الحدود أين قدمنا بعض الأمثلة عن الكيانات السياسية غير المتجانسة وكذلك الحدود الاصطناعية التي خلفها التنافس الاستعماري والتي انعكست بالسلب على منطقة غرب افريقيا وسكانها، وفي آخر المبحث تناولنا نظم الحكم الاستعمارية وانعكاساتها على سكان غرب افريقيا واخترنا نظام الحكم الفرنسي كأنموذج للدراسة كون فرنسا سيطرت عسكريا على جل أقاليم المنطقة وجمعت مستعمراتها في وحدات فيدرالية تحت مسمى إفريقيا الغربية الفرنسية A.O.F وإفريقيا الاستوائية الفرنسية تخضع رأسا للحاكم العام الذي يمثل الجمهورية الفرنسية ويعتبر المسئول الأول في المنطقة.

وجاء المبحث الثاني من نفس الفصل تحت عنوان "**الانعكاسات الاقتصادية**" تناولنا فيه التحولات التي شهدها الاقتصاد المحلي بغرب افريقيا عقب الاستعمار الأوروبي، بداية بالجانب الزراعي الذي تحول من طابعه المعاشي إلى الطابع النقدي التجاري والذي عاد بالسلب على الفلاح الإفريقي حيث أصبح عاملا مأجورا بالمستثمرات الأوروبية بعد أن كان عاملا مستقلا في أرضه، ونفس الشيء بالنسبة للتجارة المحلية التي شهدت ركودا كبيرا نتيجة انفتاح المنطقة على السوق العالمية وتحول الطرق التجارية باتجاه سواحل غرب افريقيا والمحيط الأطلسي نحو أوروبا وأمريكا، هذا وتناولنا في نفس المبحث للقضايا الاقتصادية بغرب افريقيا التي ناقشها مؤتمر برلين بداية بمسألة التجارة بحوض النيجر التي كانت مهل اهتمام الدول الكبرى ثم مسألة إلغاء تجارة الرقيق التي أخذت حيزا هاما من أعمال المؤتمر.

- **صعوبات البحث** :

قبل أن يخرج البحث بالصورة التي هو عليها اعترضتنا مجموعة من الصعوبات منها : قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن الموضوع بشكل مباشر، وتشابه المادة العلمية بين جل المراجع لدرجة النقل الحرفي في بعض الأحيان، وربما مرد ذلك إلى نقص الأبحاث المتخصصة في مجال استعمار افريقيا بصورة عامة ومؤتمر برلين 1884- 1885 بصفة خاصة، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا عائق اللغة حيث ظهر لنا أن جل المراجع الأجنبية التي تناولت الموضوع باللغة الانجليزية والألمانية، هذا بالإضافة إلى عدم تمكننا من الحصول على المادة الأرشيفية كالوثائق المتعلقة بجلسات المؤتمر وحيثياتها.

وختاما يمكن القول أن موضوع الدراسة رغم أهميته البالغة في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر لم يوف حقه من الدراسة والبحث خاصة لدى الباحثين العرب والأفارقة، ويحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتنقيب لكشف الصورة الحقيقية لمؤتمر برلين وانعكاساته السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية على افريقيا عامة وغربها على الخصوص، ونتمنى أن تكون مبادرتنا العلمية هذه لبنة لدراسات مستقبلية ومنطلق لأبحاث معمقة ودقيقة حول الموضوع.

وأخيرا نتقدم بالشكر الجزيل مرة أخرى للأستاذة القديرة الدكتورة فلة موساوي القشاعي التي تفضلت بالإشراف على كل مراحل البحث ورعته بالتوجيه منذ أن كان فكرة حتى شكله المتواضع هذا.

الفصل التمهيدي

المجال الجغرافي والبشري لغرب إفريقيا

1. **المبحث الأول: المجال الجغرافي.**
2. **المبحث الثاني: المجال البشري.**

-المجال الجغرافي والبشري لغرب إفريقيا:

يعد غرب إفريقيا إقليما طبيعيا ذا خصائص جغرافية وبشرية متميزة، تشمل الموقع الاستراتجي الذي يربطه بشمال إفريقيا عبر الصحراء الكبرى[1] ويصله بقارتي أوربا وأمريكا عبر المحيط الأطلسي ثم الإمكانيات التي يحظى بها في موقعه الهام من حيث علاقاته المكانية بدواخل إفريقيا والموارد الطبيعية التي في سطحه وباطنه، وكذلك ما يتمتع به من مكون بشري متنوع ومتباين العناصر تميز بخصائصه الاجتماعية والحضارية عبر العصور، والتي شهدت العديد من التطورات والمتغيرات منذ دخول الإسلام للمنطقة وزيادة التواصل الحضاري بينها وبين بلاد المغرب الإسلامي إلى غاية الزحف الأوروبي على المنطقة وما أحدثه بها من تحولات كبيرة في العديد من المجالات لا سيما السياسية والاقتصادية منها وهو ما نتطرق له في الفصول الآتية من الدراسة[2].

1. المجال الجغرافي:

للحديث عن التاريخ السياسي والاقتصادي لغرب إفريقيا يجدر بنا إعطاء لمحة ولو مبسطة عن الطبيعة الجغرافية للمنطقة، لما لها من تأثيرات واضحة على سير الأحداث التاريخية بها خاصة خلال الفترة الحديثة، فلا يمكن على سبيل المثال تجاهل تأثير الموارد الطبيعية بتنوع مصادرها وأشكالها في صيرورة الحدث التاريخي بالمنطقة، وذلك للعلاقة الواضحة بينها وبين الوجود الأوروبي بغرب إفريقيا عامة وبينها وبين انعقاد مؤتمر برلين (1884- 1885) على وجه الخصوص.

---

1 - الصحراء الكبرى : تمتد من ساحل المحيط الأطلسي في الغرب إلى سودان وادي النيل في الشرق على طول 4000 كلم ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب 1600 كلم، وتعتبر الصحراء الكبرى من أجف وأحر صحاري العالم ومع ذلك يوجد في أجزائها الداخلية عددا قليلا من الواحات والآبار، والى جانب الواحات توجد الهضاب التي من أهمها هضبة الهجار جنوب الجزائر، إضافة إلى هضبة التبستي التي تقع على حدود إفريقيا الاستوائية ، وهضبة البركو، فضلا عن هضبة أدرار التي يسكنها المراكشيون، وقد كانت الصحراء الكبرى عقبة أمام الرحالة والمكتشفون الأوروبيون، بمعنى أنه لا يمكن لأي رحالة اختراقها ما لم يلتحق بركب القوافل التجارية التي كانت تعبر الطرق والمسالك المعروفة، ويرجع ذلك إلى شدة حرارتها وكثافة رمالها وقلة المياه بالإضافة إلى عداء سكانها للأجانب خاصة قبائل الطوارق والبربر، ينظر: دي فيي جي، تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر .مصر(القاهرة): مكتبة الإسكندرية،1998 ، ص: 17، التهميش رقم: 04.

2 - انعقاد مؤتمر برلين (1884- 1885): ينظر: الفصل الثاني من البحث.

أ- التسمية والموقع الجغرافي :

إن الدارس لتاريخ غرب افريقيا يصادف العديد من المفاهيم الاصطلاحية والجغرافية للمنطقة ومن بينها مصطلحيّ "السودان الغربي" و"إفريقية الغربية" اللذان يدلان على معنى واحد وكلاهما ينحصر جغرافيا في ما نسميه إقليم غرب إفريقيا في امتداده جنوب الصحراء الكبرى من بحيرة التشاد شرقا إلى ساحل المحيط الأطلنطي غربا [1]، ولعل هذا الاختلاف في التسمية يعود إلى التطورات التاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة، خاصة في الفترة الحديثة أين شهدت تقسيمات سياسية ومسميات جغرافية جديدة.

ولفظ "بلاد السودان" يعني البلاد التي سكنها السود، وأقدم المصادر التي أشارت إلى ذلك المؤرخ اليوناني هيرودوت (ق2 ق م) الذي سمى المنطقة الممتدة جنوب الصحراء الكبرى ببلاد الأثيوبيين وكلمة "أثيوبيا" تعني أصحاب الوجوه المحروقة بلفحة الشمس أو الوجوه السوداء [2] كما أن المؤرخ الروماني بليني (ت حوالي 115م) (plinus) أطلق على المنطقة اسم " نجيرتا" نسبة لنهر النيجر الذي يقع بغرب إفريقيا، والذي يعني نهر الجنس الأسود [3].

وخلال العصر الوسيط أطلق الرحالة والجغرافيون العرب على المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى اسم "بلاد السودان"، وكانوا في الغالب يقصدون بها بلاد الأفارقة السود الذين يسكنون غرب إفريقيا[4]، وهو ما نجده عند ابن عبد الحكم (ت 623م) في معرض حديثه عن انتشار الإسلام ببلاد المغرب، إذ يقول : (**وغزا عبيد الله الفهري السوس وأرض السودان**) [5]، ويقصد بأرض السودان إقليم غرب افريقيا بحكم الامتداد الجغرافي بينه وبين السوس المغربي.

---

1 – عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا. مصر(القاهرة): مكتبة الإسكندرية،1998، دط، ص: 05.

2 – فيصل محمد موسي، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ط:1، ص: 46.

3 - Pline L'Ancien, Histoire Naturelle de Pline, tr:Littré Émile .Paris: Firmin-Didot, 1877,T :01. pp : 506 545 705.

4 – الهادي مبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا. مصر: الدار المصرية اللبنانية ،1999، ط:1، ص: 17.

5 – عبد الرحمن ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، تح : عبد المنعم عامر. مصر: الأمل للنشر والطباعة ، 1996،ج : 1، ص: 293.

وقد ارتسمت تسمية بلاد السودان لدى الكثير من الجغرافيين العرب على منطقة غرب افريقيا دون سواها من الأقاليم الإفريقية الأخرى، ومثال ذلك ما أشار إليه ابن حوقل (ت977 م) في كتابه صورة الأرض، بقوله: (**أما جنوبي الأرض من بلاد السودان فإن بلدهم الذي في أقصى المغرب على البحر المحيط بلد ملتف، ليس بينه وبين شيء من الممالك اتصال، غير أن حدا له ينتهي إلى البحر المحيط وحدا له ينتهي إلى برية بينه وبين أرض المغرب، وحدا له إلى برية بينه وبين أرض مصر**) [1]، ونفس الشيء بالنسبة للإصطخري (ت957م) الذي ذكر أن: (**بلاد السودان عريضة...وليس هم بالنوبة ولا بالزنج ولا الحبشة، ولا من البجة، إلا أنهم جنس على حدة أشد سوادا من الجميع وأصفى**) [2].

ومن جهة قدم بعض المؤرخين العرب وصفا للمنطقة الممتدة جنوب الصحراء من حوض النيل شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وأطلقوا عليها تسمية بلاد السودان عامة، مثل البكري (ق11م) الذي وصف العديد من الممالك شرقا وغربا وسمى المنطقة بأرض السودان [3]، وكذلك ابن خلدون (ت1404م) الذي أعطى وصفا وتصنيفا للمنطقة حسب القبائل والشعوب التي تقطنها، وذلك بقوله:(**والسودان أصناف شعوب وقبائل أشهرهم بالمشرق الزنج والنوبة يليهم زغاوة ويليهم كانم ويليهم من غربهم كوكو، وبعدهم التكرور ويتصلون بالبحر المحيط إلى غانية**) [4].

وقد سمت بعض المصادر التاريخية منطقة غرب إفريقيا ببلاد التكرور نسبة لقبائل التكرور وأصبحت كلمة تكروري مرادف لكلمة سوداني، وتبعهم المؤرخون السودانيون الذين كتبوا بالعربية ثم المؤرخون الأوروبيون بعدهم، لذا نجد الكثير من المصورات الجغرافية الأوروبية تطلق لفظ تكرور على منطقة غرب افريقيا عامة [5].

1 – أبي القاسم بن حوقل،كتاب صورة الأرض. لبنان: مكتبة الحياة للطبع والنشر، 1992، ص ص: 24-25.
2 – أبو إسحاق للإصطخري، المسالك والممالك. القاهرة، 1961، د ط، ص: 34.
3 – أبي عبيد الله البكري ، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (المسالك والممالك). العراق: مكتبة المثنى، د ت، ص: 172.
4 – عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر،ج5، بيروت : مؤسسة جمال الدين للطباعة والنشر،1979،ص:234.
5 – إلهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، الرياض:دار المريخ، 1988،ص:28.

ومع بداية الفترة الحديثة ظهرت تعريفات أكثر وصفا وتحديدا للمنطقة، ومثال ذلك ما ذكره الحسن الوزان (ت 1528) [1] في كتابه "وصف إفريقيا" بقوله:(**أرض السودان يبتدئ شرقا بمملكة كاوكة ويمتد غربا إلى مملكة ولاته ويتاخم في الشمال صحراء ليبيا، وينتهي جنوبا إلى البحر المحيط**)[2]، كما أطلق مارمول كربخال تسمية "بلاد السودان" على افريقيا جنوب الصحراء عامة دون حصرها في الجزء الغربي منها، وذلك بقوله أن:(**بلاد السود..يحدها المحيط غربا، ومفازات الصحراء شمالا، وأثيوبيا العليا جنوبا..وأثيوبيا القريبة من مصر شرقا**) [3].

ومع مجيء الأوروبيين للمنطقة استعمل مصطلح "بلاد السودان الغربي" للتعبير على الجزء الغربي لإفريقيا، كما استعمل جزئيا فيما بعد للإشارة على ممتلكات بعض الدول الاستعمارية بالمنطقة مثل ما اصطلح عليه "بالسودان الفرنسي" أو" إفريقيا الغربية الفرنسية " [4]، وقد ظل اسم السودان الغربي شائعا حتى النصف الثاني من القرن 19م [5].

وبصفة عامة يمكن تحديد إقليم غرب إفريقيا بالأراضي التي تقع ما بين خطي 4° و16° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 13° و17° غرب خط غرينتش[6]، تحده من الشمال الصحراء الكبرى الكبرى ومن الجنوب خليج غينيا والغابات الاستوائية [7]، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشرق الكامرون وبحيرة التشاد [8] ويمتد على مساحة تبلغ 2.4 مليون ميل مربع، نقطة ارتكازها حوض نهر السنغال وحوض نهر النيجر الأعلى والأوسط [9].

---

1 - حسن الوزان :هو الحسن بن وزان الزياتي، ولد بغرناطة بين عامي 1489-1495م ، التجأت أسرته إلى فاس على إثر اضطهاد المسلمين بالأندلس ، تقلد عدة مناصب بمدينة فاس وكان مقربا من السلطة حيث كلف بالعديد من المهام سياسية أهمها بعثته إلى سلطان مراكش عام 1509م لعقد حلف مع البرتغاليين، وكذا رحلته إلى تومبكتو بين عامي 1511-1513م ينظر: حمادة صالح، عرض كتاب وصف افريقيا لابن الوزان،جامعة قسنطينة: مجلة سرتا، 1981، العدد 05، ص: 160.

2 - الحسن الوزان، وصف إفريقيا، تح : محمد حجي ، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1983،ط2، ج1، ص:29.

3 - مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجي، الرباط : مكتبة المعارف للنشر،1984، ج :1، ص:51.

4 - عبد القادر زبادية ، الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية،الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1989،ص:11.

5 - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا (سلسة عالم المعرفة) ،الكويت : المجل س الوطني للثقافة والفنون والآداب .1990، الهامش رقم 29 ، ص : 232.

6 - محمد فاضل علي باري، المسلمون في غرب إفريقيا (تاريخ وحضارة) ، بيروت: دار الكتب العلمية،1971 . ص: 19.

7 - كامل محمد الصاوي، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم.الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،2011 ، ص: 63.

8 - فيج جي دي، المرجع السابق، ص : 45.

9 - عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص: 05.

ويشمل غرب إفريقيا بهذا المفهوم المناطق التي تقع جنوب بلاد المغرب التي تشرف على ساحل المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، والمناطق الصحراوية التي تقع جنوب الأجزاء الغربية من بلاد المغرب والمناطق السودانية التي تشرف على سواحل خليج غينيا من المحيط الأطلسي [1]، ويضم حسب التقسيمات السياسية الحالية كل من : سنغال، مالي، النيجر، ساحل العاج (فولتا العليا سابقا) نيجريا، بنين (داهومي سابقا)، ليبريا، توغو، سيراليون، جزر الرأس الأخضر، غينيا بيساو، غامبيا غينيا كوناكري، غانا[2].

وينقسم إقليم غرب إفريقيا جغرافيا إلى منطقتين أساسيتين، الأولى التي تقع بين خطي عرض 10° و00° درجة شمالا وجنوبا، التي تطابق منطقة السافانا الجغرافية [3]، أما المنطقة الثانية ما تعرف بالمنطقة الساحلية أو ساحل غينيا، وكلا القسمين يتميز بجغرافيته وثقافته وتاريخه[4].

ب- التضاريـــس :

سطح قارة إفريقيا عامة سطح هضبي مرتفع، أثرت عوامل التعرية تأثيرا كبيرا في تكوينه وتشكيله[5]، وهو ما يميز الجزء الغربي منها الذي يسوده المظهر الهضبي وتتخلله العديد من الجبال المتخلقة والقباب الجرانيتية التي تشبه مثيلتها المنتشرة في وسط إفريقيا وشرقها [6]، هذا بالإضافة إلى انتشار السهول المنبتة والأودية الخصبة والصحاري الواسعة[7]، وتعد هذه البنية الطبيعية المتعددة العناصر العناصر من أبرز سمات غرب إفريقيا نظرا لمؤثراتها الواضحة في النشاط الاقتصادي والبشري بالمنطقة [8]، وهي تمتد من الشمال إلى الجنوب عبر ثلاث أقسام:

1 - محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر (غربي افريقية 1964، 1996) .بيروت : المكتب الإسلامي ، 1997 ، ج 15، ط2، ص: 05.

2 - أمين أسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.سوريا (دمشق): دار دمشق،1985 ،ط1، ص: 14.

3 - فيصل الموسى ، المرجع السابق، ص: 46.

4 - علي باري ، المرجع السابق، ص: 21.

5 - حسام الدين جاد الرب، جغرافية افريقية وحوض النيل،مصر : دار العلوم للنشر والتوزيع ،2005، ص: 16.

6 - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية افريقية (دراسة إقليمية) ، مصر: دار المعرفة الجامعية، دت ،ط01، ص :221.

7 - علي باري ،المرجع السابق، ص: 21.

8 - محمود شاكر، السنغال، لبنان: المكتب الإسلامي، 1983 ص: 21.

- المنطقة الشمالية: تمتد من الصحراء الكبرى شمالا إلى وادي النيجر الأوسط جنوبا [1]، وتنحصر فيها منطقة "الساحل" الشبه جافة على امتداد 4 مليون كلم مربع [2]، وهي منطقة في الغالب صحراوية تتخللها بعض الوديان والواحات والعيون[3].
- المنطقة الوسطى : تمتد من بحيرة التشاد شرقا حتى منطقة فوتاتور السنغالية غربا، وترتفع في وسطها هضاب النيجر[4] وفي هذه المنطقة سهوب واسعة ذات مراع خصبة[5] .
- المنطقة الجنوبية : وهي المشرفة على خليج غينيا [6]، وتضم عدة كتل جبلية أهمها فوتا جالو ن التي يزيد ارتفاعها على 3000 قدم، والتي تضم بعض القمم العالية مثل قمة بنتيمياني (Bintemani) في سيراليون 6390 قدم[7]، وتنتشر بالمنطقة الجنوبية العديد من الهضاب أهمها هضبتي الكاميرون وأداموا التي تتميز بظواهرها البركانية، بالإضافة إلى هضبة جوس في نيجريا التي تحيط بها سهول واسعة ويزيد متوسط ارتفاعها عن 1500 فوق سطح البحر [8]، وتغطي المنطقة الجنوبية الغابات الاستوائية الكثيفة وتكثر فيها السهول والوديان والأنهار الساحلية [9] .

وقد أدت الظروف المناخية القديمة في غرب إفريقيا إلى تكوين كثبان رملية ثابتة في الصحراء الكبرى التي تمتد جنوبا حتى منتصف نهر النيجر في جنوب مالي الحالية، وكذلك في مقاطعات كانو وبورنو في نيجريا [10]، وترتفع بعض أماكن الصحراء إلى ستة آلاف قدم فوق سطح البحر وتنخف ض أخرى إلى مائة قدم تحت سطح البحر ، تنتشر فيها كثبان الرمال والواحات الكبيرة، كما توجد بها الهضاب الصخرية والمسالك الفسيحة وسلاسل الجبال والوديان، وتقدر مساحة جزء الصحراء الذي تسيطر عليه الرمال بحوالي التسع[11] .

1 - نعيم قداح ، إفريقيا الغربية في ظل الإسلام، مصر : منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دت ، ص :02.
2 - Callot, "Sahel." Encyclopedia of Islam, Brill: New Edition. 1995. T6. p:837.
3 - علي باري، المرجع السابق، ص: 21.
4 - نعيم قداح، المرجع السابق، ص: 02.
5 - علي باري، المرجع السابق، ص: 21.
6 - نعيم قداح، المرجع السابق، ص: 02.
7 - فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق ، ص: 221.
8 - فتحي محمد أبو عيانة، نفس المرجع، ص: 221.
9 - علي باري، المرجع السابق، ص: 21.
10 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق، ص: 222.
11 - مبروك الهادي الدالي، المرجع السابق ، ص: 19.

أما الشواطئ في غرب إفريقيا فبعضها صخري والآخر رملي، حيث ترتفع الشواطئ الصخرية في كل من موريتانيا والسنغال، أما الشواطئ الرملية فتبدأ من غينيا (بيساو) وتنتهي في نيجيريا مشكلة بعض الخلجان القليلة التي تؤلف موانئ صالحة لرسوا السفن مثل أبيدجان في ساحل العاج [1]، وفي نيجيريا خاصة في منطقة الدلتا المحاطة بالجزر الرملية[2].

وبالنسبة للتصريف النهري يعد المحيط الأطلسي مستوى قاعدة تنصرف إليه معظم مياه غرب إفريقيا، ويقع خط تقسيم المياه الرئيسي جنوبا قرب الساحل، خاصة في النيجر والسنغال وغامبيا وتتجه أعالي نهر النيجر نحو الشمال الشرقي في اتجاه المنخفض الكبير الذي يأخذ اتجاها عاما من الشرق إلى الغرب، حيث كان النيجر قديما ينتهي إلى بحيرة أروان جنوب غرب تمبكتو [3] .

وتعتبر كتلة الفوتاجالون مصدرا رئيسيا للمياه، إذ تنبع منها جل أنهار غرب إفريقيا نظرا لكثرة أمطارها ولطبيعة تركيبها الجيولوجي الذي يسمح بتخزين المياه [4]، وعليه فالمنطقة تتميز بشبكة نهرية معتبرة لعبت أدوارا مهمة في تاريخ غرب إفريقيا وحضارته، وفي مقدمتها نهر النيجر والسنغال وغامبيا، بالإضافة إلى الأنهر الثانوية الأخرى الأقل حجما وملاحة ونشاطا.

- نهر النيجر:

تسمية النيجر مستمدة من الكلمة اللاتينية نيجرو Negro بمعنى الأسود، وكان يسمى قديما (نيل النجرو) أي نيل الزنج أو نيل السودان، وله عدة أسماء محلية مختلفة منها (جوليبا) عند قبائل الفولاني وتسمية (بارا) عند الهوسا أما عند قبائل اليوروبا يسمى (أوبا)، وللنهر أهمية كبيرة بالمنطقة وبغرب إفريقيا عامة ولهذا عنيّ به الجغرافيون والرحالة العرب الذين زاروا المنطقة أو سمعوا عنها [5]، ويعتبر ويعتبر نهر النيجر ثالث أنهار افريقيا من حيث الطول إذ يزيد عن 4100كم، ويمر عبر جل الأقاليم

1 - علي باري، المرجع السابق، ص: 22.
2 - نعيم قداح ، المرجع السابق ، ص: 05.
3 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 222.
4 - علي باري ، المرجع السابق ، ص: 22.
5 - أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (الإسلام والدول الإسلامية جنوب صحراء افريقية) ،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ج:6، ط:4، ص ص: 565،566.

المناخية بغرب افريقيا،بداية بالإقليم الاستوائي وشبه الاستوائي ثم إقليم السافانا وأخيرا بالإقليم الشبه جاف [1].

وينبع نهر النيجر من المنحدرات الداخلية لهضبة الفوتاجالون ويتكون عند بدايته في جنوب باماكو من عدد كبير من المجاري التي تنتشر في مساحات واسعة من الأرض مكونة ما يسمى بالدلتا الداخلية للنيجر حيث تتحول هذه الدلتا إلى بحيرة عظيمة في موسم الفيضان، ويسير النهر بعد ذلك على هذه الصورة حتى يصل تومبوكت و[2]، وينحرف إلى الشرق وقبل مدينة غاو بقليل ينحرف إلى الجنوب حتى حدود نيجيريا فيتجه إلى الجنوب الشرقي [3]، وينتهي عند المصب بدلتا كثير الفروع، ويتصل به عند مسافة غير قصيرة من المصب نهر البنوى Benoué [4].

وإلى جانب نهر بنوى يرفد نهر النيجر الكثير من الأنهار الأخرى مكونا ثنية عظيمة يتجه بعدها نحو الجنوب لكي يصب في المحيط[5]، وللإشارة قد أطلق المستعمرون الأوائل على الأنهار المتصلة بنهر النيجر اسم أنهار الزيت لأن هذه المنطقة اشتهرت بإنتاج أجود أنواع الزيوت [6].

وعن فيضان نهر النيجر يذكر مارمول كربخال أنه يبتدئ في منتصف يونيو (جوان) ويدوم ثمانين يوما فيغمر سطح الأراضي بما فيها من سهول ووديان فتمتلئ به ويضطر السكان إلى استعمال القوارب للانتقال من طرف إلى طرف" [7]، ويعتبر بهذا نهر النيجر شريانا هاما من شرايين الحياة والعمران والمواصلات في غرب افريقيا [8]، إذ أنه صالح للملاحة ومصدر هام لصيد السمك[9]، وما يؤكد أهميته

1 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 223.

2 - أحمد نجم الدين فليجة، افريقيا دراسة عامة وإقليمية ،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ص: 144-145

3 - محمد رياض ، افريقيا دراسة لمقومات القارة، بيروت: دار النهضة،1973، ط2، ص: 131.

4 - إلهام علي ذهني ، المرجع السابق ، ص: 20.

5 - أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص:145.

6 - شوقي الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمار، القاهرة: 1971، ص ص: 92 93.

7 - مارمول كربخال ، المصدر السابق ، ص: 55.

8 - جمال الدين الدناصوري ،جغرافية العالم دراسة إقليمية (افريقيا)، القاهرة:المكتبة الأنجلومصرية 1971، ج:2، ص: 368.

9 - علي باري ، المرجع السابق، ص: 22.

أهميته أنه قامت على ضفافه أهم المدن الإسلامية التي برزت في غرب افريقيا خلال الفترة التي سبقت الاستعمار الأوروبي.

- نهر السنغال:

يذكر أحمد شلبي أن نهر السنغال لم يحمل هذه التسمية إلا في القرن السابع عشر ميلادي (17م)، وأرجع أصل التسمية إلى قبيلة صنهاجة التي كانت تسكن المنطقة، مشيرا إلى أن اللسان الإفريقي انحرف قليلا عن نطق كلمة صنهاجة، فاستبدل بالصاد سينا وبالهاء غينا على نحو ما فعل بأكثر الكلمات التي اقتبسها من اللغة العربية [1]، ويعد نهر السنغال سادس أنهار افريقيا من حيث الطول، ينبع من هضبة الفوتاجالون ويصب في المحيط عند مدينة سان لوي السنغالية [2] ويمتاز بانحدار مجراه التدريجي في المنطقة المستوية الساحلية، وهو قليل العمق إذ لا يتجاوز عمقه ثلاثة أمتار لمسافة تبلغ 350 كلم من المصب وذلك بسبب قلة الأمطار خاصة في فصل الشتاء [3].

ويبلغ طول نهر السنغال حوالي 1600 كلم [4]، ويصنف بذلك في المرتبة السادسة بين أنهار إفريقيا من حيث الطول وخامسها من حيث مساحة حوضه [5] ، ويعتبر القسم الأوسط منه صالحا للملاحة وهو مصدر الخصب للأراضي التي يمر بها [6] ، ويكون ذلك في فصل المطر أما بقية العام فغالبا ما تتوقف الملاحة به ولا تصلح إلا للقوارب الصغيرة، وهنا تظهر أهمية النهر اكبر في الري خاصة عندما يفيض، فيروي الأرض ويخصب التربة[7].

- نهر غامبيا:

حصل خلط لدى الجغرافيين الأوائل حول تسمية نهر غامبيا وامتداده، وظنه البعض امتدادا لنهر النيل أو نهر النيجر، فكان يقال عنه نيل النيجر ونيل السودان وأحيانا نيل جامبيا، ينبع من مرتفعات

---

1 - أحمد شلبي ، المرجع السابق، ص: 522.

2 - Galliéni, Joseph-Simon, Voyage au Soudan français, Paris :Hachette, 1885, P:539.

3 - أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص: 148.

4 – علي باري ، المرجع السابق، ص: 22.

5 – محمد عبد الغني سعودي، افريقية، القاهرة : المكتبة الأنجلومصرية، 2004 ، ص: 225.

6 – علي باري ، المرجع السابق، ص: 22.

7 – عبد الغني سعودي ، المرجع السابق، ص: 225.

فوتا جالون ويسير في أرض غينيا فالسنغال ثم يدخل أراضي جامبيا عند بلدة كونيا وقد بقي من طوله حوالي300 ميل ليصل إلى المصب[1].

ويعتبر نهر غامبيا مدخل افريقيا الغربية إذ يخترق منطقة السافانا أكثر المناطق الإفريقية ارتيادا [2] كما يعتبر طريقا مهما للمواصلات، إذ أنه صالح للملاحة طول العام لمسافة 460كلم وفي حركة المد في الفصل المطير يمتد تأثيرها إلى 140كلم، وفي الفصل الجاف يصل تأثير المد إلى 120 كلم أخرى باتجاهالمنابع [3]، وبهذا تستطيع عابرات المحيط أن تسير فيه حتى منطقة كنتور على مسافة 159 ميلا من باثورست، ويمكن أن تصل السفن التي غاطسها ستة أقدام ونصف إلى منطقة فوتوتور على مسافة 277 ميلا من عاصمة غامبيا وهي آخر مرسى للسفن التجارية [4] .

ويلاحظ مما سبق قلة أهمية أنهار غرب افريقيا كشرايين تؤدي للداخل، إذ أنها تنتهي إلى المحيط بدالات كثيرة الفروع والمستنقعات والسدود والمساقط المائية [5]، نتيجة الكميات الهائلة من الرواسب التي حملتها هذه الأنهار إلى المحيط، وعملت الرياح الجنوبية الغربية على حفظها بالقرب من الساحل، فتكونت بذلك الدالات والحواجز الرملية عند مصبات الأنهار، ولهذا السبب كان الساحل خاليا من الموانئ وغير صالح لرسوا السفن الكبيرة[6].

جـ – المنـــاخ:

تعد البيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة وخاصة المناخ من أبرز السمات المميزة لغرب افريقيا والمؤثرة في النشاط الاقتصادي والبشري به، ويتباين المناخ في غرب افريقيا من الشمال إلى الجنوب حيث يندرج الجزء الشمالي منه ضمن المناخ المداري، الذي يتميز بتجانس حراري بمتوسط سنوي يصل إلى 27 درجة مئوية، إذ يقل ولا يتعدى الدرجتين فقط في ضواحي مدينة أكرا، لكن يتزايد هذا المدى بالتوغل نحو الداخل ويصل إلى حوالي 10 درجة مئوية في تومبوكتو، وعموما فان النطاق الداخلي يكون حارا

1 – أحمد شلبي ، المرجع السابق، ص ص:533 534 .
2 – أحمد صادق دولت ، الجغرافية السياسية، القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1982، ص ص: 715 716.
3 – أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص: 322.
4 – أحمد شلبي ، المرجع السابق، ص: 533.
5 - إلهام علي ذهني ، المرجع السابق ، ص: 25.
6 - محمد محي الدين رزق ، افريقيا وحوض النيل، مصر: مطابع عطايا بباب الخلق، 1934،ط:2، ص: 47.

في الصيف خاصة في المناطق الشبه الصحراوية والصحراوية في الشمال باستثناء المناطق المرتفعة به والتي تكون حرارتها منخفضة خلال الفصل الممطر[1].

أما الجزء الجنوبي من إقليم غرب افريقيا فيندرج ضمن المناخ الاستوائي، حيث يتميز بمتوسط حراري مرتفع مع نسبة رطوبة معتبرة وأمطار غزيرة طوال العام [2]، معدل درجات حرارته خلال جميع أشهر السنة يتراوح بين 21 و23 درجة مئوية ولا يتجاوز معدل أكثر الشهور حرارة 26 درجة مئوية، فالمدى السنوي ضئيل لا يتجاوز الدرجتين، أما المدى اليومي فهو أكبر من ذلك ويصل إلى قمته في الأشهر القليلة المطر فيزداد الفرق الحراري، وتبلغ النهايات العظمى للحرارة إلى 27 درجة مئوية في حين النهايات الصغرى لا تنخفض عن 15,50 درجة مئوية[3].

ويتأثر غرب افريقيا بثلاث كتل هوائية: هي الكتلة الشمالية الشرقية التي تتميز بالبرودة النسبية والجفاف، ثم الكتلة الهوائية الجنوبية الغربية والتي تعرف أحيانا بالموسمية وهي تتميز عموما بالدفء والرطوبة، وأخيرا الكتلة الاستوائية وهي التيارات الهوائية العليا السائدة في هذا النطاق والتي يتغير امتدادها في هذا الإقليم تبعا لفصول السنة [4] .

وبنسبة للأمطار فإنها تتدرج في معظم أقسام القارة تدرجا منتظما موازيا لخطوط العرض إلى الشمال والجنوب من خط الاستواء، ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى استواء سطح القارة خاصة في قسمها الغربي الذي يتميز بغزارة الأمطار في المنطقة الاستوائية وقلتها تدريجيا حتى تنعدم تقريبا في الصحراء الكبرى شمالا [5] .

وتعد دائرة عرض 10° شمالا فاصلا بين إقليمين مناخيين في غرب افريقيا، احدهما إقليم غانا في الجنوب الذي يتميز بأمطار دائمة طول العام وتزيد على 40° بوصة سنويا، والإقليم الآخر شمال هذه الدائرة العرضية ويتميز بأنه إقليم مداري ممطر صيفا فقط وتتناقص أمطاره بالاتجاه

1 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 224.

2 - محمد محي الدين رزق المرجع السابق، ص: 47.
3 - أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص: 322.
4 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 224.
5 - أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص: 161.

شمالا التي تتراوح بين 20 و30 بوصة سنويا فيما بين دائرتي عرض 10°و15° درجة شمالا ثم تقل عن 20 بوصة بعد ذلك، حتى ينتهي هذا الإقليم إلى النطاق الشبه الجاف والجاف الواقع بمقدمة للصحراء الكبرى[1].

ومما سبق نجد أن المناطق الأكثر غزارة وتساقطا للأمطار بغرب افريقيا تلك الواقعة في المنطقة الاستوائية مثل سيراليون وليبريا وأجزاء من غينيا وساحل العاج، وكذا دلتا النيجر شمالا [2] بالإضافة إلى القسم الشرقي من نيجيريا والساحل المتاخم للكامرون والذي يمتاز بالأمطار الدائمة بسبب الرياح الجنوبية الغربية التي تهب على السواحل طوال السنة[3].

د. الغطاء النباتي :

يؤثر الغطاء النباتي على المناخ تأثيرا كبيرا سيما في المناطق ذات الغابات الكثيفة، كالتي التي تنمو في الجهات الاستوائية من غرب افريقيا، إذ تساعد بما يتبخر من أوراقها العريضة على زيادة الرطوبة في الجو، فتشكل بذلك عاملا هاما في تساقط الأمطار وغزارتها، هذا بالإضافة إلى الحشائش التي تؤثر على النهايات العظمى والصغرى للمدى اليومي والشهري والسنوي للحرارة بالمنطقة [4].

ومن جهة تعد الحياة النباتية في غرب افريقيا انعكاسا لظروف المناخ بتباينه من منطقة إلى أخرى، إذ تنتشر الأشجار الطويلة الدائمة الاخضرار في الأماكن التي تتوفر بها الأمطار طول العام [5] والتي تنمو بصورة سريعة وكثيفة تتشابك أغصانها وتمنع أشعة الشمس من الوصول إلى الأرض، ويصل متوسط ارتفاعها إلى 30 متر كأشجار نخيل الزيت وغيرها [6].

في حين تكون الأشجار أقصر طولا أو نفضية حيثما تكون الأمطار موسمية، هذا بالإضافة إلى انتشار الحشائش الطبيعية في المناطق التي تتعرض لفيضانا ت موسمية أو التي تكون مغطاة برواسب غير مسامية والتي تتميز بصرفها الرديء وقد تصل إلى أقصى اتساع لها في الأقاليم الشمالية [7]، ذلك انه

1 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 226.
2 - دونالد ويدنر، تاريخ افريقيا جنوب الصحراء، تر: رشيد البراوي ، مكتبة الوعي العربي، ص ص : 15 16.
3 - أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص: 167.
4 - نفس المرجع ، ص: 157.
5 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 226.
6 - أحمد فليجة ، المرجع السابق ، ص: 157.
7 - فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص: 226.

بالاتجاه شمالا تقل كمية الأمطار ويقل معها الغطاء النباتي فيلاحظ انتشار حشائش السافانا القصيرة التي تتداخل مع الأشجار الشوكية [1].

هـ . المعادن :

تتميز الثروة المعدنية في القارة الإفريقية عامة بتعدد أنواع المعادن وانتشارها في معظم أجزائها خاصة في قسمها الغربي، نتيجة التغيرات والتقلبات المناخية التي شهدها المنطقة خلال العهود الجيولوجية الطويلة والتي أدت إلى اكتسائها بتربة حمراء غنية بالمعادن الناتجة عن تفتت الصخور [2] .

وكان الذهب من أهم المعادن التي تميز بها غرب افريقيا ، إذ يتواجد بكثرة في أعالي نهر النيجر حيث تجرفه المياه عند انحدارها إلى المناطق المعروفة بـ"بامبوك" و"بوري" [3]، كما يوجد في عروق الصخور المتحولة والكوارتز المنتشرة بكثرة في المنطقة [4]، وقد أشارت المصادر التاريخية الى كثرته ببلاد السودان الغربي عموما، ومثال ذلك ما ذكره الإدريسي على بلاد وانقرة، إذ يقول "...وبلاد وانقرة هذه هي بلاد التبر المشهورة بالطيب والكثرة..." [5]، وكانت هذه المنطقة المصدر الرئيسي لتموين مختلف الأقاليم بالذهب لفترات طويلة، ناهيك على أنها كانت عاملا هاما في قيام الممالك والإمبراطوريات الإفريقية مثل غانة ومالي بعدها [6] .

وتذكر بعض المصادر التاريخية أن الملوك كانوا يحتكرون الذهب، الذي يعتبر مُلك للسلطان تجمعه الرعية ولا يسمح لهم بأخذ شيء منه إلا بإشرافه، والملك يختار الندرة من الذهب وهو ما بين أوقية إلى رطل، ويمنع خروجها من أرضه لئلا يكثر الذهب بأيدي الناس فتقل قيمته [7]، ويشير محمود كعت إلى

---

1 - عبد القادر المحيشي، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع،2000 ،ط:1، ص: 161.

2 - علي باري ، المرجع السابق، ص: 22.

3-Mauny Raymond, Tableau géographique de l'Ouest Africain au moyen âge,Dakar: Imprimerie des Frères Portât, 1961, P: 210.

4 - أحمد فليجة ، المرجع السابق، ص: 261.

5- الإدريسي، القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس، مقتبس من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. تحقيق تقديم: إسماعيل العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1983 ،ط1 ، ص: 32.

6- مبروك الهادي دالي، المرجع السابق، ص:280 .

7- أحمد بن يحى العمري ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تح : مصطفى أبو ضيف احمد ، المغرب: مطبعة النجاح، 1988 ص ص:74 75 . أحمد أبو العباس القلقشندى، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ،القاهرة،ج 5، ص:290.

إلى أن احتكار الملوك للذهب أدى إلى ظهورهم بمظهر الثراء العريض حيث يذكر أن ملك غانا كان يطلق عليه اسم "كيمع" ومعناها ملك الذهب[1].

ومن المعادن الأخرى بغرب افريقيا نجد النحاس الذي هو أقل قيمة وكمية من الذهب ويتواجد بمناطق قليلة، أهمها منطقة "أكجوجت" وواحات" آيير "-أهير-[2]، ويذكر ابن بطوطة أنه يوجد خارج مدينة "تكدة" ويستخرج من باطن الأرض[3]، وكان يستعمل في الصناعات الحربية وأدوات الزينة وصناعة الأواني وغيرها [4]، وإلى جانب النحاس يوجد الحديد المنتشرة مناجمه في مناطق عديدة بغرب افريقيا وينقب عليه على مسافات عميقة ، وقد أكتشف منذ أقدم العصور بالمنطقة واستعملته مملكة غانة لصناعة الأسلحة الحديدية[5].

وبالإضافة إلى ما سبق يعتبر الملح من أهم الثروات التي يتمتع بها غرب إفريقيا إذ يتواجد في عدة مناطق، منها منطقة الجرف التي بها عدد من الملاحات، كتلك التي ذكرها ابن بطوطة ببلدة تغازى -تغزة- وهي من أهم ملاحات السودان الغربي، ووصفها بقوله: "... ومن عجائبها أن بناء بيوتها ومسجدها من حجارة الملح... ولا شجر بها إنما هي رمل في معدن الملح، يحفر عليه في الأرض فيوجد منه ألواح ضخام متراكبة، كأنها نحتت ووضعت تحت الأرض"[6].

ومن الملاحات المشهورة أيضا ملاحة أوليل [7]، التي قال عنها ابن سعيد المغربي: "... وقالوا وليس في بلاد السودان ملاحة غيرها ..."[8]، وربما نستنتج من هذا القول أن بعض مناطق السودان الغربي كغانة كغانة وسمفرا وتمبكتو كانت تستورد حاجتها من الملح من تغ ازى، سيما وأن جزيرة أوليل كانت في

1- محمود كعت، التاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، باريس: نشر هوداس ، 1964، ص:41 .

2- Mauny, Op. Cit, p: 306.

3 - أبو عبد الله ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، تح: علي الكتاني، بيروت: مؤسسة الرسالة 1985، ط4، ج: 2، ص: 749.

4- الهادي مبروك دالي، المرجع السابق، ص:284 .

5- Canale Jean-Suret, Afrique noire (géographie, civilisation, histoire). Paris: 1968,Ed3, P:164.

6- ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 773.

7- الإدريسي، المصدر السابق، ص: 32.

8- ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص: 33.

أقصى الغرب بالقرب من المحيط الأطلسي، وكان من الصعوبة الوصول إليها لعدم توفر المواصلات التي تسير إلى ذلك [1].

2 - المجال البشري:

أ- التركيبة البشرية :

تتكون التركيبة السكانية لغرب افريقيا من عدة أجناس وقبائل ترجع في أصولها الأولى إما إلى أصول زنجية او أصول حامية أو سامية، وقد وصلت إلى هذه المنطقة عن طريق هجرات متعددة نتيجة للظروف الطبيعية والمناخية فاستقرت بهذه المناطق، واندمجت بالمصاهرة والحماية القبلية في بعض الأحيان [2]، وقد ارتبطت هذه الشعوب برباط يوحدها وهو بالأساس اللغة ثم العناصر الحضارية بالدرجة الثانية، ونجد بين القبائل السودانية العديد من الأجناس الأخرى التي تختلف في أصولها عن السودانيين، والتي هاجرت إلى المنطقة عبر فترات متعاقبة[3]، وأهم المجموعات البشرية التي قطنت بغرب بغرب افريقيا، نجد قبائل الطوارق والقبائل العربية وقبائل التكرور وقبائل البمبارة والفلاني ة، وقبائل السنونك والولوف وشعبي سنغاي والهاوسا.

– قبائل الطوارق :

اختلف المؤرخون في نسب الطوارق وأصولهم الأولى، غير أن جلهم أرجعوها إلى صنهاجة حيث ذكر ابن خلدون بأنهم بربر صنهاجة وسماهم "صنهاجة اللثام" [4]، وهو ما ذهب إليه عبد الرحمن السعدي، فقال: "الطوارق هم من مسوفة ينتسبون إلى صنهاجة"[5]، وقد تنتقلوا في مناطق شاسعة من من الصحراء لغاية منحنى نهر النيجر وهضاب الأهير[6]، ويستقر الطوارق اليوم في الصحراء الكبرى ما بين الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية لجمهورية مالي مرورا بجنوب شرق موريتانيا مرورا بشمال

1- الهادي مبروك الدالي، المرجع السابق، ص: 324.

2- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة: 1966، ص: 232.
3- عطية مخزوم الفيتوري، دراسات في شرق افريقيا وجنوب الصحراء ،ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1998 ، ص:21.
4- ابن خلدون، المصدر السابق، مج: 6، ق: 1، ص: 298.
5- السعدي عبد الرحمن، تاريخ السودان. ترجمة: هوداس وبنوه، باريس: المكتبة الأمريكية، 1981، ب.ط ، ص: 12.
6- نعيم قداح، المرجع السابق، ص ص:13 14 .

النيجر وشمال تشاد وجنوب غرب ليبيا [1]، وقد عرف الطوارق لدى ممالك غرب إفريقيا بالقوة والشجاعة الفائقة وبعزة النفس، فتسابق عدد من ملوك السودان الغربي إلى كسب ودهم، وكانوا يمثلون العمق الاقتصادي في تجارة القوافل عبر الصحراء، وكانت اغلب القوافل التجارية المتجهة من غدامس إلى تمبكتو وباقي مناطق السودان الغربي يقودها الطوارق [2].

- قبائل التكرور:

الجمع" تكاررة" أو "تكارة"، وقد يطلق الاسم "تكور" أو "توكور"، ومن هنا جاء اللفظ باللغة الفرنسية (Takuri-Toucouleurs)[3]، سموا بهذه التسمية نسبة لاسم البلاد التي سكنوها قديما، والتي تقع شمال حوض السنغال الأسفل، وتتوزع هذه القبائل في منطقة سيغو، وفي بلاد نهر النيجر الأعلى [4] وقد اعتنقوا الإسلام قبل غيرهم من قبائل غرب إفريقيا، فدخلوه في عهد وارجابي بن رابيس (432هـ-1040م)[5].

- قبائل الفلاني:

عرفوا باسم الفلاتة [6]، ولهم أسماء عديدة أخرى [7]، وهم قوم أشبه بالبيض وسحنتهم عربية، اشتغلوا في رعي الأبقار، وهاجروا فرادى وجماعات [8]، وتمكنوا من إنشاء مراكز كبيرة بإقليم فوتاتور بالسنغال[9]، واستطاعوا أن يشكّلوا تكتل اجتماعي متماسك ونشروا الإسلام بالمنطقة خصوصا على يد الشيخ عثمان بن فودي (ت: 1817م)[10].

1- الهادي مبروك الدالي، المرجع السابق، ص ص: 219 223.

2 -Wolff et blucher, Sahara et Soudan ,Paris : librairie algérienne et coloniale, 1984 ,p :13

3- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط1: 1987، ص: 373.

4- نعيم قداح، المرجع السابق، ص: 18.

5- البكري أبي عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ط، د.ت.ط، ص: 172.

6- الولاتي أبو بكر الصديق البرتلي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق: محمد حجي ومحمد إبراهيم الكتاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987، ط1، ص: 373.

7- يطلق عليهم أيضا اسم الفولاني ، والفيلاني، والفولة، والفول، والفولبي، وفلاليت، والفولا ، وفلاتنغا ،.ينظر: ناجي علي أيوب، لمحات عن الإسلام في نيجيريا بين الأمس واليوم، الكويت: دار الكتاب الحديث، ب.ت.ط، ص: 15.

8- ناجي علي أيوب، نفس المرجع، ص ص: 15-16.

9- حسين مؤنس، المرجع السابق، ص: 373.

10- شوقي عطا الله، تاريخ المسلمين بإفريقيا ومشكلاتهم، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1: 1996، ص: 101.

ويقسم الفلان إلى ثلاث أقسام: الفلان الذين يمتلكون البقر ويمتهنون الرعي ويسمون فولاني البقر، ثم الفلان المستقرون الذين يمتهنون الزراعة، وثالثا الفلان نصف المستقرين الذين يعملون بالزراعة وتربية البقر في آن واحد[1].

- قبائل الماندي:

عرفوا باسم "الماندنجو" و"الماندينغ" (Mandingues)[2]، و"المالينكي" (Malinké)، وهم مجموعة من سكان غرب إفريقيا، بمعنى أنهم مجموع من القبائل السودانية الذين جمعهم روابط اللغة والحضارة[3]، وانتشروا لبضعة قرون في المنطقة الممتدة ما بين نهر النيجر والمحيط الأطلسي، وحملوا مجموعة من الأسماء مثل ديولا (Diyula)، التي استوطنت فيما بعد ساحل العاج [4]، خاسونكي (Khasounké)، الماندنكة (Mandinka)، وهم من الزراع المهرة، انتشر الإسلام بينهم منذ القرن الرابع عشر الميلادي (14م)[5]، وكذلك السيرير (Sérère)، ويطلق عليهم أيضا تسمية "السرر" نزلوا على طول ضفتي نهري السنغال وغامبيا إلى جنوب من الرأس الأخضر بجوار قبائل التكرور[6].

- قبائل البامبارا:

سميت هذه القبائل بالبامبارا (Bombara) نسبة لكلمة "بام" Bame التي تعني التمساح وهو الحيوان الذي يستعملونه طوطما للعبادة [7]، وهذه القبائل إحدى فروع الماندينغ التي انتشرت على ضفاف وادي النيجر الأعلى والسنغال الأعلى [8]،استمرت على وثنيتها رغم انتشار الإسلام في تلك المناطق منذ عهد المرابطين [9].

- قبائل الولوف:

1- عدنان مراد، المجتمعات الإفريقية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996، ط1، ص: 119.

2- المنجد في اللغة والأعلام، بيروت: دار المشرق، 1998، ط37، ص: 482.
3- نعيم قداح، المرجع السابق، ص: 18.
4- دندش، المرجع السابق، ص: 45. ينظر أيضا: شوقي عطا الله ، تاريخ المسلمين بإفريقيا، ص: 45.
5- دندش، نفس المرجع، ص: 45.
6- محمود حسن أحمد، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، 2002، ص: 173.
7- نبيلة حسن محمود، في تاريخ إفريقيا الإسلامية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2007، ص: 110.
8- نعيم قداح، المرجع السابق، ص: 18.
9- توماس أرلوند، الدعوة إلى الإسلام، تر:محمود حسن، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1970، ص: 358.

يذكر السعدي أنهم من السودانيين أي من أصل أسود، وهم خيار من في الناس والطيبة وخصهم الله بالأخلاق الحسنة والسيرة المحمودة، ويتصفون بالنجدة والشجاعة[1]، سكنوا المناطق الممتدة إلى الجنوب الجنوب من نهر السنغال، وكذا المنطقة الممتدة ما بين نهري السنغال والنيجر [2]، وقد دخلت قبائل الولوف في الإسلام مبكرا على يد القبائل العربية والفلانية وجيرانهم التكرور، وكان لهم دور بارز في نشر الإسلام ضمن أراضيهم، ويتكلمون لغة الولوف التي تكتب بالخط العربي[3].

- قبائل السوننك:

جاء ذكرهم في بعض المراجع بـ "السوننكة" أو "السيراكول" (Serakoulé)، وتعني كلمة "السيراكول" عند قبائل الولوف "الرجال الحمر" الذين عاشوا في المرحلة الأولى بالصحراء [4] استقروا بالسواحل الغربية للمحيط الأطلسي، كما توغلوا جنوب الصحراء الكبرى في المناطق الممتدة ما بين أعالي نهر السنغال في الغرب وبحيرات النيجر[5]، واعتنقوا الإسلام في وقت مبكر[6] .

- قبائل سنغاي:

هم من عشائر الزراع والصيادين الذين استقروا بالضفة اليسرى لنهر النيجر[7]، امتدت مساكنهم مساكنهم على طول حوض النيجر، امتهنوا صيد الأسماك وزراعة الدخن ، وقد عرف الزراع منهم بسادة الأرض وصيادو الأسماك بسادة المياه [8]، وقد انتشر الإسلام بين شعب السنغاي عن طريق احتكاكهم بالطوارق والمغاربة الذين وفدوا عليهم خاصة أواخر القرن السادس عشر [9].

-قبائل الهوسا:

1- السعدي، المصدر السابق، ص: 78.
2- دندش، المرجع السابق، ص: 45.
3- مسعود عمر، تأثير الشمال الإفريقي على الحياة الفكرية في السودان الغربي، طرابلس: جمعية الدعوة ، 200، ص: 45.
4- دندش، المرجع السابق، ص: 46.
5- محمود حسن أحمد، المرجع السابق، ص: 173.
6- شوقي عطا الله والجمل إبراهيم، المرجع السابق، ص: 102.
7- محمود حسن أحمد، المرجع السابق، ص: 173.
8- عبد القادر زبادية، مملكة سنغاي في عهد الأسكيين 1493-1592،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص: 25.
9- شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 102.

ورد ذكرهم في بعض المراجع باسم "الحوصا"، تمركزوا في مساحات شاسعة من الصحراء الكبرى شمالا إلى غاية خليج غينيا جنوبا، وصولا إلى أعالي نهر الفولتا [1]، وكان للهوسا سبع إمارات شهيرة هي: دورا، كانو، زازاو، زجزج، جوبير ،كاتسينا، بيرام، ورانو، ولم تحدد المصادر تاريخ دخول الإسلام إلى أراضي الهوسا، لكن يرجح أن يكون في القرن الرابع عشر ميلادي (14م) عن طريق التجار الديولا وتجار مالي [2].

- القبائل العربية:

مع دخول الإسلام إلى بلاد إفريقيا جنوب الصحراء بدأت الهجرات العربية تأخذ طريقها إلى المنطقة، خاصة تلك المنحدرة من بلاد المشرق الإسلامي كبني معقل وبني سليم وبني هلال [3] وغيرها من القبائل الحجازية التي لم تقف الصحـــراء عائقا أمامها نظرا لطبيعة بلادهم الصحراوية [4] وقد كانت هجرات القبائل العربية سببا في توغل قبائل كثيرة من البربر نحو منطق تي السنغال والنيجر مثل هوارة ولواتة ونفزاوة التي هاجرت نحو الجنوب بعد قدوم العرب الهلالية مباشرة [5].

وفي منتصف القرن السادس عشر ميلادي سكنت قبائل بني حسان منطقة الحوض الجنوبي من غرب موريتانيا [6]، هذا بالإضافة إلى العائلات المغربية ذات الأصول العربية التي استقرت بغرب إفريقيا والتي ربطتها بالمنطقة صلات علمية وعملية، ومن بينها عائلة تعلى وعلى رأسها إمام المسجد الكبير محمد بن صديق، والعائلات التواتية وعائلة قصري وكذا عائلة الفيلالي في تومبوكتو وديني

1- نعيم قداح، إفريقيا الغربية، ص: 18.
2- إلهام علي، المرجع السابق، ص: 42.

3- بنو هلال: ينسبون إلى هلال بن عامر بن صعصعة الذي ينتهي نسبه إلى م ضر من العدنانية ، من بطونهم: ذياب، وعوف وزغب، والأثبج، وبنو قرة وبنو حرب وبنو رياح ،كانت مواطنهم بجبل غزوان عند الطائف، انتقلوا مع القرامطة إلى البحرين وعمان ثم نقلهم العبيديون إلى الصعيد بالعدوة الشرقية للنيل، وبعدها أجازوهم بأمر من المستنصر الفاطمي إلى إفريقية فنزلوا برقة سنة 1051م وبعدها تقدموا لسائر بلاد المغرب. ينظر: ابن خلدون، المصدر السابق، مج: 05، ص ص: 27-31.
4- فضل الله يوسف، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص: 27.
5- محمود حسن أحمد، المرجع السابق، ص: 59.
6- عبد القادر زبادية، مملكة سنغاي، ص: 48.

وغاو وغيرها [1] وتحت تأثير الهجرات الهلالية تعربت عناصر كثيرة من سكان الصحراء الكبرى واختلطت دمائهم بدماء السودانيين وانتشرت بينهم اللغة العربية التي كانت الدعامة الأولى لانتشار الإسلام في غرب إفريقيا [2].

ب–الكيانات السياسية:

شهدت منطقة السودان الغربي قيام العديد من الكيانات السياسية التي لعبت دورا حاسما في الحياة السياسية والاقتصادية في القارة الإفريقية ككل وفي جزئها الغربي على الخصوص، وكان لبعضها أصول وثنية عرفت ازدهارا وتطورا ملحوظا في عهدها الإسلامي، حيث أقامت علاقات قوية بينها وبين دول المغرب الإسلامي زاد على إثرها التواصل الحضاري بين ضفتي الصحراء، وظهرت العديد من المراكز والحواضر الثقافية والتجارية شهدت نشاطا وازدهارا طوال الفترة الوسيط وبداية الفترة الحديثة.

– إمبراطورية غانة :

تتفق الكثير من المصادر والدراسات التاريخية الحديثة على أن إمبراطورية غانة من أقدم الكيانات السياسية التي قامت بغرب إفريقيا، وتعتبر أول تجربة لقيام حكم وطني بالمنطقة غير أن المعلومات والمعارف المتعلقة بتاريخها لا تتضح جليا إلا منذ القرن الثامن ميلادي فصاعدا، ويرجح تاريخ نشأة إمبراطورية غانة إلى أواخر القرن الثالث ميلادي أو القرن الرابع ميلادي [3]، وعرف اسم غانة لأول مرة

1– محمد غربي، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، بيروت: مؤسسة فليج للطباعة ،1982، ج1،ص ص: 189 190.

2- إسماعيل العربي ، "مسالك الإسلام والعربية إلى الصحراء الكبرى" ، مجلة الثقافة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981، ع: 62، ص ص: 44-45.

3- أحمد طاهر، افريقيا فصول من الماضي والحاضر، القاهرة : دار المعارف، 1975، ص: 69.

لدى العرب عن طريق العالم المغربي الفزاري[1]، الذي زار المنطقة خلال القرن الثامن الميلادي ورسم خريطة العالم على غرار خريطة بطليموس ووضع عليها اسم غانة "بلاد الذهب"[2].

وقد ذكر المؤرخ ج.س.كانال أن تسمية غانة تعني "قائد الحرب" ، أما تفسير الكلمة حسب اللغة الإفريقية فهو "كايا ماغان" الذي يعني "ملك الذهب" [3]، وقد أشار عبد الرحمن السعدي بأن "كايا ماغان" هو اسم أول ملك حكم غانة [4]، ويبدو مما سبق أن كلمة غانة عبارة عن لقب كان يطلق على الحاكم ثم أصبح يطلق على مقره وتوسع ليشمل كامل البلاد.

وذكر الإدريسي أن أرض غانا تتصل في غربها ببلاد مقزارة ومن شرقها ببلاد الذهب ونقارة ومن الشمال بالصحراء المتصلة التي بين أرض السودان وأرض البربر، وتتصل جنوبا بأرض لمللية [5] وقد بلغت مملكة غانا ذروة قوتها واتساعها في القرن العاشر الميلادي (10م) حتى أواخر القرن الحادي عشر ميلادي ، غير أن الظروف الطبيعية وجهاد المرابطين ودور مملكة الصوصو كانت من عوامل ضعفها وضمها فيما بعد إلى مملكة مالي [6] .

وعن الجانب الاقتصادي فنجد أن مملكة غانة اهتمت بالصناعات المعدنية وأولتها أهمية كبيرة حيث استطاعت اكتشاف معدن الحديد قبل غيرها من الممالك السودانية، واستغلته في صناعة الأسلحة والصناعة الثقيلة بمفهوم ذلك الوقت [7]، واكتسبت بذلك قوة حربية هائلة مكنتها من

1- الفزاري (ت: 18هـ):هو محمد ابن إبراهيم أول من وضع إسطرلاب في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، من مؤلفاته رسالة "السند الهند" في علم الفلك ينظر: الزركلي، الأعلام ، القاهرة : دار العلم للملايين، مج: 3، ص: 292.

2 - Basil Davisson, l'Afrique Ancienne, tr: poene vidaud, Paris: François Maspero, 1973, T:1, P: 92.

3- Canale Jean Suret, Op.cit., PP: 169-170

4- السعدي، المصدر السابق، ص: 7.

5- الادريسي، المصدر السابق، ص: 70.

6- إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص: 7.

2– Basil Davison, Op. Cit, P: 91.

التغلب على أعدائها [1]، حيث اعتمدوا في معاركهم على الأقواس والدبابيس التي كانوا يتخذونها من شجرة الأبنوس [2]، كما استطاع ملوك غانة السيطرة على الطرق التجارية المؤدية إلى مناجم الذهب ب"بلمبوك" و"بوري" في الصحراء، والأخرى الموجودة في الغابات الاستوائية [3] ويبدو مما سبق أن مملكة غانة كانت تمتعت بالقوة الكافية للسيطرة على مناجم الذهب والطرق التجارية .

- مملكة مالي:

لا تزال المعلومات حول المراحل المبكرة لقيام مملكة مالي قاصرة على إعطاء فكرة واضحة لتاريخ تلك الفترة، حيث أن جل المصادر التي اعتمد عليها الباحثون في تاريخ مالي المبكر لا تتعدى معلومات استخلصوها من التراث الشفهي المحلي المتداول في المنطقة ، وقد ورد اسم مالي في المصادر العربية القديمة باسم "مال" و"مالي" و"ملّى" [4].

وقد جاء ذكر مالي لأول مرة من قبل البكري (ق 11م) باسم "ملل"[5] وذكرها ابن بطوطة الذي الذي زار المنطقة سنة 1344م بلفظ "مالي" حيث قال: «... ثم سرنا في كارسخو فوصلنا إلى منتصرة،

1 –في سنة 1240م سقطت عاصمة غانة " كومبي صالح " نهائيا على أيدي حكام قبائل الصوصو، واضطرت القبائل المقيمة بأراضي العاصمة وجوارها للفرار والهروب من قبائل الصوصو صوب الجنوب بحثا عن الأراضي أكثر صلاحية للزراعة والعيش ينظر: عبد القادر زبادية، "السودان الغربي وممالكه الإسلامية "، مجلة التاريخ، الجزائر:المركز الوطني للدراسات التاريخية ، 1980، ع: 9، ص: 62.

2 – الدمشقي، المصدر السابق، ص: 110.

3- دندش، المرجع السابق، ص:145.

4- التونسي، المصدر السابق، ص: 134.

5- البكري، المصدر السابق، ص: 178.

وهو على نحو عشرة أميال من مالي» [1]، ونفس الشيء بالنسبة لحسن الوزان الذي سماها " مالي"[2]، أما السعدي في كتابه تاريخ السودان فذكرها باسم "ملّي"[3] .

وتذكر بعض الدراسات الحديثة أن التأسيس الفعلي للمملكة "مالي" كان على يد "سنديانا ماري جاطة" (Sundiata MariJat) (1230-1255) الذي قام بتحويل دولة الماندينجو [4] الصغيرة في إقليم كانجابا إلى مملكة واسعة، ونقل عاصمة ملكه من "جارب" في كانجابا إلى مدينة جديدة أنشأها على رافد النيجر سماها "نياني" [5]، كما أنه في عام 1235م قام بضم إمبراطورية "سوسو" في الشمال وبعدها هزم مملكة غانة وضمها إلى مملكته الصاعدة [6]، واستمرت بعد ذلك حركة التوسع في عهد "منسى ولى" خليفة "ماري جاطة " الذي استولى على منطقة "ونجارة" الغنية بمناجم الذهب وضم مدينتي " بامبوك " و" بندو" [7].

وقد بلغت مملكة مالي أقصى اتساعها وأوج ازدهارها في عهد السلطان "منسى موسى" (1312 – 1337) [8]، إذ امتدت من بلاد التكرور غربا على المحيط الأطلسي إلى منطقة "دندى" ومناجم النحاس في تكده – مركز القوافل شرقا – إلى مناجم الملح في "تفازة "بالصحراء شمالا

1- ابن بطوطة، المصدر السابق، ص: 771.
2- الوزان، المصدر السابق، ج: 1، ص: 164.
3- السعدي، المصدر السابق، ص: 09.
4- انتشرت قبائل الماندينج فيما بين نهر النيجر والمحيط الأطلنطي، ينظر:
Gouilly, L' Islam dans L'Afrique Occidentale Françaises, Paris: 1952, P: 54.
5 – محمد محمد أمين ، علاقات دولتي مالي وسنغاي بمصر في عصر سلاطين الممال يك (1251-1517 م) ،مجلة الدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية،1975، ع : 04، ص: 274.
6- أحمد طاهر، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، القاهرة: دار المعارف، 1975، ص: 72.
7- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص: 246.

8- منسى موسى: اشتهر برحلته إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج في عام 1324م، وكان برفقته الآلاف من الأتباع والخدم وتذكر المصادر أنه قام بصرف أموال هائلة في طريقه خاصة في مصر حتى قيل أنه أفلس عند وجوده بها، الأمر الذي دفعة إلى اقتراض المال من بعض التجار المصرين، ولهذه الرواية مغزى تاريخي هام، لأنها تشير بوضوح إلى الثروات التي كانت تتمتع بها مملكة مالي، ومن جهة تشير إلى جانب ديني مهم يتمثل في مدى تدين وتقوى حكام وشعب هذه المملكة واستعدادهم لتقديم التضحيات بما يملكونه خدمة للإسلام، وقد توفي الملك منسى موسى عام 1337م ، ينظر: عثمان برايما، جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، مصر:دار الأمين، 2000، ط1، ص:20.

إلى "فولتا جالون" ومناجم الذهب في "ونقارة" جنوبا ، وحاذت حدودها الجنوبية منطقة الغابات الاستوائية، وشملت مناطق من الدول المعروفة اليوم باسم جمهورية مالي في الوسط وجمهورية موريتانيا في الشمال والسنغال وغينيا في الغرب وشمال ساحل العاج والفولتا في الجنوب والنيجر في الشرق[1].

وظلت مملكة مالي وقتا طويلا تبسط سلطانها على المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الحافة الغربية من نيجيريا الحالية، وكان وجود هذه المملكة معروفا لدى الأوروبيين في القرن(14م) وكان تفوقها يمثل أشد فترات التاريخ الإفريقي نشاطا وتقدما قبل مجيء الأوروبيين إلى المنطقة[2] .

ومنذ أوائل القرن الخامس عشر بدأ الضعف يدب في مملكة مالي، حيث تفكك الجيش وتشتت وأصبح أداة سوء وخلل في الدولة ولم يعد أداة دفاع وقوة، مما ساهم في تعرض البلاد للعدوان والانهيار واستقلال بعض الأقاليم عنها، ففي الشمال شن الطوارق هجمات متلاحقة ومتتابعة انتهت باستيلائهم على مديني تومبوكتو وولاته، وسيطرتهم على معظم مناطق مالي الشمالية، أما في الجنوب الغربي وجه الفولانيون والتكارنة ضربات قوية إلى مالي واستقلوا بأجزاء منها، وفي الجنوب قامت قبائل "الموسي" الوثنية بأعمال غزو وتخريب أما في الشرق تعرضت الإمبراطورية إلى هجمات دولة سنغاي الصاعدة التي خلفتها فيما بعد [3] .

- إمبراطورية سنغاي:

تتباين المصادر والمراجع حول تسمية مملكة سنغاي ، فبعض المصادر سمتها ببلاد "الكوكو" وسمتها أخرى ببلاد "غاو"،كما ذُكرت في بعض المراجع بمصطلحات أخرى مثل "كاغو" (Kagou) و"غاوغا " (Gaoga) و"غاغوا " (Gagou)، وقد وصف الإدريسي المنطقة بقوله : " بلاد كوكو مشهورة الذكر في بلاد السودان كبيرة وهي على ضفة نهر يخرج من ناحية الشمال فيمر بها، ومنه شرب أهلها ويذكر كثير من السودان أن مملكة كوكو هذه على ضفة الخليج، وذكر آخرون أنها على نهر يمر بالنيل [نهر النيجر] ..."[4].

1- محمد أمين ، المرجع السابق، ص: 275. نعيم قداح، إفريقيا في ظل الإسلام ، ص: 44.

2- علي باري ، المرجع السابق، ص: 87.

3- دونالد ويدنر ، المرجع السابق، ص: 47.

4 - الإدريسي، المصدر السابق، ص ص: 40-41.

كما قدم ابن سعيد المغربي بعض التفصيلات عن "بلاد كوكو" إذ يقول أنها "... وجبل كوكو يضرب به المثل وهو يقابل من غربيه مسلمين غانة ومن شرقيه كانو ومدينة كوكو شرقي النهر المنسوب إليها..."[1]، أما الحسن الوزان فقد سماها ببلاد "كاغو" ووصفها بأنها مدينة عظيمة وبعيدة بنحو أربعة مائة ميل إلى الغرب تمبكتو [2].

وسنغاي مجموعة من القبائل الزنجية التي كانت تعيش في منطقة نهر النيجر، انتقلت قليلا نحو الشمال واستقرت حول مدينة "غاو"، خضعت مدة من الزمن لمملكة مالي ثم استقلت عنها وبدأت تتوسع على حسابها خاصة في عهد محمد دوغو (ت 1420م) [3]، وعلى إثر سقوط مملكة مالي أصبحت سنغاي دولة قوية ذات شأن كبير في غرب افريقيا امتد نفوذها حتى السودان الأوسط والغربي مثل كيبي وكتسينيا وكانو، وتحولت في عهد ملكها سني علي (ت 1492م) إلى إمبراطورية عظيمة، وكانت فترة حكم ابنه الذي جاء خلفا له قصيرة الأجل، بعد أن أطاح به معاون والده " الأسكيا محمد " (ت 1597م) [4].

وبمجيء الأسكيا محمد اتسعت حدود مملكة سنغاي وامتدت من بلاد الهاوسا شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن أغدس وتغزة شمالا إلى قبائل الموسي جنوبا، وذكر الوزان أن أغدس أصبحت تؤدي الخراج لملك تومبكتو بنحو مائة وخمسين ألف مثقال[5].

واستمرت مملكة سنغاي كسلطة قوية في غرب افريقيا حتى أواخر القرن الخامس عشر ميلادي لتنتهي على يد المغاربة سنة 1591 الذين قادوا حملة عسكرية عبر الصحراء استولوا فيها على تومبكتو وغيرها من المدن المهمة، وكان القضاء على مملكة سنغاي بداية لانتهاء عهد الإمبراطوريات

1 – ابن سعيد المغربي، المصدر السابق،ص: 93.

2 – حسن الوزان، المصدر السابق، ج: 2، ص: 169.

3 – إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، السعودية: دار المريخ،1993، ج: 2، ص: 208.

4 – عثمان بارياما، المرجع السابق، ص:21 .

5 – حسن الوزان، المصدر السابق، ج:2، ص :164 .

الكبيرة،حيث قامت بعد ذلك الكثير من الممالك والإمارات صغيرة الحجم كدولة الفولاني التي أسسها عثمان دان فودي [1] ، وكذا إمبراطورية التكرور التي أسسها لحاج عمر الفوتي[2].

وقد شهدت مملكة سنغاي نشاطا تجاريا واقتصاديا مزدهرا، حيث عرفت أسواقها المكاييل والموازين المقتبسة من الحضارة الإسلامية، واستخدمت وحدات الأوزان كالمثقال لوزن المعادن والعملات الذهبية كالدرهم الذي يساوي عندهم سبعة أعشار المثقال، والدينار الذي يساوي أربعين درهما، والأوقية بحوالي سبع وعشرين غراما[3]، ويعكس هذا وجود الكثير من المراكز التجارية بمملكة سنغاي وحركية أسواقها، وكذلك اهتمام سكانها بتجارة القوافل خاصة تلك العابرة للصحراء الكبرى نحو بلاد المغرب الإسلامي.

1 – عثمان دان فودي : ولد في ماراتا Marata عام 1754م ونشأ في أسرة متدينة جل أفرادها اشتغلوا بالوعظ ،تلقى العلم عن والدته حواء وجدته رقية ودرس الإعراب والفقه والتفسير علي يد علماء كبار وعرف مبادئ الطريقة القادرية فأصبح من أقطابها، وقاد حركته الإصلاحية المشهورة بغرب إفريقيا وتمكن من تأسيس دولة الفلاني وجعل من سوكوتو عاصمة لها ، تفرغ في آخر أيامه للتأليف والإرشاد وتوفي عام 1817م، ينتظر: شوقي الجمل، تاريخ شمال وغرب إفريقيا، ص ص : 26،30.

2 – لحاج عمر الفوتي : ولد في قرية حلوار بأرض فوته وقد أعجب بمبادئ التيجانية كما أعجب بدعوة عثمان دان فودي درس في الأزهر عام 1833م وتزوج بعدها بابنة السلطان محمد بلو بن عثمان، قام بغزو إمارة البمبارة الوثنية في كارته عام 1854م ودخل في صراع مع الفرنسيين عام 1857م، توفي عام 1865م، ينتظر: شوقي الجمل، نفس المرجع، ص: 31.

3 - زبادية عبد القادر ، مملكة سنغاي عل عهد الأسقيين، ص: 200.

الفصل الأول

النشاط الاستعماري الأوروبي بغرب إفريقيا قبل انعقاد مؤتمر برلين 1884 1885

1. **المبحث الأول: الكشف الجغرافي الأوروبي الأول لغرب إفريقيا.**
2. **المبحث الثاني: تجارة الرقيق بغرب إفريقيا.**
3. **المبحث الثالث: الكشف الجغرافي الأوروبي الثاني لغرب إفريقيا.**
4. **المبحث الرابع :التواجد العسكري الأوروبي بغرب إفريقيا قبل مؤتمر برلين.**

يندرج موضوع الكشوف الجغرافية ضمن النشاط الاستعماري الأوروبي لإفريقيا، ذلك أن الأول كان تمهيدا للثاني عبر شحن الرواد والمستكشفين الأوائل لبذور السيطرة والاستغلال بالمنطقة والتي نمت وأثمرت خلال القرون المتعاقبة وأدت إلى استعمار القارة وتقسيمها.

1. الكشف الجغرافي الأوروبي الأول لمنطقة غرب إفريقيا :

إن عصر الكشف البحري العظيم ما هو إلا وجه واحد من أوجه التغيير العديدة التي حددت نهاية العصر الوسيط وبداية الفترة الحديثة، ومما لا ريب فيه أن أهم عامل في هذا التغيير هو الكشف الجغرافي على نطاقه الواسع الذي أدى إلى تغيير كبير في النظرة إلى العالم وفي ثروة الشعوب واقتصادياتها وأبرَز اتجاهات جديدة في التجارة والاستيطان وأدى من جهة أخرى إلى توسع المعرفة الفلكية وانقلاب جذري في الأفكار الجغرافية[1].

وقد أثرت الكشوف الجغرافية في تاريخ العالم تأثيرا كبيرا حتى أن الكثير من المؤرخين والباحثين يتخذونها بداية التاريخ الحديث [2] لما ترتب عنها من متغيرات وتحولات عديدة بالعالم وفي مقدمتها حصول الدول الأوروبية على سيادة البحار وعلى أجزاء كبيرة من أراضي القارات، وإذ لم يحدث هذا بين التاريخ الوسيط والحديث بشكل مفاجئ إلا أن مظاهر التفاعل الداخلي في المجتمع والاقتصاد الأوروبي هو الذي أدى إلى ذلك وأعطى للأوروبيين هذه الثمرة اليانعة وجعلهم يتفوقون على غيرهم[3].

هذا وكانت معلومات الأوروبيين قبل الكشوف الجغرافية عن أنحاء العالم جد ضئيلة ومعظمها من نسج الخيال وخاطئة في أغلبها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها قصور وسائل المواصلات وضعف الملاحة في أعالي البحار وكذلك سطحية الجانب المعرفي لدى الأوربيين خاصة في علم الفلك والجغرافيا بالإضافة إلى انغلاق المجتمعات الأوروبية وضعف تواصلها مع باقي أجزاء العالم [4].

1 – هـ ج وود، الارتياد والكشف الجغرافي، تر: شاكر خصباك، لبنان:دار المكتبة العصرية، 2010، ص: 53.
2 – يعتبر الكثير من المؤرخين الأوروبيين الكشوف الجغرافية بداية تاريخ الحديث غير أن الكثير من المؤرخين المسلمين يعتبرون سقوط غرناطة 1492 كحدث معلمي للتأريخ لنهاية العصور الوسطى وبداية الفترة الحديثة.
3 – جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص ص: 79 80.
4 – عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث ،مصر: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص: 80.

والجدير بالذكر أن الأوروبيين ليسوا أول من حاول التوغل في إفريقيا ذلك أن جهودا سابقة نجحت في الوصول إلى مسافات كبيرة داخل القارة، ومن بينها تلك المحاولات المبكرة التي قام بها المصريون القدماء الذين كانت لهم علاقات مع بلاد النوبة، بالإضافة إلى جهود العرب الذين وفدوا منذ زمن بعيد إلى شرق القارة وغربها وكانت تربطهم علاقات تجارية مع الأفارقة واستطاعوا تكوين إمارات عربية بالمنطقة [1] كما سبق ذكر ذلك.

أ . دوافع الكشف الجغرافي الأوروبي لغرب افريقيا :

بدأت الكشوف البحرية الكبرى منتصف القرن الخامس عشر ميلادي (ق 15م) من طرف البرتغاليون والإسبان وكان من نتائجها اكتشاف قارات وأراضي جديدة، منها الأمريكيتين وأجزاء من قارتي إفريقيا وآسيا، كما اكتشفت طرق ملاحية جديدة في مقدمتها طريق رأس الرجاء الصالح الذي تحولت إليه تجارة الشرق القادمة من الهند وجنوب شرقي آسيا [2].

وقد أدت مجموعة من العوامل إلى ظهور هذه الحركة وتنشيطها وفي مقدمتها العامل الاقتصادي ذلك أن الأوربيين حاولوا التخلص من الرسوم الجمركية الباهظة التي كانت تفرضها سلطة المماليك [3] في مصر والشام على التجارة الشرقية عند مرروها في هذين البلدين وكانت هذه السلع ذات أهمية كبرى بالنسبة لأوروبيين، إذ اشتملت على التوابل والعطور العربية والأقمشة الحريرية وغيرها وكانت معظم هذه المواد تسلك طريقين رئيسيين إلى أوروبا خلال العصور الوسطى، كان الأول طريق الخليج والثاني طريق البحر الأحمر[4]، ووجدت الدول الأوروبية أنه لا مجال للحصول على هذه السلع بأثمان منخفضة وكميات كبيرة إلا عن طريق بلادها رأسا وعدم الحاجة لوساطة عربية أو ايطالية، لذا عملت على إيجاد طريق بعيد يتسنى لها من خلاله تأمين تجارتها وضمان نشاطها [5].

1 – محمد علي القوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، لبنان: دار النهضة العربية، 2006، ص: 11.

2 – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص : 03.

3 – حرص السلاطين المماليك على أن تكون تجارة التوابل مصدر ربح خاص لهم عبر سد جميع الطرق في وجهها إلا طريق مصر حيث كتموا عن التجار الأجانب مصدر هذه الثروة إلى حد الحكم بالإعدام عمن يحاول كشفها لهم، ولم يكن يصرح للتجار الإفرنج بالملاحة في البحر الأحمر وفرضت عليهم أقسى القيود عند التجول داخل البلاد، وكانت نتيجة هذا التحريم أن ارتفعت قيمة التوابل وزاد الطلب عليها، ينظر: زاهر رياض، استعمار افريقية، مصر: دار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص: 14.

4 – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص:81 82.

5 – عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ الأوروبي الحديث، مصر: دار الفكر العربي،1999،ص ص : 55 56.

وإلى جانب الدافع الاقتصادي كان الأوروبيون عامة والإسبان والبرتغاليون على الخصوص يسيطر عليهم دافع سياسي حاقد للقيام بهذه الكشوف الجغرافية، وهو الرغبة في التوسع على حساب العرب وضربهم داخل بلادهم وحرمانهم من الثروات الهائلة التي كانوا يحصلونها من تجارة الشرق التي تمر عبر أراضيهم خاصة مصر والشام والجزيرة العربية[1].

هذا بالإضافة إلى العامل الديني الذي يعد من أهم العوامل التي شجعت على قيام حركة الكشوف الجغرافية، ذلك أن الناحية الدينية لعبت دورا كبيرا في المخططات السياسية للدول الأوروبية مطلع القرن 16م، فكانت البرتغال مثلا تهدف إلى تحويل المسلمين في غرب إفريقيا وغيرها من المناطق الآهلة بالأفارقة إلى المسيحية الكاثوليكية[2] أما إسبانيا فكانت تهدف إلى نشر المسيحية وفق المذهب الكاثوليكي بين السكان الأصليين والوثنين في ما وراء البحار [3]، هذا وتجلت النزعة الدينية بوضوح لدى الإسبان والبرتغال قبيل وبعد سقوط الأندلس من خلال الحملات الصليبية التي استهدفت العرب المسلمين بأوروبا وحتى داخل بلادهم الأصلية كما حدث في بلدان المغرب العربي [4].

ومما شجع على القيام بحركة الكشف الجغرافي ظهور النزعة القومية بأوروبا، ذلك أن بقاء الدول الأوروبية متفوقة في المسرح العالمي ارتبط بقدر ما تملكه هذه الدول من مستعمرات في كل من قارة إفريقيا وآسيا وأمريكا، وتأكيدا لهذا نجد أن كروزون Curzon أحد المسئولين الإنجليز يقول:(هي محور عظمتنا ومقياس نجاحنا أو إخفاقنا ولئن فقدت الهند فليكن هذا إيذانا بغروب شمس حياتنا) [5]، هذا هذا بالإضافة إلى انتشار مبادئ النهضة وحرية الفكر وحب المغامرة وظهور الأفكار الجغرافية والفنية من جهة أخرى والمتعلقة بالإبحار والسفن وتقدم صناعتها [6].

1 – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص : 03.

2 – مع وصول البرتغاليين إلى سواحل غرب إفريقيا قاموا بتأسيس بعض المراكز وجعلوها محطات تبشير للمسيحية خاصة في ساحل الذهب وفي مصب نهر الكونغو وقاموا باستقطاب الأهالي ودعوتهم للمسيحية وتعميدهم بعد ذلك باسم ألفونسو وترسيم بعضهم كقساوسة ونفس الشيء بالنسبة للإسبان والفرنسيين الذين أرسلوا الكثير من البعثات التبشيرية ودعوا الملوك ورؤساء القبائل الإفريقية إلى المسيحية كملك الكونغو وابنه وابن أمير ساحل العاج الذين اعتنقوا المسيحية ومع دخول الهولنديون غمار الكشوفات عملوا على نشر المسيحية بإفريقيا وفق المذهب البروتستنتي، ينظر: هوبير ديشان، الديانات في إفريقيا السوداء، تر: أحمد صادق، مصر: المركز القومي للترجمة، 2011، ص ص : 156 157.

3 – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص:83.

4 – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص : 03.

5 – عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص : 56.

6 – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص : 03.

وعلى الرغم من وصول الأوروبيين إلى القارة الإفريقية منذ القرن الخامس عشر ميلادي إلا أن كشف إفريقيا الداخلية واستعمارها تأخر حتى القرن التاسع عشر ميلادي، واقتصرت معرفة الأوروبيين على المناطق الشمالية وبعض المناطق الساحلية الغربية والشرقية [1]، وكان من الغريب أن يظل معظم داخل القارة غير معروف للدول الأوروبية حتى لوقت متأخر، والسبب يرجع في ذلك إلى مجموعة من العوامل والظروف التي يمكن إجمالها في ما يلي :

ساهم العامل الطبيعي للقارة الإفريقية عامة في تعثر عملية الكشف الجغرافي الأوروبي نظرا لمناعته وصعوبة اختراقه، بداية من الصحراء الكبرى التي كانت حاجزا حقيقيا أمام المستكشفين وعائقا في حركتهم، لما تتميز به من صعوبة المسالك وخطورتها وشدة حرارتها وقلة مياهها رغم وجود بعض الواحات والآبار[2]، بالإضافة إلى المنطقة الاستوائية التي تتميز بأشجارها المرتفعة والمتشابكة التي يصعب اختراقها وكذلك منطقة السافانا[3] التي تنتشر فيها المستنقعات والحشرات السامة كذبابة التسي تسي إلى جانب الحيوانات المفترسة[4] .

ومن أهم أسباب تأخر كشف دواخل إفريقيا أن بعض أنهارها لا تساعد على التوغل نحو الداخل، ففي غربها نجد أن نهر غامبيا لا يصلح للملاحة إلا لمسافة بسيطة لا تزيد عن 460كم من المصب وتكثر المستنقعات والغابات على ضفافه، وكذلك نهر النيجر الذي يمتد على شكل قوس يتجه من الجنوب الغربي حتى الشمال الشرقي وينتهي عند المصب بدلتا كثيرة الحواجز شكلت عائقا كبيرا أمام توغل المكتشفين نحو الداخل، ونفس الشيء بالنسبة لنهري السنغال والكونغو[5]، هذا فضلا على على أن القارة فقيرة من حيث الموانئ الطبيعية باستثناء ميناء خليج غينيا الكبير[6].

1 – إلهام محمد علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مصر: المكتبة الأنجلومصرية، 2009، ط1، ص: 09.

2 – نفس المرجع، ص: 09.

3 – السافانا هي ذلك المظهر النباتي الذي يسود البيئة المدارية الرطبة داخل القارات إذ يراوح امتدادها بين °5 و°20 شمال خط الاستواء و°5 و°20 جنوبه وتتصف هذه الأقاليم بأمطارها الصيفية الغزيرة التي تستمر سنويا نحو خمسة أشهر ولكن كميتها واستطرادا كثافة الغطاء النباتي تتناقصان بالابتعاد شمالا وجنوبا من نطاق الغابات المدارية نحو النطاق الصحراوي الجاف ويمكن القول أن هناك فصلية واضحة في التساقط المطري فهناك فصل جفاف في الشتاء وفصل ممطر في الصيف الواقع ضمن البيئة المدارية الرطبة ، ينظر: موسوعة عالم المعرفة، مادة السافانا، موقع مؤسسة المعرفة، د ص.

4 – أحمد فليجة، المرجع السابق، ص: 50.

5 – إلهام محمد علي، المرجع السابق، ص: 11.

6 – جوزيفين كام، المستكشفون في إفريقيا، تر: يوسف نصر، مصر : دار المعارف، 1983،ص: 15.

ومن جهة اعتبر مناخ القارة الإفريقية حاجزا حقيقيا أمام التوغل الأوروبي نحو الداخل فمثلا الساحل الغربي يتباين مناخه بين المناخ الصحراوي والمداري والاستوائي مما يسبب الإجهاد الشديد للمكتشفين، ومن الناحية الصحية اشتهر هذا الساحل بأسوأ مناخ في العالم وأطلق عليه مقبرة الرجل الأبيض حيث انتشرت فيه الأمراض خاصة الملاريا والحمى ومرض النوم [1].

ويضاف إلى هذه العوامل أن المستكشفين الأوروبيين كانوا يتجنبون التوغل داخل الأراضي الإفريقية نظرا لضآلة مواردها الاقتصادية إذا ما قورنت بتلك الثروات الموجودة في أمريكا أو جزر الهند الشرقية[2]، هذا فضلا عن سيطرة المسلمين على منطقة غرب إفريقيا[3]، ولكل هذه العوامل والأسباب مجتمعة تأخر كشف الأجزاء الداخلية في القارة الإفريقية إلى حين ظهرت مشكلة الرقيق ومشكلة حوض النيجر وغيرها والتي فتحت أذهان الأوروبيين لاكتشاف دواخل القارة في القرون اللاحقة.

وللإشارة فإن هذه الأسباب والعوامل جميعها لم تشكل عائقا أمام العرب في معرفة القارة الإفريقية والتوغل بداخلها والسبب الجوهري في ذلك هو أن العرب في غالبهم إفريقيون وليسوا عنصرا وافدا على المنطقة، ولا أدل على ذلك تنقلهم بشكل عادي من الشمال نحو الجنوب وعبور الصحراء الكبرى بسهولة نحو السودان الغربي على عكس الأوروبيين الذين شكلت لهم الصحراء عائقا كبيرا في توغلهم جنوبا، هذا وكانت معارف العرب عن القارة الإفريقية ثروة وافرة استغلها الأوروبيون عند قيامهم بحركتهم الكشفية الكبرى [4] عبر ترجمة أهم المصنفات التي كتبها الرحالة والجغرافيون العرب الذين زارو ا القارة خاصة المنطقة الغربية منها.

---

1 - فتحي أبو عيانة، المرجع السابق، ص: 23.

2 - جزر الهند الشرقية : حملت هذه الجزر العديد من الأسماء على مر التاريخ فقد أطلق عليها قديما اسم نوستارا ويقصد بهذا اللفظ الجزر الواقعة بين المحيطين الهادي والهندي أو بين قارتي آسيا واستراليا، إذن هذا اللفظ مركب من اسمين نوسا تعني الجزيرة أو الوطن وانتارا تعني بين كما أطلق عليها جزائر الهند وجزائر الملايو وسماها الهولنديون جزر الهند الشرقية وسماها المسلمون جاوة ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حملت اسم اندونيسيا لكن هولندا لم تعترف بهذا الاسم إلا بعد استقلالها وهذا الاسم نفسه يدل على معنى جزائر الهند ويشمل بالأصل مجموعات من الجزر خارج حدود دولة اندونيسيا كتلك المجموعات من الجزر التي يطلق عليها اسم ميلانيزيا وميكرونيزيا كما تشمل جزر الفلبين، ينظر: محمود شاكر، موسوعة التاريخ الإسلامي، القارة الهندية، بيروت: المكتب الإسلامي، 1994، ط : 02، ج:19، ص:424.

3 - فرغلي علي هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008، ص: 67.

4 - س هوارد، أشهر الرحلات في غرب إفريقيا، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب والتوزيع، 1996،ج :01، ص: 09.

ب - الكشف الجغرافي البرتغالي لسواحل غرب افريقيا :

بدأ عصر الاكتشاف البحري العظيم بمحاولات البرتغاليين الإبحار جنوبا على امتداد الساحل الغربي لشمال إفريقيا وعلى الرغم من وجود رواد سبقوا في الإعداد لهذه الانجازات غير أن جهود الأمير هنري Prince Henry [1] في هذا الميدان تختلف في طبيعتها عن جهود أولئك الرواد، فهو لم يواصل جهوده بمثابرة راسخة فحسب بل اعتمد أيضا على مدرسة جديدة في الكشف الجغرافي تقوم على استخدام السفن المتطورة والخرائط وفنون الملاحة الأخرى[2] .

وأعطت جهود الأمير هنري الذي اشتهر بالملاح دفعة قوية للجغرافية النظرية والعملية على حد سواء، وكان أول المشروعات التي قام بها هي اكتشاف جزر ماديرا والآزور وقد وجه نشاطه في هذا المجال أنظار الملاحين إلى سواحل إفريقيا، فبين سنتي 1434-1456 قامت رحلات متتابعة على امتداد هذا الساحل وكانت كل رحلة تذهب جنوبا إلى أبعد من سابقتها حتى تم الوصول إلى جزر الرأس الأخضر [3]، وبتزايد الاكتشافات في هذا الاتجاه بدأت تظهر أهمية ساحل غرب إفريقيا لدى البرتغاليين والأوروبيين عامة [4].

وقد شكل العامل الاقتصادي الدافع الأساسي لهنري الملاح في جهوده الاستكشافية ذلك أنه كان مؤمنا بإمكانية الطواف حول إفريقيا والوصول إلى الهند عبر هذا الطريق، وبالتالي الحصول على الأرباح الطائلة التي تستأثر بها مدن ايطاليا البحرية نتيجة احتكارها تجارة الشرق، ومع ذلك نجد أن العامل الديني شكل دافعا آخر لجهود الأمير هنري الكشفية خاصة وأنه كان رئيسا لهيئة اليسوعيين (الجوزيت) التي ورثت الداورية في أملاكها، وبالتالي كان همه العمل على كسب أراضي وميادين جديدة للمسيحية وأمضى نحو أربعين عاما في إعداد الحملات الكشفية وإرسالها لشواطئ غرب إفريقيا [5].

---

1 - هنري الملاح (1394 - 1460 م)، هو ابن الملك جون الأول والملكة فيليبا، كان شابًا جادًا مولعًا بالدراسة مع اهتمام خاص بالرياضيات والفلك، وكانت له دراية بالجغرافية والملاحة استقاها من المكتبات العربية في البرتغال، اقترح الوصول لمناجم الذهب عن طريق البحر وكان بذلك رائد الكشوفات البرتغالية، ينظر: دونالد ويدز، المرجع السابق، ص: 52.

2 - هـ ج وود، المرجع السابق، ص:08 .

3 - جزر الرأس الأخضر (cape varde) تقع داخل مياه المحيط الأطلسي تقريبا على خط عرض مدينة سان لويس البرتغالية ينظر: عبد الغني العقاد، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، الرياض: دار المريخ ،1982، ص: 340.

4 - عبد العزيز طريح ، الموجز تاريخ الكشف الجغرافي، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية،1993، ص ص: 133 134.

5 - سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا العصور الوسطى، مصر: المكتبة الأنجلومصرية، 1975، ج : 01، ط:02، ص: 559.

وقد واظب الأمير هنري لاثني عشر عاما على إرسال رجال لاجتياز رأس بوجادور وكان أولئك الملاحون يستقبلون في الغالب بالترحاب لدى عودتهم لأن مراكبهم كانت مثقلة بالعبيد المغتصبين من الجهات الساحلية، وخلال هذه الفترة تمكن جيل إيفانس أحد رجال هنري من اجتياز رأس بوجادور أثناء محاولته الثانية عام 1434، ونجح بذلك في رد الأساطير التي تقول بعدم إمكانية تجاوز هذا الرأس ومنح لقب الفارس وكوفئ مكافأة سخية على انجازه هذا [1].

والجدير بالذكر أن الملاحيين البرتغال حينها لم يستخدموا البوصلة والخرائط فحسب بل امتلكوا حتى المراكب الشراعية الكبيرة المسماة "بالكارفال" التي امتازت عن السفن السابقة بتحسينات كثيرة هذه التحسينات التي أدخلت فيما بعد على السفن الأولى التي كانت حمولتها 50 طنا أو أكثر وهيأت للرحلات الطويلة كما أعدت السفن ذات حمولة 150 طن وفوق[2].

هذا وأدى النشاط الكشفي للبرتغاليين خلال القرن 15م إلى احتلال كل من جزيرة غور Gorée قرب داكار العاصمة السنغالية، وتشييد حصني أرجيتوم Argitum وسروتوم Sro-tome في خليج غينيا، وفي سنة 1441 تم احتلال ميناء لواندا Luanda التي أنشأ فيه حصنا قويا ارتبط اسمه فيما بعد بتجارة الرقيق[3]، كما شهد عام 1460 وصول البرتغاليين إلى سيراليون وهناك بدأت تجارة الرقيق التي ذهب ضحيتها عدد كبير من مواطني إفريقيا الغربية[4].

وبعد وفاة هنري الملاح استمر الملك جون الثاني (يوحنا الثاني) [5] في مواصلة ما بدأه الأمير هنري فأرسل بعثة سنة 1462 من طريق البحر إلى ليبيريا ومنها إلى ساحل العاج وساحل الذهب وقد استعان البرتغاليون في ذلك بالمعلومات التي دونها العرب عن تلك المناطق، غير أن هذه الجهود توقفت فيما بين 1475-1479 بسبب الحروب البرتغالية الإسبانية [6].

1 - هـ ج وود، المرجع السابق، ص ص:57 58 .
2 - المرجع نفسه: ص:58 .
3 - فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 67.
4 - علي باري، المرجع السابق، ص: 155.
5 - جون الثاني (1455 1495): يلقب بيوحنا الثاني هو نجل الملك ألفونسو الخامس ملك البرتغال، ولد بلشبونة وتقلد عرش البرتغال عام 1477، ينظر: هـ ج وود ، المرجع السابق، ص: 155.
6 - فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 68.

واستمرت بعد ذلك البعثات الكشفية البرتغالية على طول ساحل إفريقيا الغربية ، فاكتشف ديجو كـام Diego Cam عام 1484 مصب نهر الكونغو، وفي عام 1487 قام بعده بارثولوبيو دياز Diaz Barthou على رأس بعثة كشفية بدأت مهمتها من البرتغال بمواصلة الكشف الفعلي لهذا الساحل، تمكن على إثرها من الوصول إلى خليج وولفس الواقع في جنوب غرب إفريقيا ووصل بعد ذلك إلى رأس الرجاء الصالح ودار من حوله[1]، ويبدو أن كشف هذا الساحل لم يشكل صعوبة كبيرة من الناحية الطبيعية بالنسبة للبحارة الذين اعتادوا على المياه العاصفة المجاورة للسواحل الغربية[2].

وقد اتصل المكتشفون البرتغاليون بسكان غرب إفريقيا وتوددوا إليهم لإقامة محطات ومستودعات للمؤن تأخذ منها السفن المبحرة جنوبا حول إفريقيا في طريقها إلى المراكز التجارية في جزر الهند الشرقية ما تحتاج إليه من مؤن [3]، ونجحوا في إنشاء مجموعة من المراكز والمعابر والمحطات التجارية في المنطقة [4] [4] لكن يبدو أن هدف البرتغاليين لم يكن التوغل في غرب إفريقيا بقدر ما كان هدفهم الوصول إلى الهند، والدليل أنهم اكتفوا بإنشاء بعض القلاع منها قلعة "ساو جورج دامينا" التي أنشئت على الساحل الغربي حتى تكون بمثابة نقطة عسكرية لحماية التجار البرتغاليون في المنطقة، هذا ناهيك عن استغلالها كمخزن للبضائع التجارية التي يتم جلبها من الداخل أو يتم شرائها من التجار الأفارقة [5].

والجدير بالذكر أن البرتغاليون حاولوا في ما بعد أن يمدوا سلطتهم خارج الحصون والوكالات التجارية التي أقاموها عبر إقامة نوع من العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الزعماء الإفريقيين كما حاولوا التبشير للمسيحية وتوطين جماعات مدنية على بعض النقاط الساحلية غير أن هذا لم ينجح ذلك أن تموين هذه الجماعات والدفاع عنها كان يتطلب جهودا كبيرة وجادة والبرتغال لم يكن بمقدورها فعل ذلك خاصة وأنها كانت تتوخى سرعة الأرباح المالية أكثر من أي شيء آخر[6].

1 - جوزيفين كام، المرجع السابق، ص ص: 34 35.
2 - عيسى علي إبراهيم، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص: 140.
3 - أحمد طاهر، المرجع السابق، ص: 99.
4 - صالح رمضان ، الاستكشافات الجغرافية لإفريقيا، العراق:الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، مجلة المؤرخ العربي، السنة الثانية عشر،1987، ع: 31، ص ص:16 17.
5 - فيج جي دي ، المرجع السابق، ص: 117.
6 - زاهر رياض، استعمار افريقية، مصر: دار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص ص : 28 29.

ج- التنافس الأوربي على سواحل غرب افريقيا :

مما لا شك فيه أن البرتغاليين كانوا منزعجين من المنافسة الخارجية في تجارة غرب إفريقيا ذلك أنه لم تهدأ محاولات المنافسة بينهم وبين تجار دول غرب أوروبا منذ 1451 إلى غاية 1457 لدرجة أن هنري الملاح طلب من البابا تزويده بإرادة بابوية تخول له وللبرتغال احتكار الكشف والتجارة في الساحل غرب إفريقيا، وللإشارة حتى سنة 1558 كانت البرتغال الدولة الوحيدة التي لها تواجد في غرب إفريقيا [1] ولم يكن لبقية التجار الأوربيين القوة الكافية لتأسيس مراكز دائمة على الساحل تمكنهم من مقاومة احتكار البرتغاليين للتجارة بالمنطقة [2].

ورغم ذلك لم تترك الدول الأوروبية البرتغال وحدها في ميدان غرب إفريقيا حيث أرسلت بريطانيا في رحلة كشفية توماس وندهام عام 1554 غير أنه توفي عند نهر الذهب (النيجر) ثم أقام الانجليز لأنفسهم مركزا تجاريا على نهر غامبيا، كما بدأ الفرنسيون أيضا في إقامة مركز لهم على نهر السنغال ثم توالت الدولة الأوروبية الأخرى في بناء بعض المراكز التجارية لازالت آثارها إلى اليوم[3].

وقد شكلت رحلات الانجليز والفرنسيين إلى غرب إفريقيا دربا من القلق والمضايقات للبرتغال ذلك أنها أجبرت هذه الأخيرة على إنفاق جزء كبير من الأرباح على الدوريات البحرية والإجراءات الدفاعية الأخرى[4]، فضلا على تسببها في نقص الفوائد التي كانت تحققها البرتغال خاصة وأن نشاط الانجليز والفرنسيين كان يركز على شراء بضائع وسلع المنطقة بأسعار مرتفعة عن الأسعار التي كان يدفعها البرتغاليون، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم رضا سكان غرب إفريقيا على السيادة البرتغالية المفروضة عليهم[5].

---

1 - فيج جي دي ، المرجع السابق، ص، ص: 118، 119، 120.

2 - وفقا للحسابات التي أجراها لوسيو دي أزيفيدو فقد حققت البرتغال أرباحا ضخمة في التجارة مع إفريقيا حيث أن مكاسب التاج التي بلغت زهاء 20 مليون ريال برتغالي في ثمانينيات القرن الخامس عشر ارتفعت إلى 200 مليون ريال بحلول عام 1534 في عهد الملك مانويل (1491 1521) وإلى ما يقل عن 279.5 مليون ريال بحلول عام 1534وبالاضافة إلى هذا فان تدفق الشحنات الكبيرة من الذهب الإفريقي مكن جون الثاني وخلفه مانويل من تحقيق الاستقرار لعملاتهما الفضية وسك عملة ذهبية ذات قيمة عالية والأهم من هذا زيادة حجم الأسطول وتوسيع نطاق الدولة والإدارة الاستعمارية ينظر:م مالوسيفت، الصراع على التجارة الخارجية وأثاره على إفريقيا، تاريخ إفريقيا العام ، لبنان: اليونسكو،1997، مج 05، ص:23.

3 - عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق: 159.

4 - فيج جي دي، المرجع السابق،ص: 120.

5 - المرجع نفسه، ص: 121.

وعن نشاط باقي الأوروبيين بغرب إفريقيا نجد أن الهولنديون قد أقاموا أولى محطاتهم التجارية بالمنطقة سنة 1598 وبالضبط في ساحل الذهب التي ظلوا بها حتى سنة 1872، وكان نشاطهم بالمنطقة منكب على تجارة الذهب أو العاج في نفس الوقت، ومن أجل هذا الغرض الأخير نجد أن الهولندي "كوتس" أحد صيادي الفيلة هو أول الأوربيين الذين عبروا نهر الأورنج، وهو الأمر الذي شجع البعثات الكشفية الأخرى في التوغل بالمنطقة كتلك التي وصلت إلى ناما كولاند الصغرى (نامبيا) والتي عثر أصحابها على كميات هائلة من النحاس كان يستغلها الأفارقة استغلالا بدائيا[1].

وكانت السويد من بين الدول الأوروبية الأخرى التي اهتمت بمنطقة غرب إفريقيا والتجارة على سواحلها حيث تسنى لها سنة 1632 بناء محطة تجارية على ضفاف ساحل ذهب، هذه المنطقة التي غالبا ما كان توريد الحصص المقررة للمحطات التجارية بها سببا في عمليات متشابكة ومنافسة حادة بين الدول الأوروبية وسببا في صراعات طاحنة بين الأفارقة أنفسهم من جهة أخرى [2].

ورغم نشاط الأوربيين على اختلافهم بالمنطقة إلا أنه نادرا ما تجاوزوا في توغلاتهم المناطق الساحلية، ذلك أن اهتمامهم الكشفي كان يقتصر على مناطق محدودة تخدم مصالحهم ولم يبذلوا أي محاولات لممارسة النفوذ والسيطرة أو حتى لفهم نظم الأفارقة وثقافتهم، وحيثما كانت مناطق استيطانهم ومصالحهم ذات طابع دائم كانوا ينأون بأنفسهم عن الأفارقة على نحو ما حدث بجنوب إفريقيا [3].

هذا وخلال القرن 17 ميلادي بقي تقدم الأوروبيون نحو دواخل غرب إفريقيا بطيئا، ولعل أهم الرحلات التي نظمت لكشف المنطقة تلك التي قام بها بول أمبير Paul ambert عام 1618 من مراكش إلى تومبوكتو ووصف فيها المخاطر التي اعترضت طريقه، وفي سنة 1661 تمكن تومبسون Thompson الانجليزي من الوصول إلى مصب نهر غمبيا والإبحار فيه لمسافة ما يقرب 40 ميل، هذا ورغم تعدد الرحلات الكشفية خلال هذا القرن والذي بعده إلا أن الكشف الحقيقي لدواخل غرب إفريقيا تأخر حتى نهاية القرن 18 ميلادي [4].

1 - عيسى علي إبراهيم، المرجع السابق: 160.
2 - رونارد ويدنر، المرجع السابق، ص: 58.
3 - إلهام علي ذهني، بحوث ودراسات وثائقية: 13.
4 - فرغلي علي، المرجع السابق: 53.

نشأت وتطورت ظاهرة الاسترقاق في العالم وفق حركة التطور الطبيعية للإنسان ، حيث بدأت بتناسل الأرقاء فيما بينهم ثم زادت بالحاجة المادية لمواجهة ضروريات الحياة ، ومع تقدم العصور تحول الاسترق من كونه ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة اقتصادية بحته وأخذ أبعادا خطيرة خاصة في الفترة الحديثة سيما بعد ظهور حركة الكشوف الجغرافية ووصول الأوروبيين إلى العالم الجديد والقارة الإفريقية.

2. تجارة الرقيق بغرب إفريقيا:

عرف الرق عند مختلف المدنيات القديمة مثل الأشوريين والفينيقيين والهنود وغيرهم، وكان عند الإغريق والرومان نظاما قائما بذاته ارتبط باقتصاد هذه الدويلات وتعمريها، وكانت القرصنة هي السبب الرئيسي في انتشار الظاهرة، ذلك أن القراصنة اليونان كانوا يغيرون على المدن والجزر للأقاليم المجاورة ويختطفون سكانها ويبيعونهم في أسواق النخاسة ونفس الشيء بالنسبة للرومان الذين كانوا يجلبون العبيد من مختلف أنحاء أووربا وبريطانيا على الخصوص [1].

أ- ظاهرة الاسترقاق بإفريقيا قبل القرن 16م :

وجد الرق في إفريقيا منذ القدم كما وجد في أجزاء العالم الأخرى، حيث شهدت أقاليم واسعة من القارة نشوء وتطور ظاهرة الاسترقاق، منها تلك التي قامت في مصر وكوشي وقرطاجة ونوميديا غير أن كوشي ومصر القديمة كانتا أكثر الأقاليم الإفريقية ممارسة لهذه الظاهرة، ففي المجتمع المصري كان العبيد هم الفئة الأساسية في العمل بالأراضي الفلاحية كما أن عددهم كان يتضاعف بشكل ثابت بفعل الحروب في المناطق المجاورة، الأمر الذي جعل السلطة الحاكمة في مصر القديمة تقوم بتدعيم ملاك العبيد وتشجعهم في ذلك [2]، أما في إفريقيا جنوب الصحراء كان الاسترقاق في مراحله المبكرة ظاهرة صغيرة نسبيا معتدلة المدى ومنطقية، إذ كان وسيلة من وسائل التحكم في المجرمين والساخطين وأسرى الحرب وحتى استخدامهم كان بطريقة إنتاجية في المجتمع دون الإنكار الكلي لإنسانيتهم وشخصيتهم ذلك أن المجتمعات الإفريقية الجنوبية لم يكن لديها فكرة حقيقية عن حقوق الملكية الخاصة ولهذا كانت الحقوق الشخصية للعبيد وأحوالهم العامة تحميها قوة القانون التقليدي ومسؤولية الجماعة[3].

1 - فيصل موسى، المرجع السابق: 77.
2 - مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نظام الرق عبر العصور، الإمارات: مركز زايد للتنسيق والمتابعة،2011 ، ص: 15.
3 - دونالد ويدنر، المرجع السابق: 63.

وقد بقي الرق بإفريقيا جنوب الصحراء عادة اجتماعية لفترة زمنية معينة تتناسب مع طبيعة الجريمة أو ظرف الأسر دون أن يكون حالة طابعها الدوام، حيث كان في الإمكان أن يكسب العبد حريته بفضل حسن سلوكه أو بالشراء، وكان المالك مسئولا عن المحافظة عليه وحمايته ومقابل هذا يؤدي العبد قدرا محددا من العمل بغير أجر مع استطاعته في وقته الحر اقتناء المنقولات التي يشتري بها حريته وتمكنه من الاندراج في المجتمع كعضو في مرتبة طيبة [1].

والواضح أن الرق لما امتدت به القرون أكسب المجتمعات عاداته وتقاليده من حيث العمل فأضحى جزءا من النظام الذي استعدت به لزيادة الإنتاج، هذا فضلا على أنه عمل على تقدم المدنية بطرق غير مباشرة وخلق حركية واسعة في العديد من المجالات، ففي العصور الوسطى كان الأرقاء في فرنسا وإيطاليا والجزر البريطانية يكلفون بالأعمال الزراعية من حرث وزرع وحصد وفي ألمانيا كانوا يوفرون لملاكهم مقادير معينة من القمح والماشية والملابس وغيرها [2] وشكل الأرقاء بذلك عنصرا هاما في عملية الإنتاج والحركية الاقتصادية بالمجتمع الأوروبي رغم المعاناة والظروف غير الإنسانية [3].

وفي إفريقيا وخلال نفس الفترة، كان الرقيق يصدر إلى كل من الصين وبلاد فارس والهند من شرق القارة لقرب المسافة، أما في غربها أو السودان الغربي فكان أحد موارد اقتصاد الممالك الإفريقية مثل غانا ومالي وسنغاي حيث كان يصدر شمالا عبر القوافل التجارية نحو أسواق بلاد المغرب وأوروبا[4]، ويبدو أن شكلا من السخرة مورس بغرب إفريقيا قبل ظهور الأوروبيين لكنه كان أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذي زاوله الأوربيون فيما بعد، والمؤكد إن وجدت هذه الظاهرة في المنطقة فقد كانت على نطاق ضيق جدا ولم تتخذ شكل التجارة ذلك أنه لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع في عملية السخرة [5].

1 - دونالد ويدنر، المرجع السابق: 63.

2 - حمدي شفيق، التاريخ الأسود للرق في الغرب، الإمارات:مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، ص: 14.

3 - كان الخادم في مقابل ما يتمتع به من حماية وإقامة مضمونة له من السيد يخضع للقيود والضرائب تتراوح بين موافقة السيد له على الزواج والقيام بالأعمال الشاقة: أيام من العمل المجاني في أرض سيده عليه إتمامه، وهكذا شهد الاسترقاق كظاهرة اجتماعية تدهورا كبيرا ومستمرا في أوروبا خلال الفترة الوسيطة خاصة في البلدان الشمالية ، للاستزادة ينظر: باتريسيا ديلبيبيانو، العبودية في العصر الحديث، تر: أماني فوزي حبشي، الإمارات، أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012، ط:01، ص ص: 22 23.

4 - فيصل موسى، المرجع السابق: 77.

5 - أحمد الطاهر، المرجع السابق: 98.

ب - تجارة الرقيق بغرب افريقيا خلال القرنين 16 و17م :

في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي انتشرت تجارة مخففة للرقيق في بعض أجزاء البحر الأبيض المتوسط، ذلك أن الأتراك والمغاربة كانوا يأسرون الأوروبيين ويأخذونهم كعبيد، أما الإسبان والبرتغال فكانوا يأسرون العرب والأوروبيون والأفارقة على حد سواء [1]، ويحتوي الأرشيف البرتغالي لمحاكم التفتيش الدينية على العديد من المحاضر المتعلقة بمحاكمة العديد من المغاربة الذين تم اختطافهم وأسرهم وبيعهم خلال سنوات المجاعات سيما سنة 1520[2].

ومع اكتشاف أمريكا[3] أواخر القرن 15 تبوأت تجارة الرقيق أهميتها ومركزها الكبير كعملية تجارية مربحة جدا ذلك أن الأوروبيون وجدوا في المنطقة المدارية والشبه مدارية المحيطة ببحر الكاريبي أراضي زراعية خصبة كما وجدوا بها معادن كثيرة غير أنهم لم يعثروا على العمالة القادرة والكافية في ذلك، فسكان أمريكا من الهنود الحمر لم يتعودوا العمل القاسي المنظم كما أنهم لم يألفوا الزراعة المستقرة زيادة على قلة أعدادهم الأمر الذي دفعهم إلى التوجه للقارة الإفريقية التي اعتاد سكانها على العمل الزراعي والظروف الطبيعية القاسية وامتيازهم بالبنية الجسمانية القوية والقادرة على الأعمال الشاقة [4].

وكان البرتغاليون أول من بدأ سلسلة تجارة الرقيق بهذه الصورة الجديدة بين إفريقيا وأوربا إذ قام نينو تريستاو Nuno Tristuo البحار البرتغالي في عام 1441 بنقل أول شحنة من الرقيق الإفريقي إلى أوروبا بناء على إرشادات الأمير هنري وتشجيعاته، وقد اتسمت تجارة الرقيق بعد ذلك باتساع نطاق الكشوفات الجغرافية وتطورت أساليبها وأهدافها لمسايرة حركة النشاط الاستعماري الأوروبي وأهدافه حتى قيل أنه في وقت قصير أصبح عدد الرقيق المنقولين إلى مدينة لشبونة يزيد على عشر سكانها [5].

---

1 - أحمد الطاهر، المرجع السابق: 99.

2 - محمد رزوق، دراسات في تاريخ المغرب، المغرب: دار إفريقيا الشرق،1991، ط:01، ص: 13.

3 - بعد حصوله على موافقة من البلاط الإسباني أبحر كريستوف كولومبس Christophe Colombos سنة 1492 في عرض المحيط الأطلسي رفقة مجموعة من البحارة انطلاقا من بلدة بالوس، ووصل في أكتوبر من نفس السنة إلى جزر الأنتيل في أمريكا الوسطى معتقدا أنه دخل بعض الجزر الآسيوية القريبة من الهند، فسميت المنطقة في البداية بجزر الهند الغربية ، وبعد أن سافر إليها البحار الفلورنسي أمريكو فسبوشي أعلن أن كولمبوس إنما اكتشف"عالما جديدا" ليطلق عليه بعد ذلك اسم" أمريكا" ينظر:
Marcha Ckermann and Others, Encyclopedia of world history, New York, facts of file,v3, p265.
Jacques Heers ,La découverte de l'Amérique,Paris Editions Complexe, 1991,pp 49 189.

4 - جعفر عباس حميدي،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر،2002 ،ط: 01، ص: 100.

5 - شوقي الجمل، دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس، 1989، ص: 37.

وفي سنة 1454 شرّع البابا نيقولا الخامس Nicolas V [1] سيطرة البرتغاليين على السواحل الإفريقية مباركا بذلك تجارة الرقيق التي لم تلبث إسبانيا أن بدأت تنافس عليها فتدخل البابا إسكندر السادس AlexandreVI لحسم الصراع برسم خط على الخريطة [2] يوزع مناطق النفوذ بين القوتين [3]. وقد بدأت تجارة الرقيق عبر الأطلنطي مطلع القرن السادس عشر أين قام الأوربيون بنقل عبيد إفريقيا عبر المحيط كي يبيعوهم في العالم الجديد وكانت هذه التجارة هامة بالنسبة للعالم الخارجي غير أنها تركت آثارا سيئة على الحياة العامة في غرب إفريقيا خلال الثلاثة قرون ونصف التي تلت كشف أمريكا واختلفت هذه التجارة من فترة الغزو الإسباني إلى ما بعدها، ذلك أن الإسبان لم يكن لهم مراكز تجارية خاصة وعلى الرغم من ذلك تمكنوا من الحصول على العدد اللازم من العبيد عن طريق العقود التي كانت تتم بين الحكومة وتجار الرقيق البرتغاليين أو وكلائهم[4].

وكانت وسيلة البرتغاليين في تجارة الرقيق خلق شركات عماد كل واحدة منها أحد الأشراف حيث يستطيع السفر أولا إلى الأملاك الإسبانية في العالم الجديد أو يستطيع الاتصال بأحد الأشراف الإسبان في إسبانيا حتى يحصل منه على عقد بتوريد عدد من الرقيق، وإذا نجح في ذلك أسرع إلى البلاط البرتغالي ليحصل على مرسوم باحتكار التجارة في منطقة ما من الساحل الإفريقي وغالبا ما كان ينجح في مسعاه عن طريق قرابته لأحد رجال البلاط أو عن طريق دفع مقدم كبير لهذا العقد أو عن طريق الرشوة وكثيرا ما كان للنساء دور في هذا الشأن وإذا ما انتهى الأمر معه حتى إلى ما يريد أسرع بإرسال عدد من السفن إلى المنطقة التي أرداها فيبدأ ببناء حصن ويستخدم عددا من العاطلين وقطاع الطرق والمجرمين البرتغاليين ويتعاقد معهم على أن يعملوا هناك لحماية الحصن [5] .

1 - البابا نيقولا الخامس اسمه الحقيقي توماسو بارنتونشيلى ولد سنة 1397م بسارزانا ظل عشرين عاما يخدم الكنيسة في فلورنس وبولونيا ولما مات كبير الأساقفة ليوجين الثالث عين بارنتونشيلي خلفا له سنة 1447 وبقي كذلك حتى وفاته سنة 1455، ينظر: Emmanuelle Gerini, Memorie storiche dell entica e moderna, Ed: Massa, V:2, pp: 111 112.

2 - عمد البابا إلى خريطة العالم ورسم فيها خطا رأسيا يقطع المحيط من الشمال إلى الجنوب وقال إن الأراضي التي شرق الخط من نصيب البرتغال أما التي تقع غربا من نصيب اسبانيا وقد عرف هذا الاتفاق بمعاهدة توردسيلاس (1494) ويسير خط التقسيم مع خط طول37 46°، ينظر: محمد محمود، الجغرافيا والجغرافيون بين المكان والزمان، مصر: دار العلوم للنشر،1955، ص: 192.

3 - الخليل النحوي، إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة، لبنان: دار الغرب الإسلامي،1993، ط: 01، ص: 86.

4 - دي في جي، المرجع السابق: 136.

5 - إبراهيم عبد الرزاق، استعمار افريقية : 136.

ومنذ عام 1521 بدأ الرقيق الإفريقي يشحن إلى أمريكا وكوبا بكميات هائلة حتى أنه في سنة 1539 وصل عدد الرقيق الذين بيعوا في سوق لشبونة حوالي 10000 عبد، ولم تستطع الجهود البرتغالية العادية أن تسد الطلبات المستمرة والمتزايدة للرقيق وبدأ حينها استغلال القنص لسكان إفريقيا باستخدام الأسلحة على اختلافها وتنوعها [1].

وكان عامل تفوق الأوروبيين في الأسلحة يسمح لهم بعرض أنفسهم على الأفراد والمجتمعات الإفريقية بسهولة ولم يكن في وسع السيوف والحراب والأسهم أن تقف لمدة طويلة في مواجهة الأسلحة النارية والبنادق حتى وان كانت جديدة العهد في ذلك، وكان هذا التفوق يسمح للعناصر المستعمرة أنفسها باصطياد الأهالي الذين كان يدفعهم سوء الحظ إلى اقترابهم من محطاتهم وأكثر من ذلك أن الأوربيون أخذوا يستعينون ببعض الأفارقة الموالين لهم لمساعدتهم في هذه العملية[2].

وقد اتخذ البرتغاليون من مدينة أرغوين عند مصب نهر غامبيا مركزا لنشاطهم التجاري وحولوا سواحل نيجيريا وجزر نادونادو وساوتومي في خليج بيافرا إلى مستودعات للاتجار بأبناء إفريقيا الذين كانوا يختطفون من المناطق الداخلية ويشحنون قسرا إلى العمل بالسخرة في مزارع القطن والسكر ومناجم الذهب والفضة بأمريكا، وقد بالغ البرتغاليون في ارتكاب الجرائم ضد الأفارقة فاتخذوا لذلك محضيات إفريقية لإشباع شهواتهم الحيوانية فعذبوا الشيوخ والأطفال وشارك في ذلك حتى رجال الدين المسيحي ومارسوا الخطف والسلب واعتدوا على حرمات النساء باسم المسيحية[3].

ومن الواضح أن تجارة الرقيق تعتبر صفحة سوداء افتتح بها البرتغاليون العصر الحديث ورغم ذلك أريد لها أن تكون ذات مظهر إنساني بادعاء البرتغاليون أنفسهم بأن هدفها هو إبعاد الأفارقة الوثنيين عن أجوائهم البدائية لتلقينهم مبادئ المسيحية ثم يعودوا إلى بلادهم ليكونوا رسلا لنشرها لكن الصحيح والمؤكد في هذا أن البرتغال هي من أسست لمدرسة الرق بكل مساوئها وانعكاساتها السلبية والخطيرة التي طالة الآلاف من الأفارقة خلال الثلاث قرون أو أكثر [4].

1 - محمد رزوق، المرجع السابق، ص:08.
2 - جلال يحي، المرجع السابق، ص:193.
3 - يحي بوعزيز، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا وجزر المحيطات، الجزائر : دار البصائر للنشر،2009،ص:67.
4 - جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرر،مصر: دار الهلال،1983،ص:70.

وإذ كانت تجارة الرقيق بدأت بمعرفة البرتغال والإسبان فسرعان ما انضم إليهما الهولنديون [1] والبريطانيون والفرنسيون وتجار إسكندناوة، والذين ساهموا في تكوين إمبراطوريات تجارية للرقيق بالعالم الجديد والساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية والبرازيل وفنزويلا وغينيا البريطانية وكولومبيا بالإضافة إلى أمريكا الوسطى التي انتقلت مناطقها إلى محطات لاستقبال الرقيق وأسواقا لبيعه [2]، وفي نفس الوقت استطاع هؤلاء وخاصة الانجليز والفرنسيون تأسيس العديد من المراكز التجارية على بعض جهات ساحل إفريقيا الغربي وزادت بذلك حركية التجارة في الرقيق حيث بلغ معدل التجارة السنوية فيه عبر المحيط الأطلسي لوحده قرابة ثلاثة عشر ألف نسمة سنويا طوال القرن السادس عشر[3].

وكان أصحاب السفن الخاصة من البريطانيين والفرنسيين قد عهد إليهم بصورة غير منظمة منذ أواخر القرن السادس عشر بمزاولة تجارة الرقيق والتهريب لكن بعد أن لحق الهولنديون بالسبق الذي حققه البرتغاليون والإسبان عن طريق الحرب البحرية والتشريعات المقيدة لتجارة المستعمرات فرضت انجلترا وفرنسا سيطرة تجارية على الأقاليم التابعة لها ثم انتزعتا السيطرة على تجارة الشرق والمحيط الأطلسي بوجه عام[4].

وفي الوقت الذي لم تلق مطالبة إسبانيا بالاستغلال المطلق لأمريكا قبولا من جانب دولا أخرى أكثر مما لقته البرتغال في احتكارها للتجارة البحرية في غرب إفريقيا كانتا بريطانيا وفرنسا الدولتان الوحيدتان اللتان عارضتا النفوذ الإسباني في أمريكا خلال القرن 16 لكنهما لم تحققا نجاحا كبيرا في ذلك، بمعنى أن نفوذ بريطانيا وفرنسا في غرب إفريقيا كان أكثر من نفوذهما في أمريكا، وفي أغلب الظن أنهما أقنعتا نفسيهما بالعمل على نهب ومهاجمة المستوطنات الاستعمارية الاسبانية ومهاجمة الأساطيل الإسبانية التي كانت تنقل الفضة من المناجم الأمريكية إلى أوروبا [5].

---

1 - في سنة 1572 ثار الشعب الهولندي ضد الحكم الاسباني وتمكن الهولنديون في النهاية من نيل الاستقلال عن إسبانيا وفي ذلك الوقت أصبح التجار الهولنديون هم الموزعون الأساسيين للتوابل والبضائع الشرقية بالمنطقة وفي نهاية القرن 16 أرسل الملك الاسباني حملة عسكرية لتضييق الخناق على الهولنديون غير أن ذلك جعلهم يوسعون حربهم ضده في أعالي البحار وعملوا على تدمير الاحتكارات التجارية في العالم الخارجي خاصة الإسبانية والبرتغالي: ينظر : فيج جي دي، المرجع السابق، ص:132.

2 - أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص:103.

3 - بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تر: الهادي أبو لقمة، ليبيا:منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص:343.

4 - دونالد ويدنز، المرجع السابق، ص:67.

5 - فيج جي دي، المرجع السابق، ص ص :135 136.

ومع دخول الهولنديون مجال تجارة الرقيق استطاعوا لفترة أن ينافسوا البرتغال وتمكنت سفنهم من الاستيلا ء على المحطات البرتغالية [1] وحلت محل السفن البرتغالية في هذا النشاط لفترة وبعد أن استعادت البرتغال حصونها نجح الهولنديون في إنشاء محطات خاصة بهم فكان لهم في الساحل الغربي للقارة حوالي عشر محطات ظلت تعمل في تجارة الرقيق حتى عام 1872 [2].

وقد تمكن الهولنديون من قبل وبالضبط في عام 1621 من تأسيس الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية The duch West indiens company ومن اسمها يمكن معرفة أن الاهتمامات الرئيسية لهذه الشركة كانت تختص بالعالم الجديد غير أن نشاطها كانت له أصداء في غرب إفريقيا حيث مارست هذه الشركة الأسلوب الذي كانت تتبعه فرنسا وبريطانيا ضد اسبانيا والبرتغال في مهاجمة السفن في المياه الأمريكية وكان لهذا العمل من جانب هولندا تأثير كبير في ساحة التنافس الاستعماري والتجاري إذ فقدت إسبانيا عام 1630 وبشكل نهائي سيطرتها البحرية وبعد ذلك شرع الهولنديون في مهاجمة البرتغاليين بالبرازيل وفي عام 1637 استولى الهولنديون على قسم كبير من المستعمرات البرتغالية[3].

وبالنسبة لفرنسا فقد ساهمت بشكل كبير في نشاط تجارة الرقيق وحركيتها حيث كانت لها مراكز في جزر غوري Gorée القريبة من داكار استخدمت لقنص وتصدير الرقيق نحو الأطلسي ونفس الشيء بالنسبة للمراكز الأخرى المنتشرة في غرب القارة والتي اتخذها الفرنسيون لنفس الغرض، كما تمكنت من تأسيس شركات عديدة منها شركة السنغال الملكية للتجارة والتي ذاع صيتها في تجارة الرقيق وحققت أرباحا طائلة ووضعت الأساس لنفوذ فرنسا في السنغال والذي انتهى بتكوين ما عرف بإفريقيا الغربية الفرنسية Afrique Occidental française[4].

---

1 – في سنة 1580 استقلت هولندا نهائيا عن الحكم الإسباني ولم تمض خمسون سنة حتى صارت الكثير من المستعمرات البرتغالية ملكا للهولنديين، ففي سنة 1614 استولوا على ملقا وسنة 1637 أخذوا جزيرة سيلان وبتافيا وجاوة ثم اخذوا مستعمرة الكاب لجعلها ميناء لسفنهم وأصبحت هولندا مالكة لأغلب جزر التوابل، ينظر: محمد حمدي علي، الاكتشافا ت الجغرافية من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، مصر: المطبعة الجمالية، 1913،ط: 01، ص:18.

2 – شوقي عطا الله، دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس:1989،ص: 42.

3 - فيج جي دي، المرجع السابق، ص:137.

4 - عطية عبد الكامل، تجارة الرقيق الأوربية وأثرها على شعوب غرب القارة الإفريقية بين القرنين (15 19)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، السداسي الأول 2013، ع:20، ص:188.

وقد بلغت تجارة الرقيق مداها في بريطانيا حتى أن الملكة إليزابيث الأولى [1] شاركت الجلابين في تجارتهم هذه وأعارتهم بعض سفن أسطولها وتطلبت بريطانيا عذرا لتجارة الرقيق الأسود فتبرع لها به رجال الدين بحجة أنهم وجدوا في التوراة ما يبح لهم العمل في ذلك [2]، والجدير بالذكر أن الانجليز دخلوا تجارة الرقيق في بادئ الأمر عن طريق القرصنة حيث أحضر القرصان الانجليزي وليم هوكنز William Whokinz أول شحنة رقيق من البنين نحو أمريكا وجاء بعده البحار البريطاني كبان وينفام Cabin Winpham الذي زار البنين سنة 1503 ثم أقيمت شركات بريطانية بعد ذلك للعمل في تجارة الرقيق وأول شركة أسست لهذا الغرض كانت سنة 1588 برخصة وبراءة من الملكة إليزابيث ثم تبعتها شركة أخرى سنة 1616 بترخيص وبراءة الملك جورج الأول وأقامت هذه الشركة قلعة صغيرة على ضفاف نهر غامبيا وتبعتها شركة أخرى أقامت لها مراكز تجارية في ساحل الذهب (سيراليون الحالية) سنة 1660 وكان من نتائج هذه الشركات أن وفد إلى بريطانيا عدد من الرقيق اكتظت بهم موانئ ليفربول وبرستول[3].

ومنذ عام 1640 بدأ الانجليز يصدرون الرقيق إلى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى في الأمريكيتين ولما كانت هذه التجارة تدر أرباحا طائلة على أصحابها فقد تحول عدد كبير من الانجليز إلى تجار رقيق حتى أن عدد الرقيق الذي حصل عليه البريطانيون في عام 1700 بلغ 10000 عبد نقلوا عبر الأطلسي وزاد هذا العدد إلى 40000 سنة 1800 وبلغ عدد السفن البريطانية التي كانت تعمل بنقل الرقيق حوالي 192 سفينة وكانت سعة السفينة الواحدة حوالي 5000 عبد وصارت منطق سيراليون أهم المصادر الرئيسية للرقيق في القارة الإفريقية [4].

---

1 – إليزابيث الأولى (1533،1603) تعتبر الحاكم الخامس والأخير من سلالة تيودور وهي ابنة الملك هنري الثامن،نشأت في ظل الحكم الملكي وتربعت على عرشه سنة 1588 وعرفت فترة حكمها بالعصر الإليزابيثى ذلك أنه اشتهر في المقام الأول بازدهار الدرامة الانجليزية بريادة عدد من الكتاب المسرحيين مثل شكسبير وكريستوفور مارلو كما اشتهر بالبراعة البحرية للمغامريين الانجليز مثل فرنسيس دريك وكان بعض المؤرخين أكثر تحفظا في تقيمهم للملكة فوصفها بعضهم بأنها كانت حادة الطبع ، توفيت سنة 1603 خلفا لأختها غير الشقيقة ماري ينظر:
Arthur Penrhy Stanley, The royal tombs, Londres :Edition John Murray, 1868 ,pp: 175 178.

2 – فرغلي علي هويدي، المرجع السابق، ص:78.

3 – فيصل موسى، المرجع السابق، ص ص:79 80.

4 – شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، ص:18.

وكان دخول دول جديدة ميدان تجارة الرقيق وبالا على السكان إفريقيا عامة وغربها خاصة حيث وصل عدد مراكز تجميع الرقيق على الساحل الغربي لإفريقيا حوالي 40 مركزا يحشر منها الرقيق حشرا في السفن القذرة المتجهة نحو العالم الجديد وكان يموت منهم بسبب ذلك 50% تقريبا 15% تلقى جثثهم في البحر و 35% يموتون أثناء الرحلة نتيجة الإرهاق والمرض وسوء التغذية، هذا وكانت السفن عند وصولها إلى الساحل الأمريكي تحرق من شدة قذارتها [1].

والجدير بالذكر أنه أثناء قنص هؤلاء العبيد كانوا يقيدون بالسلاسل بعضهم ببعض ويسار بهم مئات الأميال وتدمغ أجسادهم بالأختام المحماة مثل الماشية لتمييزهم باسم المالك لهم ثم ينقلون عبر البحر في سفن قذرة يكدسون فيها فوق بعضهم البعض في ظروف جد قاسية وعند وصولهم يباعون في الأسواق مثل الماشية[2].

وليس أدل على سوء المعاملة التي كان يتلقاها الرقيق من جانب الأوروبيين ما ذكره هوراس مان Horas Maann[3] بقوله (إن الإنسان ليخجل من الأفعال التي اقترفها تجار الرقيق فقد كانت الدول تلهث من أجل الوصول إلى الذهب الأسود وحتى تتمكن من ذلك كان عليها عقد اتفاقيات مع هؤلاء الذين كانت وسائلهم في صيد العبيد هي القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها، يندفعون إلى حيث يسكن السود كالذئب إلى حظيرة الغنم ويشعلون النيران بها حتى يتمكنوا من أهلها العزل اللذين يهيمون على وجوههم من لهيب النيران تاركين الأطفال والشيوخ للهلاك أما الأقوياء من الرجال والنساء فيسوقونهم إلى الشاطئ مقيدين ومغلغلين كالبضائع على مراكب ليس بها أي تهوية ومتلاصقيين بدرجة لا تسمح حتى بمرور الهواء بينهم لتبدأ رحلتهم عبر المحيط وقد فتحت لهم فتحات المراكب مرة يوميا لإمدادهم ببعض الطعام أو لإخلاء الموتى حتى تصل المراكب إلى الأوغاد فيكافئ من أهل الأرض الجديدة اللصوص بشراء ضحاياهم) [4].

1 – جمال عبد الهادي، المجتمع الإسلامي المعاصر بإفريقيا، مصر:الوفاء للنشر والتوزيع ،1995، ط: 01، ص:13.
2 – عايدة العزب موسى، تجارة الرقيق في إفريقيا، مصر:مكتبة الشروق الدولية ،2007، ط: 01، ص:38.
3 – هوراس مان Maann horas نائب ولاية ماسوشيتس الأمريكية في تقرير له عرضه على مجلس العموم الأمريكي عام 1838 ذكر المعاناة التي كان يتعرض لها الأفارقة من قبل التجار الأوربيين بداية من قنصهم وصيدهم مثل الحيوانات إلى قساوة نقلهم عبر المحيط الأطلسي حتى بيعهم في أسواق أوربا والعالم الجديد، ينظر: زاهر رياض، استعمار إفريقيا ، ص:168.
4 – شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، ص:18.

وحول موت العبيد خلال رحلات التنقل ذكر الكاتب الانجليزي بلاك Wo.Blake في كتابه "تاريخ العبودية" الصادر سنة 1857 بأن المستر فالكون M.Falkon ذكر أنه في ثلاث رحلات اشترى 1100 عبد وفقد منهم 191 وأن تروتر Trotter ذكر أنه في رحلة واحدة كان هناك6000 عبد وفقد 70 منهم وذكر ميلر Miller أنه في رحلة واحدة كان هناك 490 وفقد 180 أما إليسون Elison ذكر أنه في ثلاث رحلات اشترى 850 وفقد 365 ومورلي Morly ذكر أنه في رحلة واحدة كان هناك 490 عبد وفقد 180 كما ذكر كلازتون Claxton أنه في رحلتين كان هناك 250 عبد وفقد 132 منهم وكل هؤلاء كانوا من تجار العبيد الانجليز[1].

وهناك قصص كثيرة يصعب حصرها عن المعاملة القاسية التي كان يواجهها الرقيق ونأخذ مثالا واحدا لتلك الأعمال غير الإنسانية لسفينة انجليزية محملة بالرقيق تدعى زونج Zong أبحرت عام 1781 في رحلة عبر الأطلنطي، وعندما اكتشف الربان أن مياه الشرب غير كافية لهذا العدد الذي تحمله السفينة وخوفا من هلاك ركابها تم إلقاء حوالي 132 عبدا في عرض البحر حتى يمكن استرداد قيمة الخسارة من شركة التأمين وفعلا تم تعويض صاحب الحمولة بواقع 32 جنيها إسترلينيا عن كل عبد وذلك على اعتبار أن هذا الرقيق عبارة عن ممتلكات أو متاع لولا التضحية لفقدت كل الشحنة وأيدت محاكم الأمريكية ذلك وقررت أنه لا تنطبق على أصحاب السفينة أي جريمة من جرائم القتل[2].

وآخر ما نورده في هذا السياق ما ذكره الباحث الانجليزي دافيديسن بقوله: (اتخذت- تجارة الرقيق- معنى جديدا حين شرعت السفن الأوربية تنقل آلاف الشباب من الداخل والساحل وتدمي الحياة في القارة، والنخاسة أصبحت على يد الأوربيين تجارة أشبه ما تكون بالموت الأسود الذي اجتاح أوربا فقضى على ما يقرب من ثلث أهلها لكن القهر الذي تعرض له الأفارقة والذي عاشوه لم تكن لتنقضي أثاره ولم يجتح الموت الأسود أوربا إلا عددا من السنوات بينما استمرت تجارة الرقيق تحصد السكان حصدا وتهدد معنويات من بقى أكثر من أربعة قرون[3].

1 – عايدة العزب موسى، المرجع السابق، ص:39.
2 – شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، ص ص:18 19.
3 – عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1980، ص:80 81.

جـ - بريطانيا وجهود إلغاء تجارة الرقيق :

مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 م بدأت أقلية من البريطانيين تدرك بعض الأخطاء الناجمة عن الأعمال التجارية الخاصة بشراء العبيد من إفريقيا ونقلهم عبر الأطلنطي إلى أمريكا [1]، كما ظهرت بعض الجمعيات التي تندد بهذه التجارة وتدعو إلى إيقافها مثل جمعية الأصدقاء البريطانية التي تعد أول جمعية استنكرت المتاجرة بالرقيق، وحثت الكويكز في كل من انجلترا وبنسلفانيا بأن يحرروا ما لديهم من الزنوج، وفي سنة 1765 ظهرت جميعية معاداة الرق وطلبت من البرلمان البريطاني إيقاف هذه التجارة، كما قامت بإقناع اللورد ماتسفيلد Lord Monsfield كبير القضاة ببريطانيا بوجوب منع هذه التجارة[2]، والذي أصدر حكما يقضي بتحرير كل العبيد الذين يعيشون على أراضي بريطانيا [3].

وتعتبر جماعة الكويكز أول جماعة ثارت فعليا ضد تجارة الرقيق ومنعت أعضاءها من ممارسة هذه التجارة بل طردت من عضويتها كل من عارضها في محاربة هذه التجارة، كما عملت على تشجيع أصحاب المزارع لوقف الإتيان بالعبيد، وفي سنة 1783 تألفت في بريطانيا أول جمعية لتحرير الرقيق وجعلت همها إلى جانب ذلك وقف نقل العبيد خاصة من غرب إفريقيا، هذا وقد أثيرت المسألة لأول مرة بمجلس العموم البريطاني في 12 مايو 1789 وتكلم مؤيدو الحركة دون أن يلقوا اعتراضا جديا لكن الحملة انتهت بطلب مجلس المزيد من البيانات وكان المعنى الواضح لهذه القرارات هو التأجيل [4].

ومع بداية القرن التاسع عشر زاد نشاط هذه الجمعيات وأشدت الحملات الدعائية ضد تجارة الرقيق فقام البرلمان البريطاني بإصدار قانون سنة 1808 جاء فيه: أنه ينبغي على الرعايا البريطانيين الذين يعملون في تجارة الرق الإفريقية التخلي عنها لأنها تجارة غير شرعية [5]، كما نص على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني، ولم يكن صدور هذا المرسوم يعني إنهاء هذه التجارة بل انتهى ما كان شرعيا منها فقط، وظلت تمارس بعد ذلك عن طريق التهريب ما دام القانون لا يفرض عقوبات على من يمارسها [6].

1 – فيج جي دي ، المرجع السابق، ص:224.
2 – دونالد ويدنز، المرجع السابق، ص:101.
3 – محمد الهقاري، دور المستكشفين الأوربيين في اكتشاف داخل افريقيا الغربية من 1795 إلى 1850، رسالة ماجستير، إشراف بن يوسف التلمساني، جامعة الجزائر، 2008 2009، ص:17.
4 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص:79.
5 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:227.
6 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص:80.

وفي سنة 1811 صدر مرسوم آخر يفرض عقوبات معينة على كل من يمارس تجارة الرقيق سواء بالنقل أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الاشتراك، وكان هذا المرسوم هو الذي وضع حدا لهذه التجارة في الأملاك البريطانية، وبعد ذلك بثلاث سنوات صدر مرسوم آخر يعتبر المتاجرة في الرقيق قرصنة ويعاقب عليها القانون[1]، وأخيرا وفي سنة 1833 صدر القانون الأساسي الذي ينص على إلغاء تجارة الرقيق في كل مكان من الإمبراطورية البريطانية[2].

وعلى الرغم من هذا لم تكن القرارات والمراسيم رادعا كافيا لمنع الأشخاص والشركات عن المتاجرة بالرقيق، حيث استمرت هذه التجارة في نشاطها لمدة طويلة من الزمن وبلغت نطاقا واسعا ولعل يرجع ذلك إلى الداعي الحقيقي وراء تحريم هذه التجارة من قبل الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، فتزعم هذه الأخيرة لحملة القضاء على تجارة الرقيق لم يكن بدافع إنساني ولا أخلاقي كما ادعت، بقدر ما كان يصب في خلفية حرمان مستعمراتها التي خسرتها من اليد العاملة، وكذلك إبعاد الدول الأوربية ومنعها من التدخل في الشؤون الإفريقية بحجة البحث عن الرقيق وهو ما يسمح لها بإخضاع المنطقة لسيطرتها المنفردة تحت غطاء الإنسانية وضم أراضي جديدة لإمبراطوريتها تعويضا عن تلك التي خسرتها في أمريكا[3].

وقد كان إلغاء بريطانيا لتجارة الرقيق في غرب افريقيا من وجهة النظر من أعظم الإجراءات التي اتخذت هناك، ذلك أن مساهمة بريطانيا في هذه التجارة كان أكبر من مساهمة أية دولة أوروبية أخرى وبما أن بريطانيا هي التي نادت بحركة منع هذه التجارة فكان من نتائجها التوقف الكامل عن تصدير العبيد عبر المحيط من غرب افريقيا، هذا فضلا على أن اعتبار بريطانيا تجارة الرقيق غير شرعية جعل العديد من الدول الأوروبية تحذوا حذوها مثل الدانمرك والسويد والأراضي المنخفضة وحتى الولايات المتحدة، حيث سنت هذه الدول قوانين مشابهة للقوانين التي صدرت في بريطانيا تحرم فيها تجارة الرقيق نهائيا وتعاقب كل من يمارسها [4].

1 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص:80.
2 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:227.
3 – محمد الهقاري، المرجع السابق، ص ص:17 18.
4 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:227.

ومنذ البداية كان التحريم البريطاني لتجارة الرقيق أكثر صرامة وجدية والدافع في ذلك يرجع إلى سفن الأسطول البريطاني التي كانت تلقي القبض على الرعايا البريطانيين الذين يعملون في تجارة الرقيق والتي ازدادت زيادة كبيرة أنذلك، وكان المتفق عليه بالنسبة للبريطانيين أن الاتجار في الرقيق غير شرعي لهذا واصلت الحكومة الانجليزية مناقشاتها المنطقية بما يفيد أن هذه التجارة كانت بالنسبة للشعوب الأخرى غير شرعية سواء أكان الرقيق من السود أو البيض، وهو الأمر الذي أدى زيادة الضغط الدبلوماسي على الدول التي لم تعلن بعد إيقاف هذه التجارة[1].

هذا وقد اعتمدت بريطانيا على أسطولها البحري لوقف عمليات التهريب وكذلك تفقد السواحل الإفريقية من وقت لآخر، إلى جانب عقد المعاهدات والاتفاقيات مع السلاطين المحليين تخول لها حق الملاحة الوطنية في غير مجالها، مثل تلك التي عقدت مع سلطان زنجبار والتي ترتب عنها تفتيش ومصادرة السفن العربية التي تعمل في تجارة الرقيق وتقديم أصحابها إلى القضاء أمام المحاكم التي أعدتها خصيصا لذلك مثل تلك التي بالقواعد الحربية البريطانية في كل من عدن وفي رأس الرجاء الصالح[2].

وكانت المرحلة التالية للحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق تتمثل في العمل ضد الدول التي لا زال رعاياها يتجرون في الرقيق بغرب افريقيا، حيث في عام 1817 طلبت من اسبانيا والبرتغال [3] السماح للأسطول البريطاني بالقيام بتفتيش السفن التي تحمل أعلام هذه الدول والتي يشك في أنها تحمل رقيقا وفي حالة ما وجد على ظهرها رقيق، تؤخذ السفن إلى سيراليون أو موانئ أمريكا وتقوم المحاكم المختلطة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو هؤلاء التجار، والجدير بالذكر أن هذه المحاكم كانت تضم قضاة من اسبانيا والبرتغال وبريطانيا وشكلت كي تفصل في هذه القضايا[4]، وختاما يمكن القول على الرغم من السياسة التي اتبعتها بريطانيا في إلغاء تجارة الرقيق وبغض النظر عن الدوافع الحقيقة وراء ذلك، فقد بقيت هذه التجارة تمارس على نطاقات متباينة حتى تلاشت شيئا فشيئا مع بداية القرن العشرين.

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:227.

2 – فرغلي علي، المرجع السابق، ص:96 97.

3 – يمكن القول أن حركة إلغاء تجارة الرقيق لم تجد تأييدا واضحا من بريطانيا إلا في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، وكان الكثير من الأفراد والدول يعارضونها في ذلك لدرجة أنها بذلت المال لكل من إسبانيا والبرتغال في سبيل موافقتهما على إجراءات الحد من تجارة الرقيق، ينظر: زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 97.

4 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:227.

حتى نهاية القرن الثامن عشر كان التواجد الأوروبي بغرب إفريقيا ينحصر في بعض النقاط الساحلية التي شيدت فيها المراكز والقلاع لأغراض تجارية واقتصادية بحتة وفي مقدمتها تجارة الرقيق لكن ما كاد هذا القرن يوشك على الانتهاء حتى بدأت هذه الدول تتوغل نحو دواخل إفريقيا عبر تجنيد المئات من المستكشفين والمغامرين قدمت رحلاتهم الكثير من المعطيات للنفوذ داخل القارة.

3. الكشف الجغرافي الداخلي لمنطقة غرب إفريقيا :

نشطت حركة الكشف الداخلي للقارة الإفريقية أثناء القرن الثامن عشر ميلادي ولاشك أن هذا النشاط كان مرتبطا باحتياج الدول الأوربية للمواد الخام الموجودة في المنطقة نتيجة التطور الصناعي الذي تم فيها وكذلك من أجل تفهم الأوضاع والأحوال الموجودة في القارة والتي يمكنها أن تصبح سوقا لتصريف وتوزيع المواد المصنعة [1]، لذلك فلا عجب أن نجد مسألة الوصول إلى مناطق افريقية جديدة بالنسبة لأوربا أصبح هاجسا جعلها تتسابق نحو اكتشاف تلك المناطق قصد استغلال خيراتها[2].

ومن الضروري أن نشير إلى أن تأخر الكشف الداخلي لغرب إفريقيا يعود لعدة أسباب من بينها عدم وضوح نظرة الأوربيين للمنطقة ذلك أن معرفتهم كانت تقوم أساسا على التقارير الخاصة بالدول السودانية القديمة ناهيك عن قدم الوسائل والأساليب الكشفية قبل ذلك [3]، هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من العقبات الطبيعية سبق وأن أشرنا إليها، والتي شكلت عائقا كبيرا أمام تقدم الكشف الداخلي للمنطقة وفي مقدمتها الصحراء الكبرى والأنهار الداخلية، فعلى سبيل المثال شكل نهر النيل منذ العهود التاريخية القديمة طريقا سهلا نحو التوغل جنوبا حتى أسوان [4] غير أن الشلال الأول الواقع إلى الجنوب من المدينة وقف عائقا دون التوغل إلى أراضي السودان، ونفس الشيء بالنسبة للأنهار الأخرى والتي تعترضها عقبات طبيعية كثيرة أعاقت تقدم الكشوف عن طريقها لعدة قرون كالشلالات التي تقع قرب مصب نهر الكونغو وكذلك دلتا النيجر التي تغطيها الغابات الكثيفة والمستنقعات [5].

---

1 – جلال يحي، المرجع السابق، ص:233.

2 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص:126 127.

3 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:243.

4 – تقع أسوان على ضفاف النيل في أقصى جنوب مصر، اشتهرت بالسد المشاد على أراضيها لتنظيم مياه النيل والذي تطور فيما بعد وأصبح يسمى السد العالي،ينظر: محمد القشاط، صحراء العرب الكبرى، ليبيا: دار الرواد للطباعة والنشر، 1994، ص:28.

5 – جورج هاراب، تر: عبد العزيز طريح، الموجز في الكشف الجغرافي،مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1993، ص:187 188.

هذا وقامت الدول الأوروبية وهي تتأهب للاكتشاف الثاني للقارة الإفريقية بتوجيه مبعوثين إلى المنطقة والبحث عن الطرق المؤدية إلى داخلها وقد تنافست في هذا الجانب كل من بريطانيا وفرنسا على الخصوص انطلاقا من غامبيا والمحيط الأطلسي أو مرورا بالسنغال [1]، وشارك في هذه العملية الكثير من الرحالة والمستكشفين الذين لاحظوا وجود المواد الخام والمنتجات اللازمة لبلدانهم فكتبوا تقارير عنها وأرسلوها ومهدوا بذلك الطريق نحو فتح القارة الإفريقية أمام الرجل الأوربي، وقد أصر الكثير منهم على نقاط تتعلق بتجارة الرقيق وأهمية تحويل الأفارقة إلى المسيحية غير أن هدفهم الأول كان موارد القارة وإمكانياتها الطبيعية [2].

ورغم أن الكشف الجغرافي كان مهمة فردية خلال القرون الأولى إلا أنه صار خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر تحت إشراف جمعيات تنظمه وتمونه وترعى المستكشفين مثل جمعية ترقية كشف الأجزاء الداخلية في إفريقيا APDIPA التي تأسست في لندن عام 1788[3]، والجمعية الجغرافية الملكية البريطانية Royal Geographical Society التي تأسست سنة 1830 والتي كان لها دور كبير في توجيه العديد من الرحلات إلى دواخل إفريقيا [4].

وبالإضافة إلى الجمعيات الجغرافية نجد الجمعيات التبشيرية التي لعبت دورا كبيرا في التوغل الأوروبي نحو المناطق الداخلية للقارة حيث قام أفرادها بدراسة عادات الأفارقة ولغاتهم وتقاليدهم وكتبوا في المجلات والجرائد الأوروبية يحثون فيها دولهم على القدوم نحو إفريقيا ومن أهم هذه الجمعيات جمعية آباء فيرونا وهي جمعية إيطالية كاثوليكية، وكذلك جمعية البريطانيين المبشرين وجمعية المبشرين المتحدة الأمريكية ويلاحظ أن هذه الجمعية تختلف في أسلوبها عن الجمعيات الأخرى، إذ كانت تهتم بالتعليم الحرفي والمهني، ولم توزع جهودها في مراكز عديدة[5].

1 –Ronaldo Olivies, L'Afrique depuis 1800, France, 1970 pp: 36 37.

2 – جلال يحي، المرجع السابق، ص:233.

3 – أحمد عبد الدايم حسين ، الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوربيين في القرن 19، مجلة قراءات افريقية،بريطانيا: مؤسسة المنتدى الإسلامي،2014، ع: 21، ص:11.

4 – .....

5 – محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص: 108.

نظرا لصعوبة السواحل الإفريقية والرغبة في الوصول إلى قلب القارة بوسائل نقل سهلة، نجد أن حركة الكشف هذه قد سارت في غالبها مع مجاري المياه الهامة التي تنبع من مناطق متوسطة من القارة وتخرج منها بعد ذلك وتصب في البحار والمحيطات، وعليه فقد كانت بداية هذا النشاط عبر تتبع الأنهار وكشفها مثل نهر النيل والنيجر وأخيرا نهر الكونغو.

أ- كشف حوض النيل ومنابعه :

يعود فضل توجيه الحركة الكشفية الكبرى (الكشف الداخلي لإفريقيا) إلى الرحالة والمغامر جيمـــس بروس James Bruce [1] الذي لم يكن له اهتماما بالقارة الإفريقية في أول أمره حتى دفعه إلى ذلك اللورد هاليفاكس سنة 1762 من أجل حل مشكلة نهر النيل والتي كانت مرتبطة بمشكلة نهر النيجر وباقي الأنهار الإفريقية حسبهم، وأخذ يلح عليه في وجوب القيام برحلة لمعرفة سر النيل الغامض وشجعه على ذلك حين عرض عليه اهتمامه بإيجاد وظيفة له في إفريقيا يتمكن خلال قيامه بالتزاماتها أن يَدرس اللغة العربية ويجمع المعلومات الخاصة بداخل إفريقيا [2].

وقد بدأ بروس رحلته الكشفية عام 1769 بعد أن ترك القاهرة وأبحر من منطقة القصير على ساحل البحر الأحمر إلى مكة متنكرا بزي تاجر تركي ومنها اتجه إلى ميناء مصوع بإقليم اريتريـــا في طريقه إلى الحبشة لاكتشاف منابع النيل الأزرق بعد أن حصل على مجموعة كتب بوصية من السلطان العثماني ومن مماليك مصر وشريف مكة[3] وعندما وصل إلى الحبشة تمكن بذكائه أن يستميل عطف ملكها الذي أعطاه حرية التنقل في جميع أرجاء البلاد، ليتمكن عام 1770 من الوصول إلى بحيرة تانا وشاهد مخرج النيل الأزرق وسار بمحاذاته حتى وصل مصر ومنها رجع إلى بلاده معتقدا بأنه اكشف منبع النيل الأصلي [4] وقام بروس بعد ذلك بنشر كتابه عن هذه الرحلة في سبع مجلدات غير أنه أخطأ حين اعتقد أن بحيرة تانا هي منبع النيل[5] .

1 – جيمس بروس رحالة اسكتلندي ولد في كينيرد هاوس في ستيرلينغ شاير سنة 1730 ، كان رجل ارستقراطي يعمل في مجال السياسية وقام برحلات غاية في الأهمية بشرق إفريقيا أهمها تلك التي عنيت بكشف نهر النيل والتي فتحت المجال لكشف دواخل إفريقيا، ينظر : جورج هاراب ، المرجع السابق، ص:190.

2 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص:109 110.

3 –Murray Hugh ,Narrative of Discovery end Adventure in Africa ,Ed Oliver, Edinburgh,1883,p35.

4 – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص:55.

5 – جلال يحى، المرجع السابق، ص:234.

وبعد بضع سنوات أي في سنة 1821 بدأت القوات المصرية تتوغل صوب الجنوب والأقاليم السودانية، وكان التوغل في المناطق السودانية أساسا لعمليات الكشوف الجغرافية التي وقعت في حوض النيل وحتى خط العرض الرابع شمال خط الاستواء وبناء نقاط على طول هذا الخط لكشف مناطق السودان المختلفة ورسم الخرائط لاستكشاف هذا الإقليم وزيادة المعلومات الجغرافية عنه، ويرجع الفضل في هذا للضباط المصريين الذين شاركوا في هذه العملية مثل البكباشي سليم قبصار الذي واصل التوسع نحو حدود النيل الأبيض فيما وراء منطقة السدود[1].

ومنذ أن فتح النيل الأبيض للملاحة على إثر نجاح الحملات التي قادها سليم قبطان بين عامي 1839- 1842 اكتسبت تجارة الرقيق أهمية متزايدة في إفريقيا ونشطت في مناطق كثيرة منها مثل " بربر وسنار وكوبي والفاشر والأبيض وسواكن" وقد أدى ذلك إلى انتشار الفوضى واحتدام الصراع بين خاطفي الرقيق والسكان المحليين، وهو ما كشف عن غياب قوة سياسية وأمنية تحكم هذه المناطق وجعلها محل إغراء يجذب انتباه القوى الاستعمارية التي تسابقت فيما بينها للسيطرة عليها [2].

وإذا كانت حملات الكشوف الجغرافية المصرية لم تصل إلى منطقة البحيرات العظمى إلا أنها مهدت الطريق أمام غيرها من المستكشفين وأثبتت أن المجرى الرئيسي للنيل هو الذي يأتي من الجنوب وسمحت بذلك لغيرها من البعثات بأن تحاول الوصول إلى المنابع الرئيسية لهذا النهر عن طريق ساحل شرق افريقية، هذا واستمرت الجهود الكشفية المصرية على عهد إسماعيل باشا [3] حيث تمكنت من كشف ما سمي بالمديرية الاستوائية أو مديرية خط الاستواء التي أصبحت إحدى الأقاليم الخاضعة للإدارة المصرية في السودان وفتحت بذلك طريق الجنوب أمام المستكشفين الأوربيين [4].

1 – جلال يحى، المرجع السابق، ص:234، 235.

2 – علي القوزى ، المرجع السابق، ص: 68.

3 – هو إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا ، ولد في 31 ديسمبر 1830 بقصر المسافر خانه في الجمالية بمصر، اهتم والده بتعليمه مبادئ العلوم واللغات العربية والتركية والفارسية بالإضافة إلى الرياضيات والعلوم الطبيعية،ثم أرسله في سن الرابعة عشر إلى فينا عاصمة النمسا كي يعالج بها بعد إصابته بالرمد الصديدي ولكيستكمل تعليمه في نفس الوقت، بقي في فينا لمدة عامين ثم التحق بالبعثة المصرية إلى باريس ودرس علوم الهندسة والرياضيات، يعتبر خامس حاكم لمصر من الأسرة العلوية، شهدت فترة حكمه (1863- 1879) تطورا كبيرا في العمران والاقتصاد والإدارة، توفي سنة 1895 باسطنبول ينظر:إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في العهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863الى سنة 1879، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012، ص ص : 46 49 .

4 – عبد العليم خلاف، كشوف مصر الإفريقية في عهد الخديوي إسماعيل، مصر: الهيئة العامة للكتاب،1999، ص: 11.

وقد عمل الخديوي إسماعيل على التوسع جنوبا نحو النيل الأبيض وجنوب إقليم البحيرات ومديرية خط الاستواء ومنابع النيل وأسند ذلك للمستكشف السير صامويل بيكر SS .Baker[1] بتوصية من وليّ عهد انجلترا عند زيارته لمصر عام 1869، ولم يكن الخديوي إسماعيل موفقا في اختيار بيكر إذ كان داعية للاستعمار الأوروبي في إفريقيا وهو ما اتضح منذ رحلته الكشفية الأولى للقارة ووصوله إلى بحيرة ألبرت نيانزا، هذا وقد رحبت بريطانيا بإسناد هذه المهمة إلى بيكر لأنه يعد خير من يعاونها في زيادة معرفتها بمنطقة أعالي النيل ونشر نفوذها ومقاومة تجارة الرقيق في نفس الوقت والملاحظ أنه بعد عودته إلى لندن احتفلت به الجمعية الجغرافية ومنحته مداليتها الذهبية ولقب الفارس تكريما له على قيامه بمهمة الشهيرة في أعالي النيل بين 1869- 1872[2].

ولم تكتف مصر بالعمل الكشفي الذي سبق ذكره بل أرسلت بعثات كشفية أخرى أهمها تلك التي كانت تحت قيادة غوردون باشا والذي كان على دراية تامة بالقيام بمثل هذه المأموريات، حيث أعد لحملته هذه إعدادا جيدا وتمكن بذلك من الكشف النهائي عن منابع النيل ووضع نهاية فعلية للغز الذي حير العلماء طوال التاريخ [3]، ولإتمام الحديث عن كشف حوض النيل علينا أن نذكر جورج شواينفورت schweinfurth مؤسس الجمعية الجغرافية المصرية الذي اكتشف إقليم بحر الغزال في وقت إدارة غوردون لمديرية الاستواء كما قام بالعديد من الأعمال الكشفية كإيصاله بعثة شايليه لونج Long Chaaille وأرنست لينان Ernest Linan إلى مناطق معينة من أوغندا وساعد الايطالي رومولو جيسي Gessi Romolo إلى منطقة بحيرة ألبرت، هذا دون أن ننسى مجهودات أمين أفندي الألماني الجنسية والذي أصبح مديرا لمديرية خط الاستواء بعد غوردون وقام باكتشافات بشأن نهر سيملبكي وحقق حدود بحيرة ألبرت مما ساعد على ثبوت الخريطة الجغرافية لحوض النيل ومنابعه [4].

1 – صمويل بيكر رحالة وضابط بريطاني انتدب في سنة 1869 لكشف منابع النيل الأبيض، وقبل ذلك ذهب للسودان في أيام موسى باشا حمدي قاصدا كشف المنطقة على نفقته الخاصة والقيام بمفرده بالعمل الخطير الذي أسندته الجمعية الجغرافية الملكية للرحالتين سبيك وجرانيت سنة 1858 اللذان اكتشفا بحيرة فيكتوريا سنة 1862 وسمياها على ملكة بريطانيا، وقد فضل بيكر الذهاب عبر الخرطوم ليستطرد في اكتشاف المنطقة وفي نفس الوقت عمل على لقاء الرجلين المذكورين ونجدتهما، تمكن من اكتشاف بحيرة ألبرت كما اكتشف بعدها شلالات سماها بشلالات مرشيسون، توفي سنة 1893، ينظر: إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في العهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863الى سنة 1879، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية ،1923، مج: 02، ص: 37.

2 – عبد العليم خلاف، المرجع السابق،18 19.

3 – جوزيفين كام، المستكشفون في افريقيا، تر: يوسف نصر، مصر: دار المعارف، 1983، ص:303.

4 – جلال يحى، المرجع السابق، ص:239.

ب - كشف دلتا النيجر :

ظل الغموض يكتنف المناطق الداخلية لغرب أفريقيا حتى أرسلت الجمعية الملكية البريطانية ما بين أعوام 1788-1793 ثلاث بعثات إلى المنطقة بدأت اثنتان منهما من الشمال الإفريقي وبدأت الثالثة من غامبيا لكشف حقيقة نهر النيجر والتي لم يكتب لها النجاح، وبعد ذلك قامت نفس الجمعية بمحاولة رابعة واختارت لذلك طبيبا شابا اسكتلندي الجنسية يدعى مونجو بارك [1] نهاية 1795[2] والذي نزل عند مصب نهر جامبيا وسار فيه إلى القرب من منابعه وتركه وعبر نهر السنغال باتجاه النيجر حتى وصل شواطئه عند مدينة سيجو Segu التي تقع على بعد 400 كلم عن منابع النهر ، وسار في هذا النهر لمسافة قصيرة حيث وصل سانساندج [3] ، ولم يتمكن بارك من السفر إلى أبعد من ذلك نتيجة الصعوبات التي لاقته ليعود بعدها إلى جامبيا ثم أوروبا وقدم حينها تقريرا تضمن أن النيجر نهر كبير يفيض من الشرق إلى الغرب، وقد استنتج الجغرافيون الأوروبيون عندئذ أن النهر ينبع من بعض البحيرات الوسطى والمستنقعات [4].

هذا وعند وصول بارك إلى انجلترا لقي تكريما واسعا لجهوده الكشفية في منطقة النيجر، لكن ما لبث الحماس الجماهيري تجاهه أن اختفى وعاد لمزاولة مهنته كطبيب في اسكتلندا، وتخلى حينها عن اهتماماته بالكشف الجغرافي لبعض الوقت، ومع ذلك فقد عاد مرة أخرى عندما نجحت الجمعية الجغرافية الإفريقية في إقناع الحكومة بتمويل بعثة إلى النيجر، واختير بارك لقيادتها، وبدأ فعلا رحلته الثانية في سنة 1805، وقد أخذ معه في هذه المرة شقيق زوجته ورسام وبعض الفنيين وثلاثون جنديا وبعض الضباط والبحارين، وكانت رحلته هذه سيئة الحظ منذ أولها تقريبا، حيث أصيب معظم أفرادها بالمرض وانتهت حياتهم بالموت الواحد تلو الآخر[5].

---

1 – مونجو بارك رحالة اسكتلندي ولد عام 1771 في منطقة سلكيرك شير Selkirk Shire باسكتلندا، نشأ وترعرع بأسرة فقيرة لأب فلاح، تلقى تعليمه الأولي في نفس المنطقة ثم درس الطب بجامعة أندبره وكانت له اهتمامات بعلم الفلك والجغرافيا والتاريخ تلقى أول عرض للتوجه إلى إفريقيا من قبل جوزيف بانكس الباحث البريطاني ورئيس الجمعية الإفريقية، ينظر:
Robert Adams, Second Voyage de Mungo Park dans l'intérieur de l'Afrique pendant l'année 1805, Paris: Ed Denture libraire imprimeur, 1820. PP : 1 2.

2 – فيج جي دي ، المرجع السابق، ص : 244.

3 – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص:59.

4 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 245.

5 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص: 192.

وكان يهدف بارك من خلال رحلته هذه تتبع نهر النيجر والقيام بعملية مسح له، حيث بدأ تنقله من غامبيا على ضفاف المحيط الأطلسي ثم تقدم صوب الداخل ونحو الشرق حتى وصل إلى نهر النيجر عند مدينة سيجو بعد إعياء شديد أصاب العديد من رجال حملته الكشفية بالدونسنتاريا، وكانت آخر كتاباته من مدينة سانساندنج، وإن كان من المرجح أنه واصل سيره حتى مدينة تومبكتو ثم إلى مدينة بوسا حيث توجد بعض الشلالات، لتنقطع أخباره بعد ذلك ولم يعرف أحدا حقيقة مصيره، كما فقدت معظم كتاباته وملاحظاته التي دونها أثناء رحلته هذه[1].

ومما يمكن استنباطه من كتابات الرحالة اللذين جاؤوا من بعده ومن روايات التجار أن مونجو بارك واجه مواقف شديدة الصعوبة بسبب عدم تعاون الوطنيين معه بل وعدائهم الشديد، لدرجة اضطراره الهروب على متن أحد الزوارق الصغيرة بضفاف النيجر، ليلقى مصرعه هو ورفاقه عند شلالات بوسا Bussa Rapids القريبة من النهر[2].

ويعتبر مونجو بارك الأوروبي الأول الذي وصل إلى نهر النيجر ولاحظ أن منبعه يقع في مكان ما عند المنحدرات الشرقية للجبال التي تشكل الحد الشمالي لما يعرف في الوقت الحاضر بدولة سيراليون وكان بارك قد أبحر في النهر لما يزيد عن 1000 ميل وأعطى الدليل الأول على انحنائه الجنوبي [3] ومن جهة أثار بارك بتقاريره التي أرسلها إلى بريطانيا الدهشة في نفوس الانجليز حين صرح بأن النيجر لا يقل عظمة ووفرة مياه عن نهر التايمز بلندن، ولكنه في نفس الوقت أثار سرورا أعمق حين أخبر بأنه يوجد سكان على ضفاف هذا النهر وكلهم بالطبع في حاجة إلى الثياب والأحذية وهو الخبر الذي سرى بسرعة بين طبقات التجار والبورجوازية البريطانية [4]، وأخيرا على الرغم من أن مونجو بارك لم يعط الإجابات الكاملة لكل الأسئلة المطروحة إلا أنه فتح الطريق أمام المستكشفين الآخرين كي يجدوا حلا لمشكلة نهر النيجر.

1 – جلال يحى، المرجع السابق، ص:241.
2 – عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص: 197.
3 – جوزيفين كام ، المرجع السابق، ص:103.
4 – إسماعيل العربي، صحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص ص:65 66.

وبعد وفاة مونجو بارك توقفت الحملات الكشفية للنيجر لمدة 18 سنة، لتجدد سنة 1822 عن طريق الرحالة كلابرتون Clapperton، الذي عمل على كشف سر نهر النيجر وقام برحلتين الأولى مع "أودني" و"دنهام" بين سنتي 1823–1825، والثانية مع لاندر بين 1825–1827 [1]، وقد توجه كلابرتون في رحلته الأولى إلى النيجر عن طريق طرابلس مرورا بالصحراء الكبرى، ووصل إلى مدينة كانو وبعدها وصل إلى سوكوتو [2] التي كانت تمثل عاصمة الفلاني، واستقبل بحفاوة من قبل "بللو Bello" الابن الوريث لعثمان بن فودي، غير أنه لم يسمح له بالتقدم في النيجر لمسافة تزيد عن 200 ميل [3].

وقد لاحظ كلابرتون أثناء مروره عبر مدينتي كانو وسوكوتو أنهما خاليتين من السكان بل مهجورة لأن السكان حسبه كانوا يؤسرون ويباعون في أسواق الرقيق، وكان كلابرتون قد تقرب من الحاكم المسلم الذي استقبله بكل ود وفي هذا الصدد يقول كلابرتون لو أوقف هؤلاء تجارة الرقيق يكون في إمكانهم الاتجار مع بريطانيا في السلع المربحة لأن بريطانيا كانت قد ألغت تجارة الرقيق وعليه لا يمكن لملك بريطانيا توقيع معاهدة مع أي حاكم لا يزال يتاجر في الرقيق[4].

وقد عاد كلابرتون في رحلة الثانية لنهر النيجر بتكليف من وزارة المستعمرات البريطانية ومعه مساعده لاندر Lander وآخرون، حيث وصلوا بحرا لساحل خليج غانة عند موقع "باداجرى" إلى الغرب من مدينة لاجوس، ثم اتجهوا شمالا حتى وصولوا منطقة "واوا" ليعبروا منها النيجر إلى مدينة كانو التي وصلوها في ماي 1826، ومنها اتجهوا إلى سوكوتو لمحاولة عقد اتفاقية مع انجلترا لكنهم فشلوا في ذلك، وفي هذه الأثناء مات كلابرتون إثر مرض ألم به وعاد صديقه لاندر لوحده إلى انجلترا[5].

وكان دور لاندر في البعثة لا يتعدى كونه خادما لكلابرتون، لكن رغم هذا صمم على القيام بمحاولة لإكمال النصف الأخر من العمل، والجدير بالذكر أن أمراء الفلاني كانوا يرتابون من محاولات البريطانيين في إيقاف تجارة الرقيق لذا نجد أن هذا يمنع لاندر من إنجاز مهامه على أكمل وجه[6].

1 – جلال يحي، المرجع السابق، ص:241.

2 – تقع سوكوتو في شمال نيجريا، أسسها الشيخ عثمان بن فودي واتخذها مركزا لدعوته الإصلاحية ثم عاصمة لدولته التي أسسها أواخر القرن التاسع عشر، ينظر: محمد سعيد القشاط،المرجع السابق، ص:28.

3 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:247.

4 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص ص : 129 130.

5 – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص:61.

6 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص:247.

وبعد عودة لاندر إلى انجلترا عمل على استمالة المكتب الاستعماري البريطاني في أن يرسله وأخوه جون لاندر John Lander على رأس بعثة كي تتعب مجرى نهر النيجر من منطقة "بوسا" حتى المحيط الأطلسي، وفي يونيو عام 1830 تمكن الأخوان من الوصول إلى دلتا النيجر، حيث كانت المنافسة على أشدها بين المدن الإفريقية الواقعة عند المصبات وبين المنافذ المختلفة للنيجر، وكذلك بين التجار الأوربيين سواء اللذين يعملون منهم في تجارة الرقيق أم في تجارة زيت النخيل، الأمر الذي جعله يلقى العديد من الإهانات والتهديدات خاصة وأن الرحالة على اختلافهم كانوا يلقون العداء من قبل التجار الأفارقة والأوروبيين على سواء، ورغم ذلك وصل لاندر وجماعته إلى جزيرة فرناندوبو [1].

وقد عاد ريتشارد لاندر إلى انجلترا في يوليو 1831 عن طريق البرازيل فوصلها وشقيقة جون لاندر[2] الذي ساهم في كتابة مذكرات عن الرحلة التي صدرت سنة 1832، هذا ولم تمسح منطقة دلتا النيجر كليا إلا بعد أن استولى عليها البريطانيون واستعمروها حينما نزلوا لاجوس عاصمة نيجريا الحالية واحتلوها عسكريا سنة 1861[3] ، ومما يجدر الإشارة إليه أن ريتشارد لاندر وأخوه كانا الشخصين الوحيدين الذي كتبت لهما النجاة من كل مجموعته التي مات كل أفرادها بسبب الحمى، وبعد بضعت سنين ما لبث ريتشارد لاندر أن مات متأثرا بالجراح التي أصيب بها أثناء القتال مع بعض القبائل على ضفاف نهر النيجر[4].

وقد حل لغز النيجر إلى حد ما بواسطة المجهودات الكشفية التي قام بها كل من مونجو بارك وكلابرتون ولاندر وتأكد ذلك في رسم كروكي لجغرافية غرب إفريقيا، كما توج عملهم هذا بواسطة رجال فرنسيين من أمثال جاسبار دموليان Gaspard Mollien الذي اكتشف عام 1818 منابع نهر السنغال ومنابع نهر جامبيا ومنابع نهر ريو جراند Rio-Grand [5] بالإضافة إلى مجهودات الرحالة الفرنسي روني كاييه التي كشفت عن الأجزاء الداخلية لغرب افريقيا وهو ما نتطرق إليه لاحقا.

1 – فيج جي دي، المرجع السابق ، ص ص:248 249.

2 – تلقى ريتشارد لاندر العون من أخيه جون لاندر الذي تمرن ليصبح طباعا وجامعا لأحرف الطباعة في جريدة كورنيش Cornish خاصة وأنه كتب من قبل عدة مقالات في النثر والشعر هذا فضلا عن اهتمامه بالسفر والمغامرات، ينظر، جوزيفين كام المرجع السابق، ص: 147.

3 – أحمد نجم الدين فليجة ،المرجع السابق، ص ص:61 62.

4 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص: 199.

5 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص ص:248 249.

جـ - كشف الصحراء الكبرى ومدن غرب افريقيا:

كان التوغل في الصحراء الكبرى يشكل جانبا آخر من جوانب الكشوف الإفريقية، حيث كانت مشكلتها في بدايتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة نهر النيجر، وعلى الرغم من أهمية المنطقة وبالخصوص نطاق الواحات الواقع على طريق القوافل التجارية والذي حظيت باهتمام كبير في الكتابات التاريخية منذ القدم إلا أنها لم تكن تذكر في الأوساط الأوروبية حتى بدأ الاهتمام بمشكلة نهر النيجر، وهو الأمر الذي خلق حماسا كبيرا لدى الأوربيين ودفعهم لكشف الصحراء الكبرى.

وقد كانت طرابلس نقطة انطلاق لكثير من الرحلات التي اتجهت لعبور الصحراء الكبرى حيث كانت محطة هامة لعدد من طرق القوافل، ففي عام 1788 أرسلت الجمعية الملكية الجغرافية بلندن الرحالة وليم لوكاس William Lucas لمحاولة الوصول إلى نهر النيجر عن طريق مدينة فزان وتوجه الى طرابلس ليبدأ منها رحلته، لكنه لم يتمكن من الالتحاق بالقوافل فاضطر الى العودة إلى لندن بعد أن جمع معلومات كثيرة عن طرابلس والطرق المؤدية إلى فزان[1].

وفي نفس الوقت قام الرحالة الانجليزي وليام براون Brown William برحلة هامة إلى الصحراء حيث انطلق من القاهرة سنة 1792 ثم اتجه إلى واحة سيوة [2] فكان في الغالب أول أوربي يزور هذه الواحة، وبعد هذه الرحلة قام برحلة أخرى إلى دارفور بالسودان وكتب عنها وعن الأخطار التي تعرض لها، وظلت كتاباته عن هذا القسم من إفريقيا المرجع الرئيسي لسنوات طويلة [3].

وفي سنة 1789 أرسلت الجمعية الإفريقية فريدريش هورينمان Hornemann Friedrich لتحقيق الغرض الذي عجز عنه لوكاس فذهب إلى القاهرة للانطلاق منها والتحق بقافلة كانت متجهة إلى فزان فمر على واحة سيوة وأوجلة ثم اتجه إلى مرزق [4] التي كانت عاصمة اقليم فزان ومركزا للنشاط التجاري وخاصة تجارة الرقيق، ومن مرزوق اتجه إلى بورنو في حوض النيجر ليلقى حتفه هناك[5].

1 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص:20.

2 – مجموعة من الواحات تسمى واحات سيوة تقع في الجنوب الغربي لمصر، اشتهرت بتجارة القوافل مع المدن الصحراوية وبرقة على الخصوص، استولى عليها الشيخ أحمد شريف عام 1916 عند هجومه على الانجليز في مصر، غير أنه فشل في ذلك رغم تعاون أهالي سيوة معه، ينظر: محمد سعيد القشاط، صحراء العرب الكبرى، ليبيا: دار الرواد للطباعة والنشر، 1994، ص:43.

3 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص:211.

4 – تقع مرزق بمنطقة فزان على الطريق الرابط بين طرابلس وتشاد، ينظر: محمد سعيد القشاط، المرجع السابق،ص ص:31 23.

5 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص:20.

وبعد ذلك بسنوات أرسلت الجمعية الإفريقية رحالين آخرين إلى الصحراء الكبرى هما جوزيف ريشي Richie Joseph وجورج ليون Lyon George اللذان بدأ رحلتهما في أول شهر فبراير من مدينة طرابلس، حيث تنكرا كتجار مع إحدى القوافل التجارية وكان هدفهما الوصول إلى نهر النيجر بالإضافة إلى القيام ببعض الأرصاد الفلكية، وقد وصلا في شهر مايو إلى مدينة مرزوق بعد أن مرا في طريقهما على مدينة غريان وواحتي سوكنا وسبها، وكانا عازمين على زيارة واحتي غاط وغدامس [1] إلا أنهما لم يتمكنا من تحقيق ذلك بسبب قلة معلوماتهما عن الطريق وعدم كفاية المؤن التي يحملانها خصوصا وأنهما اضطرا للبقاء في مدينة مرزوق مدة طويلة لأن ريشي كان مريض منذ وقت طويل وكان قدره أن يموت بنفس المدينة بعد ستة أشهر من ذلك[2].

وقد واصل ليون جورج رحلته فزار عددا من المناطق الجنوبية من فزان ثم عاد إلى طرابلس ومنها إلى انجلترا[3]، حيث قام بنشر النتائج العلمية لرحلته وكانت في الواقع إضافة هامة إلى جغرافية ليبيا كما نشر خريطة ممتازة لإقليم فزان [4].

وعقب ذلك قام الكسندر لاينج Alexandre Laing برحلة زار فيها واحة غدامس ووصل إلى تمبكتو[5] عن طريق طرابلس وكان السفر عبر غربي جبال طرابلس محفوفا بالمخاطر ولهذا كان يضطر المسافرون إلى المرور عبر ببلدة بني الوليد ووادي الشاطئ [6] بفزان، وكان لينج أول أوروبي يزور نطاق الواحات الخصبة في هذا الوادي الذي توجد به ثروة مائية ضخمة، ولعل ما تعرض له لينج خلال سفره هذا يستحق الذكر خاصة المعاناة التي لقاها من قبل الطوارق الذين هاجموه مرة وتركوه ينزف بجروحه الكثيرة إلا أن قدره أنقذه بأعجوبة وتركه يصل إلى تومبكتو لكن بعد عودته تمكنوا منه وقتلوه [7].

1 – تقع غدامس في الجنوب الغربي لليبيا وعلى الطرف الغربي للحمادة الحمراء، عرفت منذ القديم وأسماها الرومان سيداموس تشتهر بعين الفرس التي يقال أنها نبعت من تحت حافر فرس الفاتح العربي سيدنا عقبة بن نافع، ولغدامس شهرة تاريخية كبيرة في تجارة القوافل مع مدينة تومبكتو التي بها حي يسمى دار الغدامسية وحومة الغدامسية، كما اشتهرت بالصناعات التقليدية خاصة صناعة النحاس والجلود، ينظر: محمد سعيد القشاط، المرجع السابق، ص:29.

2 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص:213.

3 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص:21.

4 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص:213.

5 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص:21.

6 – يقع وادي الشاطئ شمال مدينة سبها الليبية فيه العديد من واحات ومياهه قريبة من سطح الأرض، ينظر: محمد سعيد القشاط، المرجع السابق، ص: 24.

7 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص:213.

وعقب وفاة "لاينج" توقفت حركة الكشوف الجغرافية للصحراء الكبرى لمدة نحو عشرين عاما حتى 1845 أين قام "جيمس ريتشارد سون" برحلة قاصدا منها محاربة تجارة الرقيق من الناحية الدينية والتي انطلق فيها من طرابلس ووصل إلى غدامس، حيث مكث بها حوالي ثلاث أشهر تعرف خلالها على تاريخ هذه المدينة وأهميتها ثم اتجه إلى غات[1] ومنها التحق بقافلة كانت متجهة إلى مرزوق[2].

وقد كان "ريتشارد سون" في الأصل قسيسا من المعارضين لتجارة الرقيق والمكافحين لإيقافها كما كان مهتما بدراسة الآثار فاشترك سنة 1820 في بعثة أثرية إلى برقة لدراسة آثار مدينة شيرين القديمة (شحات الحالية) وبعض المدن الأثرية الأخرى، وعلى الرغم من أنه لم يكن عالما ولم يقدم أي ملاحظات علمية فنية فإنه كان واسع الثقافة واستطاع أن يسجل ملاحظات هامة عن الأحوال الاجتماعية والحضارية لسكان الواحات وعلاقتهم بالعالم الخارجي خصوصا بلاد السودان، كما أنه أول من استطاع أن يلقي الضوء على النقوش والرسومات الأثرية بمدينة فزان[3].

وفي عام 1850 قام ريتشارد برحلة ثانية بصحبة "بارث" [4] و"أفرويج" بقصد فتح مجالات للتجارة في إفريقيا أمام البريطانيين، حيث انطلقوا من طرابلس واتجهوا إلى غريان ومزة وعبروا الحمادة الحمراء إلى فزان ومرزوق، وهناك اقتسموا إلى مجموعتين اتجهت إحداهما بقيادته شرقا إلى بحيرة التشاد أين توفي هناك، واتجهت المجموعة الثانية برئاسة "بارث" و"أفرويج" غربا ووصلت إلى بحيرة التشاد واكتشفت نهار شاري[5]، وواصلت مسيرتها إلى بنوى في عام 1852 حيث توفي "أفرويج" وبعد ذلك واصل"بارث" رحلته ووصل إلى تومبكتو ومنها عاد إلى انجلترا ومعه الكثير من المعلومات عن المناطق التي زارها ولغات سكانها كما جمع الكثير من الرسومات المنحوتة على صخور الصحراء [6].

1 – غات أو غاط من المدن التاريخية تقع في الجنوب الغربي لليبيا وهي عاصمة سلطنة آزقر التارقية تقع في الطريق المؤدي إلى الجنوب الصحراوي والقادمة من تونس ومن غدامس وطرابلس، ينظر: محمد سعيد القشاط،المرجع السابق، ص: 29.

2 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص:21.

3 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص:214.

4 – هنري بارث رحالة ألماني ولد سنة 1831 بمدينة هامبورغ، نشأ في ظروف اجتماعية صعبة من أب مزارع لم تكن مهنته هذه تفي بمتطلبات العيش والحياة اليومية، ورغم ذلك عمل والداه على تربيته تربية حسنة ولم يبخلا عليه بكل مستلزمات ومتطلبات الطفولة، تلقى تعليمه الأولي بمدينة هامبورغ، لينتسب إلى جامعة برلين في سن الثامنة عشر التي حاز بها على شهادة الدكتوراه، ويعد بارث من أهم المستكشفين الأوربيين لأواسط افريقيا ، ينظر: محمد هقاري، دور المستكشفين الأوربيين في اكتشاف داخل افريقيا الغربية من 1795 إلى 1850، رسالة ماجستير، إشراف بن يوسف التلمساني، جامعة الجزائر، 2008 2009 ، ص:93.

5 – ينبع من الأدغال بين توجو والتشاد ويتجه نحو الغرب ليصب في بحيرة التشاد، ينظر: محمد القشاط،المرجع السابق، ص: 29.

6 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص ص:21 22.

ومع عدم ذكرنا لمختلف الرحلات التي قادها هنري بارث لدواخل لإفريقيا خاصة وسطها وما تعلق بنهر الزمبيري الذي ينبع من زامبيا ويجري في انجولا وزمبابوي وحتى موزنبيق، يمكن القول أن ما كشفه هذا الرحالة من حقائق عن إفريقيا يفوق ما كشفه أي مستكشف آخر من المستكشفين للقارة سيما ما قام به من دراسات وأبحاث مفصلة حول اللغات والقبائل الإفريقية وعاداتها وتقاليدها، فضلا عن اهتمامه بالنقوش والرسومات المنتشرة في وسط افريقيا وحتى الصحراء الكبرى.

ومن الرحالة الذين ساهموا في زيادة المعلومات الجغرافية عن الصحراء الكبرى نجد الرحالة الألماني جرهارد رولفس Gerhard Rohlfs[1] الذي قام في سنة 1860 برحلة لمدينة فاس والمناطق الجنوبية من مراكش، وفي عام 1864 قام برحلة أخرى من طرابلس إلى غدامس ومنها اتجه إلى مدينة تيبستي التي وصلها سنة 1865 ثم وصل إلى بورنو وواصل رحلته عبر نهر النيجر حتى لاجوس على ساحل غانا وفي سنة 1869 قام رولفر برحلة أخرى من طرابلس إلى الإسكندرية مرورا بواحتي سيوة وجغبوب [2] وبعد سنوات عاد إلى طرابلس وقام منها برحلة إلى واحة الكفرة لينتقل بعدها إلى الحبشة وزنجبار[3].

وفي نفس السنة أي 1869 قام رحالة ألماني آخر اسمه ناجينجال جوستاف N.Gustave برحلة من طرابلس إلى مرزق إلى تيبستي أين قام بأبحاث واسعة لازالت من أهم المصادر التي تناولت تاريخ المنطقة، وفي السنة الموالية قام برحلة أخرى عن طريق بحيرة التشاد والتي أقام بها لمدة ثلاث سنوات استكشف أثناءها بلاد الكانم وباغرمي، ثم عاد عن طريق نهر النيل وأنهى مغامراته بوصوله إلى القاهرة سنة 1884 بعد أن مر عبر واداي ودارفور وكوردفان، واستطاع بذلك أن يربط اكتشافات هنري بارث وغيره من المستكشفين اللذين عملوا في ليبيا وفي أعالي حوض النيل[4].

1 – جرهارد رولفس طبيب وباحث ألماني في اللغة العربية، استهواه الكشف الجغرافي منذ أن كان عاملا بالجزائر في الفرقة الأجنبية Foreign Legion ، قام بالعديد من الرحلات إلى الصحراء الكبرى والمدن الإفريقية، ويعد أول أوربي يعبر القسم الشمالي للقارة الإفريقية عبر البحر المتوسط حتى ساحل غينيا، ينظر: جورج هاراب، المرجع السابق، ص:217.

2 – تقع واحة جغبوب في منخفض من الأرض بشرق ليبيا على بعد حوالي 285 كيلومتر على ساحل البحر الأبيض المتوسط بها الزاوية التي أسسها الشيخ محمد بن علي السنوسي والتي نمت وترعرت وأصبحت قطبا للمسلمين يؤمها طلاب العلم من كافة أنحاء العالم وخاصة من دول افريقيا جنوب الصحراء، ينظر: محمد سعيد القشاط، المرجع السابق، ص:33.

3 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص: 22.

4 – جورج هاراب، المرجع السابق، ص:219.

وبالإضافة إلى الجهود التي بذلها الأوربيون لكشف الصحراء الكبرى، لقيت مدن غرب إفريقيا الداخلية اهتماما كبيرا من قبل الدوائر الجغرافية الأوروبية خاصة تلك التي نسجت حولها الأساطير كمدينة تومبكتو، التي جاءت في الكتابات التاريخية على أنها مدينة غنية بثرواتها الذهبية وبثقافتها المتنوعة، بل وصل الأمر إلى القول بأن منازلها وقصورها كانت مبنية بألواح من ذهب، وهو ما أثار حفيظة الأوروبيين اللذين رغبوا بشدة في الوصول إليها، لدرجة أن الجمعية الجغرافية الفرنسية [1] قررت منح مكافأة مالية لأول رحالة أوربي يصل هذه المدينة ثم يعود بعد زيارته لها حيا[2].

وكان الرحالة الفرنسي روني كاييه Caillié René[3] أول من بادر بزيارة تمبكتو، حيث حددت مهمته بالوصول إلى المدينة وتقديم تقرير مفصل عن أسواقها والسلع والبضائع الرائجة فيها ومناطق التبادل التجاري فيها، بالإضافة إلى التأكد من صدق ما روج عن ذهبها وعجائب كنوزها وهل فعلا يتم استخدام التبر في مجال البيع والشراء بين تجارها وغير ذلك من المعلومات التي من شأنها أن تخدم فرنسا، وهو ما قام به من خلال رحلته التي انطلق فيها من السنغال حيث قدم تعريفا لمعظم القبائل والمدن وطرق القوافل والآبار المنتشرة في الطريق والمسالك الموصلة إلى تومبكتو والمدن المجاورة لها [4].

وهكذا نجد أن مدينة تومبكتو كانت مجهولة لدى الأوربيين لغاية مجيء رونيه كاييه إليها سنة 1816[5]، والجدير بالذكر أن رحلته الأولى إلى تمبكتو كانت بإمكاناته الخاصة ولم تتبنى مجهوده فيها أية جهة رسمية، ولهذا لم يكن مخططا لها بشكل جيد ولم يعد لها ما يكفي من الإمكانات المادية أو المعلومات التي تساعده على انجازها بأكمل وجه [6].

1 – تأسست الجمعية الجغرافية الفرنسية سنة 1821 بمدينة باريس بهدف محاكاة الجمعية الإفريقية البريطانية في نشاطها بإفريقيا وقد نظمت هذه الجمعية العديد من المؤتمرات منها المؤتمر الجغرافي الدولي لمنتجات المستعمر عام 1874 وكذلك المؤتمر الدولي الثاني سنة 1875، ينظر:محمد عاطف، أشهر الاكتشافات الجغرافية في العالم، دار اللطائف، 2002، ص:52، 53.

2 – جوزيفين كام، المرجع السابق ، ص:169.

3 – ولد رونيه كاييه عام 1799 في بلدة موزييل Mauze الفرنسية من عائلة فقيرة، توفي والده في السجن سنة 1806 وبعد ثلاث سنوات توفيت والدته، عاش حياة قاسية ولم ينل حظه من التعليم حيث اشتغل حرفيا لإعانة عائلته، كان مولعا بالمطالعة وبقراءة كتب الرحلات وأخبار السفر والمغامرات، ينظر: إسماعيل العربي،المرجع السابق، ص: 69.

4 – محمد الهقاري، المرجع السابق، ص:61.

5 – إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر:ط: 01 2009، ص:403.

6 – محمد الهقاري، المرجع السابق، ص:60.

وفي سنة 1824 سافر روني كاييه مرة ثانية من فرنسا إلى السنغال أين زوده الحاكم العام لهذا الإقليم بالسلع والمؤن ومكنه من البقاء في السنغال وقتا كافيا [1] قام فيه بتقمص شخصية شاب عربي مسلم كما عمل على دراسة اللغة العربية ولغة الماندينغ واطلع على تقاليد المسلمين وعاداتهم وتعلم البعض من محتوى القرآن الكريم وسمى نفسه عبد الله، وبعد ذلك سافر معية قافلة تجارية انطلقت من ساحل غامبيا ومنها إلى فوتاجالون وصولا إلى مدينة تومبكتو[2].

وقد استغرقت رحلة كاييه هذه حوالي ثمانية عشر شهرا قطع خلالها مسافة طولها 2000 ميل ورغم ذلك خاب أمله بعد وصوله تومبكتو [3] التي وجدها على غير ما قرأ عنها في الكتب بل وعلى غير ما سمع عنها، فقد ذكر أن هذه المدينة عبارة عن مجموعة من المنازل الرديئة المبنية من الطين والمسقوفة بالقش وإلى جوارها سهولا للرمال المتحركة ذات اللون الأبيض المصفر، لكن لم يمنعه ذلك في أن يعجب إعجابا شديدا بالرجال الذين قاموا ببناء هذه المدينة في هذه المنطقة المقفرة[4].

وبعد أن قضى روني كاييه أربعة عشرة يوما في مدينة تومبكتو غادرها دون أن يكشف أمره وواصل طريقه عبر الصحراء في اتجاه البحر الأبيض المتوسط رفقة قافلة تجارية [5] وصلت مراكش بعد رحلة استمرت مدة ثلاثة اشهر تقريبا، وقبل أن يدخل مدينة فاس كان لا يزال متنكرا في شخصية الشاب العربي ليواصل مسيره إلى مدينة طنجة ومنها اتجه إلى فرنسا على متن سفينة فرنسية، وكان روني كاييه الأوروبي الأول الذي زار مدينة تومبكتو وعاد حيا منها كي يتهيأ لكتابة تقريره الذي قدم من خلاله وصفا جديدا لمدينة تمبكتو تحت عنوان (رحلات من خلال وسط إفريقيا إلى تومبكتو) وقد حصل على مكافأة صغيرة منحتها له الجمعية الجغرافية الفرنسية بالإضافة إلى وسام الشرف وهو عبارة عن معاش دائم، وقد مات روني كاييه سنة 1839 عن عمر ناهز الأربعين سنة[6].

1 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص:145.
2 – محمد الهقاري، المرجع السابق، ص:62.
3 – تقع تومبكتو في شمال جمهورية مالي على ضفاف نهر النيجر، وكلمة تومبكتو مركبة من لفظ "تين" الذي يعني المكان أما "بكتو" فهو اسم امرأة ترقية كانت تقيم بالمكان يقصدها التجار والبدو الرحل لتخزين مؤنهم وأثقالهم وهكذا سميت المدينة باسمها وكانت تمبكتو خلال الفترة الوسيطة من الحواضر الإسلامية التي تعج بطلبة العلم من كل أنحاء افريقيا غزاها المغاربة مطلع الفترة الحديثة أيام السلطان أحمد منصور الذهبي وبقوا فيها حوالي سبع عشر سنة، ينظر: محمد القشاط ، المرجع السابق، ص:27.
4 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص:169.
5 – إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص:71.
6 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص:169.

مع بداية القرن التاسع عشر ميلادي انتقلت الدول الأوروبية من مرحلة ما يمكن أن نسميه المرحلة الجزرية أو الساحلية من الاستعمار إلى مرحلة التوغل داخل القارة، ووصل الأمر في نهاية هذا القرن إلى درجة من النهم الاستعماري كاد أن يؤدي إلى الاصطدام الدموي بين الدول الأوروبية الكبرى وكانت ضحية هذا الصدام القارة الإفريقية وسكانها الذين عانوا من سياسة وبطش الرجل الأوربي.

4. التواجد العسكري الأوروبي بمنطقة غرب إفريقيا قبل مؤتمر برلين:

مع اتساع وتعدد أساليب الاستعمار في القرن التاسع عشر زاد الصراع بين الدول الكبرى على إخضاع البلاد الضعيفة في أرجاء القارة الإفريقية، ولم يقتصر ذلك على التسلط العسكري أو الاقتصادي لهذه البلاد، وإنما تعداه إلى ضم بعضها ضما كاملا لبيضة الدول المستعمرة مثلما حدث في الجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءا من الدولة الفرنسية، ووصل الأمر بعد ذلك لمجرد رفع علم الدولة الاستعمارية على أرض شعب ما يعتبر ضما كاملا لتلك المنطقة أو عن طريق إغراء شيوخ القبائل وزعمائها بتوقيع أوراق تنص على فرض الحماية دون أن يدرك هؤلاء حقيقة ومفهوم الحماية مثل المعاهدة التي عقدتها فرنسا مع زعماء القبائل على الساحل الغيني[1].

وقد باشر الأوربيون نفوذهم الاستعماري للقارة الإفريقية حسب الترتيب الزمني والمكاني بداية ببلدان شمال افريقيا وعلى رأسها مصر والجزائر ثم قاموا بتركيز نفوذهم على أقاليم غرب افريقيا القريبة منها، وتزعمت هذه الحركة ذلك كل من فرنسا وانجلترا بعد أن بذلت مجهودات كبيرة في إنشاء مستعمرات للزنوج المحررين من تجارة الرق [2]، وعملت على تطوير الأوضاع بها وتحديثها حتى تقترب النظم الموجودة فيها من النظم التي تتماشى مع مصالحهم الاستعمارية [3].هذا و كانت كل من فرنسا وبريطانيا أكثر الدول الأوربية نشاطا في غرب إفريقيا واقتصر نشاطهما في البداية على إقامة عدد من المراكز التجارية الساحلية، لكنها ظلت تتوسع ببطء حتى منتصف القرن التاسع عشر أين توغلت في المنطقة وسيطرت على معظم أجزائها، وهو ما نتطرق إليه في هذا المبحث.

1 – إلهام علي ذهني، بحوث ودراسات وثائقية، ص:18.

2 – أنشئت المستعمرات الزنجية على خلفية السياسة التي اعتمدتها بريطانيا في إلغاء تجارة الرقيق، حيث قامت بترحيل الرقيق الإفريقي المتواجد في أوروبا وأمريكا إلى شرق وغرب افريقيا وخصصت لهم مزارع نموذجية رفع فيها العلم البريطاني لتبرير وصايتها على المنطقة وكانت هذه الطريقة إحدى الأساليب التي اتبعتها بريطانيا في فرض نفوذها في الكثير من المناطق الإفريقية مثل ما حدث في جزيرة السيشل وزنجبار، للاستزادة ينظر: زاهر رياض، المرجع السابق، ص:88.

3 – جلال يحى، المرجع السابق، ص:261.

أ.التواجد العسكري الفرنسي بغرب افريقيا:

بعد هزيمة فرنسا في الحروب النابليونية بدأت مرحلة جديدة من تاريخها الاستعماري حيث غيرت وجهتها نحو إفريقيا واستولت على الجزائر التي شكلت المرتكز حقيقي لها بالقارة، وكان السبب المباشر في هذا التوجه هو رغبة حكومة شارل العاشر [1] في تحويل نظر الشعب الفرنسي الذي كان في قلق داخلي حول مصير فرنسا وهيبتها الدولية بعد هزيمة نابليون، وكذلك لإظهار مقدراتها على الخروج من ضعفها وتبيان مدى قدرتها على أن تسلك سلوكا إمبراطوريا، وهو ما دفعها لغزو العديد من الأراضي الإفريقية مع بداية القرن التاسع عشر، مثل منطقة غرب إفريقيا التي بذلت جهودا كبيرة للسيطرة عليها والعمل على تأمينها من المنافسة الدولية[2].

وللإشارة ظل الرأي العام الفرنسي منقسما بين مؤيد للتوسع الاستعماري والمعارض له خاصة بين أنصار الملكية وأنصار الجمهورية إذ كان لكل فريق رأيه الخاص، فأنصار الجمهورية يحترمون مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وكانوا يرون بأنه ليس من حق فرنسا السيطرة على غيرها من الأمم أما أنصار الملكية فكانوا يريدون إلزامية عودة أمجاد لويس الرابع عشر ونابليون بونابرت ورأوا ضرورة امتداد الحضارة الفرنسية إلى الأمم الأخرى [3].

ولم يدم هذا السجال لوقت طويل حتى وصل نابليون الثالث لسدة الحكم، والذي كان يطمح لتحقيق أفكار عمه التوسعية الإمبراطور الأكبر نابليون بونبرت، فأطلق العنان للتوسع الفرنسي بغرب افريقيا والذي ترتب عنه تكوين ما عرف بإفريقيا الغربية الفرنسية Afrique Occidental Française التي ضمت فيما بعد سبع مستعمرات افريقية هي: (السنغال وغينيا وساحل العاج وفولتا العليا وداهومي ومالي والنيجر) [4].

---

1 – شارل العاشر (1757 – 1836) حكم فرنسا بعد لويس الثامن عشر عام 1824 عرف بتعصبه ورجعيته التي خلقت له الكثير من المشاكل من طرف القوى المعارضة كالليبراليين والاشتراكيين اللذين حاول التخلص منهم من خلال الحملة لعسكرية ضد الجزائر والتي حقق من خلالها ما لم يحقق سابقوه، ومع اندلاع الثورة الفرنسية في جويلية 1830 تمت الإطاحة به وعين مكانه لويس فليب الذي نفاه إلى انجلترا ينظر : Castelot André, Charles X, Librairie Académique Perrin, Paris :1988,P:454.

2 – إلهام علي، جهاد ممالك غرب افريقيا، ص ص: 60 61.

3 – نفس المرجع ، ص: 61.

4 – شوقي عطا الله الجمل ، تاريخ المسلمين في افريقيا ومشكلاتهم مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996، ص: 103.

وإذا حاولنا تلخيص السياسة الفرنسية في غرب افريقيا حتى منتصف الخمسينات من القرن التاسع عشر، نجد بأن السنغال التي أسست منذ عام 1626 كانت المستعمرة الرئيسية لفرنسا في المنطقة، والتي بذلت جهودا كبيرة لتطويرها والاهتمام بها دون غيرها من المناطق، وكانت الفكرة الرئيسية هي العمل على تأمين هذه المستعمرة وعدم التوسع في ضم المزيد من الأراضي[1].

وبعد اعتلاء نابليون الثالث عرش فرنسا عام 1848 أعلنت الحكومة الفرنسية أنها تنوي استمرار سياستها الايجابية لتطوير التجارة في المنطقة ومد نفوذها مع نهر السنغال إلى الداخل وفي عام 1854 انفصلت حكومة الحورى عن السنغال وأصبحت مكلفة بالشؤون التجارية الفرنسية هذا فضلا عن كونها قاعدة بحرية للقوات الفرنسية، وقد عين الكابتن لويس فيدهرب Lewis Faideherb حاكما جديدا على السنغال وكانت له الحرية في التركيز على توسيع النفوذ الفرنسي مع نهر السنغال[2].

وفي السنوات التي قضاها فيدهرب حاكما على السنغال وضع مشروعا للتوسع داخل البلاد وجرد الحملات العسكرية لإخضاعها كليا واشتبك مع الإمارات القائمة هناك[3] بحروب دامية استمرت عشرات السنين انتهت بتوطيد السيادة الفرنسية بمختلف أرجاء السنغال، والتي وجعل منها القاعدة الأساسية للعمليات الحربية الفرنسية في غرب افريقيا إلى غاية إعادة تنظيم اقليم السودان الفرنسي سنة 1860[4]، وكان فيدهرب يمثل النموذج الأعلى بالسنغال بصفته قائدا حربيا، فرغب أن تكون توسعاته مدنية اقتصادية بحيث يمد إدارته إلى مناطق أخرى يكفل بها رخاء التجار الفرنسيين مثل أولائك المتواجدين في حصن القديس لويس، والى جانب ذلك كان عليه تنمية محصول جوز الهند كي يتمكن السنغاليون من تنمية صادراتهم من هذا المنتوج، هذا بالإضافة إلى تزويد المنطقة بإدارة ذات نظام تعليمي علماني تبشيري[5].

---

1 – الهام علي ذهني، جهاد الممالك الاسلامية، ص: 61.

2 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص : 312 .

3 – كان من نتائج التوسع الاستعماري بغرب افريقيا هو الاحتكاك بالقوى الوطنية المحلية التي كانت تسعى الى توحيد كلمة حول الحكمات الاسلامية الاصلاحية، حيث شهدت منطقة غرب افريقيا خلال القرن التاسع عشر سلسلة مستمرة من الحروب بين القوى الاسلامية والدول الأوروبية التي سعت من أجل الاحتلال الفعلي لأقاليم القارة، وقد رافق جحافل المحتلين دخول المبشرين الذي نتج عنه الصدام بين المسلمين والمسحيين الجدد ولم تتوقف الصراع حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ومن ابرز الحكمات الاسلامية التي عرفتها المنطقة الحكمة الاصلاحية للشيخ عثمان بن فودي والشيخ عمر الفوتي والشيخ محمد الأمين الكانمي وغيرها، للاستزادة ينظر: محمد علي باري فضلي، المرجع السابق، ص: 162.

4 – فرغلي علي، المرجع السابق: ص: 153.

5 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص ص : 312 313.

وبعد رحيل فيدهرب من السنغال عام 1865 ظل الفرنسيون يمارسون نشاطهم في منطقة غرب افريقيا لمدة خمس عشر سنة ومع ذلك لم يحققوا تقدما كبيرا كما كان منتظر، ويرجع السبب إلى حكومة نابليون التي أصبحت مفلسة لدرجة كبيرة وغير مستقرة [1]، هذا بالإضافة إلى الحرب السبعينية[2] التي خاضتها فرنسا أمام الألمان والتي كان لها الأثر الكبير في تراجع المصالح الفرنسية بغرب إفريقيا، نتيجة اضطراب الأحوال السياسية في الداخل وزيادة الصراع بين القوى السياسية حول إدارة شؤون البلاد،خاصة بعد وصول الأنباء عن تسليم منطقة سيدان ووقوع الإمبراطور نابليون الثالث أسيرا في يد الالمان، وهو الأمر الذي دفع بالجمهوريين إلى الإعلان عن إقامة جمهورية في الرابع من سبتمبر 1870 وتأليف حكومة مؤقتة لاستئناف القتال، لكن ما لبثت المقاومة الفرنسية أن انهارت واضطربت الأحوال في باريس لتستسلم في النهاية للجيش الألماني[3].

وظلت فرنسا تحت وقع الهزيمة هذه ولم تتمكن من استعادة ثقتها الكاملة كي تباشر توسعها الاستعماري، حتى سنة 1879 أين قامت بالزحف على غرب افريقيا وعبرت السودان بأكمله بدءا من السنغال لنهر النيل واشتركت في غزو الصحراء من الجزائر حتى بحيرة التشاد، كما ربطت توسعها الجديد بمراكزها التجارية في سواحل غينيا [4]، هذا وقد لاقت فكرة التوسع بغرب افريقيا التشجيع من قبل بعض الكتاب والمفكرين الفرنسيين الذين نادوا بوجوب استئناف العمليات العسكرية والسيطرة على بقيت أقاليم غرب افريقيا وفي مقدمتهم البروفيسور الفرنسي بول جفاريل Paul Gaffarel الذي نشر كتابا عن المستعمرات الفرنسية سنة 1880 ذكر فيه بأن لابد لفرنسا من التوسع وإيجاد مستعمرات جديدة لها ودعا إلى عودة روح الغال القديمة للفرنسيين ذات الحماس الاستعماري [5].

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 313.

2 – الحرب السبعينية أو الحرب الفرنسية البروسية، اندلعت سنة 1870 بين كل من فرنسا وبروسيا القوة الفتية الصاعدة والمنتشية بهزيمة النمسا في حرب السبع أسابيع، ويعتبر شغور منصب عرش المملكة الاسبانية السبب الرئيسي وراء هذه الحرب نتيجة التنافس حوله بين البلدين الذي وصل إلى حد المواجهات العسكرية التي كان التفوق فيها لصالح الالمان نتيجة الأسلحة الحديثة التي استخدموها وكذلك التحضير جيد لهذه الحرب، والتي انتهت بسقوط باريس سنة 1871 بيد الألمان الذين أعلنوا قيام الإمبراطورية الألمانية بقصر فرساي الفرنسي وقاموا بضم منطقتي الألزاس واللورين لهم، ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، بيروت: المكتبة العصرية، 1965، ج:07، ص: 111.

3 – الهام علي ذهني، جهاد الممالك الاسلامية، ص: 62.

4 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 313.

5 – الهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية، ص: 65.

وللإشارة فإن الحرب السبعينية أثرت كثيرا المصالح الفرنسية وانعكس ذلك بوضوح على النفوذ الفرنسي بغرب افريقيا، حيث انسحبت الفرق العسكرية الفرنسية من السنغال التي تعتبر المستعمرة الرئيسية لها بالمنطقة مما شكل خطرا كبيرا على النفوذ الفرنسي عامة في غرب افريقيا، هذا بالإضافة إلى هجر المنشات الفرنسية بخليج غينيا التي يعود الوجود الفرنسي بها إلى الخمسينات من القرن التاسع عشر، خاصة في المنطقة التي عرفت باسم أنهار الجنوب والتي أنشأت بها وكالات ومراكز تجارية ووطدت نفوذها من خلالها على ساحل العبيد عن طريق المعاهدات التجارية مع الحكام المحليين[1].

ونفس الشيء بالنسبة لمناطق نفوذها بساحل العاج كمنطقتي بسام الكبرى Grand Bassam وأسيني Assini[2]، التي قام الضابط الفرنسي بوييه ويلامز Bouet Willamez بعقد اتفاقيات مع الحكام المحليين لهذه المناطق لإقامة مراكز تجارية والتي استولت عليها فرنسا بالقوة سنة 1847 بعد أن فشل الفرنسيين في تثبيت أقدامهم بالمنطقة [3].

وكان من نتائج هذا الانسحاب أن بدأت بريطانيا تمد نفوذها في هذه المناطق وعندما استأنفت فرنسا نشاطها الاستعماري فيها أدى ذلك إلى حدوث تنافس بين الدولتين وأكدت بريطانيا بأن هذه الأراضي لم تعد في حوزة فرنسا طالما انسحبت منها أثناء الحرب السبعينية بينما تمسكت فرنسا بحقوقها في المنطقة[4]، وعملت على اقتراح بعض المشاريع العملاقة في المنطقة والخيالية في نفس الوقت والتي كان الدافع منها إظهار هيبة فرنسا السياسية وإحكام سيطرتها على المنطقة، وهو ما أشار إليه أحد الساسة الفرنسيين بعد احتلال تونس سنة 1881 بقوله أن فرنسا في طريقها لتأخذ دورها الكبير في افريقيا، ونفس الشيء بالنسبة للرحالة الفرنسي بول صولييه الذي كتب في مقدمة كتابه بأن الدافع لغزو افريقيا ليس من أجل أغراض عسكرية وإنما لمصالح صناعية اقتصادية[5].

1 – من الملاحظ أن فرنسا بعد انتهائها من الحروب النابولنية عملت بنشاط كبير جدا في غرب افريقيا وعملت على عقد اتفاقات مع الحكام الافريقين وزعماء القبائل المحلية أو عن طريق إقامة علاقات طبة مع بعض الدول الإفريقية واستدراجها لتأسيس مستعمرات لها في بعض المناطق تحت غطاء التجارة والمعاملات الاقتصادية .
2 – الهام علي ذهني ، جهاد الممالك الاسلامية، ص: 61 62.
3 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص ص : 320 321.
4 – الهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية، ص: 63.
5 – نفس المرجع ، ص ص: 66 67.

ب.التواجد العسكري البريطاني بغرب افريقيا:

حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن افريقيا بحجمها الهائل في نظر البريطانيين سوى طريقا إلى الهند، وكان التجار الذين يعملون على شواطئها يهتمون أكثر ما يكون بالطريق الملتف حول القارة وكان اهتمام الحكام موجها لتأمينهم من منافسيهم، وإذا كانت انجلترا اهتمت بمصر في هذا الوقت فلأنها كانت جزءا من الدولة العثمانية التي هي موضع الاهتمام البريطاني في حوض المتوسط، كما لم تكن زنجبار سوى مركزا في الطريق إلى الهند، ولم تكن الأجزاء الداخلية من إفريقيا موضع اهتمام السياسيين البريطانيين إلا من ناحية إيقاف تجارة الرقيق، ولذلك كانت حكومة بريطانيا تعارض أي توسع يجلب إليها مزيدا من المسؤوليات وكثيرا ما حذرت موظفيها من محاولة ذلك[1].

غير أنه مع بداية السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر عرفت بريطانيا نشاطا استعماريا كبيرا وجاء توقيت هذه الموجة الاستعمارية ملائما لظروف بريطانيا خاصة وأن الاستعمار البريطاني لم يكن قد استقر بعد في بعض الأجزاء الهامة من الإمبراطورية البريطانية ومع إخمادها ثورة الهند سنة 1857 [2] وهزيمتها لروسيا في حرب القرم 1856 وإيران سنة 1857 والصين 1859 شرعت في موجة استعمارية جديدة كان ميدانها القارة الإفريقية[3] .

وقد كانت بريطانيا كفرنسا طامعة في الحصول على أكبر مساحة من إفريقيا، وفعلا تم لها ذلك حيث نجحت في احتلال أراض واسعة من افريقيا نتيجة قدرتها الحربية وخاصة البحرية، إذ لم يحل القرن التاسع عشر حتى احتلت الجنوب الإفريقي وشرقه حتى البحر المتوسط عبر مصر والسودان، ولم تترك بريطانيا فرنسا تملك لوحدها المناطق الساحلية في غرب إفريقيا وهي مناطق مهمة بالنسبة للتجارة الرقيق لكن فرنسا لم تقبل ذلك منها بسهولة بل بموجب شروط معينة منها انسحاب انجلترا من مصر مقابل أن تمد نفوذها من سيراليون حتى الكاميرون[4].

---

1 – ناهد رياض، المرجع السابق، ص : 193.

2 – ثورة الهند (1858-1857) من أكبر الثورات التي شهدها النصف الثاني من القرن 19،تضافت عوامل عدة لاشعال فتيلها حيث لم يقتصر الاحتجاج على ما مس مصالح الجنود فقط، بل تعداه الى التخلص من بقية الاستعمار واستعادة الحرية والكرامة القومية الهندية، وكان لضم امارة "أود"الى المقاطعات التي يحكمها الانجليز السبب المباشر لهذه الثورة والتي انتهت في مهدها بنكبة مست عامة الشعب، حيث لجأ الانجليز بعد دخولهم العاصمة الى أعمال الفتك والنصب والتشريد عمدا على نطاق واسع، مما اضطر السكان الى الجلاء عن المدينة والاقامة في العراء معرضين للجوع والبرد بينما أوغل المفسدون الانجليز في هدم البيوت والتنقيب عن الثروة المخلفة فيها ، ينظر: الثورة الهندية 1857، مجلة دعوة الحق، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد : 158، ص:.123

3 – الهام علي ذهني، بحوث ووثائق، ص : 123.

4 – علي القوزي، المرجع السابق، ص ص: 39 40.

وكانت المواقع الانجليزية في غرب افريقيا أقل في أهميتها بكثير من المناطق التي استولت عليها القوات الفرنسية في حوض السنغال وصوب الداخل، حيث كانت لها مستعمرة صغيرة بسيراليون أخذت في النمو عند نهاية القرن التاسع عشر ، وقد تأسست لإيجاد وطن جديد للزنوج من العبيد القادمين من الولايات المتحدة وانجلترا وكذلك من أجل اتخاذها كقاعدة للتجارة الحرة مع المنطقة الداخلية من إفريقيا، وكان من الصعب تحقيق هذه الأهداف فظلت المستعمرة مركزا بريطانيا ضعيفا على الساحل لتتحول فيما بعد إلى مؤسسة حكومية و أصبحت سنة 1808 قاعدة للأسطول الذي كان يعمل في محاربة تجارة الرقيق ومنذ ذلك الوقت زادت أهمية سيراليون كمستعمرة سيما بعد أن اتخذها البريطانيون مركزا لتوطيين العبيد المحررين من بقية نقط الساحل[1].

ومن المناطق الأخرى التي امتد إليها النفوذ العسكري البريطاني نجد جامبيا التي تقع على ساحل نهر السنغال، والتي تظم مجموعة من الممالك الوطنية على رأسها البارا في الشمال وكوميني في الجنوب وسكنها قبائل افريقية عديدة أشهرها الماندجو ووالولوف والجولا، والتي جاء إليها البرتغاليون في القرن الخامس عشر ميلادي، ثم حطت بها شركة المخاطرين البريطانية التي حصلت من الملك جيمس الأول على مرسوم يبيح لها التجارة في هذه الأنحاء، ومع سنة 1883 انفردت بريطانيا بالعمل هناك طبقا لشروط معاهدة فرساي، وشرعت تتصل بالسلاطين الوطنيين لعقد المعاهدات التي تبيح لها العمل بالمنطقة وتمنع غيرها، وظلت كذلك حتى فرضت الحماية البريطانية عليها سنة 1893[2].

ومن الملاحظ على السياسة البريطانية بغرب افريقيا بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر أنها كانت تتردد بين الاستيلاء على المستعمرات والاكتفاء بالعدد القليل منها، وكانت مبرراتها في هذا الصدد أن إنشاء هذه المستعمرات يتطلب إنفاق أموال طائلة لهذا فضلت إرسال بعض المندوبين للقيام ببعض الدراسات التي تهدف من ورائها إلى تقييم السياسة البريطانية في غرب افريقيا حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تدعيم نفوذها في المنطقة، وقد نجحت بريطانيا في ذلك إلى حد ما وتمكنت من بسط نفوذها بغرب افريقيا بعد أن سيرت العديد من الحملات العسكرية للمنطقة[3].

1 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 280.
2 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 209.
3 – فيج جي دي، المرجع السابق، الهامش 01، ص: 278.

ومن بين الحملات العسكرية التي شنتها بريطانيا على غرب افريقيا نجد تلك التي خاضتها ضد قبائل الأشانتي بساحل الذهب سنة 1863، والتي يرجع سببها إلى رفض الحاكم البريطاني ريتشارد بين Richard Pine إرجاع مهاجري كوماسي إلى حكم الأشانتي لأنه كان يرى بأنه حكم غير عادل ويجب القضاء عليه، غير أن الحكومة البريطانية رفضت الدخول في حرب مع هذه القبائل خشية أن تزداد مسؤوليتها في غرب افريقيا، وقررت في سنة 1864 أن ترسل الكونيل أورد Colonel Ord إلى منطقة ساحل الذهب كي يكتب تقريرا عن إدارة المستعمرات والسياسة البريطانية بغرب افريقيا، والذي درس فيما بعد من قبل لجنة مختصة توصلت إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة التخلي عن المستعمرات بغرب افريقيا عدا سيراليون، وهو ما رفضته الحكومة البريطانية بعد الجهود التي بذلتها في المنطقة [1].

والجدير بالذكر أنه في سنة 1830 قامت بريطانيا بتعيين جورج ماكين حاكما عاما على ساحل الذهب، والذي عمل على تنشيط التجارة البريطانية بالمنطقة ومسالمة قبائل الأشانتي وسكان سواحل غرب افريقيا عامة، الأمر الذي نتج عنه دعم الوجود البريطاني على قلاع ساحل الذهب في سنوات الأربعينيات، خاصة بعد تسليم كل من الدنمراك وهولندا مواقعها لبريطانيا في المنطقة، وكان للحملة العسكرية السابقة الذكر على قبائل الأشانتي وما نتج عنها من تخريب لعاصمتهم كوماس الأثر الكبير في إعلان ساحل الذهب كمستعمرة لبريطانيا أواخر القرن التاسع عشر[2].

هذا وقد تغير التفكير ببريطانيا في المسائل الاستعمارية في الفترة ما بين 1865 و1884، فبعد هذا التاريخ تولى ذزرائيلي Disraeli[3] منصبه كرئيس لحكومة المحافظين التي كانت أقل التزاما من الحكومات السابقة فيما يتصل بنفقات المستعمرات البريطانية التي لا يمكن لبريطانيا التخلي عنها، وفي سنة 1884 قررت حكومته ضم الأقاليم الموضوعة تحت الحماية البريطانية إلى لاجوس ثم توحدت بعد ذلك وكونت مستعمرة جديدة في سيراليون[4].

---

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، الهامش، ص: 277.

2 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 282.

3 – هو اللورد بنجمين ذزرائيلي (Benjamin Disraeli) (1804-1881) سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين ، تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا مرتين من فيفري إلى ديسمبر 1868ومن فيفري 1874 إلى أفريل 1880.

Matthew, Disraeli Gladstone، British Studies :1979,P: 6.

4 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 277.

ولم يرحب سكان ساحل الذهب بقرار ضم المنطقة للإدارة البريطانية، وبخاصة الذين أسسوا اتحاد الفانتي، ذلك أن بريطانيا كانت تتعامل مع أقاليمها بقوة واستبداد، ويمكن التحدث هنا عن سياسة بريطانيا من زاويتين أولهما: أن التاج البريطاني لم يطالب بأية حقوق في ساحل الذهب لأنها كانت مهزومة، وثانيا أنه كان باستطاعة بريطانيا أن تحل المشاكل بهذا الإقليم وكان في إمكانها العمل على نمو العلاقات بشكل مرض مع سكان ساحل الذهب بواسطة إشراكهم في الدفاع الشرعي الذي تكلفت به بريطانيا من قبل، غير أنها تورطت بشكل كبير في الأحداث التي وقعت بساحل الذهب في الفترة الممتدة بين 1867و1874 ولم يعد هناك أي احتمال لجلائها عن هذه المستعمرة[1].

ولإعطاء ساحل الذهب كيانها كمستعمرة مستقلة، انفصلت في 13جانفي 1866 عن مستعمرة سيراليون وأصبحت غير تابعة لها واستتبع ذلك ضرورة السيطرة البريطانية على المنطقة، فعملت الإدارة البريطانية على فتح الطرق التجارية بين الجهات الداخلية والساحل، ولكن رغم هذه الجهود إلا أن الاضطرابات استمرت في المستعمرة حتى أواخر القرن التاسع عشر حيث بدأت بريطانيا تسعى لفرض حمايتها على الأشانتي وأرسلت بعثة إلى كوماسي لكن ملكها رفض قبول الحماية البريطانية، ولذلك لجأت بريطانيا إلى استخدام القوة لإقرار الوضع في المستعمرة ووافق مجلس العموم البريطاني على إرسال حملة عسكرية وطالب الحكومة إمداد الفرق البريطانية بالأسلحة والمعدات[2].

وقد أرسلت الحملة عام 1899 ونجحت في دخول كوماسي بقيادة فرانسيس سكوت وألقت القبض على الملك، وبإخضاع قبائل الأشانتي توسعت انجلترا في المنطقة وبدأت في استغلال مناجم الذهب وكونت عدة شركات تجارية للتنقيب عنه، والجدير بالذكر أن مجلس العموم البريطاني تابع باهتمام كبير اضطراب الأوضاع في ساحل الذهب وكان يطلب من الحكومة تقديم تقارير وافية عن الأوضاع التجارية، وأكد في الأخير ضرورة فرض النفوذ البريطاني في فتح الطرق للتجارة لتأكيد السيادة البريطانية في المنطقة[3].

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 284.
2 – الهام علي ذهني، بحوث ووثائق، ص: 151.
3 – نفس المرجع، ص: 151.

ومن المناطق الأخرى التي كانت محل اهتمام بريطانيا بغرب افريقيا نجد دلتا النيجر – نيجريا– التي كادت المنافسة بينها وبين فرنسا تتحول لصدام لولا تدارك الدولتين للموقف عن طريق عقد معاهدات لتحديد الحدود فيما بينهما، وقد تقدمت بريطانيا في منطقة النيجر تقدما ملموسا منذ عام 1830 حتى سنة 1878 حيث كونت شركات تجارية بها وضمت صغار التجار الذين عرفوا طريقهم إلى دلتا النيجر[1]، ومع سنة 1880 زاد اهتمام الانجليز بالمنطقة وقاموا بتجنيد التجار البريطانيين كي يتوغلوا في فروع نهر النيجر، في الوقت الذي كان الفرنسيون يتوغلون أكثر في منطقة السودان الغربي من قاعدتهم السنغال [2].

ولم يلق النشاط المكثف للإنجليز بالمنطقة الترحاب من قبل الوطنيين، اللذين دأبوا على مهاجمة الشركات البريطانية الانجليزية، مما اضطر بريطانيا لإرسال حملات عسكرية لدلتا النيجر ضربت بعض المدن الساحلية بالمدافع بين سنتي 1871- 1879، والتي اتسمت بالقوة والسرعة أين كانت السفن الحربية تبحر في نهر النيجر ثم تعود سريعا للساحل، وفي الغالب كانت المدن المدمرة تضطر للرضوخ وقبول عقد معاهدة مع بريطانيا [3] مثل تلك التي عقدتها مع زعماء منطقة أونيتشا اللذين رفضوا في بداية الأمر التعاون مع البريطانيين، فأمر القنصل البريطاني بإطلاق النار على مدينتهم لإجبارهم على توقيع المعاهدة واستقبال التجار البريطانيين[4].

ولقد انصب اهتمام بريطانيا بمنطقة دلتا النيجر على تجارة زيت النخيل الذي كان من أشهر السلع في ذلك الوقت وانتعشت تجارته في كل من بوني Bonny وكالابار Calabar وقد تحول الاهتمام إليه من قبل التجار البريطانيين كسلعة بديلة بعد إلغاء تجارة الرقيق وشجعت الحكومة البريطانية هذه التجارة على أساس أنها التجارة الشرعية البديلة عن تجارة الرقيق[5].

1 – الهام علي ذهني، بحوث ووثائق، ص: 151.
2 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 284.
3 – يتضح أن النفوذ البريطاني في منطقة دلتا النيجر وفي غرب افريقيا عامة سار وراء التجارة البريطانية وخلف ستار الانسانية في محاربة تجارة الرقيق وتركز في المنطقة الممتدة من مصب نهر جامسا إلى سواحل السيراليون وساحل الذهب ورغم هذا يمكن القول أن التواجد البريطاني ظل محصورا في الساحل الإفريقي دون أن يتوغل للداخل على عكس فرنسا.
4 – الهام علي ذهني، بحوث ووثائق، ص: 151.
5 – نفس المرجع، ص: 151.

الفصل الثاني

انعقاد مؤتمر برلين 1884-5 188 (الدوافع والأبعاد)

1. المبحث الأول: الواقع الدولي بأوربا و إفريقيا قبيل انعقاد المؤتمر.
2. المبحث الثاني: ظروف وحيثيات انعقاد المؤتمر.
3. المبحث الثالث: القرارات التي خرج بها المؤتمر وتقيمها.

تتطلب دراسة حيثيات مؤتمر برلين 1884-1885 عرضا سريعا للوضع الدولي الذي كانت عليه أوروبا وإفريقيا قبيل انعقاد المؤتمر، وبالخصوص ألمانيا التي دخلت حلبة الصراع الدولي والتنافس الاستعماري متأخرة وأدت سياستها إلى حدوث العديد من المتغيرات والتطورات على الصعيد الأوربي والإفريقي في نفس الوقت.

1. الواقع الدولي بأوربا و إفريقيا قبيل انعقاد المؤتمر:

لعل أن حاجة أوربا إلى الاستقرار والسلم في الداخل كان من أهم الأسباب التي دفعت بالدول الأوربية إلى غزو القارة الإفريقية وتقسيميها فيما بينها، على اعتبار أن التاريخ الحاسم الذي بدأت عنده حقبة الاتجاه إلى خارج أوروبا كان عام 1878، أين عقد مؤتمر برلين الأول الذي كانت دول أوربا قاب قوسين أو أدنى من الدخول في حرب فيما بينها جراء التنافس بين روسيا وبريطانيا في البلقان والدولة العثمانية، وقد استطاع الساسة الأوربيون درء هذه الأزمة في مجال سياسة القوة وتراجعوا عنها فصارت تمارس في افريقيا وأسيا، وعندما أصبحت المصالح المتضاربة في افريقيا تهدد بتقويض أركان السلام في أوربا لم يكن أمام القوى الأوربية من خيار إلا تقطيع أواصل افريقيا كي تحافظ على التوازن الدبلوماسي الأوروبي الذي كان قد استقر في الثمانينات من القرن التاسع عشر [1].

وقد تدافعت القوى الأوربية على افريقيا خلال النصف الثاني من القرن 19 لتأسيس المستعمرات مسوغة ذلك بكونها تصدر الحضارة إلى مناطق العالم المتخلف كافة [2]، وقد كشف المؤرخ البريطاني "والتر رودني" عن حقيقة ذلك، بالإشارة إلى أن الاستعمار هو السبب الرئيسي لتخلف افريقيا حيث لم يكن مجرد نظام للاستغلال ولكنه نظام هدفه الرئيس إعادة الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم ويعد ذلك من وجهة النظر الأفريقية بمثابة نزوح مستمر للموارد الطبيعية والبشرية، ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف بإفريقيا على كل المستويات[3].

1 – ج ن أوزويغوي ، تقسيم إفريقيا وغزوها على يد الأوربيين (نظرة عامة)، تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الأوربية 1880– 1935) إشراف: أدو بواهن، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية عاريا،1990، مج: 07 ، ص: 44.

2 – حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، 2000، ص72.

3 – نيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في افريقيا، مجلة قضايا التنمية ، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية 2000، ع: 18، ص: 21.

وفي هذا السياق يمكن القول، أن القوى الاستعمارية الأوربية تدافعت جميعها نحو إفريقيا بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية رغم اختلاف السياسات ونظم الحكم لكل منها ، وهي العملية التي أطلق عليها نهاية القرن التاسع عشر اسم "الهرولة نحو أفريقيا" (The Scramble for Africa).

أ - الواقع الدولي بأوربا :

عقب مؤتمر برلين الأول سنة 1878 الذي انعقد للنظر في المسألة الشرقية، شهدت أوروبا فترة من التحولات والتغيرات السياسة كان لبعض الزعماء الأوربيين الدور الكبير فيها وعلى رأسهم السياسي الألماني بيسمارك Bismarck [1] الذي قام بدور مهم في أحداث أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث جعل من ألمانيا الدولة الأوربية القوية والكبرى في القارة وأحاطها بسلسة من الاتفاقيات والتحالفات كانت ترمي إلى إيجاد تنافس دولي أوروبي خارج أوروبا تكون ألمانيا بعيدة عنه، حتى يتسنى لها تحقيق السيادة الإقليمية داخل القارة [2].

ولم تصل ألمانيا لهذه المكانة الدولية إلا بعد تحقيق الوحدة القومية سنة 1871، عقب حروب الوحدة التي خاضتها ضد كل من الدانمرك سنة 1864 والنمسا سنة 1866 وأخيرا فرنسا سنة 1870 [3]، أين تمكن الألمان من دخول فرنسا وتوقيع معاهدة فرانكفورت التي أفقدت فرنسا زعامتها لأوروبا [4]، ليعمل بسمارك بعد ذلك على توحيد كافة الأقاليم والولايات الناطقة باللغة الألمانية وتشكيل دولة ألمانية موحدة استطاعت أن تنافس الدول الأوروبية الكبرى، كما وضع سياسة موحدة قائمة على توجيه أموال التعويضات الحربية التي تلقتها ألمانيا من فرنسا إلى تمويل الصناعة بمنطقتي الألزاس واللورين Alsace et Lorraine [5].

---

1 – أوتو فون بسمارك (1815 – 1898): رجل دولة ألماني من أسرة ارستقراطية بروسية، درس القانون، وعمل في عدة مناصب دبلوماسية عديدة، أصبح عضواً في مجلس الدايت البروسي عام 1847 وعرف بمواقفه المحافظة والمناهضة لثورات الطبقة الوسطى عام 1848، عين ممثلاً لبروسيا في مجلس الكونفدرالي الألماني في فرانكفورت عام 1851، وعمل سفيراً في سانت بطرسبرغ وباريس، ثم أصبح رئيس وزراء بروسيا عام 1862، حقق العديد من النجاحا تً في سياسته الخارجة، إلا ان سياسته الداخلية كانت اقل من ذلك، لأنه تعامل مع الأطراف الداخلية وكأنها دول يقيم معها تحالفات مؤقتة ، اضطر إلى تقديم استقالته عام 1890 بسبب رغبة الإمبراطور وليم الثاني تولي مقاليد الحكم بنفسه. ينظر:
F. H. Hinsley, Werner Richter Bismarck, Translated by Brian Battershaw, London: Publishers Ltd, 1964, p p. 33 48.

2 – فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 130.
3 – منصف بكاي، أضواء على تاريخ إفريقيا، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص: 110.
4 – إياد علي الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار الفكر، 2010، ص: 306.
5 – عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، ص: 42.

والجدير بالذكر أن حال الصناعة الألمانية في بداية القرن التاسع عشر لم يكن لها ما يمكنها من الوقوف على أقدامها بسبب عدم استقرار الأحوال السياسية، إذ كانت ألمانيا تعبيرا جغرافيا أكثر منه حقيقة سياسية ولكل ولاية قوانينها الخاصة بها، لاسيما سلسلة الحواجز الجمركية التي كانت تحول دون الاستفادة من المواد الخام، إلى جانب طبيعة الشعب الألماني المحافظة وتعلقه بالأرض والإنتاج الزراعي وقوة النقابات الطائفية والمنظمات العمالية الصغيرة، وأكثر من هذا كله افتقار الألمان لرؤوس الأموال اللازمة للتصنيع، ولم يكن هناك ما يوحي بنموها بسبب رجعية النظام المصرفي في ألمانيا [1].

وأمام السياسة التي انتهجها بيسمارك والتي أدت إلى تطور الصناعة وزيادة الإنتاج، ارتفعت في ألمانيا الأصوات المطالبة بمستعمرات ووضع حماية جمركية على القمح الأمريكي والمصنوعات الانجليزية وبلغ الضغط حدته عندما أكره الشعب الألماني بيسمارك على التسليم بمطالبه [2]، خاصة وأنه لم يكن لألمانيا من وسيلة لدعم صناعتها وجعلها تنافس المصنوعات الأوروبية إلا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام اللازمة لصناعتها، ولعل هنا وجدت ألمانيا ضالتها المنشودة في إفريقيا سيما وأنها تأخرت في مجال الاستعمار وكان عليها أن تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة السمراء [3].

هذا وقد اندفع الرأسماليون الألمان والشركات التجارية الألمانية إلى سواحل القارة الإفريقية يطلبون من حكومتهم المراسيم التي تبيح لهم حق الاتجار في المناطق التي يجدونها ملائمة كمجال لنشاطهم، وفي عام 1878 أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الإفريقية في مدينة برلين، وأخذ المستكشفون الألمان يعملون في المنطقة التي بين زنجبار وتنجانيقا، وفي عام 1882 أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار في مدينة فرانكفورت وكان من أبرز مؤسسيها كارل بيترس Peters Carl والكونت أوتو بفيفل Count Otto Pfeilft وكارل جوهلك Carl juhlek وأغوست أوتو August otto، و كان الغرض من إنشاء هذه الجمعية هو الضغط على الحكومة الألمانية للدخول في حلبة الصراع والتنافس على المستعمرات لاسيما في شرق إفريقيا [4] .

1 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 129.
2 – هربرت فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب، القاهرة: 1965، ص: 386.
3 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الرياض: دار الزهراء، 2002، ص: 139.
4 – منصف بكاي، المرجع السابق، ص: 110.

وقد حظيت نظرية التطلع والتوسع الألمانية فيما وراء البحار على حماسة كبيرة لدى الأوساط العمالية والتجارية ، ولا شك أنها اندفعت لذلك نتيجة المصالح التي ظهرت بعد الرحلات والاستكشافات الواسعة، والفضول الذي أثارته الجمعيات الجغرافية والبعثات التبشيرية المسيحية في إفريقيا وخاصة في شرقها، ومع ذلك فإنها واجهت مقاومة كبيرة من قبل الدول الأوربية الكبرى وإن كانت قد اختلفت في مظاهرها ومداها السياسي[1].

هذا فضلا على أن رئيس الحكومة الألمانية بيسمارك كان يعارض فكرة إنشاء مستعمرات ألمانية فيما وراء البحار حتى يظل محتفظا بمكان الصدارة والسيادة داخل القارة الأوروبية التي حققها ألمانيا بعد حروب الوحدة، وقد علل ذلك بعدة اعتبارا ت منها الرغبة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني بالابتعاد عن مشاكل الاستعمار التي تؤدي إلى الاحتكاك مع بقية الدول، بالإضافة إلى اعتقاده بأن الألمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع الدول الأوروبية الكبرى وخاصة بريطانيا وكذلك عدم اقتناعه في الحصول على مستعمرات بإفريقيا لدولة ناشئة مثل ألمانيا [2].

وقد ظل بيسمارك وقتا طويلا يعارض السياسة الاستعمارية خارج أوربا ويرفض نداءات التجار والرحالة والمستكشفون للمشاركة في استعمار القارة الإفريقية، غير أنه لم يلبث طويلا أن تغير الوضع بسرعة وفي غضون سنة واحدة كانت ألمانيا قد كونت إمبراطوريتها في افريقيا، بداية من الكامرون التي احتلتها عام 1884[3] وإقليم جنوب غرب إفريقيا وكذلك غينيا الجديدة، فضلا على دعوة بسمارك نفسه إلى عقد مؤتمر برلين 1884-1885 الذي أشعل نار التطاحن الاستعماري في القارة الإفريقية وأدى في نهاية المطاف إلى تقسيمها[4].

1- جلال يحي، المرجع السابق، ص308.

2 – عبد الرزاق إبراهيم، مؤتمر برلين وأثره على الخريطة السياسية لغرب إفريقيا، القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية،1983 ،ع: 12، ص: 06.

3- في سنة 1861 وصل الرحالة البريطاني كلابترون إلى منطقة كاميرون قادما من الشمال عبر بحيرة التشاد وفي الوقت نفسه كان الرحالة هنري بارث يتقدم من الجنوب ووصل مناطقها الداخلية سنة 1872 وبعد ذلك أسس الألمان لهم محمية بالمناطق التي عرفوها ثم بسطوا نفوذهم عليها سنة 1884 وأخذوا في الاستثمار بها، ينظر: محمود شاكر، المرجع السابق، ص363.

4 – عبد الرزاق إبراهيم، المرجع نفسه، ص: 06، ينظر أيضا: عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ أوروبا، القاهرة:المكتب المصري لنشر المطبوعات، 2000، ص: 204.

ويرد بعض المؤرخين التغيير المفاجئ في سياسة بسمارك وتقبله فكرة الدخول في التنافس والصراع الامبريالي على المستعمرات الإفريقية، إلى كون أنه كان يرى أن التنافس الاستعماري سيؤدي إلى صرف أنظار فرنسا عن أوروبا وتناسيها لمقاطعتي الألزاس واللورين Alsace et de Lorraine التي فقدتهما بعد الحرب الفرنسية البروسية، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية في ألمانيا عام 1884 إذ مكنه هذا القرار من الفوز فيها [1]، وكان بسمارك من قبل قد دعا مجلس الشيوخ الألماني عام 1883 وأطلعهم على الطريقة التي استولت بها فرنسا على مناطق في سيراليون، وطلب من المجلس المقترحات حول حماية الحكومة الألمانية للتجارة مستقبلا بإفريقيا، هذا وكان إعلان ألمانيا لسيادتها على المناطق السالفة الذكر مفاجأة كبرى للدبلوماسيين الأوروبيين [2].

وفي ضوء هذا، حدد بسمارك سياسته الجديدة بقوله: "أن السياسة الخارجية الألمانية ستكون دفاعية، أي سلمية للوصول إلى السلام الضروري"، ووفق ذلك ركز بسمارك على فرنسا (أوروبيا) بكونها هدفا رئيسا لألمانيا، وأنه على استعداد للتخلي عن أية أطماع خارج أوروبا إذا ما ضمن تحقيق ذلك الهدف ، ومع أن دول أوروبا الأخرى حاولت التمركز في البلقان والبحر المتوسط والأدرياتيك مستغلة انشغال بسمارك في تثبيت سيطرته وسط القارة الأوربية، إلا أنها أدركت أنه من الضروري ضمان رضا بيسمارك طالما طالب بثمن لموافقته على السياسات الاستعمارية لدول أوروبا الأخرى[3].

وقد اهتم بسمارك بالشركات الاستعمارية كأداة لسياسته الجديدة، بكونها مشروع تجاري يحتاج إلى الحماية، وازداد اهتمامه مع تزايد الأخطار التي حدقت بالتجار الألمان في أفريقيا والبحار الجنوبية نتيجة للصراع الاستعماري للقوى الكبرى هناك ، وعلى الرغم من أن بسمارك لم يكن متعاطف ا مع دعاة الاستعمار إلا أنه أطلق شعارات أكدت على توجه الصريح، منها "الإنجيل ثم الراية" "التجارة ثم الجندي" ودعا في نفس الوقت إلى تكوين مقاطعات استعمارية عرفت بـ اسم مستعمرات البيت الساخن (Hot- House Colonies) أي المستعمرات المحمية بقوات عسكرية[4].

1 – منصف بكاي، المرجع السابق ، ص: 112.
2 – عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص: 07.
3– روبير شيرب، تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر، تر: يوسف أسعد داغر، بيروت،1987، مج:06، ص215.
4 -Townsend ,The Rise and Fall of Germany's Colonial Empire, New York, 1930, P. 124.

وبالنسبة لبريطانيا فبعد أن أفاقت من حيادها الطويل ومن سياسة العزلة التي اتبعها رئيس الحكومة غلادستون Gladstone [1]، وجدت أن قوة حليفتها القديمة (فرنسا) قد تحطمت وأن ألمانيا كقوة جديدة أعظم نشاطا وسيطرة، وأخذت تفكر في مصير أسواقها الأوروبية سيما بعد أن تمكنت ألمانيا من السيطرة على وسط أوروبا اقتصاديا وإلى حد ما سياسيا [2]، وكان لزعيم المحافظين ذزرائيلي الذي تولى الوزارة الدور الكبير في إخراج بريطانيا من عزلتها، حيث قام بإتباع سياسة خارجية نشطة أعادت إلى انجلترا مركزها في أوروبا بعد أن فقدت احتكارها الصناعي العالمي نتيجة وجود من ينافسها من دول القارة، وقد تطلب حل المشكلة البحث عن أسواق فيما وراء البحار حيث تحركت بريطانيا نحو جنوب غرب إفريقيا ودخلت في صراع مع ألمانيا في شرق إفريقيا، ومن ثمة بدأ التكالب على القارة الإفريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية بالمواد الخام [3].

وللإشارة فإن سياسة العزلة التي دعت إليها بريطانيا كانت تقوم على عدم التدخل في الشؤون الأوروبية إلا إذا هددت دولة ما توازن القوى أو حدث تهديد مباشر لمصالح الإمبراطورية البريطانية، لذا كان ينظر إليها على أنها عزلة مجيدة ، وأن التدخل في الشؤون الأوروبية سيكون مضا دا للمبادئ السائدة التي اتبعها السياسيون البريطانيون الذين كانوا جميعا مؤمنين إيمانا راسخا بها، وكان غلادستون ومعظم معاصريه يحترمون بشدة هذه المبادئ ولم يكن لديهم اهتمام مباشر بالمشاكل الدولية، كما كانوا يكرهون التدخل العسكري في الشؤون الأوروبية ويرغبون بشدة في تقليل نفقات الجيش، لذا كانت سياستهم لا تنسجم مع سياسة الدول الأوروبية الأخرى[4].

---

1 - وليم ايوارت غلادستون (William Ewart Gladston) (1809 – 1898): رجل دولة بريطاني ولد في مدينة ليفربول، بدأ حياته السياسية في حزب المحافظين وشغل عدة مناصب حكومية، منها نائب رئيس هيئة التجارة، ووزير الحرب والمستعمرات في عام 1845، وأصبح عضوا في البرلمان عام 1847، وشغل منصب وزير الخزانة في حكومتي أبردين وبالمرستون، انضم إلى حزب الأحرار في انتخابات عام 1866، وشكل أربع حكومات: الأولى مابين عامي (1868 و 1874)، والثانية بين عامي (1880 و 1885) ثم الثالثة عام 1886، وكانت الرابعة عام 1892 استقالت على اثر لائحة الحكم الذاتي لايرلندا التي رفضها مجلس اللوردات ، ينظر:
The New Encyclopedia Britannica, London, fifteenth Edition, 1986, Vol 05, PP 688 – 689.

2 – عمر عبد العزيز، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، القاهرة: دار المعرفة الجامعية،2000 ، ص ص: 191- 192.

3 – عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص: 43.

4 -Kenneth Bourne, The Foreign Policy Of Victorian England, London ,Clarendon Press, 1970,p 125.

ورغم السياسات المتباينة التي مارستها الحكومات البريطانية إلا أنها كانت حريصة كل الحرص على مصالحها في غرب افريقيا فيما بين الداهومي والكاميرون، وكانت قد بدأت هذا الدور كتاجر للرقيق ثم كشرطي يعمل على الحد من هذه التجارة وأخيرا كتاجر شرعي بالمنطقة، بعد أن نجحت خلال القرن الثامن عشر في المحافظة على احتكارها الكامل لتجارة الرقيق وخلال القرن التاسع عشر أين أخذت على عاتقها مهمة القضاء على ممارسي هذه التجارة بغرب افريقيا[1].

وفيما يخص فرنسا فإن ثلاثة عوامل ساهمت بشكل فعال في إثارة الرأي العام الفرنسي نحو العودة للحركة الاستعمارية، بداية بالانجازات التكنولوجيا والثورة الصناعية في العالم ككل، ثم اكتشاف الماس في جنوب إفريقيا عام 1867، وأخيرا تلك الروح القومية التي تولدت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا من طرف الألمان وفقدانها مقاطعتي الألزاس واللورين، هذا العامل الذي أثار مختلف الطبقات نحو إظهار أن فرنسا لا زالت دولة قوية قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية كما ادعت[2].

وقد كان بيسمارك متأكدا من أن فرنسا تأمل في حرب انتقامية وكان يرى من المنطق أنها لا تقدر على الاستسلام لفقدان الألزا س واللورين[3]، وأنها سوف تحاول في أقرب فرصة تحرير هاتين المقاطعتين ولذلك فإنه كان مصمما على أن يأخذ بعنصر المبادلة في حالة رؤيته أي مظاهر تثير القلق [4]، خاصة وأن الفرنسيون أخذوا يشقون طريقهم إلى داخل وادي السنغال وأصبح من الواضح أنهم يهدفون إلى ربط السنغال وأعالي النيجر بخط حديدي كي تصبح تجارة ومنتجات غرب افريقيا في أيدي الفرنسيين[5]، كما وسعت مجال نفوذها في الجابون واستولت على منطقة واسعة من الكونغو على الضفة النهر اليمنى وكانت تسعى لوضع مدغشقر تحت نفوذها[6].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 08.

2 – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص: 139.

3 – على إثر الحرب الألمانية الفرنسية وبعد معركة سيدان (Sedan) التي كانت بتاريخ الثالث من أيلول 1870 انتزعت مقاطعتي الألزاس واللورين من فرنسا ومنحتلألمانيا وفق الاتفاقية التيأبرمت في قصر فرساي ينظر:عبد الفتاح حسن أبو علية وإسماعيل ياغي تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الرياض، 1985، ص411.

4 – جلال يحي، التاريخ الأوروبي الحديث، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، دون سنة، ص: 139.

5 – إبراهيم عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 08.

6 – شوقي عطا الله، تاريخ افريقيا الحديث، ص: 143.

إن التغيرات التي طرأت بإفريقيا والسرعة التي تمت بها قبيل انعقاد مؤتمر برلين لم يسبق لها نظير في تاريخ القارة، بل إن أهم الأحداث وأكثرها تأثيرا وقعت في هذه الفترة وكانت السبب المباشر لانعقاد المؤتمر، والذي جاء في حقيقة الأمر لتسوية النزاعات أكثر منه لتقسيم القارة ذلك أن جل الأقاليم الإفريقية تم الاستحواذ عليها في ذات الفترة، ومنها منطقة حوض الكونغو التي كانت بالأساس السبب الرئيسي لانعقاد مؤتمر برلين 1884 1885.

ب - الواقع الدولي بإفريقيا :

لعل الحديث عن الوضع الدولي بإفريقيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين يقودنا إلى أن نتساءل عن كيفية تغير الرأي العام الأوروبي مابين أعوام 1880 1885 اتجاه افريقيا لدرجة أنه في خلال خمس سنوات صارت القارة الإفريقية باستثناء أثيوبيا وليبيريا خاضعة للاستعمار الأوروبي ؟.

منذ عام 1880 كان التنافس للحصول على الأسواق للمنتجات الأوروبية في إفريقيا من أهم الدوافع التي حركت الدول الاستعمارية نحو الأجزاء الداخلية للقارة، وكانت أحواض الكونغو والنيجر بمثابة الممرات الطبيعية نحو الأسواق الداخلية التي كان رجال الصناعة في أووربا يبحثون عنها لتصريف فائض رأس المال، وكانت تقارير الرحالة والمستكشفين قد أعطت الثقة للتجار وأكدت لهم المكاسب التي يمكن أن تتحقق بجعل أنهار الكونغو والنيجر حرة للملاحة لكافة الدول[1].

وكانت مسألة حرية الملاحة في أنهار إفريقيا وخاصة نهر الكونغو من النقاط التي فجرت الوضع بإفريقيا وأدت إلى احتدام الصراع بين الدول الأوروبية، سيما وأن منطقة حوض الكونغو عامة كانت محل نزاع بين كل من فرنسا وبلجيكا الدولة الحديثة في مجال الاستعمار، بالإضافة إلى البرتغال ومن ورائها بريطانيا التي عملت على تطوير الصراع في المنطقة، من خلال المعاهدات التي عقدتها مع البرتغال التي كان لها نشاط في المنطقة منذ القرن السادس عشر[2]، وهو ما نتطرق إليه لاحقا.

---

1 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، ص: 47.

2 – كانت المعاهدة البريطانية البرتغالية تقضي في نظر واضعها بإقامة محمية بريطانية في الكونغو مقابل الاعتراف بمطالب البرتغال القديمة على المنطقة الواقعة ما بين خطي 12 و8° من خطوط العرض مقابل ما سمي بتعريفة جمركية قدرها 10 % على السلع المستوردة وكذلك حسن معاملة الرعايا البريطانيين كما نصت على إنشاء هيئة برتغالية بريطانية للإشراف على الجمارك والمرور في نهر الكونغو، ينظر: Banning Emaile, le partage politique de l’Afrique, Brussels, 1988,p99

- **جهود ستانلي في كشف حوض الكونغو :**

اشتد التنافس على حوض الكونغو منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وظهرت فكرة تدويل المنطقة في سنة 1883 حيث طالب الكثير من الرحالة والمستكشفين بضرورة تطبيق الفكرة وفي مقدمتهم الرحالة جرهارد روفلس، لتظهر بعد ذلك عدة جمعيات أوروبية تطالب بحرية التجارة في نهر الكونغو مثل الجمعية الإفريقية بروتردام والجمعيات الجغرافية بلندن، وهو ما يعطي انعكاسا كبيرا على أهمية المنطقة بالنسبة للأوربيين عامة [1].

وتشغل المنطقة الغابات الاستوائية التي تحدها شمالا السهول العشبية ومنطقة غابية مفتوحة جنوبا كما يسيطر عليها نهر الكونغو الذي يشغل مساحة 47000 كلم، ويعد بذلك أحد أطول أنهار إفريقيا[2]، ويعتبر البرتغاليون أول من اكتشف مصبه على عهد هنري الملاح عام 1483 وحاولوا التوغل نحو الداخل لكنهم فشلوا في ذلك واكتفوا بإقامة بعض المستعمرات على ضفافه بقصد التجارة وخاصة الرقيق، ثم بدأت محاولات كثيرة للتوغل داخل النهر لكشف منابعه لكنها فشلت كلها بسبب مشاكل الملاحة والجو الخانق وانتشار الأمراض حيث مات الكثير منهم [3].

ورغم هذا تواصلت الكشوف الجغرافية للمنطقة وكانت في البداية فردية بدافع المغامرة ثم أخذت شكل مجموعات منظمة عن طريق القوافل ثم الحملات العسكرية، وكان للجمعيات الجغرافية دور بارز في ذلك مثل الجمعية الإفريقية والجمعية الجغرافية الألمانية والجمعية الجغرافية الفرنسية، ومع بداية القرن التاسع عشر ازدادت الحملات الكشفية للمنطقة حيث قادت انجلترا حملة بحرية بقيادة توكاي سنة 1816 لدراسة مصب نهر الكونغو لكنها فشلت بسبب الحمى الوبائية Epidémies et Fièvres التي أتت على معظم رجال الحملة [4]، وبعد ذلك توجهت حملة أخرى تمكن من خلالها المغامران بيرتون وسبايك من اكتشاف بحيرة تنجانيقا سنة 1858 [5].

1 – حسيني محمد الكامل ، مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برلين ، مذكرة ماجستير: إشراف صابر شريف خالد، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2011 2012، ص: 47.
2 – هنري وسلينغ، تقسيم افريقيا 1880 1914، لبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 2000 ، ص: 124.
3 – أحمد نجم الدين فليحة، المرجع السابق، ص: 62.
4 – حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 47.
5 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص ص: 262 264.

وبعد ذلك جاء دور الرحالة البريطاني ستانلي[1] الذي قام بإقناع أصحاب جريدة الديلي تلغراف وكذلك أصحاب جريدة نيويورك هيرالد بأن يمولوا رحلة الشاملة يقوم بها لكشف ما تبقى من أسرار القارة خاصة المنطقة الاستوائية، وبعد موافقة الجريدتان بدأ رحلته عام 1874 التي كانت تهدف إلى تحقيق ثلاثة أمور أولها التعرف الكامل على بحيرة فيكتوريا وهل لها مخارج أخرى غير مخرج النيل، وثانيها الطواف حول بحيرة تنجانيقا والتأكد من عدم وجود علاقة بينها وبين النيل، والأمر الثالث إكمال ما بدأه الرحالة لفنجستون من التعرف على نهر اللولابا ومدى علاقته بالنيل والكونغو [2].

وقد غادرت قافلة ستانلي زنجبار في نوفمبر 1874 وكانت هذه القافلة كبيرة ومجهزة جيدا حيث جند ستانلي ثلاث مائة وستة وخمسين شخصا من الأفارقة وكان البعض منهم ممن كانوا مع لفنجستون وبعد أن مضى على انطلاق الرحلة أربعة عشر أسبوعا وقبل وصولها إلى بحيرة فيكتوريا فقدت من أفرادها ما لا يقل عن 181 شخص، وفي أبريل من السنة التالية دخل ستانلي إلى المنطقة التي يحكمها ميتسا ملك يوغندا، وكان أمله أن يتخلى هذا الأخير عن العقيدة الإسلامية ويعتنق المسيحية وفعلا استطاع التأثير فيه وأقنعه بكسب صداقة القوى العظمى، وهو الأمر الذي أتاح له الطواف حول بحيرة فيكتوريا وبرهن على وجود منفذ واحد لهذه البحيرة عند شلالات ريبون[3].

وبعد هذا اتجه ستانلي صوب بحيرة تنجانيقا التي وصلها وطاف حولها وتأكد بعدم وجود نهر يخرج منها سوى نهر اللوكوجا وبعد أن حقق هدفه الثاني انتقل قاصدا تحقيق الهدف الثالث وهو كشف نهر اللولابا الذي يعتبر أحد روافد الكونغو حيث سار عبر الطريق الجبلية التي يستخدمها التجار ليصل إلى منطقة جبلية عرف على أنها خط تقسيم المياه بين روافد الكونغو وروافد تنجانيقا[4].

---

1 – هنري مورتن ستانلي (1841-1904) اسمه الحقيقي جون رولاندس ولد في دنبي ببلاد الغال ذكرت شهادة ميلاده ان اسم والدته إليزابيث بيري واسم والده جون رولاندس وقد دونت كلمة طفل غير شرعي على الشهادة منعا لأي سوء تفاهم، وضع سنة 1847 في ملجأ سانت أراف الذي يعرف اليوم بمستشفى ستانلي، وفي سنة 1858 هرب من الملجأ وغادر على ظهر باخرة متجهة إلى أمريكا، وفي هذه الأخيرة وجد والدا جديدا هو تاجر القطن هنري هوب ستانلي الذي تبناه واستبدل اسمه باسم مورتن ستانلي ومع اندلا ع الحرب الأهلية بأمريكا عمل كمراسل حربي ثم أصبح مراسلا صحفيا مشهورا، ومع زيادة الكشوف الجغرافية عهد له رئيسه بصحيفة نيويورك هيرالد بمهمة كشف افريقيا الاستوائية، ينظر: هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص ص:137-138.

2 – أحمد نجم الدين فليحة، المرجع السابق، ص: 62.

3 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص ص: 236 237 239.

4 – أحمد نجم الدين فليحة، المرجع السابق، ص: 63.

وبعد وصوله إلى روافد الكونغو واصل ستانلي سيره إلى مدينة نيانجوى وهناك التقى بالتاجر العربي حميد بن محمد المرجى المعروف بـ تيبو تي ب الذي أغراه ستانلي بالمال الوفير حتى يصطحبه في تتبع نهر لولابا، فوافق الرجل وسارت الحملة تاركة مدينة نيانجوى التي تعد آخر محطات التجار العرب بالمنطقة، ودخلت الغابات الكثيفة والمظلمة والمليئة بالمخاطر خاصة أهاليها المتأهبين للحرب، وتقدم ستانلي نحو الداخل معية الحمالين ومترجمان في حين تركه تيبو تيب، واستمر الحال على ما هو حتى وصلوا منطقة الشلالات قرب مصب الكونغو وعانوا الكثير لعبورها ومنها وصل ستانلي إلى مدينة بوما عند مصب النهر ليعود بعد ذلك إلى زنجبار مع القلة الباقية من رجاله [1].

وخلال رحلته هذه ألف ستانلي كتابه الذي عنونه بـ " خلال القارة المظلمة " وصف فيه منطقة الكونغو وصفا دقيقا مع شيء من الهالة حيث أكد أن ما قام به لم يركبه أحد لا في الماضي ولا الحاضر والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كان فيه ستانلي يكشف منطقة افريقيا الاستوائية انعقدت في بروكسل في 12 سبتمبر 1876 ندوة جغرافية بزعامة ملك بلجيكا ليوبولد الثاني بغرض اكتشاف القارة الإفريقية كما تم تأسيس الجمعية الدولية الإفريقية التي سيكون على رأسها ستانلي مستقبلا [2].

هذا وعلى الرغم مما قام به ستانلي خلال سنوات رحلته فقد بقيت بعض الثغرات في المعرفة الجغرافية للمنطقة، وحاول ستانلي أن يملأها بنفسه حيث طلب من الحكومة البريطانية أن تفتح حوض الكونغو بإنشاء طريق وسكة حديدية يبدآن من الساحل الغربي حتى بحيرة ستانلي ويصبح النهر صالحا للملاحة[3] وقام بإقناعها بالإمكانات الضخمة والمغرية والتي كانت تعرض نفسها عليها في المناطق الجديدة، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هدفه حيث عامله الانجليز ببرودة ونظر البعض إليه على أنه مغامر والبعض الآخر على أنه قرصان، لذلك عرض خدماته على الملك ليوبولد الثاني الذي لم يتردد في قبول العرض لحظة واحدة[4] .

1 – أحمد نجم الدين فليحة، المرجع السابق، ص: 63.
2 – حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 65.
3 – جوزيفين كام، المرجع السابق، ص: 347.
4 – جلال يحى، المرجع السابق، ص: 398.

- **مؤتمر بروكسل 1876 وتأسيس الرابطة الدولية للكونغو :**

على غرار العديد من رجال الأعمال الأوربيين جذبت المشروعات التي طرحها ستانلي بعد رحلته الكشفية لإفريقيا الاستوائية أنظار الملك البلجيكي ليوبولد الثاني [1] الذي أراد أن تحذو بلاده حذو الدول الاستعمارية الكبرى [2]، خاصة وأن بلجيكا قد أصبحت في ذات الوقت غنية برؤوس الأموال وبالطاقة التصنيعية وشكلت إحدى المراكز الرئيسية للإنتاج في العالم، حيث كان ميناء أنفرس قد نما نموا كبيرا وساهم كثيرا في زيادة الصادرات للخارج التي تقدمت قيمتها من 20 مليون عام 1850 إلى ما يزيد عن 130 مليون في عام 1883 لتصبح بلجيكا بذلك مستعدة لمنافسة الدول الكبرى [3].

ومن الصعب أن نحدد التاريخ الذي بدأ فيه ليوبولد التفكير بإفريقيا، غير أنه منذ سنة 1863 بدأ يطلق بعض الملاحظات حول الملكية البلجيكية في كل من الصين واليابان وأمريكا الوسطى والساحل الإفريقي وكان يعتقد أنه يستطيع الاختيار بين إحدى هذه المناطق حيث في سنة 1873 طرح مشروع إنشاء شركة افريقية شرقية في الموزمبيق البرتغالية لكن هذا المشروع لم يكن جديا، وبعد ذلك واصل ليوبولد تفكيره بآفاق أبعد واتجه تفكيره صوب بلاد المشرق لكن خاب أمله مرة أخرى بفعل ضغوطات الدول الكبرى، إذ خاطب في سنة 1875 كاتم أسراره لامبرمون بأن السلطات الإسبانية ترفض رفضا قاطعا تسليمه الفيليبين التي كان يحلم بها منذ زمن بعيد، وكتب إليه قائلا "لا الإسبان ولا البرتغاليون ولا الهولنديون مستعدون للبيع أنوي أن أتحسس الأخبار وإمكانية شراء شيء في افريقيا" [4].

ومع زيادة الرحلات الكشفية لإفريقيا ووصول الكثير من الأخبار عنها لأوروبا، أعاد ليوبولد اهتمامه مرة أخرى بإفريقيا وشارك في مؤتمر الجغرافيا لسنة 1875 الذي انعقد في باريس وتقدم بطلب الحصول على المعلومات الكاملة الخاصة باستكشاف القارة الإفريقية، وبعد ذلك رأى أن يخطو خطوة أكثر منطقية بدعوته لعقد مؤتمر آخر في بوركسل يكون أكثر علمية وعملية [5].

---

1 – هو ليوبولد الثاني ابن ليوبولد الأول ولد سنة 1835 وقام بجولات عديدة في أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط قبل اعتلائه عرش بلجيكا سنة 1865، أصبحت بلجيكا في عهده قوة اقتصادية كبيرة ومن بين الدول الاستعمارية الكبرى حيث استطاع تأسيس مستعمرة الكونغو من خلال الشركات التي أسسها واشرف عليها بنفسه، ينظر: حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 79.

2 – إلهام علي، بحوث ودراسات وثائقية، ص: 218.

3 – جلال يحى، المرجع السابق، ص: 397.

4 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 136

5 – نفس المرجع، ص: 144.

وقد اتخذ ليوبولد ادعاءا إنسانيا لعقد المؤتمر حتى لا يثير قلق أو خوف أي طرف وهو محاربة تجارة الرقيق والعبودية، وتمكن بذلك من استقطاب حضور هائل للمؤتمر الذي انعقد بقصر الحكم في بلجيكا بتاريخ 12-09-1876، حيث حضر مبعوثون من روسيا والنمسا وايطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ومثل بلجيكا مساعد الملك، وكان المشاركون أساسا من المستكشفين والجغرافيين في حين غاب رجال الأعمال والتجار، وباشر المؤتمر أعماله في التاريخ المحدد أين قسم المشاركون إلى عدة مجموعات وفرق عمل[1].

ومن أبرز الشخصيات التي حضرت المؤتمر كان من الجانب الفرنسي: الأميرال لارونسيار وهنري دو فيرييه والماركيز دوكومبيان ودولسبس، ومن ألمانيا شارك كل من رولفس وشوانفورت وناشتيغال أما بريطانيا فقد مثلها ألوك رئيس الجمعية الجغرافية بلندن وغرانت وكاميرون، بينما غاب عن الحضور كل من الرحالة بيكر وستانلي وغوردون وآخرون كانوا في أدغال افريقيا، وقد تكللت جهود ملك بلجيكا ليوبولد بتأسيس الجمعية الدولية الإفريقية التي تشكلت من لجان وطنية عددها 18 حسب ما ينص عليه القانون الداخلي، والتي تعين بدورها سنويا من ثلاثة إلى أربعة أعضاء يشكلون اللجنة التنفيذية لإدارة الأعمال وتسيير الميزانية المشتركة، هذا وقد انتخب ليوبولد كرئيس للجمعية لمدة سنة[2].

وكان هدف هذه الجمعية هو تسهيل عملية كشف إفريقيا وحماية أهلها من تجارة الرقيق بالإضافة إلى إدخال الحضارة لإفريقيا حسب زعمهم [3]، وبعد حوالي سنتين عرف ليوبولد كيف يسيطر عليها ويستخدمها لتحقيق أهدافه الشخصية حيث تم تحويلها في سنة 1878 إلى رابطة دولية للكونغو (أي تخص دراسة وكشف حوض الكونغو فقط) وبمساعدة عدد من رجال المال والأعمال حيث أصبحت تستند إلى حوالي مليون فرنك معلنة بذلك اهتمامها بالاتجاهات الحضارية والإنسانية في المنطقة وهي الاتجاهات التي كانت تخفي طموحاتها الإقليمية والتجارية الحقيقية[4].

1 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 144 145.
2 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 79.
3 – إلهام علي، دراسات وبحوث وثائقية، ص: 161.
4 – جلال يحى، المرجع السابق، ص: 398.

وقد عرض ليوبولد على ستانلي الالتحاق بالجمعية ونجح في إرساله سنة 1879 إلى الكونغو حيث كان الغرض الرئيسي من هذه البعثة هو فتح طريق المواصلات والملاحة بين الكونغو والمناطق الساحلية وقد نجح ستانلي في مهمته هذه وأسس عدة محطات في المنطقة كما أسس مدينة ليوبولد [1] سنة 1881 بعد مجموعة الحملات العسكرية التي أرسلها ليوبولد، وفي سنة 1884 عاد ستانلي مرة أخرى إلى الكونغو وتمكن من عقد ما يزيد على خمسمائة معاهدة مع الشيوخ والرؤساء المحليين في المنطقة اللذين وقعوا وبصموا على أمر تخليهم عن حقوق سيادتهم مقابل بعض الإغراءات المادية مع اتخاذ الراية الزرقاء ذات النجمة الذهبية الخاصة بالرابطة الدولية كرمز سيادي لهم[2].

هذا وقد أدت تحركات ستانلي إلى الصدام مع دي برازا Savorgan de Brazza[3] المستكشف الفرنسي الذي كان يعمل بالمنطقة الاستوائية منذ 1875 وقام بتوجيه حملات كشفية من الغابون حتى مجرى نهر النيجر ووصل إلى الكونغو أين أعلن خضوع الأراضي الواقعة على ضفتي النهر تحت الحماية الفرنسية وقام بتوزيع الأعلام الفرنسية على القرى التي مر بها، وأقام ستة وعشرين نقطة عسكرية على ارضي تزيد مساحتها على مساحة فرنسا نفسها وكانت تكاليف عملية الاستيلاء تزيد عن 300000 فرنك ليتمكن برازا في الأخير من إنشاء مستعمرة فرنسية في الكونغو[4].

والجدير بالذكر أن دي برازا استقبل في بروكسل من طرف ليوبولد الذي حاول أن يكسبه لجانبه غير أنه لم ينجح في ذلك، خاصة وأن دي برازا كان شديد العصبية لوطنيته الفرنسية إلى حد رفضه العمل بالجمعية الدولية التي أسست في مؤتمر بروكسل، كما بقي حذرا من ستانلي ومشاريعه بعد أن لاحظ الغموض المحيط في تحركاته، سيما عندما لقيه سنة 1881 أين قام بإخفاء وثائق المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها مع زعماء وملوك حوض الكونغو عن أنظار ستانلي [5].

1 – إلهام علي، دراسات وبحوث وثائقية، ص: 218.
2 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 398.
3 – ولد دي برازا في نيس الفرنسية سنة 1852 من أب ايطالي وأم فرنسية، دخل المدرسة الحربية في براست ثم التحق بخدمة وزارة الحربية سنة 1870 ، ذهب مع الأميرال كيليو والقبطان دوبري في رحلة استكشافية إلى سواحل افريقيا الغربية وبعد عودته كلف بمهمة استكشافية أخرى إلى داخل افريقيا، وتمكن سنة 1880 من إمضاء معاهدة ماكوكو الشهيرة مع الملك أنغلبينه المعروف باسم ماكوكو ملك الباتكة ينظر: حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 66.
4 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 400.
5 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص ص: 159 161.

فتحت الاستكشافات الجغرافية باب المنافسة على مصرعيها بين الدول الأوروبية وسرعان ما دب الخلاف حول مفهوم المناطق المكتشفة، حيث اعتبرت كمناطق نفوذ وللحصول عليها يكفي فقط رفع علم الدولة ووضع حامية هناك، وتسبب ذلك في حدوث أزمات وصراعات خطيرة وصلت لدرجة الاحتجاجات الرسمية على مستوى الحكومات وهو الأمر الذي عجل بعقد مؤتمر برلين.

2. ظروف وحيثيات انعقاد المؤتمر:

مع حلول سنة 1880 اتضح أن الغطاء الدولي على منطقة الكونغو قد سقط وانكشفت مطامع ليوبولد الشخصية في المنطقة، وكانت فرنسا قد تنبهت لذلك وأرسلت دي برازا الذي وضع حجر الأساس لمستعمرتي الكونغو برازافيل والجابون، وهو التحرك الذي أزعج كل من بلجيكا وبريطانيا التي سارعت لجمع المعلومات عن المخططات الفرنسية في المنطقة، وقد ساهمت السياسة الألمانية تحت قيادة بيسمارك إلى زيادة التوتر والصراع بين هذه الدول خاصة عندما رحبت ألمانيا باحتلال بريطانيا لمصر عام 1882 مقابل عضويتها في صندوق الديون[1].

وللإشارة فقد احتج التجار البريطانيون على نشاط دي برازا في الكونغو وحذروا الحكومة البريطانية من تصاعد النفوذ الفرنسي في المنطقة الذي من الممكن أن يؤدي إلى عرقلة الملاحة والتجارة في النهر، ورفع أعضاء غرفة مانشستر التجارية مذكرة إلى اللورد جرانفيل في 12 نوفمبر 1883 حثوا فيها الحكومة البريطانية على اتخاذ موقف حاسم إزاء التغلغل الفرنسي في الكونغو وطالبوا بإنشاء مركز بريطاني على النهر وذلك لأن القنصلية البريطانية في لوندا من الصعب عليها مراقبة المنطقة كما ألحوا على الحكومة بضرورة مراعاة مصالح البريطانيين التجارية [2]، وفي خضم هذا الجو من الصراع والشكوك التي ساورت نوايا الدول الأوروبية بدأت الخيوط التي تجمعت في النهاية وأدت لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه القضايا المختلف للقارة، وكانت المعاهدة البريطانية البرتغالية بتاريخ 26 فيفري 1884 فيما يخص منطقة الكونغو هي النقطة التي أفاضت الكأس وعجلت بانعقاد المؤتمر برلين[3].

1 – فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 131.
2 – إلهام علي، بحوث ودراسات وثائقية، ص: 193.
3 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص:56.

أ- المعاهدة البريطانية البرتغالية فيفري 1884:

كانت البرتغال من أقدم الدول الأوربية نشاطا في حوض الكونغو وارتبطت مصالحها في المنطقة طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق التي ألغيت رسميا في مؤتمر فينا 1815، ورغم هذا استمرت البرتغال تمارس هذه التجارة وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أية قوة تمارس هذه التجارة من السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة فيما بين خطي عرض 12° و8° جنوبا وبذلك صارت المنطقة تمثل أرضا لا صاحب لها تمارس كل القوى الأوربية التجارة فيها في ظل من الحرية الكاملة [1]، ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع وحدوث العديد من التطورات في حوض الكونغو والتي أدت إلى زيادة المنافسة والصراع بين الدول الأوروبية حول المنطقة وخاصة بلجيكا وفرنسا اللتان سيطرتا على أجزاء كبيرة منها كما أشرنا سالفا، قامت بريطانيا بإثارة البرتغال حول حقوقها القديمة في المنطقة وسعت إلى الاعتراف بها كخطوة تمهيدية لفرض سيطرتها على المنطقة [2].

وكانت انجلترا تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها كانت في ذلك الوقت حليفة لها وكانت انجلترا تهتم أساسا بتسوية المشكلات الدولية في افريقيا والتي كان الكونغو يشغل جزءا كبيرا منها وقد اقترح السفير البريطاني في لشبونة السير روبرت موريير Morir Robert أن تعترف بريطانيا بحقوق ومطالب البرتغال بحيث يصبح الشاطئ الشمالي تابعا لانجلترا وأن يوضع النهر نفسه تحت الرقابة الدولية غير أن الحكومة البريطانية لم تهتم لهذا الاقتراح [3].

وفي أكتوبر من عام 1883 نوقش موضوع الكونغو مرة أخرى وكان الخوف من نشاط فرنسا هو المسيطر على الساسة البريطانيين في هذه المفاوضات، وكانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوربية الأخرى التي أخذت تعمل بنشاط في حوض الكونغو لذا انتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبي للنهر، وكانت تحبذ عقد اتفاق مع انجلترا لأنها أقل طموحا من فرنسا، واستمرت المفاوضات حوالي 24 شهرا نظرا للعديد من المشاكل التي واجهت المباحثات الثنائية بين الدولتين والذي انتهى بتوقيع الاتفاق في 23 فيفري 1884[4].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 14.
2 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص: 146.
3 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، ص: 49.
4 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 15.

وقد أبرمت المعاهدة في لندن بين البرتغال ووزارة الخارجية البريطانية ونصت على إنشاء رقابة مزدوجة بالمجرى الأدنى لنهر الكونغو وفرض البرتغال رسوما جمركية متنوعة على المنطقة الساحلية التي تنحصر بين دائرتي 8° شمالا و 15 12° جنوبا واعترفت انجلترا بملكية البرتغال للساحل البحري [1] وكانت مصبات نهر الكونغو ستوضع من الناحية الفعلية تحت النفوذ البريطاني وهو ما يعطي لهذه الأخيرة مركزا مميزا في هذه الجهات وفي نفس الوقت يمنع الرابطة الدولية من أن تحصل على مخارج بحرية لأقاليم حوض الكونغو[2].

وقد ذاع خبر المعاهدة قبل التصديق عليها، فاحتجت فرنسا على الادعاءات البرتغالية في الكونغو والنيجر وأبلغ السفير البريطاني حكومته في 23 ماي 1883 بأن السيد شالمو لاكور يعارض ادعاءات البرتغال وان فرنسا لن تعترف بالمعاهدة التي وقعت بين الطرفين، وواصلت فرنسا ضغطها على الحكومة البريطانية واتخذت من المسألة المصرية واحتلال بريطانيا لها وسيلة للضغط حيث قدم جول فري احتجاجا على المعاهدة في مذكرة رفعها الى الحكومة البريطانية في 13 مارس 1884[3].

وبالنسبة لبلجيكا فقد عارض ليوبولد الثاني الاتفاقية بشدة لأنها تحرم ممتلكاته من منفذ بحري وبالتالي كل الجهود التي بذلها منذ سنوات تذهب هباء لذلك سارع الى احتلال حوض كويلو نياري الساحلي ليجعله كوسيلة ضغط لأي مساومة في المستقبل لاسيما مع فرنسا وهذا ما حدث فعلا تعهد لفرنسا بالتنازل عن المنطقة بالمقابل تحترم هذه الأخيرة محطات وأراضي الجمعية الدولية ولا تضع أية عراقيل لها وبهذا تخلى ليوبولد عن حوض كويلو نياري مقابل الحصول على منفذ بحري كما قام باستمالة فرنسا أكثر بأسلوب ماكر عبر منحها امتياز بتاريخ 24 أفريل 1884 ينص على أحقية فرنسا في امتلاك جمعية الدولية في حالة إفلاسها بالكونغو في إطار حق الأولوية أو حق الشفعة كما يسمى وفي نفس أعلن عن حمايته لميناء بوما وهو ما أثار حفيظة البرتغال لأن هذا الميناء يدخل في مجالها الحيوي وبالضبط في مصب الزائير Zaïre[4].

1 – حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 82.
2 – جلال يحى، المرجع السابق، ص: 401.
3 – إلهام علي، بحوث ووثائق، ص: 194.
4 – حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 82 83.

ولم تقف الولايات المتحدة بمنأى عن مسرح أحداث هذه المعاهدة، إذ سرعان ما أبدت اعتراضها بشدة وكان مبعث ذلك أنها كانت قد أنشأت ولايات تدين لها بالولاء في ليبيريا الحرة فضلا عن أنها أسهمت بمبلغ 2558987 دولار لبناء المنازل لنحو 18000 إفريقي محرر أرسلتهم لسكنى هذه الولايات، هذا وقد عمل الجنرال سانفورد أحد المساعدين في إنشاء الجمعية الدولية والذي كان يشغل منصب الوزير الأمريكي المفوض لدى بروكسل على إعداد الحملات الصحفية للدعاية ضد المعاهدة مستعينا في ذلك بمعارفه في جهاز السلطة الأمريكي[1].

ومن جهة كان لعقد هذه المعاهدة دور في التقارب بين ألمانيا وفرنسا رغم عدائهما السابق حيث أرسل بيسمارك إلى الخارجية البريطانية في 08 جويلية 1884 معارضته لهذه المعاهدة وطلب من فرنسا أن تقف موقفا متشددا من بريطانيا في المسألة المصرية، كما وجه الانتقادات إلى سياسة غلادستون واقترح توحيد الجهود لوضع قواعد عامة لتنظيم التجارة في المناطق التي لم تدخل بعد في حوزة إحدى البلدان الأوروبية، وكان تحرك بسمارك هذا كرد فعل نتيجة الخلاف الذي وقع بين ألمانيا وبريطانيا حول منطقة أنجرا بكوينا Pequena Angra وهي قطعة من الأراضي الساحلية بالجنوب الغربي لإفريقيا فتحت فيما بعد لألمانيا الطريق لاحتلال كل من الكامرون وتوجولاند وبعض المناطق بشرق افريقيا [2].

وكان موقف انجلترا بالنسبة لمنطقة انجرا بكوينا سببا في انتهاج بسمارك لسياسته الاستعمارية التي تعارض المصالح البريطانية وتسعى في نفس الوقت إلى التقارب من فرنسا، كما جعلته يفكر بالفعل في الاقتراح البرتغالي لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه المسائل مختلف حولها، وقد وافق عليه بعد استشارة فرنسا في 18 ماي 1884 التي وافقته على مقترحه هذا [3]، وقد بدأت المباحثات بين ألمانيا وفرنسا حيث اقترح وزير الشؤون الخارجية الألمانية الكونت هانز فيليدت Hanz Fieldt على الجانب الفرنسي ضرورة التوصل إلى اتفاق لتسوية القضايا في غرب افريقيا وهكذا جاءت المبادرة من ألمانيا التي كانت ترغب في حرية الملاحة والتجارة في حوض الكونغو والمناطق التي تسيطر عليها القوى الأوروبية[4].

1 – درويش فوزي، التقسيم الأوروبي لإفريقيا، مصر: دار الكتب، 1990، ص:80 .
2 – حسيني محمد الكامل ، المرجع السابق، ص: 17.
3 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، ص: 52.
4 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 21.

ومن خلال المباحثات التي دارت بين فرنسا وألمانيا تم الاتفاق على مجموعة من المقترحات بين كل من بيسمارك والسفير الفرنسي تضمنت ما يلي:

- حرية التجارة في حوض ومصب الكونغو.
- تطبيق المبادئ التي أقرها مؤتمر فينا حول الكونغو والنيجر بشأن حرية الملاحة في الأنهار الدولية.
- وضع الأسس الواجب مراعاتها عند احتلال مناطق جديدة في افريقيا[1].

وفي هذا اللقاء تمت مناقشة الدعوة لمؤتمر دولي وتحديد مكان انعقاده، واقترح بيسمارك عقد المؤتمر في باريس غير أن كورسيل السفير الفرنسي فضل عقده في برلين، وبعد ذلك كتب بيسمارك إلى الحكومة الفرنسية يعرب عن مدى جديتها في عقد المؤتمر ويبلغها أن القيصر الألماني سوف يتولى إرسال إجراءات عقد المؤتمر إلى بقية الدول[2]، ووافقت فرنسا على حضور المؤتمر من خلال مراسلة مؤرخة في 08 نوفمبر 1884 بباريس من جول فيري إلى السفير الفرنسي ببرلين يطلب منه تمثيل فرنسا كمفوض في المؤتمر الذي تقرر افتتاح جلساته في 15 نوفمبر فرنسا بذلك هي المفتاح حيث اعتبرت موافقتها بمثابة الضوء الأخضر لبيسمارك الذي بدأ يوجه الدعوات للدول الأخرى حيث نجح في الحصول على موافقة الأربعة عشرة دولة التي تم استدعاؤها لحضور المؤتمر[3].

وكانت معارضة بريطانيا تدور حول غموض حرية التجارة خصوصا في حوض ومصب الكونغو (المبدأ الأول) وكذلك شكل الرقابة الدولية في حوض النيجر الأسفل (المبدأ الثاني)، بالإضافة إلى التساؤل عن مدى تطبيق مبدأ الاحتلال الفعلي، هذا وكانت تعليمات السفير البريطاني في ألمانيا تعارض أي إشراف دولي على النيجر في حين لم تعترض بريطانيا على المبادئ الاخرى فيما بعد وكان الهدف من ذلك هو التمييز بين النيجر وبين الكونغو، حيث يكون الوضع الدولي مفيدا لها سيما مع سيطرتها على النيجر بفضل جهود السفير جورج جولدى George Goldie الذي كان همه استبعاد أي تدخل من ألمانيا أو فرنسا في شؤون النيجر[4].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 22.
2 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، ص: 54.
3 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 84.
4 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 23.

وقبل يومين من انعقاد المؤتمر اجتمع بيسمارك مطولا مع ماليت Malet الذي اكتشف أن آراء بيسمارك مطابقة إلى حد ما آراء الحكومة البريطانية حيث تقدم بيسمارك باقتراح يتضمن مناقشة بعض الموضوعات خارج إطار المؤتمر بين كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ورغم أنه لم يحدد هذه المسائل إلا أنه كان واضحا من أن بيسمارك كان يفكر في بعض القضايا الإقليمية التي طلبت فرنسا استبعادها من برنامج المؤتمر [1]، وهذا نجد أن الوضع الذي ساد بين مختلف القوى الأوروبية عشية انعقاد مؤتمر برلين تميز بالتباعد بين ألمانيا وفرنسا وفي الوقت نفسه حدث تقارب بين ألمانيا وبريطانيا والذي سيزداد وضوحا أثناء مباحثات المؤتمر بين مختلف الوفود التي شاركت في أعمال المؤتمر.

ب- انعقاد المؤتمر وواقع جلساته:

انعقد المؤتمر في مدينة برلين بتاريخ 15نوفمبر 1884 واستمر لغاية 26 فيفري 1885 وهو تاريخ الذكرى السنوية للمعاهدة البرتغالية البريطانية، حضره مندوبو أربع عشرة دولة هي النمسا والمجر وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا والبرتغال واسبانيا وروسيا والسويد والنرويج وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وهولندا والدنمارك [2] وقد عبر عن ذلك أحد الدبلوماسيين بقوله أن المؤتمر قد اشتمل على الدول الست الكبرى في ذلك الوقت والدول السبع البحرية ثم أمريكا[3].

وإذا ألقينا نظرة على الدول والقوى المشتركة في هذا المؤتمر نجد أن هناك خمس دول كان لها الأثر الكبير في مجريات الأمور داخل قاعات المؤتمر، ونعني بذلك فرنسا وألمانيا وبريطانيا والبرتغال وهيئة الكونغو الدولية وكانت ألمانيا تساند هذه الهيئة مما ساعد على التباعد بين فرنسا وألمانيا وفي الوقت نفسه حدث تقارب بين هذه الأخيرة وبريطانيا، أما البرتغال فقد ارتبطت سياستها بفرنسا، على أن الكولونيل ستورش Staurch والكابتن فاندر فيلد Van der Velde اللذان أرسلهما الملك ليوبولد كانا يمثلان الهيئة الدولية، هذا بالإضافة إلى الوفد الحكومي البلجيكي والأمريكي الذين كانوا جميعا يعبرون عن وجهة نظر الهيئة الدولية[4].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 23.
2 – فرغلي علي، المرجع السابق، ص: 118.
3 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص: 147.
4 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب افريقيا، ص: 147.

وفيما يتعلق بالقوى الأخرى نجد أن هولندا أيدت بشكل واضح مطالب كل من ألمانيا وبريطانيا بخصوص حرية التجارة في حوض الكونغو، أما روسيا فقد وقفت إلى جانب فرنسا بسبب كرهها التقليدي لأي مبدأ يتضمن التجارة الحرة خوفا من تطبيق هذا المبدأ على مصالحها بالدانوب أما موقف إيطاليا فكان مشكوكا فيه طوال جلسات المؤتمر لأنها كانت ترغب في الإبقاء على العلاقات الودية مع بريطانيا لأجل مصالحها لذا نجدها انضمت إلى القوى التي تطالب بتطبيق مبدأ حرية التجارة في حوض الكونغو[1]، هذا وكان الغائب الرئيسي عن المؤتمر ممثلو الشعب الإفريقي ناهيك عن تغييب الحديث عنه بالكامل خلال المباحثات التي جرت [2].

وقد ناقش المؤتمرون جدول الأعمال في عشرة جلسات رسمية كانت كلها زوالا بعد الساعة الواحدة، وتشير بعض المصادر إلى وجود جلسات أخرى لم تشر إليها الوثائق الرسمية دارت مناقشتها في أروقة برلين وأخذت قراراتها بعين الاعتبار أكثر من الجلسات الرسمية [3]، وقد انحسرت أعمال المؤتمر الأساسية في اللجان الفرعية التي كانت تعقد بين الجلسات العامة وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام Act General تضمن ثمان وثلاثين مادة [4] وقعه ممثلو الدولة المشتركة في المؤتمر ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية[5].

ونصت المادة (38) من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمدها الدولة المشتركة ستصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول ونصت نفس المادة أن ترسل الحكومات اعتمادها إلى الحكومة الألمانية حيث تقوم هذه الأخيرة بإيداع كل الموافقات في أرشيف الحكومة، وبعد وصول كل الموافقات على نصوص المؤتمر يصدر مرسوم نهائي في شكل بروتوكول يوقعه ممثلو كل القوى المشتركة في المؤتمر بعد ذلك ترسل نسخة منه إلى كل الدول التي اشتركت في المؤتمر[6].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب افريقيا ص: 55.
2 – علي فضل باري، المرجع السابق، ص: 159.
3 –Henri Brunschwing , le partage de l'Afrique noire, Ed:Flamario, 1971,p 47.
4 – ينظر ملحق الوثائق.
5 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 25.
6 – نفس المرجع، ص: 25.

وبالفعل اعتمدت كل الدول المشاركة في المؤتمر هذه القرارات عدا الولايات المتحدة الأمريكية وقد ذكر بيسمارك في اجتماع 19 أفريل عام 1886 أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدخل في قائمة القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر وسوف تنضم إليه فيما بعد [1]، وقد ألحق بالبرتوكول الخاص تلك المعاهدات التي وقعتها الدول المشاركة فيما بينها، وآخرها تلك المعاهدة التي وقعت في 23 فيفري 1885 والتي اعترفت فيها بلجيكا بالمنطقة التي بسطت الهيئة الدولية للكونغو نفوذها عليها كدولة مستقلة تابعة للهيئة التي أسسها ليوبولد الثاني، حيث حملت اسم دولة الكونغو الحرة لغاية ضمها إلى بلجيكا سنة 1908 [2].

وقد بدأ بيسمارك الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم السبت 15 نوفمبر 1884 بخطاب موجز شدد فيه على المهمة الملقاة على عاتق المؤتمر، وذكر بعض النقاط الأساسية المبرمجة في جدول الأعمال التي تضمنت حرية التجارة في حوض الكونغو وروافده بناء على المواد من 108 إلى 116 من الميثاق النهائي لمؤتمر فينا 1815 والمواد 15، 16، 19، من معاهدة باريس، وميثاق الملاحة بالدانوب 1857 والميثاق العام المتعلق بالملاحة في روافد الدانوب 1865 والمعاهدات المبرمة عام 1853 بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكونفدرالية الأرجنتين من جهة أخرى لضمان حرية الملاحة في برانا ولأورغواي[3].

كما أشار بيسمارك إلى أن المؤتمر لن يتطرق للمسائل السيادة وبالمقابل طالب بتحديد القواعد المطبقة على التوسعات الجديدة في سواحل افريقيا حتى تتم خدمة قضية السلام والإنسانية حسبه وبعد ذلك قدم السفير البريطاني إدوارد ماليت مداخلته جذب من خلالها انتباه الحضور بقوله أن المؤتمر يجب أن لا يركز على الاحتمالات التجارية التي كانت تقدمها دول ما وراء البحار بل يجب التفكير في الشعوب الأصلية حيث اقترح أن يمنع المؤتمر تصدير السلع المضرة إلى الكونغو مثل البنادق وبارود المدافع وغيرها، كما حاول ضبط مسألة الملاحة في حوض النيجر وفصلها عن أشغال المؤتمر [4].

1 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص: 147.
2 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 26.
3 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 92.
4 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 198.

وقد تمكن المؤتمرون في الجلسة الأولى للمؤتمر من تحديد المجال الجغرافي لحوض الكونغو وشكلت لجنة لهذا الغرض تمكنت من رسم حدود المنطقة التي تمتد من مناطق سقوط الأمطار على الحوافي الجبلية للأحواض المجاورة لانهار نياري Niari وأجووى Ogowe وشاري Schai ونهر النيل في الشمال وسقوط الأمطار الشرقية على بحيرة تنجانيقا في الشرق وكذلك مناطق سقوط الأمطار على أحواض الزمبيري ولوجي في الجنوب، وقد أثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها في ضم بحيرة تنجانيقا لأملاكها لكنها لم تنجح في ذلك وأمكن الانتهاء من بحث هذه المسألة مع أوائل ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية الخاصة بحرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر[1].

وقد استمر البحث في مسألة حرية التجارة بحوض الكونغو حوالي أسبوعين أي من 15 نوفمبر إلى 01 ديسمبر من نفس العام، و كشفت المناقشات حول الموضوع عن التقارب بين ألمانيا وانجلترا والهيئة الدولية، وكانت هذه المجموعة تهدف إلى التوسع في عملية حرية التجارة ككل في أواسط افريقيا ولكن فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ، حيث سعت كل منها إلى تضييق حدود التوسع بقدر الإمكان وظهرت القطيعة واضحة بين أعضاء وفود فرنسا وألمانيا، وقد تعاطف بسمارك مع الانجليز والهيئة الدولية، وحقق بذلك انتصارا ملموسا لمبادئ حرية التجارة التي أملتها الرهانات الدولية[2].

والجدير بالذكر أن النقطة الأكثر أهمية في ملف التجارة بحوض الكونغو تمثلت في تحديد منطقة التبادل التجاري حيث أراد المشاركون أن تكون واسعة ما أمكن ذلك، وقد اقترح ستانلي الذي مثل ليوبولد في المؤتمر أن تمتد هذه النقطة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي أي تشمل وسط افريقيا من الغرب إلى الشرق وسمى هذه المنطقة باسم حوض الكونغو الجغرافي والتجاري، ولم يثر هذا الاقتراح اعتراضات كبيرة ما عدا تلك التي تتعلق بالإجراءات العملية من قبل فرنسا والبرتغال[3].

1 – شوقي عطا الله الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص: 148.
2 – ابراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، المرجع السابق، ص:57.
3 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 198.

ورغم ذلك فقد تم خلق منطقتين للتبادل التجاري، عرفت الأولى بـ حوض "الكونغو وروافده" والتي كانت تمتد من المحيط الأطلسي حتى البحيرات الكبرى على الساحل، رسمت حدودها الشمالية على درجتين وثلاثين ثانية من خط العرض الجنوبي وحدودها الجنوبية على مصب نهر لوجي، أما المنطقة الثانية وهي ما سمي بـ "المنطقة الشرقية" التي امتدت من البحيرات الكبرى إلى المحيط الهندي على الساحل، تثبتت حدودها الشمالية على خمس درجات من خط العرض الشمالي بينما كانت الحدود الجنوبية مكونة من مصب نهر الزمبيري، وقد سميت هاتان المنطقتان رسميا أي "الكونغو وروافده" و"المنطقة الشرقية" بحوض الكونغو [1].

وفي يوم 19 نوفمبر 1884 افتتحت الجلسة الثانية برئاسة الكونت هاتزفلت، وحضر هذه الجلسة ممثلو كل الدول المشاركة ما عدا روسيا التي غاب ممثلها بسبب المرض إضافة إلى غياب بيسمارك، وقد دار النقاش مجددا حول حرية التجارة كما تميز النقاش بمطالبة البرتغال بحقوقها التاريخية على الساحل الأطلسي بين درجتي 5° و12° شمالا و 8° جنوبا كما تم الاتفاق على ضرورة إعداد مشروع يحمي المبشرين والمستكشفين في المناطق الإفريقية، وقد استمرت الجلسة حتى شهر ديسمبر من نفس السنة والذي يعتبر شهر النصر للملك ليوبولد حيث اعترفت عدة دول بالجمعية الدولية الإفريقية واعتبرتها كدولة صديقة مع إمكانية تبادل القنصليات[2].

وفي شهر ديسمبر من نفس السنة تم عقد ثلاث جلسات على التوالي: الثالثة والرابعة والخامسة أكد من خلالها المؤتمرون على حرية التجارة مع تحديد الأحواض المعنية بذلك، وتم الاتفاق على إعفاء السلع من الضرائب باستثناء الواردات التي تدخل هذه المناطق حيث تفرض عليها رسوما كتعويض للخدمات، كما تخللت هذه الجلسات بعض المطالب كتلك التي طرحها سعيد باشا[3] الخاصة بالتبشير المسيحي حيث تحفظ على كلمة "معبد" و"كنيسة" واقترح كلمة عامة تتضمن حرية كل الأديان، ومن أهم النقاط التي تم التطرق إليها خلال هذه الجلسات مسألة الملاحة بحوض الكونغو والنيجر والتي أثارت الكثير من السجال بين المؤتمرين خاصة ممثلو بريطانيا وروسيا [4].

1 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 198.

2 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 93.

3 – سعيد باشا من أصول تركية ولد في جانفي 1822 بالإسكندرية ، تخرج من كلية الحقوق تولى نيابة رئاسة الإسكندرية، كان من أنصار كمال أتاتورك، تولى مهام منصب رئيس النظارة سنة 1910 وتولى فيها منصب ناظر الداخلية ، كان صديقاً حميماً لشيتمي مستشار وزارة الخارجية البريطانية، ينظر: موسوعة عالم المعرفة: مادة سعيد باشا..

4 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 93 94.

وقد استغرق بحث هذه المسألة شهر ديسمبر بأكمله، ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية، ثم عادت لجان المؤتمر تستأنف أعمالها مرة أخرى في السابع من جانفي 1885، ومن البداية تعاونت فرنسا مع ألمانيا في وضع مشروع يتعلق بالملاحة في أحواض الأنهار الإفريقية، وكانت فرنسا هي التي طلبت إدراج موضوع الملاحة في نهر النيجر في أعمال الملتقى، ووافق بيسمارك على ذلك في ذروة صراعه مع بريطانيا دون أن يدرك أهداف فرنسا من ذلك[1].

وكانت فرنسا في السنوات السابقة في صراع مع بريطانيا حول النيجر وبعض المناطق من ساحل غينيا، وكانت فرنسا ترمي من وراء إدراج هذا الموضوع في المؤتمر أن تضمن نجاحا لمصالحها هناك بتأييد من ألمانيا[2]، غير أن بريطانيا تقدمت بطلب معالجة موضوع النيجر مستقلا عن نهر الكونغو، ووافق المؤتمر على طلب بريطانيا، وكان هذا ضربة قاسية لفرنسا التي كانت تأمل المساندة من ألمانيا غير أن جهود بيسمارك حالت دون ذلك، وقد ساعد هذا بريطانيا على تحقيق الاعتراف بوضعها في ذلك الجزء من ساحل افريقيا الغربية، واستطاعت أن تتجنب امتداد الهيئة الدولية إلى النيجر[3].

وقد تبين بوضوح في الصحافة البريطانية أن انجلترا كانت تولي قبل المؤتمر الأهمية البالغة لمسألة نهر النيجر، حيث تصدت الصحف الانجليزية بسخط عميق للمشاريع الاستعمارية الفرنسية في النيجر الذي كان بريطانيا أكثر من السنغال الذي كان فرنسيا، والتي طالبت نقاش مسألة نهر السنغال في حال ما تمت مناقشة مسألة نهر النيجر، وقد أدى هذا إلى مواجهة طويلة بين بريطانيا وفرنسا، وكانت الجولة الأولى في ما يخص النيجر السفلى لصالح بريطانيا التي كان موقفها صلبا اتجاه المسألة حتى أنه لم تستطع أي دولة أوروبية الاعتراض عليها، ولا حتى بيسمارك الذي كان يدرك تماما أن مصالح بلاده كانت أكثر توافقا مع مصالح بريطانيا[4].

1 – ابراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، المرجع السابق، ص:57.

2 – نفس المرجع، ص:57.

3 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، المرجع السابق، ص:27.

4 – هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 198.

وكان هناك مشروع ألماني ينص على إنشاء نظام مشترك للرقابة الدولية على كل من نهر الكونغو والنيجر، قام بتقديمه بيسمارك إلى القوى المشاركة في المؤتمر في أول لقاء لهم غير أنه لم يوزع عليهم حتى يوم 25 نوفمبر ولم يناقش حتى الاجتماع الرابع الذي عقد في أول ديسمبر 1884 [1] وطبقا للمبادئ التي كان مؤتمر فينا قد وضعها من أجل الأنهار والأودية ذات الطبيعة الدولية قرر المؤتمرون بأن تكون الملاحة حرة في نهر الكونغو وروافده، وأن يخضع لنظام حرية التجارة مع المساواة بين الجميع، فتصبح لكل دولة الحق في المتاجرة فيه دون خضوع سلعها لأية رسوم على الاستيراد [2].

ونصت المادة (30) من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه ومنافذه الواقعة تحت سيادتها، كما تعهدت بريطانيا بالعمل على حماية التجار الأجانب وجميع المنشآت التجارية في أحواض النيجر الواقعة تحت سيادتها، وذلك بشرط التزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك [3].

وقد أدى الحراك البريطاني إلى نكسة المصالح الفرنسية في النيجر وفي نفس الوقت زاد من التوتر الفرنسي الألماني حول الكونغو إلى حد القضاء على الوفاق بين الدولتين بسبب تبني بيسمارك قضية الهيئة الدولية للكونغو التي أنشأها ليوبولد، وكان موقف بسمارك هذا سببا في قيام دولة الكونغو الحرة حيث اعترفت بريطانيا بالهيئة في ديسمبر من نفس السنة وبعدها اعترفت ايطاليا ثم كل من المجر والنمسا في 23 ديسمبر ثم جاء اعتراف هولندا في 27 ديسمبر، أما إسبانيا فقد اعترفت بالهيئة في السابع جانفي من سنة 1885 وجاء اعتراف روسيا في الخامس من فيفري والسويد والنرويج في العاشر من نفس الشهر ثم الدنمراك في 23 فيفري وهو نفس اليوم الذي اعترفت فيه بلجيكا وتكون بذلك آخر دولة تعترف بالهيئة الدولية للكونغو[4].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، المرجع السابق، ص:57.

2 – جلال يحي، المرجع السابق، ص:389.

3 – شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ص:148.

4 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، ص:58.

وبتاريخ 22 ديسمبر 1884 انعقدت الجلسة السادسة للمؤتمر أين تم التأكيد على حرية التجارة والملاحة بالأنهار في زمن السلم والحرب ومراعاة مدى تطابقها مع البرتوكول رقم 23 الخاص بمعاهدة باريس لسنة 1865 وقد أشار المؤتمرون إلى تداخل قرارات المؤتمر مع ممتلكات سلطان زنجبار الذي يملك أراضي في حوض الكونغو مما يستوجب مراعاة ذلك، ومن جهة تركز النقاش على حماية الأهالي من المواد الضارة خاصة المشروبات الروحية، بالإضافة إلى تأكيد المؤتمرين على إلغاء تجارة الرقيق في البر والبحر وحماية المنطقة من هذه الظاهرة[1].

ومع نهاية أعياد السنة الميلادية تمت مزاولة حيثيات المؤتمر بتاريخ 07-01-1885 حيث انعقدت الجلسة السابعة برئاسة السيد بوش وبحضور وفود الأربعة عشرة دولة مع تسجيل غياب بيسمارك، وقد خصصت الجلسة لمناقشة اقتراحات اللجنة المكلفة بإلغاء تجارة الرقيق، وفي نفس الشهر تم عقد الجلسة الثامنة بتاريخ 31-01- 1885 التي حضرها ممثلو كل الدول ما عدا هولندا والتي تركز النقاش فيها حول مسألة الاحتلال الفعلي للسواحل ومكتسبات القوى الجديدة، بالإضافة إلى إدخال فقرات جديدة على قضية حدود الكونغو منها ضبط ساحل الكونغو الشمالي بدرجتي 2° و30° جنوبا، كما تقرر إعفاء الواردات من أي ضرائب سواء المخصصة للتجارة أو للعبور[2].

وفيما يتعلق بقرار الاحتلال الفعلي وشروطه نصت المادة 34 من نصوص المؤتمر على أن أي قوة تستولي على أي جزء من الأراضي على سواحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية أو التي امتلكتها أو التي تنوي إعلان الحماية عليها يجب أن تخطر كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع على ادعاءاتها الخاصة [3]، وفي حالة الضرورة يمكن للدول الموقعة أن تتقدم بمطالبها إن وجدت ولا تسري عملية الضم ما لم تكن فعالة، الأمر الذي سيتتبع من الدول صاحبة السيادة أن تلتزم بإقامة سلطة كافية على الأقاليم التي تدعي أنها تحتلها، وهكذا طرحت مسألة النفوذ فأصبح لكل دولة أوروبية تقيم على السواحل الإفريقية الحق على المناطق الداخلية ويمكنها أن تزحزح الحدود الخاصة بممتلكاتها حتى تقابل منطقة نفوذ مجاورة أو دول المنظمة [4].

1 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 94.
2 – نفس المرجع، ص: 95.
3 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص:57.
4 – جلال يحي، المرجع السابق، ص:389.

وقد ظهر واضحا منذ بداية المؤتمر اتفاق الآراء بين انجلترا وألمانيا في الوقت الذي انهار فيه التفاهم بين ألمانيا وفرنسا، والملاحظ أنه لم تكن هناك تكتلات حول مبدأ الاحتلال الفعلي وشروطه وكان القصد من التطرق لهذا المبدأ تحديد الالتزامات السياسية نحو الشعوب الخاضعة للسيطرة الأوروبية في المستقبل وتحديد الإجراءات الواجب إتباعها قبل احتلال مناطق جديدة على سواحل افريقيا[1].

واضطر بيسمارك بذلك أن يفصل مسألة حرية الملاحة والتجارة عن قضية الاحتلال الفعلي، وكان مضطرا لقصرها على سواحل إفريقيا فقط بالإضافة إلى المناطق التي ستستعمر مستقبلا، وقد عرض بيسمارك المشروع الألماني الفرنسي الخاص بالاحتلال الفعلي على المؤتمر في الجلسة الثامنة عن طريق لجنة تكفلت بصياغته وقدمته للمؤتمرين بتاريخ 31 جانفي 1885 احتوى على بندين هما [2] :

البند الأول: بأن أي قوة تحصل على منطقة ما في المستقبل على سواحل افريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية عليها أن تصحب ذلك بإعلان كل القوى الأخرى.

البند الثاني : يقضي بعدم إعلان أي دولة الحماية على منطقة من مناطق القارة الإفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي لها على تقوم هذه الدول بالعمل على تقدم سكان المنطقة وتقيم بها حكومة عادلة مع نظام قضائي عادل واحترام حقوق المواطنين وحقوق التجارة والمواصلات[3].

وبعد المناقشات بين وفود المؤتمر حول هذا المشروع تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلي وشروطه عبر صياغة العديد من المواد منها المادة رقم (34) ، على أن تكون هذه المواد في فصل مستقل من الميثاق النهائي [4]، والجدير بالذكر أن مسألة الاحتلال الفعلي وشروطه أعطت انعكاسا واضحا حول حقيقة مؤتمر برلين الذي يمكن القول أنه من خلال مصادقته على هذه القضية ودون حضور أي ممثلين عن دول افريقيا قد وضع القواعد التي على أساسها تم تقسيم افريقيا إلى وحدات صارت فيما بعد أساس الدول الحديثة بالقارة، وهي نفس القواعد التي اتبعها التجار الأوربيون ورجال البعثات التبشيرية بعد إلغاء تجارة الرقيق وصارت فيما بعد حدود الدول المستقلة الجديدة في افريقيا.

---

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص:29.

2 – نفس المرجع، ص:29.

3 – Acte général de la conférence de Berlin 1884-1885, Publié d'après: Décolonisations, instabilités et famines en Afrique: Cent ans Après la Conférence de Berlin, 1885-1985: préface de Jean Ziegler ,Bruxelles : Solidarité socialiste, 1986, P: 27.

4 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا ، ص:59.

وقد تم عقد الجلسة التاسعة من المؤتمر في 23 فيفري 1885 وسجل غياب كل من ممثل روسيا وبيسمارك ودار فيها النقاش حول مضمون الرسالة التي بعث بها السيد ستراوش رئيس جمعية الكونغو الدولية إلى بيسمارك والتي شكر فيها المؤتمرين وطالب بضرورة نشر الحضارة والتركيز على حرية التجارة في إفريقيا الوسطى، كما أشاد بالمؤتمرين وجهودهم في الاعتراف بسلطة الجمعية للكونغو بعدما ضمنت حرية التجارة والتنقل وعدم فرض أي ضريبة في المناطق التي تحكمها، هذا وقد أمضيت معاهدة الاعتراف مع ستراوش في بروكسل باستثناء البرتغال التي وافقت على الأمر في برلين بعد أن وجد ليوبولد صعوبة في الظفر باعتراف البرتغال بدولته الجديدة في الكونغو بسبب قضية المنفذ البحري[1].

وقد احتلت المسألة الكونغولية موقعا مهما في حيثيات المؤتمر لتعلقها بمعظم القوى الاستعمارية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وخاصة البرتغال التي بقيت متمسكة بحقوقها القديمة في المنطقة وهو ما زاد من تعقيد النقاش واستمراره حتى للجلسات الأخيرة من المؤتمر، ومن جهة أخرى يمكن القول أن المسألة الكونغولية كانت النقطة التي زادت من حدة الصراع بين الدول المؤتمرة حول مناطق النفوذ في القارة الإفريقية ومهدت لتقسيمها في آخر المطاف.

والجدير بالذكر أن ليوبولد ما كاد يحصل على الاعتراف[2] كمالك لدولة الكونغو الحرة حتى ألقى جانبا بالمبادئ الإنسانية التي كان ينادي بها ووضع بدلا منها سياسة الاستغلال والاحتكار وتسخير الأهالي بطريقة غير إنسانية لتحقيق أهدافه التي رسمها، هذا وقد أصدر عدة قوانين وأصبحت الكونغو بموجبها ضيعة تستغل وتستثمر لحساب التاج البلجيكي وفق الأمر الملكي الذي صدر نهاية 1885 ورغم هذا لم يستقر الأمر للملك ليوبولد بعد تدعيم سيطرته على دولة الكونغو حيث كان عليه مواجهة عقبة كبيرة ظهرت في شرق دولته أي في المنطقة الواقعة بين بحيرة تنجانيقا وشلالات ستانلي وتمثلت في دولة تيوتيب التي أنشأها في المنطقة [3].

1 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 95.

2 – سعى ليوبولد بمهاراته السياسية لتحقيق الاعتراف الدولي بحقه في حكم حوض الكونغو وتمكن من إقناع الحكومة الفرنسية بتأييده في نشاطه مع ضمان حقوقها التي تطالب بها في المنطقة ، كما حصل على تأييد المستشار الألماني بيسمارك الذي كان مستعدا لدخول حلبة السباق الاستعماري كما قدم من جهة أخرى وعودا للتجار الانجليز بمنحهم عقود قيمة بالمنطقة واستطاع بفضلهم القضاء على خطة بريطانيا في الاعتراف بالحقوق البرتغالية في المنطقة، ينظر: مور أوليفر، تاريخ افريقيا في العصر الحديث، تر:المركز الثقافي للتعريب، 2009، ص: 149

3 – إلهام علي، بحوث ودراسات وثائقية، ص: 219.

أما المسائل الإنسانية مثل مقاومة تجارة الرقيق فقد ناقشها المؤتمرون في عبارات موجزة وغامضة وبالتالي فإنها لم تشكل إلا جزءا بسيطا من أعمال المؤتمر وقد جاء في المادة التاسعة من نصوص الميثاق ما يفيد أن تجارة الرقيق محرمة طبقا لمبادئ القانون الدولي ولذا فإنه لابد من العمل على منع الاتجار في الرقيق سواء برا أو بحرا وعلى القوى التي تمارس سيادتها أو نفوذها على بعض المناطق في حوض الكونغو أن تعلن تحريم تجارة الرقيق هناك وعلى كل القوى أن تجد كل الإمكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبة كل من يمارس العمل بها[1].

وفي نفس السياق قدمت بعض التوصيات خلال الجلسة التاسعة شملت كل القوى الأوروبية التي تفرض نفوذها على الأراضي الإفريقية وجاء فيها ضرورة مراقبة العناصر الوطنية والعمل على تحسين أوضاعها وأحوالها الثقافية وصناعاتها ومساعدتها في التخلص من تجارة الرقيق بالإضافة إلى إرسال البعثات التبشيرية والعلمية والاستكشافية وأن تكون حرية العمل مكفولة لهذه البعثات [2].

وفي 26 فيفري 1885 انعقدت الجلسة العاشرة والختامية للمؤتمر برئاسة بيسمارك الذي ألقى خطابا مطولا باسم إمبراطور ألمانيا عبر فيه عن امتنانه للحضور وممثلي القوى المشاركة في المؤتمر ورحب بانضمام الجمعية الدولية للكونغو واعتبرها عضوا في الميثاق العام لمؤتمر برلين، وأكد بيسمارك في الأخير عقب المناقشات والمداولات على تبني المؤتمرون النقاط التالية:

-تصريح متعلق بحرية التجارة في حوض الكونغو وروافده .. ووجد المؤتمرون إشكالية تتمثل في عدم أهلية الأفارقة في تسيير شؤون الملاحة بالكونغو وبالتالي يصعب إنشاء لجنة شاطئية كما نصت عليه معاهدة 30 مارس 1856.

-تصريح خاص بإلغاء تجارة العبيد في البر والبحر.

-تصريح متعلق بحيادية الأراضي التي يشملها حوض الكونغو المتفق عليه.

-تصريح متعلق باحتلال الدول مستقبلا [3].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، المرجع السابق، ص:30.

2 – إلهام محمد علي، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ، ص:72.

3 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 97.

وإذ كان مؤتمر برلين قد عالج الكثير من القضايا بشكل موسع وكرس أعضاء الوفود الدولية جهودهم في حلها عبر جلسات رسمية، فإنه كانت هناك مباحثات جانبية تسير جنبا إلى جنب مع هذه الجلسات، دارت حيثياتها خارج أروقة المؤتمر بين القوى الكبرى لحل المشاكل المختلف فيها بين بعضها البعض، والتي كانت ذات أهمية بالغة من سابقاتها لوقوفها على العديد من القضايا المعقدة والمصيرية بالنسبة لكل منها.

جـ- الاتفاقيات الجانبية بين الدول الكبرى (كواليس المؤتمر):

وافقت فرنسا من حيث المبدأ على التعاون مع ألمانيا لعقد المؤتمر على شرط استبعاد كل المسائل الإقليمية من برنامج المؤتمر لأنها كانت ترى أن التفاوض المباشر مع منافسيها دون تدخل قوى خارجية أفضل لها واستجاب بسمارك لذلك على أساس أن هذا هو الثمن اللازم دفعه لأجل التعاون معها[1].

ومند افتتاح جلسات المؤتمر كان بيسمارك يأمل أن تحل كل المسائل الجانبية قبل انتهاء المؤتمر وقد بدأت المفاوضات لتسوية المسائل الإقليمية في الكونغو رغم أن المفاوضات الإقليمية تمت خارج الجلسات الرسمية للمؤتمر خاصة وأنه كان لموقف كل من ألمانيا وانجلترا تأثير كبير على تلك المفاوضات بسبب تأييدهما لموقف الهيئة الدولية في الكونغو ضد رغبات فرنسا، وقد تعقدت المفاوضات بسبب عدم رغبة كل من ألمانيا وانجلترا في الضغط على فرنسا ذلك أن بيسمارك كان حريصا في الحفاظ على الوفاق الألماني الفرنسي كما أن انجلترا لم تحاول الضغط على فرنسا خوفا من سوء العلاقات بين الدولتين [2]، وقد مرت المفاوضات التي تمت بين فرسا والبرتغال والهيئة الدولية عبر ثلاث مراحل:

بدأت المرحلة الأولى تحت إشراف بسمارك في بداية ديسمبر 1884 وتوقفت في نهاية الشهر نفسه بسبب الاتصالات الألمانية الانجليزية مع فرنسا لمعرفة رأيها في الموضوع وفي بداية جانفي 1850 انتقلت المفاوضات إلى باريس حيث توصلت فرنسا والهيئة الدولية إلى اتفاق في الخامس من فيفري إلا إنهما فشلتا في التفاهم مع البرتغال بخصوص ما اتفقتا عليه[3].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص:31.

2 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص:60.

3 – نفس المرجع، ص:60.

وقد انتقلت المفاوضات مرة أخرى إلى برلين في منتصف فيفري حيث اقتنعت البرتغال في النهاية بمساعدة انجلترا وألمانيا بتوقيع معاهدة مع الهيئة الدولية في فيفري 1885 [1]، وبعد أخذ وعطاء توصلت الهيئة إلى اتفاق مع فرنسا، حيث حصلت هذه الأخيرة بموجبه على المنطقة الممتدة من نهر نياري كويلو وحددت الحدود الجنوبية على امتداد مصب نهر شيلونجو كما حصلت فرنسا على الشاطئ الأيمن من الكونغو حتى مانياجا ولم تشر المعاهدة إطلاقا إلى الوعد الفرنسي بالوساطة البرتغالية ولكن أرفق بالمعاهدة خطاب خاص من الحكومة الفرنسية يؤكد هذا الوعد [2].

وبعد انتهاء المفاوضات بين فرنسا والهيئة الدولية بقي أمام هذه الأخيرة مشكلة كبرى تتمثل في الوصول إلى اتفاق مع البرتغال التي انعزلت بعد تخلي فرنسا عنها، الأمر الذي دفع بسمارك إلى أن يمارس ضغطه على البرتغال، وبمجرد انتقال المباحثات إلى برلين أعلن ليوبولد ممثل الهيئة عن استعداده لمنح البرتغال المنطقة الداخلية في كيينيا وكذا الشاطئ الشمالي للكونغو حتى نوكى [3].

وقد وافقت البرتغال على العرض من حيث المبدأ إلا أنها أعربت عن ضرورة صياغته بشكل واضح مع تأكيد مساندة فرنسا وبريطانيا وألمانيا لها، وفي السابع من فبراير 1885 أرسلت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا منشورا إلى الحكومة البرتغالية توصي فيه بترتيب اتفاق مع الهيئة الدولية للكونغو، تحصل البرتغال بمقتضاه على الشاطئ الشمالي للكونغو ، وفي العاشر من فبراير جاء رد البرتغال متضمنا رفض هذه المقترحات وأعلنت الحكومة البرتغالية رغبتها في الحصول على ميناء بنانا في مصب نهر الكونغو والشاطئ الشمالي حتى منطقة فيفى بدل نوكى[4].

وقد انزعج بسمارك للموقف البرتغالي الجديد وكان رد الفعل الدولي هو إنذار ثلاثي من ألمانيا وانجلترا وفرنسا، وفي 13 فيفري أعلنوا رفض المطالب البرتغالية في بنانا والشاطئ الشمالي حتى فيفى كما أعلنوا أنه في حالة إصرار البرتغال على مطالبها سوف تسحب كافة الامتيازات منها التي وعدت بمنحها إياها في الكونغو وهكذا وبعد العديد من المفاوضات تقرر قيام دولة حرة بالكونغو تحت إدارة جمعية الكونغو التي يرأسها الملك ليوبولد [5].

1 – ابراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب إفريقيا، ص:61.
2 – نفس المرجع، ص:61.
3 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص:33.
4 – نفس المرجع، ص: 33.
5 – شوقي الجمل، المرجع السابق، ص:150.

3- القرارات التي خرج بها المؤتمر وتقيمها :

بحضور وفود الدول المشاركة قرأ بيسمارك الميثاق النهائي لمؤتمر برلين بتاريخ 26 فيفري 1885 يتضمن 38 مادة مقسمة على 07 فصول نصت بنودها الأخيرة على تثبيت القرارات التي دارت في جلسات المؤتمر والتي تمحور أهمها حول:

- حياد إقليم حوض الكونغو وحرية الملاحة والتجارة فيه.
- حرية الملاحة في حوض النيجر.
- إلغاء تجارة الرقيق والعمل القضاء عليها [1] .
- عدم وضع أي دولة حمايتها على منطقة ما من المناطق القارة دون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق.
- عدم إعلان أي دولة استحواذها على منطقة من مناطق القارة دون أن تعزز ذلك باحتلال فعلي لهذه المنطقة مع ضمان التقدم فيها وإقامة حكومة وطنية فيها [2] .
- إعطاء المنظمة الدولية التي يرأسها الملك البلجيكي ليوبولد الحق في امتلاك أراضي حوض الكونغو على أن تكون محايدة مع ضمان حرية التجارة في المنطقة.
- أي دولة سبق لها أن ارتبطت بمعاهدات أو اتفاقيات مع السكان الوطنيين يكون لها الحق في احتكار التجارة معهم دون تدخل دول أخرى [3] .

وهكذا يتضح أن الدول الأوروبية اعترفت بتفوق القوة على الحقوق الشرعية، واعتبرت القارة الإفريقية بأكملها ملكا شاغرا لا حق لأصحابها فيه وما على الدول الأوروبية التي تريد أن تقتطع لنفسها قطعة أو توسع أملاكها إلا أن تسارع إلى ذلك شريطة أن لا تمس حقوق دول أوروبية أخرى [4].

---

1 – إلهام محمد علي، جهاد الممالك الإسلامية، ص:72.

2 – نائلي دواودة، مختصر تاريخ اقتسام افريقيا. الجزائر: دار دحلب: 1992، ص ص:32 33.

3 – فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص:134.

4 – إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، ص:361.

وقد تضمن الميثاق النهائي للمؤتمر مجموعة من الفصول كما ذكرنا سابقا، جاء في الفصل الأول منه تصريح متعلق بحرية التجارة في حوض الكونغو ومصباته والبلدان المجاورة والترتيبات ذات الصلة في ثماني مواد، حيث نصت المادة 01 منه على التحديد الدقيق لنطاق حرية التجارة في كافة المناطق التي تكون حوض الكونغو ومخارجه وذكرت هذه المادة أن الحوض يحده نقاط تقسيم المياه بالنسبة لأحواض أنهار نياري والاجورى وشاري والنيل من جهة الشمال، أما من جهة الشرق فيحده خط تقسيم المياه مع روافد بحيرة تنجانيقا شرقي تلك البحيرة ومن ناحية الجنوب تحده أحواض أنهار الزمبيري، ولوجي ثم تعمد المادة إلى التلخيص بأن الحوض الذي يشمل كافة المناطق التي تمر بها مياه نهر الكونغو وفروعه بما في ذلك بحيرة تنجانيقا مع ما لها من روافد شرقية[1].

كما حددت نفس المادة نطاق المنطقة البحرية الممتدة على طول ساحل المحيط الأطلسي ابتداء من خط العرض 30 و02° جنوبا حتى مصب نهر لوجي وأن تتماشى الحدود الشمالية مع خط العرض 30 و02° من الساحل إلى أن تصل إلى النقطة التي تلتقي منها بالحوض الجغرافي للكونغو متجنبة بذلك حوض نهر الاجوري حيث لا تنطبق على حوض هذا النهر أحكام هذه الوثيقة، أما الحدود الجنوبية فتتبع مجرى مياه نهر لوجي حتى منابعه ثم تمر باتجاه الشرق لتلتئم مع حوض الكونغو[2].

ونصت المادة 02 من نفس الفصل على تأكيد حرية الملاحة لكل الأمم بمفهومها الواسع والمطلق مع منع الاحتكار والامتيازات من أي نوع تجاري، وعدم فرض أي حقوق للدخول لمدة 20 سنة كما قررت المادة 06 من نفس الفصل على معاملة الأجانب بالتساوي مثل الوطنيين وضمان حرية المنشات والأفكار والتسامح الديني للجميع كما حثت على حماية الأهالي والعمل على تطويرهم ماديا ومعنويا[3]، أما المادة 03 من نفس الفصل فقد عرضت للبضائع من أي منشأ ما وتحت أي علم يراد إدخالها الى هذه المناطق سواء كان دخولها بواسطة البحر أو النهر أو دخولها برا فهي لا تخضع لأي رسوم او ضرائب إلا ما يكون فرضه كتعويض على لقاء النفقات الفعلية لحسن التجارة ذاتها[4].

1 – فوزي درويش، التقسيم الأوروبي لإفريقيا، مصر: دار الفكر العربي، 1990، ص: 92،93.

2 – Acte général de la conférence de Berlin 1885 1884,op.cit .

3 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 98.

4 – فوزي درويش، المرجع السابق، ص: 93.

أما الفصل الثاني فقد تضمن تصريح متعلق بتجارة الرقيق حسب المادة 09 التي اهتمت بوضع إجراءات خاصة لمحاربة تجارة العبيد في البر والبحر على سواء وقررت منع المتاجرة بالعبيد أو نقلهم [1] وقد ركزت المادة على الدول صاحبة السيادة في حوض الكونغو التجاري حيث نصت على أن لا يكون الحوض سوقا تجارية للرقيق أو معبرا تمر منه هذه التجارة، وكانت هذه المادة حجر الأساس لمؤتمر بروكسل الذي انعقد عام 1890 والذي انصب جدول أعماله بالكامل على محاربة تجارة الرقيق[2].

وبالنسبة للفصل الثالث فقد تضمن تصريح متعلق بحياد الأراضي التي يتضمنها حوض الكونغو المتفق عليه وشمل المواد 10 11 12، حيث تلتزم القوى المعنية بالسلطة أو الحماية في المنطقة بحيادية في حوض الكونغو وإعلان نفسها دول محايدة كما تتعهد القوى الممضية باللجوء إلى التحكيم أو الوساطة وتجنب استعمال السلاح في ظروف استثنائية مثل حدوث نزاع أو خلاف حول الحدود [3]، ولعل دول أوروبا المؤتمرة كانت قد تأثرت بالحروب التي سادت بينها في تلك الفترة فرأت أن تجنب حوض الكونغو صراعها ولو أن المادة 10 من نفس الفصل ذكرت أن مرد ذلك القرار الى الرغبة في توفير الأمن للتجارة والصناعة داخل الحوض[4].

وتعلق الفصل الرابع من الميثاق بحرية الملاحة في نهر الكونغو وروافده حسب المواد من 13 إلى 23 والتي أكدت على حرية الملاحة في نهر الكونغو وروافده وأن أي طريق او سكة حديدية أو قناة لها علاقة بمجرى النهر تعتبر جزء من النهر ذاته ويمنع فرض أي ضريبة نهرية او بحرية وتبقى الملاحة في الكونغو حرة حتى في زمن الحرب وذلك لكل السفن لأي دولة كانت محاربة او غير ذلك ، كما نصت المواد الاخرى على منع أي ملكية خاصة في كل المياه التي تخضع لميثاق الملاحة بالكونغو كما تقرر أيضا تكليف جمعية دولية مختصة بمراقبة تطبيق حرية الملاحة والنقل[5].

1 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 98.

2 – فوزي درويش، المرجع السابق، ص: 93.

3 – Acte général de la conférence de Berlin 1885 1884,op.cit.

4 – فوزي درويش، المرجع السابق، ص: 93.

5 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 98.

وعن اللجنة الدولية التي يستند إليها ضمان تنفيذ أحكام وثيقة الملاحة فقد جاء في المادة 17 من الفصل الرابع بأن تقوم الدول الموقعة على الوثيقة او التي يصير انضمامها إليها فيما بعد بتقديم أسماء عن ممثليها في هذه اللجنة وألا يكون أي وفد من هذه الدول سوى صوت واحد حتى ولو كان الوفد يمثل عدة حكومات، ونصت هذه المادة أيضا على أن تتلقى الوفود مستحقاتها من حصيلة الفوائد التي يتم جبايتها بالتطبيق لحكم المادة 14 من الفصل، وفي نفس الوقت نصت المادة 18 على منح أعضاء هذه اللجنة الصفة الدولية ومزايا وحصانات عند ممارستهم لأعمالهم[1].

ونصت المادة 19 من نفس الفصل على أن اللجنة الدولية للملاحة في الكونغو سوف تتشكل حالما تعين خمس دول من التي وقعت على الوثيقة مندوبيها وريثما يتم تشكيل هذه اللجنة فان على الوفود أن تخطر الإمبراطورية الألمانية بأسماء وفودها كما تضمنت نفس المادة على تحديد مهام اللجنة وإعداد قواعد خاصة بالملاحة والشرطة النهرية ونظام الحجر الصحي وغير ذلك كما نصت على وضع الجزاءات على من يخالف القواعد الخاصة بالملاحة في المنطقة وجعلت من اللجنة الدولية المخول الوحيد بذلك عن طريق قمع المخالفين بواسطة القوات الدولية التي شكلتها لهذا الغرض[2].

وتعلق الفصل الخامس بحرية الملاحة بالنيجر وشمل المواد من 26 إلى غاية 33 ، حيث طبقت عليه نفس الشروط الخاصة بحرية الملاحة في الكونغو باستثناء وجود إدارة خاصة بالنيجر محجوزة للقوى المتاخمة للشاطئ ، وكانت أحكام هذا الفصل تستحوذ على اهتمام بريطانيا قبل الدول الأخرى [3]، أما الفصل السادس تعلق بالشروط الأساسية الواجب توفرها كي تدخل مناطق الاحتلال الجديدة لسواحل افريقيا في نطاق الاحتلال الفعلي وتضمن مادتين 34 35، حيث نصت المادة 34 على أحقية استيلاء الدول الأوروبية على أي جزء من الساحل الإفريقي مستقبلا، بشرط أن تخطر الدول الموقعة على وثيقة برلين كما يجب التصديق على دعواها وارتبط الاحتلال الأوربي الفعلي بمبدأ مناطق النفوذ وهذا يخدم مصالح الدول الكبرى فقط التي كان لها تواجد قوي قبل المؤتمر[4].

1 – فوزي درويش، المرجع السابق، ص: 94.

2 – نفس المرجع السابق، ص: 94.

3 – Acte général de la conférence de Berlin 1885 1884,op.cit.

4 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 98.

ومما جاء في الفصل الخامس المبدأ المتعلق بالأراضي الخلفية والذي يفسر أن امتلاك الساحل يعني ضمنيا امتلاك الأراضي الواقعة خلفه لمسافة غير محددة، ويعتبر هذا المبدأ من أغرب قرارات المؤتمر لأنه ترك المجال مفتوحا للتوسع ولم يضبط بشكل يتلاءم مع طبيعة المؤتمر وأهميته خاصة وأنه ذيل بالمادة 35 التي نصت على مبدأ الاحتلال الفعلي بحيث من يحتل الممتلكات الساحلية عليه أن يبرهن على أن لديه ما يكفي من السلطة لحماية الحقوق القائمة في المنطقة من تجارة وتنقل[1].

وهكذا يعتبر الفصل الخامس من الميثاق ذا أهمية بالغة في تاريخ اقتسام القارة الإفريقية حيث أنه أشعل شرارة التخاطف بين الدول الأوربية، كونه وضع الأسس والضوابط الجديدة للاعتراف باحتلال أية دولة معينة لرقعة معينة من الساحل الإفريقي، وعلى الرغم من أنه لم يضم سوى مادتين اثنتين هما المادة 34 ،35 كما ذكرنا سابقا إلا أنه كان لهما تأثير بالغ على سرعة التخاطف والاستيلاء على أراضي القارة[2]، ولابد أن يدور في الذهن في هذا المقام أن نظرية الاحتلال الفعلي كانت دوما السلاح الذي شهرته ألمانيا في وجه بريطانيا في تلك الآونة لحرمانها من ميزة التفوق والسيادة في المجال الإفريقي دون إلزام نفسها بالاحتلال الفعلي.

وبالنسبة للفصل السابع والأخير فقد احتوى على مجموعة من الخدمات العامة حسب المواد 36 37، 38 [3] والتي نصت على أحقية القوى الممضية تبني التعديلات التي تراها مناسبة بشرط أن لا تتناقض مع الميثاق، كما يمكن لقوى أخرى الانضمام إليه ويكون للأعضاء الجدد نفس الواجبات والحقوق المخولة للدول الممضية الأخرى، وقد نصت المادة 38 على أن ترسل الدول موافقتها على المؤتمر وعليه فقد اعتمدت كل الدول قرارات المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب لم تذكر وقد ذكر بيسمارك إمكانية انضمامها إلى نصوص المؤتمر حسب المادة 37 التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد في شكل عقد منفصل[4].

1 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 99.

2 – فوزي درويش، المرجع السابق، ص: 94.

3 – Acte général de la conférence de Berlin 1885 1884,op.cit.

4 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 99.

وختاما للميثاق Charte جاء في المادة 38 أنه تتم المصادقة على الميثاق النهائي في أجل قصير لا يتعدى سنة والمواد التي تعتمدها الدول المشاركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول كما نصت نفس المادة على أن ترسل الحكومات اعتمادها لقرارات المؤتمر للحكومة الألمانية وتقوم هذه الأخيرة بإيداع كل الموافقات في أرشيف الحكومة ثم يصدر مرسوما نهائيا في شكل بروتوكول يوقعه ممثلو كل القوى المشتركة وبعد ذلك ترسل نسخة منه إلى كل الدول[1].

وإذا حاولنا تقديم تقييم مبدئي للمؤتمر على ضوء القرارات التي خرج بها، نجد أنه أول مؤتمر من نوعه عقد بين الدول الأوروبية الكبرى لإقرار الوضع القائم في إفريقيا وتنظيم استعمار ما بقي من أراضيها، ومن جهة أخرى نجد أن الجانب الاقتصادي كان ضمن أولويات المؤتمرون ويتضح ذلك من خلال القرارات التي ركزت على تنظيم التجارة بحوض الكونغو وإقرار حرية الملاحة في النيجر ووضع المبادئ العامة لمنع اصطدام القوى الاستعمارية بين بعضها ببعض حول مناطق النفوذ[2] .

هذا بالإضافة إلى أن المؤتمر اعتنى فقط بضمان سلامة الدول الأوروبية ومصالحها الاستعمارية ولم يول البتة أهمية لشأن افريقيا وسكانها الذين هضمت حقوقهم وأملاكهم، حيث عقدت جل جلساته دون حضور أي ممثلين للإفريقيين وتركت بذلك شئون القارة وشعوبها في يد الدول الأوروبية وممثليها الذين لم يروا فيها غير مصالحهم الضيقة وأطماعهم الاستعمارية التي أدت إلى تقسيم القارة لوحدات غير متجانسة صارت حدودها أساس الدول الحديثة [3].

وفي هذا السياق يذكر الأستاذ أحمد شلبي أن مؤتمر برلين يعتبر عملا دوليا لتنظيم السلب والنهب في القارة الإفريقية حيث أنه أضفى الشرعية الدولية لالتهام القارة، وكان معنى نصوصه أن التملك بوضع اليد جائز في الأراضي غير التابعة لدولة أخرى من الدول الموقعة على الاتفاقية سواء كانت مسكونة بالقبائل أو الأمم، ولم يكن رؤساء القبائل يقدرون معنى المعاهدات التي وقعوها ووضعت بلادهم تحت الحماية الاستعمارية على اعتبار أنهم لا وجود لهم في نظر القانون[4].

1 – حسيني محمد الكامل، المرجع السابق، ص: 99.

2 – إلهام محمد علي، المرجع السابق، ص:73.

3 – أحمد هاشم، التاريخ الحديث و المعاصر، القاهرة:دون طبعة، دون سنة، ص:207.

4 – أحمد شلبي، الموسوعة الإسلامية، لإسلام والدول الإسلامية جنوب الصحراء ج: 6، القاهرة: 1972، ص:431.

ومن الآراء الأوروبية الرسمية التي أبديت حول مؤتمر برلين التصريح الذي قدمه أيميل بانينج سكرتير الملك ليوبولد ورئيس وفده خلال جلسات المؤتمر حيث يقول:

- أقر المؤتمر قيام دولة حرة في قلب إفريقيا الاستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب بينما من الناحية السياسية بعيدة عن المنازعات الدولية.
- ثبت المؤتمر مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة بعكس التقاليد الاستعمارية البالية.
- أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم بشكل سلمي دون سفك الدماء ولا خلافات طاحنة كتلك التي صاحبت استعمار الأمريكيتين [1] .

ويتبين من هذا التصريح أن صاحبه يتحدث بنبرة وروح استعمارية تجانب الحقيقة والواقع وتروج للعديد من المغالطات، فما ذكره حول المنافسة الشريفة بين الدول الأوروبية لم يكن ليتم لولا إجبار المبعوثين الأوروبيين للأفارقة على توقيع معاهدات لم يكن في إمكانهم إدراك طبيعتها ولا مفهوم نصوصها، ناهيك عن التلاعب بنصوصها الذي كان أمرا مألوفا لدى جل مبعوثي الدول الأوروبية، فالفرنسيون على سبيل المثال في كثير من الأحيان عندما يوقعون اتفاقيات أو المعاهدات مع القوى الوطنية الإفريقية كانوا يحرصون على وضع كلمة الحماية في النص الفرنسي ويغفلون كتابته في النص العربي [2].

وبالنسبة لقوله أن المؤتمر أقر قيام دولة حرة في قلب إفريقيا الاستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب بينما من الناحية السياسية بعيدة عن المنازعات الدولية، فهو الآخر مجانب للصواب والواقع أن منطقة الكونغو قسمت حسب مناطق النفوذ بين الدول المتصارعة كانت حصة الأسد فيها للهيئة الدولية التي اقرها المؤتمر واعترف بسيادتها خلال جلساته الرسمية بعد الجهود التي بذلها ليوبولد ملك بلجيكا، هذا بغض النظر عن عدم اتفاق القرار مع الأسس العامة للقانون الدولي والسؤال الذي يطرح نفسه، هل من سلطة لمؤتمر برلين أن يمنح أرض الكونغو لما سميت بالهيئة الدولية ويقر بأنها دولة حرة؟ وما مدى صلاحياته في ذلك؟

1 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص:151.

2 – إلهام محمد علي، جهاد ممالك غرب افريقيا، ص:73.

وحول شرعية مؤتمر برلين بصفة عامة ترى سابيل كرو أستاذة القانون الدولي أن المؤتمر حاول تنظيم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أسس قانونية محدودة، غير أن الذي حدث أنه دفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الإفريقية، بالإضافة إلى أن هدف المؤتمر كما قيل هو تحقيق حرية الملاحة والتجارة في أحواض النيجر والكونغو، لكنه في النهاية أسفر عن احتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق التي خضعت لنفوذها في هذه الجهات، وهكذا نجد أن المؤتمر قد أعطى اعترافا دوليا لموقف كان موجودا حقا ووضع إطار معين ينظم العلاقات الدولية بإفريقيا [1].

وأخيرا يمكن القول أن القرار الوحيد الذي يحسب للمؤتمر برلين في الجانب الايجابي هو ذلك المتعلق بالقضاء على تجارة الرقيق حيث أوصى جميع الدول المشاركة في جلساته بوقف هذه التجارة في البر والبحر ومعاقبة كل من يشتغل بها أو يشجع على استمرارها، ورغم ذلك فان هذا القرار لم يكن كافيا لوقف تجارة الرقيق حيث سجلت العديد من الحالات بحوض الكونغو ومناطق أخرى من غرب افريقيا بل وأصبحت تمارس فيها أبشع الأعمال والأساليب[2].

1 – ابراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا، ص:64.

2 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص:151.

الفصل الثالث

الانعكاسات السياسية والاقتصادية للمؤتمر على غرب افريقيا

1. **المبحث الأول: الانعكاسات السياسية.**
2. **المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.**

إن مؤتمر برلين ومن خلال مقرراته يتضح أنه أراد أن يوجه طريقة توافقية بين الدول الاستعمارية الكبرى المتواجدة على الساحة الإفريقية لمنع الصدام فيما بينها ب صفة خاصة و بين الدول الأوربية الفاعلة بشكل عام بما فيها روسيا بالإضافة للدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية على رغم من أنهما خارج أوروبا، هذا التوافق الذي خدم مصالح هذه القوى على جميع الأصعدة في حين أن المتضرر الأول منه كانت القارة الإفريقية وشعوبها التي لم يراع المؤتمر لها أدنى الاعتبارات وكانت له العديد من الانعكاسات على مختلف أجزاءها بما فيها غرب القارة.

1. الانعكاسات السياسية لمؤتمر برلين على غرب إفريقيا:

تعتبر فترة ما بين 1880 و1919 تقريبا الفترة التي يسميها بعض المؤرخين مرحلة التهدئة أو مرحلة إحلال السلام من المنظور الأوروبي، لكن في الواقع هي الفترة التي تم فيها تقسيم افريقيا على الورق ونشر القوات العسكرية لتنفيذ هذا التقسيم ميدانيا والاحتلال الفعلي للمناطق التي تم الاستيلاء عليها، وهو ما يدل عليه استحداث مختلف التدابير الإدارية وإنشاء البنية الأساسية مثل الطرق والخطوط الحديدية وأسلاك البرق بغية استغلال موارد المستعمرات [1].

بيّد أن الأهمية الكبرى لهذه الفترة تتعدى حدود الحروب والتحولات التي شهدتها المنطقة، فقد نهضت إمبراطوريات وسقطت أخرى في الماضي والغزو والاغتصاب قديمان قدم التاريخ نفسه، كما أن نماذج الإدارة الاستعمارية والضم الاستعماري قد جربت واختبرت من قبل، وكانت افريقيا آخر قارة أخضعها الأوروبيون ولذا فإن أبرز ما يميز هذه الفترة هو الطريقة المنسقة والسرعة والسهولة النسبية التي تم بها احتلال هذه القارة الشاسعة وإخضاعها وهو أمر لم يسبق له مثيل [2]، والإشكالية التي تطرح نفسها هنا ما الذي أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة ؟ أو بعبارة أخرى لماذا قسمت افريقيا سياسيا واحتلت عسكريا بطريقة منظمة خلال هذه الفترة ؟ وما أهم الانعكاسات السياسية والاقتصادية التي طرأت على أجزاء القارة وبالضبط منطقة غرب افريقيا ؟ وكيف كان رد فعل القوى الوطنية ذلك ؟

1 – أدو بواهن، إفريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري، العام تاريخ افريقيا (افريقيا في ظل السيطرة الأوربية 1880- 1935) إشراف: أدو بواهن، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية عاريا،1990، مج: 07 ، ص: 37.
2 – ج ن أوزويغوي، المرجع السابق ، ص: 39.

قد وضع مؤتمر برلين أسس وضوابط التنظيمات السياسية والاقتصادية الجديدة المتعلقة بالمناطق الداخلية للقارة الإفريقية، وقد أيد المؤتمر في قراراته مبادئ الحرية والمنافسة المنظمة بالمنطقة على عكس النظم الاستعمارية البالية، كما أتاح الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الاستواء بطريقة لا تسبب الخلافات الطاحنة بين الدول الأوروبية الكبرى كتلك التي صاحبت استعمار الأمريكيتين حيث تم تقسيم القارة بشكل منظم بين الدول الأوروبية [1].

وكان المرسوم الذي وقعته الدول المشاركة في المؤتمر والذي تضمن سبعة فصول كما أشرنا سابقا خطوة هامة جعلت المؤتمرون يحدوهم الأمل في رسم خريطة افريقيا المستقبلية دون صراعات دموية بين الدول الكبرى حيث نص على حرية التجارة بأوسع معانيها في حوض الكونغو وكذلك في الأنهار الأخرى كما نص على حياد الكونغو الذي وضع تحت حماية الهيئة الدولية للكونغو، ومن جهة أخرى وضح للقوى الكبرى التي ترغب في ضم مناطق جديدة في المستقبل أن تعلن ذلك للقوى الأخرى وأن يكون الاحتلال فعليا[2].

وقد طبقت هذه القرارات على معظم أجزاء القارة بعد أن وضعت خريطة افريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية حيث استولت كل من بريطانيا وفرنسا على مساحات كبيرة من القارة خاصة في غربها بفضل إمكانياتها البحرية والبرية وقوة نفوذها بها من قبل، وقد احتفظت البرتغال بمستعمراتها القديمة كالموزمبيق وأنغولا أما ألمانيا استولت على الكاميرون وتوجولاند وأراضي أخرى بشرق افريقيا وبالنسبة لاسبانيا فقد احتفظت بمناطق نفوذها في ريومونى والصحراء الإسبانية التي تسمى اليوم بالصحرا ء الغربية بالإضافة إلى الجزر المجاورة لها بالساحل الأطلسي، ومن جهة أيدت بريطانيا احتلالها لكل من عصب وإريتريا بشرق القارة وأعلنت الحماية على الحبشة [3] وشملت مناطق نفوذها كل من غامبيا وسيراليون وساحل الذهب ونيجيريا بالإضافة إلى جنوب افريقيا أما فرنسا فشملت بلدان شمال افريقيا وغربها وحتى الوسطى والاستوائية[4].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 36.
2 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، ص: 64.
3 – فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 135.
4 – يحى بوعزيز، المرجع السابق، ص: 30.

أ - الخريطة السياسية لغرب افريقيا بعد مؤتمر برلين :

تكشف النظرة الشمولية لخريطة افريقيا قبل انعقاد مؤتمر برلين أن حوالي 10% من مساحة افريقيا كان واقعا تحت السيطرة الأوروبية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استحواذ فرنسا على الجزائر وبريطانيا على حوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب افريقيا ، ولكن بعد مؤتمر برلين وفي أقل من عشرين سنة استولى الأوروبيون على الجزء الباقي من القارة وقد تمت معظم هذه الأعمال بعد المؤتمر الذي أسفر في النهاية على تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة افريقيا بعد أن نظم عمليات السيطرة والاحتلال[1].

- **التوسع الاستعماري البريطاني وردود الفعل الوطنية :**

بعد عام 1885 تمت دراسة أسس التوسع في كل من لندن وباريس على مبادئ جديدة من أجل الالتزام بشروط وقرارات المؤتمر والاستفادة منها، وفي شهر أوت من نفس السنة كونت بريطانيا في غرب افريقيا بين المناطق الممتدة من لاجوس والكاميرون حتى شاطئ النيجر و"لوكاجا" Lokoja و"أيـــبي " Ibi محمية سميت باسم محمية ساحل النيجر، وقامت الشركات البريطانية بإدارة مناطق أعالي النيجر على أساس أن هذه الوسيلة لا تكلف الحكومة مسؤوليات كبيرة أو نفقات ضخمة وحتى تبعد الحكومة عن أي التزامات وتحافظ على حرية الملاحة التي أقرها مؤتمر برلين [2].

وبعد حصول الشركة النيجر الملكية Royal Niger Company على البراءة الملكية عام 1886 مارست كل الحقوق باسم التاج البريطاني وهو ما سمح لها بجباية الضرائب من أجل تغطية مصاريفها الإدارية، وبالفعل شكلت إطارا حكوميا تمكنت من خلاله منع ألمانيا وفرنسا من أي تدخل في النيجر الأسفل، والجدير بالذكر أن انجلترا قبل ذلك تركت حكم هذه المناطق لشركة إفريقيا الوطنية وبعد ذلك منحتها لشركة النيجر الملكية التي انتهت براءتها الملكية في أوائل عام 1900 حيث تولت الحكومة هذه المسؤولية بنفسها [3] .

1 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث، ص: 152.
2 – عبد الرزاق إبراهيم، مؤتمر برلين، ص: 39.
3 – عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب افريقيا، ص: 152.

وعندما تولى سالسبورى Salisbury الوزارة البريطانية عام 1885 كانت أول الأعمال التي قام بها فتح المجال نحو التوسع شمالا من مستعمرة الكاب بإعلان الحماية البريطانية على بتشوانلاند وهي منطقة صحراوية كبيرة تقع بين إفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وجمهورية البوير المستقلة في الترنسفال وازدادت أهمية هذا العمل باكتشاف مناجم الذهب الضخمة عام 1886 في الترنسفال وكانت منطقة بتشوانلاند بمثابة قناة السويس نحو الشمال والتي عن طريقها تم انتقال جماعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية [1].

وفي أفريل من عام 1887 عقدت بريطانيا معاهدة مع حكومة الكونغو نصت أن يكون نهر أوبانجي Ubanghi فرع الكونغو الغربي هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة الشمالية منه منطقة فرنسية في حين أن المنطقة الجنوبية بقيت تابعة لدولة الكونغو الحرة [2] وفي عام 1890 وقع سالسبورى معاهدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربي لنيجريا في مقابل اعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية في مدغشقر وفي عام 1891 وقعت بريطانيا اتفاقية مع البرتغال بخصوص نياسلانلا (ملاوي الحالية) وروديسا الشمالية والجنوبية وهكذا رسمت الخطوط العريضة لسياسة سالسبورى الإفريقية قبل سقوطه عام 1892[3].

كما حصل اللورد جيفورد Gifford على حق احتكار التعدين في بتشوانلاند بعد أن ألف شركة كشف بتشوانلاند سنة 1888، لكن ضعف رأس مال الشركة حال دون قيامها بالتزاماتها، فاتجه سيسيل رودس[4] إلى المنطقة وحصل من ملكها لوبنجولا على امتياز استثمار الجزء الشرقي من مملكته وقد عارض أنصار الإنسانية Humanitaires منح هذه الامتيازات لئلا يساء استخدام السلطات الممنوحة لها، وفضلوا أن تقوم الحكومة مباشرة بهذا العمل لكن الصحافة البريطانية وعلى رأسها جريدة التايمزTimes، وقفت إلى جانب الشركات وأيدت عدم تدخل الحكومة في هذه المغامرات [5].

1 – عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب افريقيا، ص: 152.

2–Oliver Ronald and Atmore, Africa Since 1800,London:1967,p 112.

3 – عبد الرزاق إبراهيم، مؤتمر برلين، ص: 39.

4 – ولد سيسيل رودس سنة 1858بسترادفورد كان أبوه رجل دين وكان هو الابن الثالث من بين تسعة إخوة أشقاء، بدأ نشاطه في الفلاحة ثم اتجه إلى حرفة التعدين، زاول نشاطه بإفريقيا منذ سنة 1870 ينظر: علي القوزي، المرجع السابق، ص:121.

5 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 135.

وقد حددت بريطانيا ممتلكاتها في غرب افريقيا أقل مما كانت عليه قبل بدء عمليات التقسيم حيث وجدت في التوسع تجاه الشمال من افريقيا الجنوبية البريطانية عن طريق بتشوانلاند صوب روديسيا تعويضا عن تلك المناطق في غرب افريقيا وكان سالسبورى يرى أن التوسع البريطاني في المناطق المدارية يجب أن يقوم على المشروعات التجارية دون الدخول في مناوشات حربية مع القوى الأخرى[1].

وقد كانت بلاد الأشانتي بالمنطقة المدارية لغرب افريقيا محل اهتمام بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر كما أشرنا سابقا، وبعد مؤتمر برلين حاول البريطانيون عرقلة هذه المملكة حتى لا تسبب لهم المتاعب في ساحل الذهب، وكان من نتائج الأحداث التي شهدتها المنطقة أن تكون اتحاد ضم الدويلات التي كانت على وشك الانهيار، حيث قام كوفي كاريكاري ومنسا بونسو حاكم الأشانتي الجديد بإعداد خطة يستردون بها الثقة اللازمة لإقليم الهاوسا وتمكنوا بها من الاستيلاء على الأراضي الواقعة قرب الساحل وهي أراض كانت تحت سيطرة قبائل الأشانتي منذ 1874[2].

وفي السنوات التالية قامت سلسلة من الحروب الأهلية بين الزعماء المحليين لقبائل الأشانتي ولم تتوقف الصراعات الدموية بينها حتى وصول كوادرو الثالث للسلطة وتوليه العرش باسم الملك لجمان برمبة الأول[3] وذلك في مارس 1888 وكان برمبة قد بلغ من العمر ستة عشر عاما فقط، وحضر حفل التتويج السيد بارنتي Barnoti مساعد الحاكم البريطاني الذي أعطى وصفا لهذه المراسيم واستمع إلى كل الأحاديث التي ألقيت في الحفل والتي عبرت عن رغبة شعب الأشانتي الصادقة في تحقيق السلام مع البريطانيين، كما نقل الملك برمبة إلى بارنتي رغبة الأشانتي في إرسال تسعة مندوبين إلى الساحل للتعبير عن رغبتهم في إحلال السلام بالمنطقة[4].

1 – عبد الرزاق إبراهيم، مؤتمر برلين، ص: 40.

2 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 320.

3 – كانت أحوال مملكة الأشانتي عند تولي الملك برمبة الأول قد وصلت إلى درجة كبيرة من الفوضى والضعف، حيث انتهزت دويلات البرونج فرصة الخلافات في كوماسي وقامت بتأكيد استقلالها في أقصى الجنوب وفي الوقت نفسه قامت قبائل الأشانتي بمطاردة سكان الأونس جنوبا، وتعقدت الأمور مع إعلان دويلات الكوكوفو ومامبونج ونسوتا الثورة في المنطقة، ورغم كل هذه الحوادث والظروف واصلت دولة الأشانتي مسيرتها في ظل القيادة الجديدة، عبد الرزاق ابراهيم، المرجع السابق، ص: 118.

4 – عبد الرزاق ابراهيم، دراسات في تاريخ غرب افريقيا، ص: 118،117.

ومع زيادة النشاط الفرنسي والألماني بدواخل غرب إفريقيا وتركزه في المناطق الساحلية والمدارية أدرك البريطانيون الخطر الذي يهدد نفوذهم في بلاد الأشانتي، فقاموا عام 1890 بإرسال خطاب إلى حاكم المنطقة جاء فيه ضرورة قبول الحماية البريطانية [1]، وقد تضمن الخطاب 12 مادة نصت المادة الأولى بعدم الدخول في معاهدات مع القوى الأوروبية الأخرى أما المادة الثانية فقد نصت على إعلان الحماية على مملكة الأشانتي، وجاء في المادة الثالثة ما يشير إلى عدم عرقلة الرؤساء للتجارة على حدودهم، وفي المادة الرابعة إحالة كل الخلافات بين الملك وأتباعه إلى الحاكم العام أو أقرب مسئول بريطاني في مستعمرة ساحل الذهب، أما المادة السادسة فقد نصت على حماية الطرق وتشجيع التجارة وتسهيل أعمال التجار، مع عدم دخول الأشانتي في أية معاهدة مع أي دولة إلا من خلال الحكومة البريطانية ونصت آخر مواد هذا الخطاب أن يسري مفعول المعاهدة من تاريخ توقيعها [2].

وخلال الفترة التي حاولت فيها قبائل الأشانتي التفاوض مع الحكومة البريطانية حول بنود المعاهدة، كانت القوات البريطانية الكشفية تتقدم في أملاك كوماسي للمرة الثانية، ومع بداية سنة 1896 استسلمت الأشانتي دون حرب ونفي برمبة ومؤيدوه الأساسيون، وهكذا سيطر القائم بالأعمال البريطاني على شؤون المستعمرات البريطانية في المنطقة [3].

والجدير بالذكر أنه قبل ذلك بسنة بدأ البريطانيون استعدادهم لغزو بلاد الأشانتي من مستعمرة ساحل الذهب، بعد أن فشلت كل محاولات الملك السلمية للوصول إلى اتفاق مع البريطانيين، إذ في 23 سبتمبر من نفس سنة 1895 أرسل الحاكم العام ماكسويل خطابا ثان للملك برمبة أشار فيه بعدم احترام المعاهدة السابقة وعرقلة التجارة وعدم تنفيذ ما جاء في المادة السابعة منها، كما طلب منه الرد على هذه المطالب، وكان رد الأشانتي بعد أسبوع من ذلك بقولهم أنهم أرسلوا بعثة إلى لندن ولن يتمكنوا من الرد إلا بعد عودتها، وكان رد فعل الحكومة البريطانية هو عدم الانتظار وإضاعة الوقت وقاموا بإعداد حملة عسكرية وأعلنوا الحماية على المنطقة بالقوة سنة 1896 [4].

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 320 321.
2 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب افريقيا، ص: 120.
3 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 320 321.
4 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في تاريخ غرب افريقيا، ص: 120.

وبعد سنة 1896 قامت بريطانيا بمد سيطرتها على المنطقة الواقعة شمال بلاد الأشانتي التي كان لها تجارة مع الساحل والتي كانت تحت سيطرة تجار الأشانتي حتى تحرم الفرنسيين من التقدم في النيجر كما تمنع ألمانيا من التوسع في التوجو وكان من نتائج ذلك امتداد الحماية البريطانية إلى خط عرض 8° شمال خط الاستواء وشملت حدود هذه الحماية كل ساحل الذهب بل وامتدت إلى الغرب والشمال من المستعمرة الألمانية (التوجو)، وتم هذا حسب الاتفاق الذي أبرم مع الفرنسيين دون الاهتمام بالتجمعات الإفريقية المختلفة الأجناس والعقائد، فعلى سبيل المثال وجد البعض من قبائل الأيوى Ewe أنفسهم يقطنون بالتوجو وإلى جانبه توجد دولة الداجومبا التي انقسمت بين التوجو وساحل الذهب، وكانت بعض أجزاء إقليم الأكان الواقع في ساحل العاج قد انضم إلى المستعمرة الفرنسية في حين خضعت الأجزاء الاخرى لبريطانيا[1].

ومع مطلع سنة 1902 صدرت ثلاثة مراسيم ملكية Décrets royaux للمستعمرة، ووضعت بلاد الأشانتي تحت إشراف المندوب السامي البريطاني الذي صار مسئولا أمام حاكم ساحل الذهب وصارت بلاد الأشانتي مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني وطبقت عليها قوانين ساحل الذهب مع بعض التعديلات، وهكذا انتهت واحدة من أقوى الممالك الإفريقية في غرب افريقيا[2].

وبعد أن تمكنت بريطانيا من ضم بلاد الأشانتي والمقاطعات الشمالية الواقعة في ساحل الذهب إلى مستعمراتها التي تمتد مسافة 400 ميل في الداخل وتضم أكثر من 2 مليون من السكان وهي التي تعرف في الوقت الحاضر بنيجيريا، قامت بالعمل على تطوير تجارتها بالمنطقة وفي غرب افريقيا عامة بعيدا عن السيطرة الفرنسية والألمانية ، وكان التجار البريطانيون أكثر اهتماما من الحكومة البريطانية بالتوسع في الأراضي الإفريقية وكان لهم دور بارز في قيادة بريطانيا نحو احتلال أراضي الهوسا، هذا بالإضافة إلى جهود الموظفون البريطانيون الذين قاموا ببعض الأعمال في منطقة أنهار الزيت ولاجوس والتي حققت السيطرة البريطانية على جل الأراضي الساحلية[3].

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 321.
2 – ابراهيم عبد الرزاق،تاريخ غرب افريقيا، ص: 125.
3 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 322 323.

- **التوسع الاستعماري الفرنسي وردود فعل الحركات الوطنية**:

بعد مؤتمر برلين بدأت فرنسا تدعم نفوذها على ساحل افريقيا الغربي، حيث تمكنت الحكومة الفرنسية عام 1886 من بسط سيطرتها المباشرة على مختلف المراكز في المنطقة وسارع الموظفون الفرنسيون إلى العمل الجاد من أجل توقيع معاهدات حماية مع الشيوخ والزعماء المحليون بحيث تتيح هذه المعاهدات لفرنسا السيطرة الكاملة على الساحل وبخاصة المنطقة الواقعة ليبيريا وساحل الذهب وفي عام 1887 قامت باحتلال كوناكري وأصبح لها تأثير في منطقة الساحل سيما المنطقة الواقعة بين سيراليون وغينيا البرتغالية سيما بعد وضع الدستور الخاص بالمستعمرات الفرنسية الجديدة[1].

وفي عام 1893 أسست فرنسا رسميا مستعمرات ساحل العاج وغينيا الفرنسية، وفي نفس العام دخلت القوات الفرنسية منطقة الداهومي وعزلت ملكها بيهازين (Bihazin) آخر ملوكها المستقلين وصارت الداهومي Dahomey منذ سنة 1900 مستعمرة فرنسية، وقد حدث أهم توسع فرنسي في غرب افريقيا في حوض نهر السنغال بعد أن دخلوا في صراع مع إمبراطورية أحمدوا شيخو بن الحاج عمر واستمرت الاشتباكات بين القائد الفرنسي جاليني (Gallieni) وقوات أحمد شيخوا حتى انهارت إمبراطورية التوكولور بعد القضاء على قواتها العسكرية[2].

هذا ودخل الفرنسيون وادي النيجر الأعلى واستولوا على مدينة باماكو بمالي الحالية وتمكنوا من دخول مدينة تومبكتو سنة 1894 تحت قيادة جيفلي واستولوا عليها[3]، كما استولوا على مدينة ساي Say رغم المقاومة التي تلقوها من قبل القوى الوطنية وما وجدوه من معارضة حادة من طرف البريطانيين أصحاب الادعاء في المنطقة، حيث بعد أن تولى تشامبرلين مسؤولية المستعمرات البريطانية عام 1895 أدرك أن شركة النيجر الملكية عاجزة عن مجاراة المنافسة الفرنسية فقام بتعيين الكابتن فريديرك لوجارد F.Lugard ليتولى الإشراف على قوة حدود غرب افريقيا والتي تمكنت من السيطرة على المنطقة وضمها للتاج البريطاني [4].

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 317.

2 – ابراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين، ص: 41.

3–Guillaumet Édouard ,Le Soudan en 1894 (La vérité sur Tombouctou), Ed: Savine (Paris),1895 PP:11 12.

4 – محمد علي فاضل، المرجع السابق، ص ص: 160،161.

والجدير بالذكر أن السياسة البريطانية ظلت تتسم بالدبلوماسية اتجاه التحركات الفرنسية في غرب افريقيا، فبعد توقيع اتفاقية 1889 أين تم رسم حد من الساحل في اتجاه الشمال حتى خط العرض التاسع، بقيت غابات زيت النخيل في أراضي اليورط داخل النفوذ البريطاني بينما ظلت المناطق الداخلية فيما وراء خط عرض 9° مثل المنطقة المواجهة لساحل الذهب مفتوحة للتوسع الأجنبي وبعد ذلك سويت الأمور في غرب افريقيا وأصبح من المتفق عليه أن تستولي فرنسا على المناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الحدود الشمالية لمجال نفوذ شركة النيجر الملكية وتمتد إلى الجانب الغربي من بحيرة التشاد[1].

وقد استمر التقدم الفرنسي بالمناطق الداخلية لغرب افريقيا وأصبح أكثر نشاطا من قبل، فبعد سنوات من احتلال باماكو عقدت فرنسا معاهدات مع ساموري توري [2] وضع بمقتضاها جنوب النيجر وأنهار تنكسو Tinkisso تحت الحماية الفرنسية، وكان هذا الأخير يطمح إلى تكوين إمبراطورية كبيرة من الماندينجو في أعالي النيجر، حيث اتخذ سنة 1872 من مدينة بيساندوجو عاصمة له ثم استولى على منطقة كنكان في نفس السنة، كما تطلع لمد نفوذه جنوب النيجر بعد أن نجح في تكوين جيش كبير من قبائل الماندينجو[3]، وقد وصف الضابط الفرنسي بيروز إمبراطورية ساموري توري وصفا دقيقا بعد أن عقد معه معاهدة سنة 1887، حيث ذكر أن الإمبراطورية كانت مقسمة إلى 126 إقليما احتوى كل منها على 20 قرية تختلف كل منها عن الاخرى، وذكر أن الإمبراطورية بها العديد من الأسواق مثل سوق الذهب والعاج والماشية، ونالت بعضها شهرة كبيرة مثل سوق كماي Cambay وسوق نورا Nora وكوروسا Kouroussa [4].

1- Robinson Ronald and Gallghar, Africa and the Victorias, London,1961, P:301.

2 – ولد ساموري توري بغينيا وينحدر من أصل مالنكي مارس حرفة التجارة ولا سيما تجارة الأسلحة النارية التي كانت تلقى رواجا في المنطقة الممتدة من غينيا الى النيجر أراد التصدي للامبريالية الفرنسية وتواجدها في جنوب البلاد ومن ثمة إحياء الممالك الإسلامية في غرب افريقيا بعد تقهقرها بسبب الحروب الطاحنة بينها من جهة والتنافس الامبريالي من جهة أخرى وفي سنة 1874 دعا الى إقامة دولة الإسلامية في غينيا ساحل العاج ليبيريا سيراليون وفولتا العليا بوركينا فاسو اليوم لكنه اصطدم بالفرنسيين الذي بدأوا في التوسع بالمناطق المحاذية لنهر النيجر ينظر: منصف بكاي، المرجع السابق: 73.

3 – إلهام علي ذهني، بحوث ووثائق في تاريخ افريقيا، ص: 50.

4 – نفس المرجع، ص:51.

ويضيف بروز أن التنظيم العسكري اعتمد على جنود السوفا في تكوين جيش الإمبراطورية حيث كان كل زعيم مسئولا على تزويد الجيش بالمجندين، وكان الجيش مقسما إلى ثلاث مجموعات الأولى ذات البنادق سريعة الطلقات والثانية مسئولة عن حراسة وحماية المواطنين أما الثالثة فكانت مسئولة عن ضم أراضي جديدة اتجاه الشرق وكانت هذه المجموعة على مد حدود الإمبراطورية وهي التي دخلت في صراع مع القوات الفرنسية أكثر من مرة [1].

وقد تصدى ساموري توري بقوة للاحتلال الفرنسي وتواجده في المنطقة، وكان يطمح لإحياء الممالك الإسلامية التي تقهقرت في غرب افريقيا بسبب الحروب الطاحنة فيما بينها وبين القوى الأوروبية من جهة أخرى، حيث دعا في سنة 1874 إلى إقامة دولة إسلامية في غينيا وساحل العاج وليبيريا وسيراليون وفولتا العليا لكنه سرعان ما اصطدم بالفرنسيين الذين بدؤوا في التوسع بالمناطق المحاذية لنهر النيجر الأمر الذي جعله ينسحب جنوبا نحو ساحل العاج[2].

وأمام الانتصارات التي حققها ساموري توري شمال ساحل العاج قررت السلطات الفرنسية ملاحقته وأرسلت حملة عسكرية للقضاء على دولته بقيادة النقيب مينار الذي غادر الساحل على رأس قوة عسكرية حطت رحالها في منطقة بسيغيلا الواقعة وسط البلاد، لتدخل بعدها في مناوشات مع جيش ساموري توري الذي ألحق بها هزائم كبيرة وقتل القائد مينار وأتباعه سنة 1892، وبعد ذلك بخمس سنوات تمكن ابنه سارنكي موري من إلحاق الهزيمة بفرق عسكرية بريطانية بقيادة هندرسن أما ساموري توري تمكن من السيطرة على منطقة كونغ في شهر ماي ومن ثمة توسع نفوذه لغاية بوبو [3].

وفي سنة 1897 تقدم ساموري توري إلى منطقة بوبو أين اصطدم مع الطابور الفرنسي بقيادة كودرلييه، ووجد بذلك نفسه محاصرا بين الفرنسيين والبريطانيين، فقرر الرجوع إلى حلفائه من التوما في ليبيريا، غير أنه تعرض في الطريق لهجوم مباغت بقيادة غورو ووقع في الأسر بتاريخ 29 سبتمبر1898 ثم نفي إلى الغابون أين توفي هناك سنة 1900، وهكذا انتهت أطول سلسلة من الحملات ضد الغزو الفرنسي في غرب افريقيا [4].

1 – إلهام علي ذهني، بحوث ووثائق في تاريخ افريقيا، ص: 50.
2 – منصف بكاي، المرجع السابق، ص: 73.
3 – نفس المرجع، ص: 80.
4 – ممباي غوبي، المباردات والمقاومة الإفريقية في غرب افريقيا (1880–1914) تاريخ افريقيا العام، مج 07 ، ص: 139.

وفي الوقت الذي احتدم فيه الصراع بين قوات ساموري والقوات الفرنسية قامت هذه الأخيرة بفتح جبهة أخرى ضد إمبراطورية التوكولور التابعة لأحمدو شيخو الذي خلف أباه لحاج عمر مؤسس الإمبراطورية شأنه في ذلك شأن معظم الحكام الأفارقة، مصممما على إنقاذ إمبراطوريته والحفاظ على استقلالها وسيادتها، وقد اختار سبيل تحقيق هذين الهدفين أن يتتبع إستراتجية التحالف والمجابهة القتالية في نفس الوقت، على أنه خلافا لمعظم حكام المنطقة كان يعتمد على الإستراتيجية الأولى أكثر من اعتماده على الثانية، والواقع يبين ذلك حيث ظل منذ اعتلائه العرش وحتى عام 1890 ملتزما بسياسة التحالف أو التعاون مع الفرنسيين ولم يلجأ إلى الحرب إلا في السنتين الأخيرتين من حكمه[1].

بيد أنه لا ينبغي التعجب من اختيار أحمدو شيخو لهذه الإستراتيجية، ذلك أن حقائق الواقع السياسي والاقتصادي التي كان يواجهها لم تترك له بديلا عن ذلك، فمن الناحية السياسية كان حكمه منذ البداية مضطربا واضطر للقتال على ثلاث جبهات : ضد إخوته الذين كانوا لا يعترفون بسلطته وضد رعاياه البمبار والماندنغا والفولانيين وغيرهم، ممن كانوا يمقتون حكامهم الجدد من التكرور ويسعون إلى استرداد استقلالهم بالقوة ضد الفرنسيين، ومما زاد من تعقيد الأمور أن الجيش الذي استعان به أبوه في بناء الإمبراطورية ضعف وتناقص عدده حيث أصبح عدده سنة 1866 لا يتجاوز 4000 طالب جندي و 11000 من الصوفة المشاة[2].

ومن بين المعاهدات التي أبرمت بين أحمدو شيخو وفرنسا تلك التي وقعها جاليني Gallieni الذي عين قائدا للسودان الفرنسي سنة 1886 والذي ركز جهوده ضد محمدو الأمين أحد زعماء المقاومة الوطنية في غرب افريقيا، حيث رأى من الضرورة التعاون مؤقتا مع شيخو، وهو التعاون الذي أسفر عن توقيع معاهدة جوري Gouri في مايو 1887 وضع أحمد شيخو بمقتضاها بلاده تحت الحماية الفرنسية وفتح الطريق أمام الفرنسيين للملاحة والإبحار في النيجر كما سمح لهم ببناء المنشآت في أراضيه[3].

1 – ممباي غوبي، المرجع السابق، ص:131.

2 – أس كانيا فورستنر، المرجع السابق، ص:81.

3 –Gabriel Hanotaux, Histoire des colonies Françaises et de l'exploitation de la France dans le Monde, Paris, 1929, T:03. P:182.

ومما يذكره هانوتو أن القائد الفرنسي جالنيني أشار إلى أن هذه المعاهدة مكنت فرنسا من وضع دولة أحمدو شيخو تحت الحماية الفرنسية وامتدت بذلك السيطرة الفرنسية من السنغال حتى النيجر كما أشار إلى أن شيخو في نظر جالنيني لا يشكل أي خطر على الفرنسيين بل على العكس من ذلك، حيث أنه قدم المساعدة لإلقاء القبض على سويبو Soybou ابن محمدو الأمين الذي عرقل تقدم الفرنسيين بالمنطقة، ومن ناحية أخرى ذكر أن جالنيني أشاد بقبائل التكرور وصرح بأنه يمكن الاستفادة منهم في تطوير التجارة في المنطقة[1].

غير أنه مع قمع الفرنسيين لثورة الأمين وبعد أن أبرموا معاهد جديدة مع ساموري توري لم تعد لهم الحاجة للتحالف مع أحمدو شيخو وأدى الأمر إلى بدء الهجوم على هذا الأخير حيث شنوا في شهر فيفري من سنة 1889 حملة عسكرية على حصن التكرور بمنطقة كنيان والذي كان عقبة أمام تقدمهم نحو سيغيري ودنغيراي، ورغم ذلك فالعملية لم تتم بسرعة لمناعة الحصن وقوة حاميته بالإضافة إلى الجهود التي بذلها أحمدو شيخو حيث نقل الكفاح إلى المجال الديني ودعا جميع المسلمين في إمبراطوريته إلى حمل السلاح دفاعا عن أرضهم، كما بعث برسائل إلى قبائل الولوف وفوتا وحتى موريتانيا يطلب فيها العون[2].

ورغم الإجراءات التي قام بها أحمدو شيخو إلا أن جاللينى تمكن من السيطرة على الحصن وقام بطرد التوكولور منه وهو ما جعل العلاقات تزداد توترا بين الطرفين على الرغم من أن جاللينى حاول استرضاء أحمدو شيخو أكثر من مرة إلا أن هذا الأخير رفض تبريراته وأصر على قطع العلاقات مع الفرنسيين، وإذا تساءلنا عن سبب إقدام جاللينى على هذه الخطوة رغم توقيعه معاهدة جوري ورغم تمسكه بسياسة مهادنة التوكولو ر سنجد بأنه كان في حاجة إلى حصن كونديان لأنه يحتل موقعا استراتجيا هاما حيث أنه يتحكم في وادي نهر بافنج المتصل بنهر السنغال[3].

1 –Gabriel Hanotaux, op.cit, P:182.

2 – ممباي غويي، المرجع السابق، ص:134.

3 – إلهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب افريقيا، ص ص:142 143.

وبمجيء أرشينار إلى السودان والذي خلف جاللينى في قيادة القوات الفرنسية بغرب افريقيا ألح على الحكومة الفرنسية بضرورة غزو أراضي أحمدو شيخو حتى يتحقق الحلم الفرنسي بتكوين إمبراطورية كبيرة بغرب افريقيا، وناضل في سبيل إثبات صحة نظريته التي تدعو إلى القضاء على التوكولور وكل القوى الوطنية التي تقف عائقا أمام التقدم الفرنسي في المنطقة، واستطاع إقناع الحكومة الفرنسية بآرائه وقام بالتخطيط لذلك ليباشر بعدها حملاته العسكرية في المنطقة [1].

وقد تمكن أرشينار بعد أن أعد العدة لحملته العسكرية وحصوله على الأسلحة الكافية لذلك منها مدفعا من عيار 95 مليمتر ومعها 100 قذيفة من أحدث قذائف الميلنيت، أن يستولي على عاصمة الإمبراطورية في أفريل 1890 ومنها زحف على حصن ويسيبغو الذي كان في حماية البمبارا من الموالين لأحمدو وقد قتلوا جميعا في المعركة لكن بعد أن كبدوا القوات الفرنسية خسائر فادحة، وواصل أرشينار زحفه فاستولى على كونيا كاري وعندما واجه أرشينار مقاومة عنيفة من حاميات التكرور أمر بالتوقف عن القتال وطلب من أحمدو شيخو الاستسلام والذهاب إلى قرية دنغيراي ليعيش فيها كفرد عادي لكن هذا الأخير تخلى عن إستراتيجية الدبلوماسية وأمسك بسلاح المقاومة العسكرية حيث هاجم في حزيران من سنة 1890 الخط الحديدي في تالاري ودخل في مناوشات عديدة مع الفرنسيين فيما بين كايس وبافولابه كانت خسائر الفرنسيين فيها كبيرة [2].

هذا وتواصلت الحملات العسكرية ضد أحمدو شيخو حيث قرر أرشينار غزو منطقة نيورو التي تعتبر المركز الرئيسي لشيخو وكون فرق عسكرية بقيادة الملازم مارشان اتجهت لمحاصرة نيورو من الجهات الشرقية، كما عقد اتفاقا مع نتو N'to وهو من زعماء البمبارا القدامى في سيجو وكلفه بإغلاق الطريق أمام التوكولور ووضع فرقتين من الجنود الفرنسيين على النيجر خوفا من إقدام ساموري على أي عمل عدائي ضد الفرنسيين[3].

1 -Gabriel Hanotaux, op.cit, P:182.

2 – ممباي غويي، المرجع السابق، ص: 134 135.

3 – إلهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب افريقيا، ص: 145.

وكان أحمدو شيخو مستعدا للدفاع عن نيورو حيث قسم قواته إلى أربع مجموعات وهيكل إستراتيجية للدفاع والهجوم حيث جعل القوة الرئيسية حول نيورو برئاسة القائد البمباري "بافي" وملك الولوف السابق "البوري نديايي" وفي 22 ديسمبر من سنة 1890 تمكن الفرنسيون من إنزال هزيمة ساحقة بجيش بسيرو مستخدمين في ذلك مدافعهم من عيار 80 مليمتر و95 مليمتر، وفي أول يناير سنة 1891 دخل أرشينار مدينة نيورو بعد أن هزم جيش أحمدو شيخو الذي خسر ما يقرب عن 3000 من رجاله بين قتيل وأسير، لينزح بعدها إلى ماسينا التي غادرها بعد معركة كوري الضارية[1].

وتحت ضغط الحملات العسكرية الفرنسية اضطر أحمدو شيخو إلى الاتجاه نحو ماسينا ثم إلى مقاطعة سوكوتو أين توفي هناك عام 1898 بعد أن سقطت جل المناطق التي دافع عليها في أيدي الفرنسيين، وبعد سنوات من سقوط نيورو تمكن الفرنسيون من احتلال مدينة تمبكتو ثم مدينة ساي كما ذكرنا سابقا، وبعد عام 1896 احتلت الفرنسيون منطقتي الفوتاجالون وبنجر Benger وقامت فرنسا بعقد معاهدات مع حكام الأقاليم الأخرى، كما وضعت أراضي الموسي Mossi الواقعة في الفولتا العليا والأراضي الواقعة بينهم وبين ساحل العاج تحت حمايتها [2].

والجدير بالذكر أن الحملات العسكرية لأرشينار لفتت أنظار البرلمان الفرنسي، حيث أصدر أمرا في ديسمبر 1891 بعدم التوسع العسكري في السودان، والاكتفاء بتنظيم الأراضي التي استولى عليها أرشينار، ورأى دلكاسيه ضرورة إنهاء حالة الحرب في السودان والعمل على تطويره اقتصاديا ولذلك صدرت الأوامر بتعيين حاكم مدني وهو جورديه Grodé وقد نبهه ديلكاسيه بأن تنظيم السودان وإدارته أصعب من غزوه، هذا ويلاحظ أنه مع بدء حملات أرشينار بدأت فكرة الاتحاد بين الزعماء الوطنيين تظهر إلى حيز الوجود نتيجة للخطر المشترك، حيث أرسل أحمدو شيخو إلى تيبا بالهدايا والمبعوثين وكتب ساموري توري إلى أحمدو شيخو بأنه لا بد من الاتحاد بين الزعماء الثلاث لتسهل مواجهة القوات الفرنسية[3] غير أن هذه التحركات جاءت جد متأخرة وكانت فرنسا قد قطعت شوطا كبيرا في غزو المناطق الداخلية لغرب افريقيا واحتلت معظم مدنها.

1 – ممباي غويي، المرجع السابق، ص: 134 135.
2 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 318.
3 – إلهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية، ص: 158.

ب التنافس الاستعماري بغرب افريقيا ومشكال الحدود (قضية مطروحة):

لم تعط للممالك والإمارات الإفريقية أية فرصة لإبداء رأيها أو حتى لإجراء مسح لسكانها وأقاليم نفوذها وإنما شكلت المنافسة والتسابق الاستعماري للاستحواذ على مناطق التوسع دورا هاما في ترسيم حدود الدول الإفريقية الحديثة، ويمكن القول أن الحدود الرئيسية رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين، ومن خلال دراسة الخريطة السياسية لإفريقيا تتضح الكثير من الحقائق أهمها:

- أن عددا كبيرا من الوحدات السياسية التي أنشئت لا ترقى لاعتبارها دول لأنها لا تملك مقومات ذلك وأن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عن قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة.
- لم يراع عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض وعدد السكان وهو ما أدى إلى ظهور ستة وأربعين وحدة سياسية بعد الحرب العالمية الثانية منها 13 وحدة لا منافذ بحرية لها بينما عدد الدول الداخلية في العالم كله (دون إفريقيا) هي أحد عشر دولة[1].

والجدير بالذكر أنه خلال مؤتمر برلين لم يتم الاتفاق على أي تقسيمات إقليمية رسمية للقارة الإفريقية بل تمت الموافقة على إنشاء مناطق نفوذ لكل دولة أوربية مثل ما حدث في غرب افريقيا أين أصبحت بعض الأقاليم والمناطق تابعة لكل من بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوروبية ثم أصبحت الحدود بين مناطق النفوذ هذه حدودا رسمية لدول غرب افريقيا، أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية [2] كحدود رسمية عام 1963[3]، وهو التقسيم الذي كان ينسجم مع مواقف بعض الدول الأوروبية ومصالحها ويتعارض أحيانا مع أخرى، وهو الذي ترك باب المنافسة والصراع بين بعض المناطق مفتوحا وهو ما نتطرق إليه لاحقا.

---

1 - محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص: 99.

2 - تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 في أديس أبابا العاصمة الإثيوبية وكان عدد أعضائها المؤسسين 32 عضوا وخلال السنوات الماضية زاد نفوذها في القضايا الإفريقية والعالمية، وأقامت صندوقا خاصا لمساعدة الحركات الاستقلالية ضد الحكم الاستعماري الأوروبي، حيث ساندت الحركة الناجحة للسود في زمبابوي (روديسا سابقا) للوصول إلى حكم بلادهم بأنفسهم كما منعت المنظمة الدول الأعضاء من التجارة مع جنوب افريقيا وحاولت طرد ممثلي جنوب افريقيا من الأمم المتحدة بسبب انتهاجهم لسياسة التميز العنصري ضد الأفارقة، لتتوقف عن نشاطها بعد وصول الأغلبية الإفريقية لحكم البلاد، هذا ولم يكن للمنظمة سلطة إلزام لأعضائها بانتهاج سياستها حيث قامت بعض الدول ذات العضوية في المنظمة بالتبادل التجاري مع جنوب افريقيا رغم الحظر الذي كان عليها، حلت المنظمة سنة 2009 واستبدلت بالاتحاد الإفريقي الذي أسس رسميا سنة 2001 : ينظر: قاسم بوقرعة، موسوعة الكترونية، 2015- 24- 06، http://ency.kacemb.com

3 - محمد فاضل علي، المرجع السابق، ص: 159.

وقد جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن غرب افريقيا لسنة 1962 أنه (لا توجد مناطق أخرى في العالم بهذا العدد الكبير من الدويلات الصغيرة، صغيرة من حيث الإنتاج ومن حيث السكان) وقد كان الإقليم المهم الوحيد الذي يشبه افريقيا من ناحية تعدد الدول هو أمريكا الوسطى لكن مع اختلاف كبير في الأوضاع السياسية وحتى الاقتصادية، حيث بقيت الحكومات الأوروبية تدعي السيادة على كل الوحدات الإفريقية البالغ عددها أربعين وحدة، ولعل أن تقسيم افريقيا وغربها على الخصوص بهذا الشكل كان نتيجة الصراع والتنافس بين القوى الاستعمارية نفسها ولم تكن عملية التقسيم هذه في صالح الشعوب الإفريقية وكانت النتيجة هي تعدد الثقافات وتعدد الأحزاب وتعدد السياسات وكلها عقبات وضعت في طريق الوحدة الإفريقية واستعادة افريقيا لقوتها وحيويتها[1].

ومن هنا يمكن القول أن أهم الأخطار التي مزقت افريقيا وعلى الخصوص غربها تتمثل في مطامع التوسع والمنافسة القوية بين الدول الأوروبية، حيث انتهزت كل من بريطانيا وفرنسا هذا التمزق لصالحهما عن طريق مساعدة طرف ضد الآخر حتى تمكن لنفسيهما وقد نجحا بالفعل في ذلك خاصة بعد أن أصبحت القوى الوطنية الإفريقية في وضع لا يسمح لها بمواصلة الكفاح ضد جحافل الأوربيين.

وتوضح الخرائط التي نشرت بداية القرن العشرين أن كل غرب افريقيا كان تحت سيطرة القوى الأوروبية باستثناء ليبيريا Libéria، حيث كان لفرنسا بالمنطقة إمبراطورية واسعة بلغت مساحتها حوالي 1800000 ميل مربع وتليها بريطانيا التي بلغت مساحة مستعمراتها في غرب افريقيا حوالي 480000 ميل مربع، ولم تكن المقاطعة البريطانية تشغل مساحة واحدة مثل المقاطعة الفرنسية في غرب افريقيا بل كانت مقسمة إلى أربعة أقسام بسبب الوجود الفرنسي في نفس المنطقة، أما ألمانيا فامتلكت مساحة قدرها 33000 ميل مربع تتمثل في مستعمرة توجو الواقعة على الحافة الجنوبية لغرب افريقيا كما تضم جزءا كبيرا من افريقيا الاستوائية المتمثل في الكاميرون التي تبلغ مساحتها حوالي 200000 ميل مربع أما النفوذ البرتغالي فقد انحسر في مستعمرة غينيا التي تبلغ مساحتها 14000 ميل مربع[2].

1 – علي فضل باري، المرجع السابق، ص: 163 164.
2 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 334.

وعلى الرغم من استباق الدول الأوربية لتحديد مناطق النفوذ لكل منها غير أن هذا لم يمنع من وقوع خلافات فيما بينها، كذلك الخلاف الذي وقع بين فرنسا وبريطانيا على الحدود السنغالية من جهة غامبيا، والذي سوي بعقد الجانبان معاهدة عام 1904 تنازلت بريطانيا بموجبها عن جزيرة غورية للفرنسيين، وتنازل هؤلاء عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا والتي عرفت باسمه وأصبحت مستعمرة بريطانية[1]، وللإشارة تم عقد معاهدة لندن عام 1890 بين كل من فرنسا وبريطانيا تضمنت اعتراف انجلترا بنفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط حتى باروا Barrowa على نهر النيجر وعلى امتداد خط ساي حتى الساحل الغربي لبحيرة وترك لمفوضي الدولتين تعيين الحدود ومناطق النفوذ في غرب وجنوب نهر النيجر، وقبل ذلك نجحت فرنسا في حمل البرتغال على التنازل عن ادعاءاتها في نفس المنطقة وتم تسوية الأمر بموجب المعاهدة التي عقدت بين الدولتين سنة 1887[2].

وقد حدث نفس الشيء بين فرنسا وألمانيا التي فقدت الأمل في التوسع بالسودان الغربي ومنطقة النيجر على الخصوص مما جعلها تعقد معاهدة مع فرنسا سنة 1897 تم بمقتضاها مد الحدود إلى خط عرض 11 شمالا وأصبح نهر مونو Mono حدا طبيعيا بدل الحد المصطنع وهو خط الطول المار بجزيرة بابول وتركت ألمانيا لفرنسا مدينة أجوي Agoue على الساحل وفي نفس الوقت تنازلت ألمانيا عن مطالبها بالضفة اليمنى لنهر النيجر[3].

واستمرت فرنسا في عقد الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية الأخرى حول المناطق المتنازع عليها وتمكنت بمقتضاها من تحديد مناطق نفوذها في غرب افريقيا وفي المناطق الاستوائية التي امتد النفوذ إليها، وبذلك أصبحت لها إمبراطورية ضخمة مترامية الأطراف في القارة الإفريقية، شملت كل من الجزائر وتونس ثم المغرب في شمال افريقيا وغربا من داكار إلى حدود السودان ووادي النيل وتمتد جنوبا إلى سواحل الكونغو و كونت ما اصطلح عليه بـ A.E.F إفريقيا الاستوائية الفرنسية التي ضمت كل من افريقيا الوسطى والكاميرون والكنغو الفرنسية والجابون والتشاد [4].

1 – فرغلي علي، المرجع السابق، ص ص: 154 153.
2 – حلمي محروس، المرجع السابق، ص: 277.
3 – فرغلي علي، المرجع السابق ، ص: 153.
4 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث، ص: 153.

وقد بقيت المشكلة الأولى أمام كل من فرنسا وبريطانيا وحتى ألمانيا تكمن في اعتراف الأفارقة بالسيادة الأوروبية وحدودها الجديدة بالإضافة إلى مشكل رفض بعض الحكام الأفارقة مرور أية قوة عسكرية أوروبية من خلال مناطقهم وهو ما أدى إلى حدوث العديد من المناوشات معهم بين الفترة والأخرى فبعد سنة 1900 اضطر الفرنسيون إلى إخضاع بعض شعوب المناطق الاستوائية من غينيا الفرنسية وفي ساحل العاج عبر سلسلة من العمليات العسكرية استمرت حتى سنة 1915، وهو ما حدث مع القبائل البدوية في شمال الصحراء وفي الشمال الشرقي من النيجر، أما ألمانيا فقد بقي تأثيرها حتى أواخر عام 1914 ضئيلا في الأقاليم التي احتلتها مثل شمالي التوجو والكاميرون [1].

وبالنسبة لبريطانيا وبعد أن مدت سيطرتها على المنطقة الواقعة شمال بلاد الأشانتي كما ذكرنا سابقا وحتى تحافظ على مناطق نفوذها وتكبح التقدم الفرنسي والألماني، قامت بمد حدود حمايتها إلى خط عرض 8° شمال خط الاستواء وشمل ذلك كل من ساحل الذهب وأجزاء من شمال التوجو، وتم هذا دون مراعاة حالة التجمعات الإفريقية المختلفة الأجناس والعقائد، فعلى سبيل المثال وجد البعض من قبائل الأيوى Ewe أنفسهم يقطنون بالتوجو وإلى جانبه توجد دولة الداجومبا التي انقسمت بين التوجو وساحل الذهب، وكانت بعض أجزاء إقليم الأكان الواقع في ساحل العاج قد انضم إلى المستعمرة الفرنسية في حين خضعت الأجزاء الاخرى لبريطانيا[2].

ولم تكتف الدول الأوربية بعقد المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها حول مناطق النفوذ وحدود كل منها بل سارعت إلى عقد الاتفاقيات مع زعماء القبائل الإفريقية من أجل الظفر بمكاسب مادية وإستراتجية في نفس الوقت، حيث كان مبعوث و الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا يتجولون في مناطق غرب افريقيا مقدمين الهدايا والرشاوى لرؤساء القبائل وزعمائها ثم يوقعون المعاهدات معهم وكثيرا ما كان يجهل هؤلاء ما تحتويه هذه المعاهدات ولا عما يوقعون وبذلك يضعون مناطقهم تحت الحماية الاستعمارية دون دراية[3].

1 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 335.
2 – نفس المرجع، ص: 321.
3 – فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 134.

وكانت هذه الأساليب من تبعات وانعكاسات مؤتمر برلين وقراراتهالتي نظمت وبررت في نفس الوقت التوسع الاستعماري للدول الأوروبية، كالقرار الذي اشترط عدم إعلان أي دولة استحواذها على منطقة من مناطق القارة دون أن تعزز ذلك باحتلال فعلي بالإضافة إلى القرار الذي جاء فيه أن أي دولة سبق لها أن ارتبطت بمعاهدات مع السكان الوطنيين يكون لها الحق في الاستحواذ على المنطقة دون تدخل دول أخرى [1]، وهو الأمر الذي أدى إلى التسابق بين الدول الأوروبية ومحاولة كل منها الظفر بمناطق نفوذ ولو على حساب الوحدة السياسية والاجتماعية للقبيلة أو الشعب الواحد.

فمن التنافس الاستعماري والصراع السياسي بين الألمان في توجو والفرنسيين في ساحل العاج والانجليز في ساحل الذهب تحددت الرقعة التي ورثتها غانا الحالية، وكذلك أُنشأت غينيا الفرنسية ليقطع الفرنسيون اتصال النفوذ البريطاني في غامبيا بنفوذهم في سيراليون، وتحت باب المساومات السياسية دخلت العديد من التعديلات الجوهرية في الحدود دون مراعاة الوحدة الإقليمية التي يعيش عليها جمع مستقر من الناس، ولعب العامل الأحادي دورا رئيسيا في تقسيم الوحدات السياسية بالقارة ورسم حدودها التي تسمى بالحدود الجغرافية والمتمثلة في خطوط مستقيمة تتمشى مع خطوط العرض والطول وهي أسوأ أنواع الحدود ترتبت عنها العديد من المشاكل بين دول القارة بعد الاستقلال[2].

وعلى سبيل المثال فالدول الإفريقية التي بها قبائل رعوية فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدول المجاورة خاصة إذا كان الخريف غير ممطر في مناطقهم، والأصل أن هذه القبائل تم فصلها وتقسيمها إلى أجزاء مثل قبائل زغاوة فجزء في دارفور وجزء آخر في التشاد، وكذلك قبائل الأشولى جزء منها في جنوب السودان والآخر في أوغندا وأيضا المراوير بين السودان ومصر وغيرهم في المناطق الأخرى، هذا وكانت مشاكل الرعي تحل بواسطة زعماء القبائل بالتراض دون تدخل الدولة لكن في بعض الأحيان تجبر على التدخل إذا سجلت خسائر لدى مواطنيها، وقد كان هذا الموضوع من المسائل التي نظرت فيها منظمة الوحدة الإفريقية في نطاق حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية[3]

1 – ينظر قرارت مؤتمر برلين،الفصل الثاني، ص: 34.
2 – شوقي الجمل، تاريخ المسلمين في افريقيا ومشكلاتهم، ص: 127.
3 – فيصل موسى، المرجع السابق، ص: 303.

وبعد تحليل الخريطة السياسية لغرب افريقيا عقب مؤتمر برلين يظهر أن عددا كبيرا من وحداتها السياسية على الأقل في المنطقة المدارية لا تمثل أقساما طبيعية أو اقتصادية وحتى بشرية يمكن لها أن تُنظم على حدة كدول مستقلة ذات قرار سيادي، ولعل المنطقة تعد أكبر معقل للوحدات السياسية غير المتجانسة فمثلا غمبيا كانت جزء لا يتجزأ من السنغال طبيعيا وبشريا، فنهر غامبيا يعد المخرج الطبيعي الواسع لنهر السنغال وسكان غمبيا يوجد أقاربهم الحقيقيين في السنغال، ولهذا على حد تعبير أحد رجال السياسية قبل استقلال الدولتين فإن المستقبل يكمن في تكامل كل من غمبيا والسنغال [1].

كذلك نجد أن الفولتا العليا دولة اصطناعية بحتة وأبسط دليل على ذلك التغيرات الجذرية في حدودها حين كانت وحدة في إفريقيا الفرنسية الغربية، ففي أكثر من مرة اقتطعت أجزاء منها وضمت شرقا أو غربا بل اختفت كليا سنة 1932، وآخر هذه التعديلات كانت سنة 1947حين أعيدت بحدود سنة 1932 مع سلخ أكبر جزء منها وضمه لساحل العاج وذلك لإفراط السكان في الأولى وتفريطهم في الثانية من ناحية أخرى، ونفس الشيء بالنسبة للتوجو التي يشبه سكانها سكان غانا (ساحل الذهب) والداهومي وأقسامها الجغرافية هي أقسام الدول المجاورة[2].

وهكذا يمكن القول أن التوسع والتنافس الاستعماري أدى إلى التخطيط العشوائي للحدود بين الأقاليم الإفريقية ونجم عنه قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة لا تشتمل على المقومات الطبيعية والبشرية وحتى الاقتصادية التي يمكن لها أن تبرر وجودها كدول مستقلة، الأمر الذي يخدم مصالح الدول الاستعمارية أكثر من شيء آخر، وهو ما أكده لرولاند وليفرجون فينج صاحب كتاب تاريخ إفريقيا بقوله: (أن الدول الاستعمارية قد قامت بتمزيق افريقيا كتأمين لها في المستقبل وأن بريطانيا وحدها عملت على تجزئة مستعمراتها في افريقيا إلى 14 جزءا وأن فرنسا عملت أكثر من ذلك بكثير) وهكذا شكلت هذه التقسيمات حاجزا أمام طريق الوحدة بين الدول الإفريقية كما أضحت عقبة كبيرة أمام استعادتها لقوتها وحيويتها[3].

1 – جمال حمدان،إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مصر: مكتبة مدبولي، 1996، ص: 391 392.
2 – نفس المرجع، ص: 392.
3 – عبد الهادي مسعود، المرجع السابق، ص: 12.

جاء الحكم الأوروبي إلى افريقيا فغير الأساليب المعروفة بالقارة تغيرا جذريا وفرض أساليب أخرى جديدة لم يألفها ويتفهمها الإنسان الإفريقي، وأكثر من ذلك لم يمنح له حق الحوار والنقاش أو الإقناع حيث حل نظام الحكم الأوروبي محل الشريعة الإسلامية والأعراف التقليدية الإفريقية التي كان يعرفها الأهالي ويطيعونها طاعة نابغة من الاقتناع بصلاحيتها للمجتمع أين يعرف الكل حقوقه وواجباته [1].

جـ - نظم الحكم الاستعمارية وانعكاساتها على سكان غرب افريقيا:

كانت طريقة الحكم والقوانين التي جاء بها الأوروبيون إلى افريقيا عفوية وارتجالية حيث لم يكن لهم اطلاع أو معرفة بالأقاليم الإفريقية وسكانها وكانوا يجهلون حدود انتشار القبائل والممالك لكي يضعوا لكل منها أنظمة وقوانين تتمشى مع ما ألفوه من قبل، وكانت النتيجة أن أصبحت قبيلتين أو شعبين يخضعان لإدارة واحدة وما تقبله القبيلة الواحدة ترفضه القبيلة الأخرى ونجد أحيانا أن الشعب الواحد أو القبيلة الواحدة مقسمة بين إقليمين أو أكثر لكل اقليم إدارته الخاصة ويخضع لأسلوب في الحكم واللغة يختلف عن الجزء الآخر، كما كانت القوانين والتشريعات والأنظمة تصدر من هيئات الاحتلال الذين لا يمثلون مصلحة الشعب الإفريقي ونفس الشيء بالنسبة للمجالس التنفيذية التي كانت بيد الحاكم العام ومساعدوه من الأوربيون، وحتى لما أرادت السلطات الاستعمارية إشراك الافريقين في الحكم جاءت بزعماء موالين خدموا مصالحها وأهملوا حقوق القبائل الإفريقية[2].

هذا وكانت كل الاختصاصات الإدارية والفنية في يد موظف الحكومة الاستعمارية بالأقاليم الإفريقية، حيث كان له حق حفظ النظام والقانون والإشراف على جمع الضرائب كما كان يتمتع بحق الإشراف على الوسائل التي تحكم بها المجتمعات المحلية نفسها، وقد بالغ الموظفون الاستعماريون في تعاليهم وغطرستهم على الملوك والرؤساء الافريقين وعزلوهم من مناصبهم وحطموا الوحدات السياسية الكبيرة التي وجدوها وفتتوها إلى وحدات أصغر عينوا عليها حكاما من قبلهم[3].

1 – جمال عبد الهادي محمد، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ إفريقيا، مصر: دار الوفاء، 2007، ط2، ص: 84.
2 – محمد علي فاضل باري، المرجع السابق، ص: 164 165.
3 – محمود السيد، افريقيا والأطماع الغربية،مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص: 83.

- **أنموذج نظام الحكم بالمستعمرات الفرنسية**:

اعتمد نظام الحكم الفرنسي بإفريقيا عامة وغربها بصفة خاصة على أسلوب الحكم المباشر وهو نظام يختلف تماما عن أنظمة حكم بقية الدول الأوروبية سيما بريطانيا التي تميز نظام حكمها بغير المباشر، وكان الحكم المباشر سمة الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على إدارة المستعمرات الإفريقية حيث كانت لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تصل بينها وبين الافريقين، وهو ما دفعها إلى تحطيم هذه الزعامات وانتزاع كل سلطة أو نفوذ منها ومحاربة كل من يواليها[1].

والغريب أن السياسة الفرنسية بُنيت على بعض المبادئ القانونية والإنسانية التي أعلنتها الثورة الفرنسية، حيث استند الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وعلى هذا الأساس قامت نظرية الامتصاص والاندماج (Assimilation) والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية وحتى السياسية على الإفريقيين كي يستوعبونها تماما، فيصبح تفكيرهم واتجاههم في مختلف نواحي الحياة تماما كالفرنسيين، وهذا يتطلب بطبيعة الحال قطع كل صلة للإفريقي بتاريخه القومي والحضاري ليتشرب تدريجيا الثقافة الفرنسية بما يتصل بها من تقاليد ومظاهر حضارية ويرتبط تاريخيا واجتماعيا وسياسيا بالأم الكبرى فرنسا التي أظهرت التحضر والتمدن[2].

ويقول الفرنسيون أنفسهم عن ظاهرة الاندماج هذه بأنها عمل ايجابي لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات ورفع سكانها إلى مرتبة الفرنسيين وهذا قول ظاهره حسن وباطنه قبيح، فمحاولة رفع هؤلاء الوطنين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والدينية والعقلية والثقافية إنما هي محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك، والمحاولة التي يجب أن تتخذها هي العمل على رفع هؤلاء الوطنين إلى مرتبة من الحضارة والإدراك والثقافة الأوروبية داخل الإطار الإفريقي أي بالاستعانة بالثقافة الإفريقية الأولى والظروف الإفريقية كلها ومحاولة تطوريها إلى أسلوب عصري يلائم العقلية الإفريقية [3].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، دراسات في غرب افريقيا ، ص: 79.
2 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص: 387 388.
3 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 321 322.

وخلال المائة سنة الماضية اختلفت العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها من عهد لعهد غير أنها تميزت دائما بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس، وكانت فرنسا تتبع النظام الاستعماري الرأسي Vertical إلى جانب الشكل الجديد الذي احتفظ لكل محمية بعلمها الوطني ونقدها وتشريعها مع احتفاظ فرنسا بالكلمة النهائية في كل الأمور عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامي أو الحاكم العام أو المقيم العام، واستمر الحال على هذا المنوال طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التي حاولت إلباس الاستعمار الفرنسي عباءة جديدة تحت مسمى الجماعة [1].

ومع اكتمال فرنسا احتلالها لمنطقة غرب افريقيا، رأت أنه من الصعب على الإدارة الفرنسية في السنغال أن تدعم سيطرتها على باقي الأقاليم لذلك ظهرت فكرة تجميع المستعمرات الفرنسية في وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية إدارتها والتحكم فيها، وتكونت بذلك ما اصطلح عليه بإفريقيا الغربية الفرنسية A.O.F وإفريقيا الاستوائية الفرنسية كوحدتين فيدراليتين وتكون الاتحاد الفيدرالي Union fédérale من عدة وحدات تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد الذي يمثل الجمهورية الفرنسية ويعتبر المسئول الأول أمام وزير المستعمرات الفرنسي ويمثل بذلك الوسيط بين المستعمرات الفرنسية ووزارة المستعمرات[2].

وإلى جانب خضوع الحاكم عام لوزير المستعمرات كان يعاون هذا الأخير المجلس الأعلى للمستعمرات بالإضافة إلى المجالس الاستشارية الاخرى والمتخصصة في بعض الشئون كالتعليم والصحة وغير ذلك، ومن ناحية أخرى كان الحاكم العام يتلقى العون من الموظفين الفرنسيين الذين تعينهم وزارة المستعمرات ليرأسوا الإدارات المختلفة [3]، وكانت السلطات الوحيدة التي تمنح للسكان الأصليين أي – الإفريقيين – هي رئاسة القرى لكن تحت إشراف موظفي الإقليم من الفرنسيين التابعين لوزارة المستعمرات والحاكم العام في نفس الوقت[4].

1 – إبراهيم عبد الرزاق، نظم الحكم الاستعمارية في غرب افريقيا، مجلة دراسات افريقية، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية 1884 1885، ع: 13 14 ، ص: 73.

2 – إلهام علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية، ص: 207.

3 – شوقي الجمل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ص: 388.

4 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 337.

ومن ناحية أخرى كان البرلمان الفرنسي هو الجهة الوحيدة المختصة بالتشريع لجميع المستعمرات في أنحاء الإمبراطورية الفرنسية ويترك أمر تنفيذ ما يشرعه من القوانين إلى موظفين فرنسيين ، والملاحظ أن هذه القوانين تكتب باللغة الفرنسية وهي اللغة الوحيدة التي يتحتم على كل من يعمل في الحكومة أو له عمل يتصل بها أن يعرفها دون غيرها، ومن أجل ذلك لم يسمح بالعمل في الدوائر الحكومية إلا للموظفين الفرنسيين الذين ترسلهم حكومة باريس إلى المستعمرات، ومن اشتغل من الوطنيين في أدنى الوظائف يشترط فيه أن يلم باللغة الفرنسية إلماما كافيا، وهكذا أصبح نصيب النخبة من الوطنيين في وظائف بلادهم قلة ملحوظة وظهرت بذلك التفرقة الاجتماعية والتمييز العنصري في صورة واضحة برغم ما نص عليه القانون الفرنسي من المساواة التامة بين جميع قاطني الإمبراطورية الفرنسية [1].

وكان الهدف من ذلك هو فرنسة شاملة وجماعية لكل الإفريقيين وأي مقاومة لهذه الفرنسة تعد جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل الفرنسي ويعاقب عليها القانون، ورغم كل هذا لم تأت هذه المحاولة بالثمار المرجوة منها، وظهرت بعض الأفكار الجديدة ضدها وضد سياسة الاستيعاب والتي جاءت كردود فعل نتيجة وقائع عملية ظهرت في حياة فرنسا وفي حياة القارة الإفريقية ومن الكتاب اللذين عارضوا ذلك يوليوس هارمند Jules Harmand الذي تبنى نظرية السياسة القائمة على المشاركة Politique Association والتي تهدف إلى تكوين مجموعة من الافريقين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية أطلق عليها اسم النخبة Elite حتى يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين الهيئات والأفراد المحليين في سبيل خلق زعامات افريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية[2].

وإلى جانب النخبة منحت امتيازات للإفريقيين الذين ولدوا في حضن القديس لويس وداكار والقديس روفسك Rufisque بان يصبحوا مواطنين فرنسيين تلقائيا ونفس الشيء بالنسبة لأبنائهم وبالنسبة للإفريقيين الآخرين اشترط عليهم حتى يصبحوا مواطنين فرنسيين خضوعهم للقانون المحلي وبلوغهم السن 18 عاما مع الالتزام بعدم تعدد الزوجات وتعلم الفرنسية وتأدية الخدمة الوطنية ليسمح لهم بعد ذلك من العمل بوظيفة فرنسية لمدة عشرة سنوات[3].

1 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 321 322.
2 – إبراهيم عبد الرزاق، نظم الحكم الاستعمارية في غرب افريقيا، ص: 75 76.
3 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 339.

وقد بقيت ظاهرة التميز العنصري racisme والتفرقة بين الافريقين والفرنسيين هي السمة الغالبة على السياسة الفرنسية وإدارتها للمستعمرات الإفريقية، فإلى جانب ما سبق ذكره نجد أن ظاهرة التفرقة وجدت حتى في الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة على الافريقين كتلك المسماة ضريبة الرأس بالنسبة للمسلمين ولم يعف منها حتى النساء، بالإضافة إلى زكاة ماشية الأرض التي جعلت قيمتها 10% من قيمة الحيوان والعشور على الأرض، هذه المسميات والتي إن كانت عربية إسلامية فقد كانت مجرد تمويه وخداع ولا تمت إلى الدين الإسلامي بصلة، فالزكاة في الإسلام هي مجرد عينة لا تزيد قيمتها عن 2.5% مع حرية الاختيار في توزيعها، في حين أن الحكومة الفرنسية كانت تضيفها إلى الإيراد العام وتتصرف فيها حسب ما يخدم مصالحها[1].

ومع حول سنة 1920 أدرك الفرنسيون فشل خططهم في تحويل الإفريقيين إلى فرنسيين وفشلهم في حكم غرب افريقيا الفرنسي كجزء من فرنسا، وهو ما جعلهم يهتمون بالأنظمة الإفريقية بل شجعوا الحكم الذاتي المحلي في الأقاليم المحلية وفي المدن الكبيرة، ورغم ذلك بقي الموظفون الفرنسيون يديرون شؤون المستعمرات الإفريقية والذين رفضوا التخلي عن استبدادهم وأساليبهم البيروقراطية، وتبعا للأحداث الدولية التي شهدتها القارة الأوروبية اضطرت فرنسا إلى تغيير طفيف في ممارستها الإدارية بالمستعمرات الإفريقية واستمر ذلك حتى بداية الحرب العالمية الثانية[2].

وقد ألزمت الحوادث العالمية التي مرت بها فرنسا ساستها بأن يراجعوا مواقفهم ومخططاتهم مع الدول الخاضعة لنفوذهم، وأدى ذلك إلى عقد عدة مؤتمرات لمناقشة علاقة فرنسا بمستعمراتها، ومن أهم هذه المؤتمرات مؤتمر برازافيل الذي انعقد سنة 1944 والذي ترتب عنه إصدار فرنسا لمجموعة من الدساتير تخص تطوير العلاقة بينها وبين مستعمراتها الإفريقية ومن أهمها دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946 ودستور ديغول سنة 1958 والذي نص على منح المستعمرات الفرنسية استقلالها أو ما عرف بالحملة الفرنسية التي تشبه اللوفولث البريطاني [3].

1 – زاهر رياض، المرجع السابق، ص: 324.
2 – فيج جي دي، المرجع السابق، ص: 339 340.
3 – شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 288.

مع قدوم جحافل الأوروبيين إلى القارة الإفريقية تمكنوا بالتدريج من تغيير نمط الحياة بها، وأحدثوا العديد من التحولات والمتغيرات في مختلف مجالاتها وجوانبها، وما طرأ تغيير وتحول أشد وأعمق من الذي مس الاقتصاد المحلي لأقاليم القارة وخاصة جزءها الغربي الذي عرف قبل القرن 16م ازدهارا وتطورا اقتصاديا سرعان ما بدأ يتلاشى شيئا فشيئا أمام الاقتصادي الاستعماري خلال القرون التالية.

2. الانعكاسات الاقتصادية لمؤتمر برلين على غرب إفريقيا: (بين النظري والتطبيقي).

حاولت الدول الاستعمارية الأوروبية أن تسوغ احتلالها للقارة الإفريقية على أساس أنها تساهم في تمدين وتطوير اقتصاديات شعوب متخلفة تحكمها الفوضى والاضطراب أو أنها على حسب قول المبشرين تحاول أن تضيء شعلة النور في قلب الظلام، هذا التسويغ الذي أتى بعد صراع محتدم على أراضي القارة بين الفترة التي سبقت مؤتمر برلين وما بعده، والذي لم يكن استحواذا على أراضي الإفريقيين من أجل القيام بالأعمال الخيرية أو لتحضيرهم وتمدينهم بقدر ما كان نتيجة خوف سياسي واقتصادي ساد الدول الأوروبية وأثر في نواياها نحو افريقيا، فكانت كل دولة أوروبية تخاف أن تحتل دولة أخرى مساحة أكبر في أرجاء القارة ومن ثم ينقلب ميزان القوى في أوربا أو تحتل دولة ما أسواقا أكبر أو تمتلك بعض المصالح الاقتصادية وتغلقها على اقتصادها وتجعلها مقصورة على تجارتها [1].

ففي أعقاب مؤتمر برلين سارعت هذه الدول إلى تثبيت أقدامها بإفريقيا كما ذكرنا سابقا [2]، كل في المنطقة التي تخصها عبر لجوئها إلى أساليب اقتصادية ملتوية كإنشاء الشركات الاحتكارية وهي مؤسسات تجارية ذات رؤوس أموال ضخمة تقوم بشراء الأراضي أو مصادرتها تحت غطاء الاستثمار وتبرم من جهة الاتفاقيات وترسم أسس الحكم في المناطق الهامة والإستراتيجية التي لا تلبث بقوة السلاح أن تضع يدها عليها بحجة حماية مصالحها الاقتصادية هناك، وبهذه الوسيلة وباسم التجارة استطاعت هذه الدول الاستحواذ على جل أراضي القارة الإفريقية [3].

1 – أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص: 173.
2 – ينظر المبحث الأول من نفس الفصل، (الانعكاسات السياسية لمؤتمر برلين على غرب افريقيا).
3 – شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 288.

ومنذ بداية اهتمام الدول الأوروبية بالقارة الإفريقية وخيراتها الطبيعية والبشرية على سواء ومن أجل تغطية اهتماماتهم الاقتصادية هذه، شرع الأوروبيون في الحديث عن تفوقهم العنصري والأخلاقي على الافريقين وراحوا يرسمون خريطة افريقيا حسب ما يخدم مصالحهم وكأن هذه القارة لا وجود لها من قبل، والأكثر من ذلك أنهم راحوا يصورون شعوبها على أنها متخلفة وفي حالة حرب دائمة، يشتغلون أبناؤها بتجارة الرقيق ويأكل بعضهم البعض ويقدمون الروح الإنسانية قربانا لمعبوداتهم، وأنه ليس هناك مخلص لإفريقيا ومساوئها غير الأوربيين الذين بإمكانهم جلب الحضارة والمدنية والتطور للقارة [1].

والواضح أن مثل هذا الكلام ليس إلا دعاية مغرضة شأنها تبرير احتلال القارة الإفريقية واستغلال خيراتها واستعباد شعوبها المسالمة، وإلا كيف نفسر حالة التدهور والضعف التي دخلت فيها القارة مباشرة بعد مجيء الأوروبيون إليها، بل وما زالت تعاني منها إلى يومنا هذا بعد أن كانت في فترة ما قبل الاستعمار حاضنة بامتياز للحواضر الثقافية والاقتصادية وتنعم أقاليمها بالاستقرار والازدهار.

ولعلنا في هذا المقام نستشهد بما أورده الدكتور جمال مسعود كإجابة منه على سؤال: هل تغيرت افريقيا في عهد الاحتلال ؟؟ حيث يقول: (نعم تغيرت... ولكن إلى الأسوأ وليس إلى الأحسن، طرأ عليها الكثير وتغيرت من حال إلى حال، كانت أرضها تشهد دولا كبيرة، ودول موحدة أصبحت في عهد الاحتلال الأجنبي دويلات صغيرة مجزأة، دخل نصف القبيلة في دولة والنصف الآخر في دولة أخرى. كان أهلها منتجين يستخرجون الذهب ويتاجرون به فيعم الربح والخير أفراد المجموعة، وأصبحوا في عهد الاحتلال لا يملكون إلا تبره. كانوا يزرعون وينتجون الوفير من الغذاء، أصبحوا عاجزين عن إنتاج ما يسدون به رمقهم. كانوا أقوياء أصبحوا ضعفاء مرضى. كان عددهم كبيرا، تناقص في عهد الاحتلال. كانوا يملكون الأرض الجيدة ويتنقلون بحرية إلى الأرض الأجود منها، أصبحوا لا يملكون سوى الرديء منها كانوا أسياد في أرضهم أصبحوا مستعبدين. كانت العلاقة بين الفرد وأسرته ومجتمعه متينة أصبحت هزيلة متفككة. كانوا إذا وقع أحد الأفراد صريعا في إحدى معاركهم يتوقفوا عن القتال طوال اليوم أصبحوا يتآمرون على بعضهم البعض ويبطشون بأخوة لهم) [2].

1 – أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص: 174.

2 – جال عبد الهادي مسعود، المرجع السابق، ص: 83.

ومنذ أواخر القرن 15 ميلادي شاركت افريقيا في الاقتصاد العالمي ذي الوجهة الأوروبية كقطاع هامشي تابع، على أنه لم تكن هناك عشية فرض الحكم الأوروبي الاستعماري رقابة أجنبية مباشرة على النشاط الاقتصادي المحلي بالأراضي الإفريقية لكن هذا الوضع أخذ في الظهور ببطء بعد فقدان السيادة الإفريقية، ومن هنا فإن السنوات التي امتدت من تاريخ عقد مؤتمر برلين إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية هي التي شهدت إرساء أسس علاقات الإنتاج التي تميز بها الاستعمار، وقد وضعت المعارضة والمقاومة الإفريقيتان المستعمرين في موقف محرج حتى حلول العقد الثاني من هذا القرن، حيث كان رد فعل الافريقين عنيفا اتجاه محاولات القضاء على استقلالهم الاقتصادي على نحو ما تمثل في بعض الحركات الشهيرة المعادية لذلك، وفي مقدمتها معركة ضريبة الأكواخ في سيراليون وانتفاضة البايلوندو في أنغولا وحروب الماجي ماجي في شرق افريقيا وتمرد البامباتا في جنوب افريقيا[1].

وقد اتضح بمرور السنوات أن الهدف الرئيسي من احتلال الأوروبيين لإفريقيا هو الاستغلال الاقتصادي أكثر من شيء آخر، والذي غطوا عنه بادعاءاتهم المختلفة كفرض الوصاية على الإفريقيين بحجة أنهم لا يشعرون بمسئولياتهم ؟

وإذا ما أردنا أن نحكم على الاحتلال الأوروبي في ضوء أهدافه الحقيقية فنجد أنه لم يكلف الدول الاستعمارية أي أموال في حين استطاعت هذه الدول الاستيلاء على المحاصيل والخيرات الطبيعية التي كانت تريدها وفق شروطها، ومن ناحية أخرى إذا أردنا أن نحكم عليه في ضوء الأهداف المعنوية التي حاول أن يضيفها إلى أغراضه الحقيقية كتمدين وتطوير الشعوب الإفريقية نجده قد فشل كل الفشل في ذلك، فالدول الاستعمارية كأوصياء على الافريقين كانوا أشبه بالوالد الذي يرسل ابنه إلى المدرسة حتى يدخل غمار الحياة ويكسبه عيشه بعرقه، أي أن هذه الدول لم تقدم للإفريقي غير التعليم الضروري جدا لخدمة مصالحها الاستعمارية ولم تظهر استعدادا جادا لإرسال الطاقات الإفريقية ونوابغها إلى الجامعات والمعاهد العليا خدمة لدولهم وللمصلحة الإفريقية بصفة عامة [2].

1 – والتر رودني، الاقتصاد الاستعماري، تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الأوربية 1880– 1935) إشراف: أدو بواهن، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية عاريا،1990، مج: 07 ، ص: 339.

2 – أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص: 174.

أ - التحول الاقتصادي بغرب إفريقيا في ظل الغزو الاستعماري الأوروبي :

على الرغم من أن منطقة غرب افريقيا قد اشتهرت بتجارة القوافل ومساهمتها الفعالة في ذلك عبر الصحراء الكبرى التي تربط بينها وبين بلاد المغرب شمالا والبلاد العربية شرقا، فإن خصوصيات هذه المنطقة وبيئتها ومناخها أغدقت على البلاد خيرات زراعية وحيوانية ومعدنية وفيرة، ومن هبات الطبيعة لغرب افريقيا أن أراضيه تقع على حزام السافانا الملائم للزراعة وتربية الحيوانات إلى جانب وفرة مصادر المياه التي قوامها الأمطار والأنهار كنهري النيجر والسنغال، فضلا عن خصوبة تربتها ووجود الكثير من المعادن الثمينة بها وفي مقدمتها الذهب، وقد وظف حكام المنطقة في فترة ما قبل الاستعمار هذه الإمكانيات بطريقة مثلى حتى أصبحت العمود الفقري لاقتصادها الوطني [1].

- الفلاحة:

تميزت الزراعة بغرب افريقيا قبل الاستعمار بكونها زراعة معاشية تعتمد على إنتاج المحاصيل الغذائية التي تلبي حاجيات السكان اليومية، وكانت الأرض ملكا للقبيلة يعيش أفرادها كأسرة واحدة ويعمل الجميع لتوفير الغذاء، وفي هذا الصدد يقول الباحث باتن Baten (أن معظم الافريقين ينظرون إلى الأرض كما ينظر الأوروبيون إلى الشمس والهواء، فهي تستوي معها في الوفرة وفي أنه لا غنى عنها وينبغي أن يشارك بها كل أفراد المجتمع وفقا لاحتياجاتهم فلم يكن للأرض ثمن ولم تكن سلعة للبيع)[2].

وكان العمل بالزراعة يتم عادة عن طريق الحشد على الأساس العائلي حيث كل أسرة أو عائلة تقوم بزراعة الأرض الخاصة بها، وقد تكون على استعداد في أن تشارك في بعض أوجه النشاطات الزراعية المشتركة مع أعضاء الأسرة الممتدة أو العشيرة وحتى القبيلة، ونفس الشيء ينطبق على تربية المواشي أو الصيد وغيرها من الأعمال، وكان يجري توزيع المحاصيل والمنتجات على أساس علاقة القرابة باعتبارها من نتاج أراض تمتلكها الأسرة أو بمثابة حصيلة عمل الأسرة الواحدة، وإذا ما حل سوء بمحاصيل أي شخص فإن أقاربه في القبيلة الواحدة يقدمون له الغذاء والمساعدة اللازمة[3].

1 – الهادي مبروك الدالي، المرجع السابق، ص: 267.

2 – Baten T R , Problem of Africa Development, Oxford, 1960 p :25. (نقلا عن جمال مسعود، المرجع السابق)

3 – والتر رودني، أوروبا والتخلف في افريقيا، تر: أحمد القصير، سلسة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1988، ع: 132، ص: 48.

وتمثل الزراعة في غرب افريقيا الحرفة الرئيسية والمصدر الأساسي لعيش غالبية السكان وذلك لتمركزهم في المناطق الخصبة مثل السافانا التي تتمتع بوفرة المياه وجودة التربة وكذلك على ضفاف نهري النيجر والسنغال، بالإضافة إلى المناطق الأخرى التي تعتمد على العيون والآبار وحتى الأمطار مثل مدينة تمبكتو كما أشار إلى ذلك محمود كعت رغم وجود نهر النيجر، والتي كان يزرع بها القمح والشعير والذرة والبطاطا ومختلف الخضروات، ونفس الشيء بالنسبة لمدينتي جني وكاغو أين يزرع بالأولى الأرز والقطن وغيرهما من الحبوب وبالثانية مختلف الخضروات والفواكه كالبطيخ والليمون البري وحتى البرتقال وهو ما تنتجه بقية المدن والأقاليم الأخرى في غرب افريقيا[1].

ومع مجيء الأوروبيين إلى افريقيا اضطربت التنظيمات الزراعية المحلية وتراجع مردودها الإنتاجي خاصة بعد سن قانون حيازة الأرض وحرية بيعها وشرائها، وهو القانون الذي مكن الأوروبيون والشركات الاحتكارية من شراء أراضي الإفريقيين وهم مرغمون بعد أن تراكمت عليهم الديون ولم يعد في إمكانهم تسديدها، هذا بالإضافة إلى مشكل احتكار شراء السلع الزراعية من قبل الشركات التجارية الذي دفع الفلاح الإفريقي أن يزرع ما تشتريه الشركة المحتكرة من المحاصيل النقدية، وهو ما أثر على المستوى المعيشي للسكان وأدى إلى نقص الغذاء وانتشار المجاعة والأمراض وكثرت الوفيات خاصة بين الأطفال، وللإشارة زاولت الدول الاستعمارية وبشدة سياسة المحصول الواحد في افريقيا عبر تخصيص مناطق واسعة وأحيانا إقليما برمته لإنتاج محصول واحد أو محصولين على الأكثر، ومثال ذلك غانا وأقاليمها التي خصصت لزراعة الكاكاو وغامبيا لزراعة الفول السوداني وأوغندا بالقطن وكينيا بالبن ونيجيريا بزيت النخيل وغير ذلك[2].

واستطاعت بذلك الدول الأوروبية تدمير الزراعة المعاشية التي تعد قوام الافريقين ورهن حياتهم واستبدلتها بالزراعة النقدية الموجهة للتصدير، وأصبح من جهة أخرى الفلاح الإفريقي مجرد عامل لدى شركات الامتياز التي ساءت سمعتها في الكثير من الأحيان لتشغيلها العمال بالسخرة واستعمال العنف في إخضاع العمال[3].

1 – الهادي مبروك دالي، المرجع السابق، ص ص: 267، 268، 271، 272.
2 – جال عبد الهادي مسعود، المرجع السابق، ص: 83.
3 – والتر رودني ، الاقتصاد الاستعماري، ص: 347.

- **الصناعة:**

عرفت منطقة غرب افريقيا ازدهارا كبيرا في الصناعات المحلية وفي مقدمتها صناعة الخشب التي كانت واسعة الانتشار لوجود ثروة غابية هائلة تحتوي على أشجار الأبنوس والخيزران التي استغلت في صناعة الأبواب والنوافذ وأدوات الصيد والحرب وغيرها، كما عمل سكان المنطقة في صناعة الفخار وتشكيله حيث صنعوا منه مختلف أدوات الطبخ والزينة، زيادة على هذا فقد طور الأهالي بشكل كبير صناعة النسيج وتجارتها خاصة مع وجود المواد الأولية كالصوف والوبر والقطن [1]، وقد أكد الحسن الوزان ذلك عند زيارته لسنغاي بقوله (ويجني سكان البلاد أرباحا عظيمة من تجارة أقمشة القطن التي يمارسونها مع التجار العرب المغاربة ويبتاع منهم هؤلاء بالمقايضة الكثير من الأقمشة الأوروبية) [2].

ويذكر الرحالة الألماني هنري بارث أن مبيعات مدينة كانو من الملابس خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر وصلت إلى ما يقل عن ثلاثة مليون ودعة أي ما يعادل قرابة أربعين ألف جنيه إسترليني، وكانت منسوجات كانو وتمبكت تميزها علامات من حيث الوزن والتصميم الفني واللون حيث يقول المؤرخ البريطاني هوبكنز في هذا الصدد أن كانو في منصف القرن التاسع عشر أصبحت من حيث التأثير إن لم نقل من حيث التنظيم مانشستر افريقيا الغربية[3].

ومن الصناعات المهمة في غرب افريقيا نجد صياغة الذهب والفضة حيث انتشرت في معظم المدن الكبرى وعلى رأسها مدينتي تمبكتو وسهل والتي كانت بها عائلات معروفة بهذه الحرفة عن طريق التوارث، وقد وجد الذهب في أربع مناطق رئيسية: حول بامبوك وفي بورى ولوبي في السودان الغربي وفي الأشانتي بالغابات، وكان الأسلوبان الرئيسيان للإنتاج هما غربلة التيارات المائية ونحت ركاز الذهب من المحاجر وهي عملية أكثر تعقيد، وكان نظام العمل يتطلب درجة عالية من التخصص والتنسيق داخل كل وحدة إنتاج، ويشتمل من الناحية النموذجية على المشتغلين بالتعدين وعمال الغسيل وحداد للمحافظة على الأدوات في حالة جيدة، وعمال لتوجيه العمليات وبيع الذهب للصياغة والتجارة [4].

1 – الهادي مبروك دالي، المرجع السابق، ص ص: 288 289.
2 – حسن الوزان، المصدر السابق، ج:2، ص: 537.
3 – ج هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لغرب افريقيا، تر: فؤاد بلبع، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1998، ص ص: 95 96.
4 – نفس المرجع، ص: 90.

وإلى جانب ذلك عرفت منطقة غرب افريقيا صناعة الحدادة التي انتشرت في كل من تمبكت وجاو وبسلنكوب والتي اهتمت بصناعة معاول الحرث والخناجر والسيوف والدروع والفؤوس والمطارق وحتى الإبر، كما عرفت المنطقة صناعات أخرى لا تقل أهمية وقيمة عن سابقاتها كصناعة الزرابي ودبغ الجلود وصناعة الصابون والخياطة والبناء والقوارب والسفن، هذه الأخيرة التي برع فيها سكان المنطقة ولقيت تشجيعا من قبل الحكام خاصة وأنها كانت تستخدم في أنشطة متعددة وعلى رأسها التجارة والصيد [1].

وبسبب عدم وجود عدد كاف من الدراسات حول الصناعة في حقبة ما قبل الاستعمار يكون من المتعذر وضع سلسلة من الإفادات الموجزة والحاسمة فيما يتعلق بتنظيم الصناعات ومواطنها في افريقيا الغربية، وبذلك فالأمر يتطلب قدرا من التخمين الذي يسمح بالقول بأن الصناعة التقليدية شأنها شأن الزراعة لم تكن بدائية حقا، على الرغم من معظمها كان على نطاق ضيق وأساسه وحدة الأسرة المعيشية التي كانت تستخدم رأس مال ثابت وتستخدم مواردها في شراء بعض المواد الأولية والأرجح أن التركزات الصناعية قد وجدت حيث كانت المواد الأولية نادرة نسبيا ويلزمها قدر من التجهيز قبل أن يكون نقلها ممكنا وحيث كانت توجد أسواق قريبة تؤدي إلى تخفيض تكلفة تسليم البضائع النهائية إلى المستهلك[2].

هذا وقد حملت المرحلة الجديدة في غرب افريقيا معها خيارا بين البدائل المتاحة لكسب العيش والمشاركة في الاقتصاد الاستعماري المفروض على السكان، حيث أصبحت المنطقة تنتج مجموعة كبيرة من المصنوعات لم يكن أمام الإفريقيين فيها غير خيار محلي واحد وهو العمل عند الأوروبيين ، أما البدائل الحقيقية فكانت تحددها البيئة والسياسة التي تنتهجها كل إدارة استعمارية، على أن الافريقين مع ذلك أثروا في تحديد شروط مشاركتهم حيث بدؤوا في الإعراب عن شعورهم اتجاه معدلات الأجور والأسعار ليتم بعد ذلك إشراكهم في مناقشة مختلف المسائل الاجتماعية والسياسية التي نبعت من الاستعمار الاقتصادي وأثرت فيه حسب القوانين الاقتصادية[3].

1 – الهادي مبروك دالي، المرجع السابق، ص ص: 289 293.
2 – ج هوبكنز، المرجع السابق، ص ص: 97 98.
3 – والتر رودني، الاقتصاد الاستعماري، ص: 347.

- **التجارة:**

مثلت التجارة خلال مختلف العصور أهم مورد اقتصادي لسكان غرب افريقيا وبالخصوص خلال فترة ما قبل الاستعمار أين شهدت ازدهارا وتطورا كبيرا بلغ مستويات ذات أهمية بالغة في الاقتصاد المحلي للمنطقة، وكانت القوافل التجارية أساس هذه الحركية وركيزة النشاط والتبادل التجاري بين مختلف أقاليم غرب افريقيا من جهة وبينه وبين شمال وشرق القارة الإفريقية من جهة أخرى عبر الصحراء الكبرى التي قدمت لغرب افريقيا ما لم يقدمه المحيط الأطلسي من الأدوار الحضارية العامة حيث كانت مساربها إلى المنطقة خلال العصر الوسيط بمثابة مسالك تعبر من خلالها حضارة البحر الأبيض المتوسط والحضارة الإسلامية التي استمرت في التدفق للمنطقة حتى أواخر الفترة الحديثة[1].

وكانت القوافل التجارية المتخمة بحمولاتها في حركة مستمرة ومنتظمة بين المراكز التجارية الكبيرة التي تقع أكثرها عند نقاط تداخل بين مناطق جغرافية مختلفة، وكان أحد خطوط هذه الأسواق يجري من الغرب إلى الشرق عبر حدود الصحراء الكبرى والسفانا ويشمل مدنا مثل سيجو وجني وتمبكتو وغاو وسكوتو وكنستا وكانو، وفي الجنوب كانت توجد سلسلة مماثلة من الحدود بين السفانا والغابات وكانت تشمل بونا وبوندوكو وبيغو وأونيتشا وسوقي الأشانتي في سلجا وكنتامبو، وكانت هذه المراكز مستودعات للتجميع والتوزيع وكذلك أماكن يجري فيها تغيير أسلوب نقل السلع من وسيلة لأخرى وعند الوصول إلى أحد هذه المراكز كانت القافلة تتفرق ويشرع التجار في الاتصال بالوكلاء المتخصصين الذين يساعدونهم على تصريف سلعهم وشراء منتجات أخرى لرحلة العودة [2].

وقد استوعبت هذه المراكز الأيدي العاملة الوافدة من القبائل المجاورة لها وازدادت الهجرات إليها بازدياد حركة القوافل حتى صار السكان خليطا من مختلف العناصر، وتحولت الحياة البسيطة الى حياة حضارية معتمدة أساسا على التجارة واستقبال القوافل مساهمة بذلك في نمو بعض المراكز التجارية وتوسيع حدودها، فكونت الممالك المستقلة كما حدث بين سجلماسة وأودغشت، وقد تنافست الدول التي قامت على جانبي الصحراء في السيطرة على هذه المراكز وإخضاع أو مصادقة سكان الصحراء الذين يمثلون الدعامة الكبرى لتحرك القوافل وحفظ أمنها[3].

1 – عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص: 211.
2 – ج هوبكنز، المرجع السابق، ص ص: 124 125.
3 – الهادي مبروك دالي، المرجع السابق، ص: 295.

ومن السلع التي شكلت المحرك الأساسي للحركة التجارية بين غرب افريقيا وغيرها من المناطق خاصة شمال افريقيا، نجد الذهب الذي كسب أهمية بالغة في تاريخ الإفريقيين، حيث يعتبر المعدن الأول الذي رفع العزلة عن المنطقة وجلب إليها التجار من مختلف أقاليم القارة الإفريقية وحتى خارجها فضلا على أنه كان مصدر رفاهية لدى الافريقين خلال الفترة الوسيطة عبر مساهمته في قيام العديد من الإمبراطوريات والممالك الإفريقية [1]، هذا إلى جانب الملح الذي مثل هو الآخر سلعة مهمة في تجارة الصحراء منذ فترات طويلة لعدم توفره بكميات كبيرة تفي متطلبات سكان غرب افريقيا حيث يكاد ينعدم إلا في بعض مناطق شرق النيجر وحول حوض البنوي أين يستخرجه الأهالي بطرق بدائية، ومن السلع الاخرى نجد العاج والجلود وريش النعام وغيرها [2].

وهكذا نجد أن الحركة التجارية قبل الاستعمار الأوروبي كانت حرة نشطة بين مختلف أقاليم غرب إفريقيا وشعوبها من جهة، وبينها وبين شمال افريقيا وشرقها وحتى آسيا من جهة أخرى، عبر طرق ومسالك كانت معروفة لدى التجار في مختلف الأرجاء، فضلا عن المراكز التجارية التي شيدت في مناطق متعددة من غرب افريقيا كانت تقدم خدمات بالغة الأهمية وساهمت في ازدهار وحركية التجارة.

ومع دخول الأوربيون إلى غرب افريقيا تراجع النشاط التجاري الداخلي والخارجي على سواء ثم توقف تماما، حيث بعد تقسيم المنطقة بين الدول الأوروبية زال أثر التجارة الداخلية وتركز النشاط على التجارة الخارجية عبر المحيط الأطلسي والذي استغلت لنقل ثروات القارة كالمعادن الخام والمحاصيل الزراعية النقدية نحو أوروبا، لذلك اهتمت الدول الاستعمارية بمد السكك الحديدية [3] وتعبيد بعض الطرق الساحلية التي تربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير في حين بقيت المناطق الداخلية على حالها وبقيت التجارة الداخلية متعثرة حتى بعد استقلال دول المنطقة [4].

1 -R.Mauny, les Siècles obscures de l'Afrique noire, France: librairie fayard, 1970, p:20.

2 – الهادي مبروك دالي، المرجع السابق، ص: 324.

3 – جال عبد الهادي مسعود، المرجع السابق، ص: 83.

4 – كان أول مظهر مادي شهده الإفريقيون للاقتصاد الجديد هو بناء الطرق والسكك الحديدية وخطوط البرق، التي استغلت في بادئ الأمر للعمليات العسكرية لكن سرعان ما استخدمت لنقل المعادن والمحاصيل الزراعية نحو أوربا ، وكان الإفريقيون يعارضون قيام الأوروبيون بإنشاء البنى الأساسية للنقل والمواصلات وكانوا يوزعون إلى أتباعهم إنزال أعمدة البرق وتفكيك قضبان السكك الحديدية كما حدث في اقليم سيني غامبيا بالنيجر خلال ثمانينات القرن 19، ينظر: والتر رودني، الاقتصاد الاستعماري، ص: 239.

ب -مؤتمر برلين والقضايا الاقتصادية بغرب افريقيا :

إن المتمعن في أسباب انعقاد مؤتمر برلين و أهم القضايا التي نوقشت خلال جلساته وحتى القرارات التي خرج بها يرى أن أغلبها اتسمت بالطابع النفعي الذي يهدف إلى خدمة المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية بإفريقيا، بداية من مشكلة حوض الكونغو التي كانت السبب الأول وراء انعقاد المؤتمر إلى قضية الملاحة والتجارة بمختلف الأنهار الإفريقية ووصولا إلى قضية مناطق النفوذ وشروط احتلالها، ومن القضايا التي ارتبطت أساسا بمنطقة غرب افريقيا نجد قضية الملاحة والتجارة بحوض النيجر التي أخذت حيزا هاما من أعمال المؤتمر رغم محاولة بريطانيا إبعادها عن جلسات المؤتمر الرسمية ومناقشتها بصفة جانبية في أروقة المؤتمر وبين الدول الكبرى فقط مثل فرنسا وألمانيا، هذا بالإضافة إلى قضية إلغاء تجارة الرقيق التي تعتبر من القضايا البالغة الأهمية في تاريخ غرب افريقيا.

- قضية الملاحة والتجارة بحوض النيجر:

من الأمور التي تم التركيز عليها في جلسات مؤتمر برلين نجد قضية الملاحة والتجارة في الأنهار الإفريقية وفي مقدمتها نهري الكونغو والنيجر لما لهمها من أهمية كبيرة في التجارة الداخلية والساحلية على سواء، وباعتبارهما من جهة منافذ لتنقل الأشخاص والبضائع بداخل ونحو موانئ القارة، وقد خصص الفصل الخامس من الميثاق النهائي لمؤتمر برلين للملاحة والتجارة بنهر النيجر عبر سن سبعة مواد تنظيمية كانت على النحو التالي:

(المادة 26) من ميثاق المؤتمر:

- التنقل والملاحة بالنيجر، دون استثناء لأي فرع من فروع النهر تظل حرية التنقل بالنهر وروافده خالية تماما للسفن التجارية ولجميع الوافدين عليه من مختلف الدول، سواء لنقل البضائع أو المسافرين بما يتوافق مع أحكام القانون الخاص به واللوائح المنصوص عليها في كيفية الملاحة.
- عند ممارسة الملاحة يعامل الأفراد وأعلام جميع الدول في كل نواحي النهر على قدم المساواة التامة سواء للملاحة مباشرة من البحر إلى موانئ النيجر والعكس، أو بالنسبة للملاحة الساحلية المحدودة على مجرى هذا النهر[1].

1 -Acte général de la conférence de Berlin 1885 ,op.cit.

- على طول مسار ومنافذ النيجر، لن يميز بين رعايا الدول الم ساهمة وأولئك من غير المقيمين، و لن يسمح بأي احتكار للملاحة سواء بالنسبة للشركات أو المؤسسات وحتى الأفراد، ويتم إثبات هذه الأحكام من جانب الدول الموقعة كما هو الحال الآن جزءا من القانون الدولي العام.

(المادة 27) من ميثاق المؤتمر:

- الملاحة في النيجر لا يمكن أن تتعرض لأي عائق أو عطب يترتب عنه خلل في استمرارها.
- في جميع أنحاء النيجر، لا يجوز إخضاع السفن والبضائع التي تنقل بالنهر ويمنح لها حق العبور بغض النظر عن أصلها أو وجهتها.
- لا تؤخذ أي حقوق على السلع التي على متن السفن ما عدا الضرائب أو الواجبات التي يكون لها طابع الأجور مقابل الخدمات المقدمة في إطار قانون الملاحة، ولن تتضمن معدلات هذه الضرائب والرسوم أي معاملة تفضيلية[1].

(المادة 28) من ميثاق المؤتمر:

- جميع نواحي النهر وروافده تخضع لنفس النظام المعمول والمعتمد عليه في الملاحة[2].

(المادة 29) من ميثاق المؤتمر:

- الطرق والسكك الحديدية والقنوات الجانبية التي أنشئت للأغراض الخاصة بتحسين العيوب الداخلية لأقسام النيجر على اختلافها مثل الفروع والروافد ، سيتم النظر فيها في وسائل جودة الاتصالات حيث تكون مفتوحة أمام حركة المرور لكافة الدول.
- قد تفرض على هذه الطرق والسكك الحديدية والقنوات رسوم معينة على أساس تكاليف بنائها وصيانتها وإدارتها وتعتبر كفوائد تدفع كمستحقات للمقاولين.
- يتم التعامل بالمساواة في فرض الرسوم على مواطني البلدان المعنية والوافدين من الأجانب. [3].

1 - Acte général de la conférence de Berlin1884 1885 ,op.cit. (ينظر ملحق الوثائق)
2 -Ibid .
3 -Ibid .

(المادة 30) من ميثاق المؤتمر:

- بريطانيا ملتزمة بتطبيق مبادئ حرية التنقل المنصوص عليها في المواد 26، 27، 28، 29 في مياه النيجر ومختلف روافدهوفروعهوالمناطق التي تكون تحت سيادتها أو حمايتها.
- العمل على تصميم أنظمة الحماية والسلامة وتنظيم الملاحة لتسهيل قدر الإمكان حركة السفن التجارية.
- تلتزم بريطانيا بحماية التجار الأجانب من مختلف الدول التجارية وفي جميع أجزاء مجرى النيجر وخاصة تلك التي تحت سيادتها أو حمايتها كما لو كانوا رعاياها الخاصين، شريطة أن يتقيد هؤلاء التجار باللوائح المعتمدة حسب قانون الملاحة[1].

(المادة 31) من ميثاق المؤتمر:

- تطبق نفس التحفظات والشروط والالتزامات المنصوص عليها في المواد السابقة على فرنسا، سيما في المناطق تحت سيادتها أو حمايتها.

(المادة 32) من ميثاق المؤتمر:

- كل الدول الأخرى والموقعة على ميثاق المؤتمر تخضع لنفس القوانين، في حال ممارستها مستقبلا لحقوق السيادة أو الحماية على أي جزء من مياه النيجر[2].

(المادة 33) من ميثاق المؤتمر:

- تظل أحكام المواد السابقة سارية المفعول حتى في زمن الحروب وبناء على ذلك، فإن جميع الدول المحايدة أو المحاربة تكون حرة في كل الأوقات لغرض التجارة على النيجر وفروعه وروافده ومنافذه فضلا عن المياه الإقليمية التي تصب فيها مختلف روافد النهر.
- في حالة الحرب، تبقى الحركة حرة على الطرق والسكك الحديدية والقنوات المذكورة في المادة 29، مع تطبيق بعض الاستثناءات فيما يتعلق بنقل الأشياء الخاصة بالدول المتحاربة حيث ينظر فيها بحكم القانون[3].

1 -Acte général de la conférence de Berlin 1884-1885,op.cit. (ينظر ملحق الوثائق)
2 -Ibid .
3 -Ibid .

نستخلص من المواد السابقة الذكر أن حالة التصادم بين المصالح الاقتصادية للدول الكبرى جعلت المؤتمرون ببرلين يولون أهمية بالغة لقضية الملاحة بحوض النيجر، شأنه في ذلك شأن منطقة حوض الكونغو التي كانت السبب المباشر وراء انعقاد مؤتمر برلين، وليس الأمر بغريب كون حوض النيجر يعتبر منطقة إستراتيجية بامتياز قدمت الكثير لاقتصادية الدول الاستعمارية خاصة مجرى النهر وروافده التي كانت بمثابة الشرايين في غرب افريقيا وأساس الحركة التجارية الداخلية والساحلية على سواء عبر التصدير والاستيراد لمنتجات الاقتصاد الاستعماري من وإلى أوروبا، والجدير بالذكر أن المؤتمر أقر في نهر النيجر حرية الملاحة فقط بينما في نهر الكونغو أكد على حرية الملاحة والتجارة في نفس الوقت[1].

- قضية إلغاء تجارة الرقيق:

كانت مسألة إلغاء تجارة الرقيق من القضايا التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل الدول الأوروبية الكبرى مطلع القرن التاسع عشر، وخاصة بريطانيا التي نادت بذلك منذ سنة 1807 كما ذكرنا في الفصول السابقة، غير أن الأسباب والدوافع الحقيقية التي كانت وراء ذلك تعكس الخلفيات الاقتصادية التي حركت سياسات الدول الأوروبية بالقارة الإفريقية، ففي حين يعتقد الكثير أن العامل الإنساني كان الدافع الرئيسي وراء تحريم تجارة الرقيق يجد المتمعن في سياسة الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا أن القضية تتعلق بالجانب الاقتصادي أكثر من شيء آخر، حيث حاولت هذه الدول إيقاف تدفق السود إلى أوروبا وأمريكا للتخلص من أعباء التكفل والرعاية لهم خاصة بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا وتعويض اليد العاملة بالآلات[2].

وكانت بريطانيا في بادئ الأمر تستخدم عملية إلغاء الرقيق لخلق المصاعب أمام الدول التي تعتمد على الأيدي العاملة المشترية (الرقيق) في الإنتاج الزراعي ثم الإنتاج الصناعي فيما بعد، وكان إعطاء بريطانيا نفسها الحق في تفقد وتفتيش السفن الأجنبية ومصادرة ما عليها من شحنات بشرية يحرم حقول القطن وقصب السكر الأمريكية من اليد العاملة اللازمة للإنتاج بوجه الخصوص، سيما وأن هذا الإنتاج كان ينافس انجلترا ومستعمراتها في بحر الكاريبي بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية[3].

1-Joseph Zerbo, Histoire de l'Afrique noire d'hier à demain, Paris:Hatier,1963, p:300.

2 – حسيني محمد كامل، المرجع السابق، ص: 95.

3 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 211 212.

وإذا لاحظنا أن انجلترا كانت تهتم بتمويل الحركات التجارية أكثر من اهتمامها بالإنتاج الزراعي نفسه، لعرفنا أن إلغاء تجارة الرقيق لم يكن يتضارب مع أرباح أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين الذين يحصلون دائما على أرباحهم من التجارة سواء أكانت السلع والبضائع من إنتاج العبيد أو من إنتاج عمال مأجورين، وكانت عملية إلغاء الاسترقاق تسمح لرجل الأعمال أو الممول الانجليزي بأن يحصل على العمال نظير أجر يومي، في حين أن صاحب العبيد أو الذي يتاجر في العبيد يجمد جزءا كبيرا من رأس ماله في شراء هذه القوة العاملة وتؤدي به عملية تحرير العبيد إلى فقدان رأس ماله وهكذا يتضح جيدا أن العامل الاقتصادي كان الدافع الرئيسي الذي جعل انجلترا تقف أمام تجارة العبيد رغم ادعاءاتها الإنسانية في ذلك [1].

فمن الناحية الأساسية فإن تجارة للرقيق لم توجد إلا لأن عائدات الصادرات كانت أكبر من عائدات استخدام الأيدي العاملة في الاقتصاد المحلي، ولو كانت الحالة غير ذلك لكان الأرجح أن يحتفظ الرقيق للاستخدام في افريقيا بإعداد أكبر، فتكلفة جمع الرقيق كانت هي نفسها بالنسبة لكلتا السوقين كما أن تكلفة نقلهم إلى الأسواق المحلية كثيرا ما كانت مماثلة لتكلفة نقلهم إلى المستودعات الساحلية وكان الثمن الذي يدفع مقابل الرقيق هو الموضع الأساسي للاختلاف، وهذا الفرق في الثمن يعكس الإنتاجية العليا للأيدي العاملة في الأمريكيتين، ولم يحدث أبدا أن ارتفع سعر تصدير الرقيق إلى النقطة التي يصبح معها من الأرخص للأوروبيين أن يتحولوا إلى مصادر بديلة للتوريد أو انخفض إلى النقطة التي يتسبب عندها فيما هو أكثر من انقطاع مؤقت في التجارة[2].

ولا ننسى أن نشير إلى أنه في محاولة بريطانيا لإلغاء تجارة الرقيق عامل استراتيجي تمثل في فرض سيادتها بالسواحل الإفريقية من ناحية وكسر اقتصاد الإفريقيين من ناحية أخرى، نتيجة مصادرة سفنهم وشحناتهم إذا ثبت أنها تعمل في تجارة الرقيق وهو ما يؤدي إلى ضياع رؤوس الأموال وهدم نظام الاقتصاد المحلي من أساسه خاصة وأن الافريقين يعتمدون على العبيد في التجارة والزراعة والرعي [3].

1 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 212.
2 – ج هوبكنز، المرجع السابق، ص: 211.
3 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 212.

وقد شرعت بريطانيا في تدويل قضية إلغاء تجارة الرقيق منذ مؤتمر فينا سنة 1815 حيث حاولت استصدار إدانة صريحة لتجارة الرقيق، وسعت بعد ذلك إلى وقف تجارة الرقيق الدولية عبر تنفيذ إستراتجية محددة إزاء ذلك تمحورت حول ثلاث نقاط: أولا يحظر التشريع المحلي على مواطني الدولة المعنية المشاركة في تجارة الرقيق، ثانيا معاهدة ثنائية تخول للأساطيل حقا تبادليا في تفتيش وضبط السفن التجارية التابعة لأي من الأمم المتعاقدة في عرض البحار في حال قيامها بالتجارة غير المشروعة وثالثا التعاون عن طريق لجان مشتركة تخولها سلطة الحكم على سفن النخاسة المحتجزة وإطلاق سراح العبيد الموجودين على ظهرها[1].

وكان لهذه القرارات واقعا عمليا انتقل من بريطانيا إلى بقية الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا والبرتغال التي اتخذت قرارات مماثلة من أجل إلغاء تجارة الرقيق في بلادها والأراضي التي تخضع لها حيث، حددت البرتغال سنة 1823 لإلغاء الرق بشكل نهائي في الأراضي التي تحت سيادتها والتي تقع إلى الشمال من خط الاستواء، وإن كان هذا الموعد قد امتد بعد ذلك حتى عام 1850، كما أن إسبانيا حرمت تجارة الرقيق منذ سنة 1820واصبحت توافق على تفتيش سفنها من قبل البحرية البريطانية شانها في ذلك شن البرتغال وفي نفس الوقت كانت كل من هولندا والسويد قد حرمت هذه التجارة وإذ كانت هناك بعض الحالات التي استمرت في مخالفة هذه التشريعات خاصة في المناطق الإفريقية وبالتالي تخضع للعقوبات من قبل الدول ذات السيادة [2].

وقد استمرت الجهود الدولية في وقف تجارة الرقيق حتى الربع الأخير من القرن 19، حيث تم إعادة طرح المسألة خلال مؤتمر برلين ومناقشتها خلال جلساته الرسمية، إذ جاء في المادة التاسعة من ميثاق المؤتمر ما يفيد بأن تجارة الرقيق محرمة طبقا لمبادئ القانون الدولي، ولذا فإنه لابد من العمل على منع الاتجار في الرقيق سواء بحرا أو برا وعلى القوى التي تمارس سيادتها أو نفوذها في المناطق الإفريقية أن تحرم تجارة الرقيق هناك، كما دعت نفس المادة كل القوى أن تجند كل الإمكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبة كل من يمارس العمل بها[3].

1 – س داجيه، إلغاء تجارة الرقيق، تاريخ افريقيا العام، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية،1990، مج: 07، ص: 96.
2 – جلال يحي، المرجع السابق، ص: 216.
3 -Acte général de la conférence de Berlin 1885,op.cit.

خاتمة

من خلال فصول الدراسة التي غطت الفترة الممتدة من القرن 16م حتى مطلع القرن 20م وشملت مختلف جوانب الموضوع الرئيسية والثانوية، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجا ت كانت بمثابة إجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات التي تتمحور حول تداعيات وظروف انعقاد مؤتمر برلين وأهم انعكاساته السياسية والاقتصادية على منطقة غرب افريقيا، وقد ارتأينا تقديمها كالتالي:

– شكلت الإمكانات الطبيعية والبشرية الهائلة التي يحظى بها إقليم غرب افريقيا سببا رئيسيا وراء غزو الأوروبيين له واحتلاله تبعا عبر مراحل منظمة ومتسلسلة، بداية بالكشوف الجغرافية الأولى خلال القرنين 16 و17م التي جعلت للأوروبيين موطأ قدم بسواحل غرب افريقيا ومكنتهم من إنشاء مراكز تجارية تحولت بمرور الأيام إلى مستوطنات تستغل فيها ثروات المنطقة وتوجه بما يخدم مصالح الدول الأوروبية، لتأتي بعد ذلك الكشوف الثانية خلال القرنين 18 و19 التي كانت أكثر تنظيما ودعما من سابقاتها، ونجحت في توسيع دائرة النفوذ الأوروبي بغرب افريقيا ومهدت في نفس الوقت لاحتلال المنطقة عسكريا سيما بعد حركة المقاومة الوطنية التي تبنتها بعض الزعاما ت الإفريقية ورؤساء القبائل الكبرى، والتي لم يكتب لها النجاح لعدة عوامل منها قلة الأسلحة وقدمها مقارنة بتلك التي استخدمها الأوروبيون.

– باشرت الدول الأوروبية نفوذها الاستعماري بإفريقيا تراتبيا وفق الزمان والمكان المناسب، بداية باستعمار بلدان شمال افريقيا وعلى رأسها الجزائر ومصر لتركز بعد ذلك نشاطها الاستعماري على إقليم غرب افريقيا القريب منها، أين تزعمت كل من فرنسا وبريطانيا الحركة الاستعمارية بالمنطقة بعد أن بذلت مجهودات كبيرة في إنشاء مستعمرات للزنوج المحررين من تجارة الرقيق وعملت على تطوير الأوضاع بها وتحديثها حتى تقترب النظم الموجودة فيها من النظم التي تتماشى مع مصالحها الاستعمارية، هذا فضلا على تشجيعها لحركة الكشف الجغرافي بدواخل غرب افريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي ساهمت إلى حد كبير في التمهيد لاحتلال معظم أجزاء المنطقة عسكريا والسيطرة عليها قبل انعقاد مؤتمر برلين.

-أدى ظهور ألمانيا كقوة سياسية كبرى بأوروبا إلى حدوث العديد من التطورات على الصعيد الأوروبي والإفريقي، سيما أمام السياسة التي انتهجها القائد الألماني بيسمارك الذي ركز على إيجاد تنافس دولي خارج أوروبا تكون ألمانيا في منأى عنه حتى يتسنى لها تحقيق سيادتها الإقليمية داخل القارة ويمكنها في نفس الوقت من تحقيق الأمن للرايخ الألماني عبر الابتعاد عن مشاكل الاستعمار التي تؤدي إلى الاحتكاك مع بقية الدول، وهو الأمر الذي دفع بيسمارك آنذاك إلى تشجيع الدول الأوروبية في تحركاتها الاستعمارية بالقارة الإفريقية خاصة فرنسا وبريطانيا اللتان تعتبران المنافس التقليدي لألمانيا سياسيا وعسكريا.

-تسبب تضارب المصالح الاستعمارية بإفريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى اضطراب الوضع الدولي بأوروبا وتقويض أركان السلام بها، ولم يكن أمام القوى الأوروبية الكبرى من خيار إلا تقطيع أواصل افريقيا كي تحافظ على التوازن الدبلوماسي داخل أوروبا، حيث سارعت إلى عقد مؤتمر دولي تناقش فيه القضايا المختلف عليها وجل المشاكل المتعلقة بمناطق النفوذ والتجارة بأقاليم إفريقيا، فضلا عن وضع إطار معين يخدم مصالح كل منها وينظم العلاقات الدولية فيما بينها تفاديا لأي مشاكل أو تطورات قد تؤدي لمواجهات عسكرية مباشرة.

-إن التغيرات السياسية التي طرأت على إ فريقيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين 1884 1885 والسرعة التي تمت بها لم يسبق لها نظير في تاريخ القارة، بل إن أهم الأحداث و أكثرها تأثيرا وقعت خلال هذه الفترة وكانت السبب المباشر وراء دعوة بيسمارك لعقد مؤتمر برلين، هذا المؤتمر الذي جاء في حقيقة الأمر لتسوية النزاعات بين الدول الأوروبية أكثر منه لتقسيم افريقيا، ذلك أن جل أقاليم القارة تم الاستحواذ عليها قبل تاريخ 1884 خاصة إقليم غرب افريقيا ومنطقة حوض الكونغو التي شهدت تنافسا وصراعا محتدما بين الدول الاستعمارية لما تزخر به من مقومات جيوسياسية واقتصادية بقيت محل خلاف ونزاع بين هذه الدول حتى تاريخ انعقاد مؤتمر برلين وخروجه بقرارات تنظيمية وتوافقية حول ذلك.

-المؤتمر سواء في جلساته أو النتائج التي توصل إليها يعطي صورة حية للصراعات المختلفة بين القوى الأوروبية الكبرى في القارة الإفريقية خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، هذه الدول الثلاث التي سعت بكل الطرق لضمان مكاسبها السياسية والاقتصادية بإفريقيا وعملت جاهدة على توجيه حيثيات المؤتمر بما يخدم مصالحها، فمثلا بريطانيا حاولت منذ المباحثات الأولى للمؤتمر معالجة قضية حوض النيجر على هامش الجلسات الرسمية للمؤتمر حتى تضمن سيطرتها الأحادية على الملاحة والتجارة في المنطقة، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا التي عملت على تقديم بعض المواد المتعلقة بالاحتلال الفعلي وشروطه حتى تثبت سيطرتها على المناطق التي اكتشفتها بحوض الكونغو، هذا فضلا عن قيام ممثلي هذه الدول بعقد جلسات جانبية بأروقة المؤتمر لمناقشة القضايا المصيرية لكل منها وهو الأمر الذي يعطي انطباعا واضحا عن مدى الخلاف والصراع بينها.

-من خلال جلسات المؤتمر والميثاق النهائي الذي خرج به، يتضح أنه لم يتم الاتفاق على أي تقسيمات إقليمية معينة للدول الاستعمارية بالقارة الإفريقية، غير أنه تم ضبط القوانين والقرارات التي حددت بموجبها مناطق النفوذ والسيطرة لكل منها، مثل القرار الذي جاء تحت عنوان الاحتلال الفعلي وشروطه، والذي ترك المجال مفتوحا أمام هذه الدول لتتصرف في باقي المناطق الإفريقية التي لم يسيطر عليها عسكريا، وبذلك يمكن القول أن مؤتمر برلين وبطريقة غير مباشرة كرس للسياسة الاستعمار بالقارة الإفريقية فضلا على أنه قننها ونظمها تفاديا لأي مشاكل أو خلافات بين الدول الأوروبية.

- يعتبر مؤتمر برلين أول مؤتمر دولي من نوعه عقد لمناقشة مشاكل افريقيا وشؤونها السياسية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، غير أن هدفه الأساسي والحقيقي لم يكن في صالح القارة الإفريقية وسكانها بل كان لضمان سلامة الدول الأوروبية ومصالحها الاستعمارية بها، ويتضح ذلك من خلال جلساته التي عقدت دون حضور ممثلين عن الإفريقيين الذين هضمت حقوقهم وأملاكهم على جميع الأصعدة والجوانب.

– كان لمؤتمر برلين العديد من الانعكاسات السياسية على منطقة غرب افريقيا وفي مقدمتها ظهور العديد من الوحدات السياسية الاصطناعية بالمنطقة والتي تفتقد ل لمقومات الجغرافية والبشرية وحتى الاقتصادية تمكنها من البقاء أو الاستمرار كوحدات متجانسة، والجدير بالذكر أن هذه الوحدات جاءت نتيجة سياسة الاحتلال الفعلي التي أقرها المؤتمر والتي فتحت المجال أمام الدول الاستعمارية للتوسع حسب قوة كل منها في غرب افريقيا دون مراعاة الوحدة السياسية والاجتماعية للقبيلة أو الشعب الواحد، ، وتحت باب المساومات السياسية دخلت العديد من التعديلات الجوهرية في الحدود دون مراعاة الوحدة الجغرافية التي يعيش عليها جمع مستقر من الناس.

– لعب العامل الأحادي عقب مؤتمر برلين دورا رئيسيا في تقسيم الوحدات السياسية بغرب افريقيا ورسم حدودها التي تسمى بالحدود الفلكية والمتمثلة في خطوط مستقيمة تتمشى مع خطوط العرض والطول وهي أسوأ أنواع الحدود، حيث ترتبت عنها العديد من المشاكل بين دول المنطقة بعد الاستقلال، ناهيك على أنها خلفت دولا حبيسة في المنطقة لا سواحل لها مثل دولة تشاد والنيجر ومالي وزامبيا وزيمبابوي وبتسوانا لاند ورواندا وبوروندي وسوازيلاند وباسوتو لاند و أوغنده وبوركينا فاسو، وللإشارة قد قسمت منطقة غرب افريقيا إلي أكثر من سبع عشرة وحدة سياسية بينما نجد الهند التي تعادل مساحة غرب افريقيا وحدة سياسية واحدة تتمتع بكل المقومات الإقليمية.

– سارعت الدول الأوروبية في أعقاب مؤتمر برلين إلى تثبيت أقدامها بغرب إفريقيا، عبر لجوئها إلى عدة أساليب تجارية ملتوية، كإنشاء الشركات الاحتكارية وهي مؤسسات تجارية ذات رؤوس أموال ضخمة تقوم بشراء الأراضي أو مصادرتها تحت غطاء الاستثمار وتبرم من جهة الاتفاقيات وترسم أسس الحكم في المناطق الهامة والإستراتيجية التي لا تلبث أن تضع يدها عليها بقوة السلاح وبحجة حماية مصالحها الاقتصادية هناك، وبهذه الوسيلة وباسم التجارة استطاعت هذه الدول الاستحواذ على جل أراضي القارة الإفريقية.

– كانت الحركة التجارية قبل الاستعمار الأوروبي حرة نشطة بين مختلف أقاليم غرب إفريقيا، وبينها وبين شمال افريقيا وشرقها وحتى آسيا من جهة أخرى، عبر طرق ومسالك كانت معروفة لدى التجار في مختلف أرجاء المنطقة، فضلا عن المراكز التجارية التي شيدت في مناطق متعددة من غرب افريقيا قدمت خدمات بالغة الأهمية وساهمت كثيرا في ازدهار وحركية التجارة الداخلية، غير أنه بعد تقسيم المنطقة بين الدول الأوروبية زال أثر هذه التجارة، وتركز النشاط على التجارة الخارجية عبر المحيط الأطلسي والتي استغلت لنقل ثروات المنطقة كالمعادن الخام والمحاصيل الزراعية النقدية نحو أوروبا.

– عملت الدول الاستعمارية على مد السكك الحديدية وتعبيد بعض الطرق الساحلية التي تربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير في حين أهملت المناطق الداخلية ولم تولها أي اهتمام، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على التجارة الداخلية، وأدى إلى تعثر التنمية الاقتصادية لدول غرب افريقيا حتى بعد استقلال.

ملاحق

ملحق الوثائق

الميثاق النهائي لمؤتمر برلين ..

Acte général de la conférence de Berlin 1884–1885, Publié d'après: Décolonisations, instabilités et famines en Afrique: Cent ans Après la Conférence de Berlin, 1885-1985: préface de Jean Ziegler ,Bruxelles : Solidarité socialiste, 1986, P: 27.

Document

Acte général de la Conférence africaine

signé à Berlin le 26 février 1885

Au Nom de Dieu Tout-Puissant,

Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ; Sa Majesté l'Empereur d'Autriche, Roi de Bohême, etc. et Roi apostolique de Hongrie ; Sa Majesté le Roi des Belges, Sa Majesté le Roi de Danemark, Sa Majesté le Roi d'Espagne, le Président des Etats-Unis d'Amérique, le Président de la République Française, Sa Majesté la Reine du Royaume-Uni de la Grande-Bretagne et d'Irlande, Impératrice des Indes ; Sa Majesté le Roi d'Italie, Sa Majesté le Roi des Pays-Bas, Grand-Duc de Luxembourg, etc. ; Sa Majesté le Roi de Portugal et des Algarves, etc. ; Sa Majesté l'Empereur de toutes les Russies, Sa Majesté le Roi de Suède et Norvège, etc. ; et Sa Majesté l'Empereur des Ottomans,

Voulant régler, dans un esprit de bonne entente mutuelle, les conditions les plus favorables au développement du commerce et de la civilisation dans certaines régions de l'Afrique, et assurer à tous les peuples les avantages de la libre navigation sur les deux principaux fleuves africains qui se déversent dans l'Océan Atlantique ; désireux, d'autre part, de prévenir les malentendus et les contestations que pourraient soulever à l'avenir les prises de possessions nouvelles sur les côtes de l'Afrique, et préoccupés en même temps des moyens d'accroître le bien-être moral et matériel des populations indigènes, ont résolu, sur l'invitation qui leur a été adressée par le Gouvernement Impérial d'Allemagne d'accord avec le Gouvernement de la République Française, de réunir à cette fin une conférence à Berlin, et ont nommé pour Leurs Plénipotentiaires, à savoir :

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'ALLEMAGNE, ROI DE PRUSSE :

Le Sieur Othon, Prince de Bismarck, Son Président du Conseil des Ministres de Prusse, Chancelier de l'Empire ;

Le Sieur Paul, Comte de Hatzfeldt, Son Ministre d'Etat et Secrétaire d'Etat du Département des Affaires étrangères :

Le Sieur Auguste Busch, Son Conseiller Intime actuel de légation et Sous-Secrétaire d'Etat au Département des Affaires étrangères ;

Et le Sieur Henri de Kusserow, Son Conseiller de légation au Département des Affaires étrangères ;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'AUTRICHE, ROI DE BOHÊME, ETC. et ROI APOSTOLIQUE DE HONGRIE :

Le Sieur Émeric, Comte Széchényi, de Sárvár Felsö-Vidék, Chambellan et Conseiller Intime actuel, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI DES BELGES :

Le Sieur Gabriel-Auguste, Comte Van der Straten Ponthoz, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

Et le Sieur Auguste, Baron Lambermont, Ministre d'Etat, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire ;

SA MAJESTÉ LE ROI DE DANEMARK :

Le Sieur Émile de Vind, Chambellan, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI D'ESPAGNE :

Don Francisco Merry y Colom, Comte de Benomar, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté d'Allemagne, Roi de Prusse ;

LE PRÉSIDENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE :

Le Sieur John A. Kasson, Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire des États-Unis d'Amérique près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

Et le Sieur Henry S. Sanford, ancien Ministre ;

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE :

Le Sieur Alphonse, Baron de Courcel, Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire de France près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LA REINE DU ROYAUME-UNI DE LA GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE, IMPÉRATRICE DES INDES :

Sir Edward, Baldwin Malet, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI D'ITALIE :

Le Sieur Édouard, Comte de Launay, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI DES PAYS-BAS, GRAND-DUC DE LUXEMBOURG, ETC. :

Le Sieur Frédéric-Philippe, Jonkheer van der Haeven, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ LE ROI DE PORTUGAL ET DES ALGARVES, ETC. :

Le Sieur da Serra Gomes, Marquis de Penafiel, Pair du Royaume, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse,

Et le Sieur Antoine de Serpa Pimentel, Conseiller d'Etat et Pair du Royaume ;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR DE TOUTES LES RUSSIES :

Le Sieur Pierre, Comte Kapnist, Conseiller privé, Son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté le Roi des Pays-Bas ;

SA MAJESTÉ LE ROI DE SUÈDE ET DE NORVÈGE, ETC. :

Le Sieur Gillis, Baron Bildt, Lieutenant-Général, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse ;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR DES OTTOMANS :

Méhemed Saïd Pacha, Vézir et Haut Dignitaire, Son Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire près sa Majesté l'Empereur d'Allemagne, Roi de Prusse,

Lesquels, munis de pleins pouvoirs qui ont été trouvés en bonne et due forme, ont successivement discuté et adopté :

1° Une Déclaration relative à la liberté du commerce dans le bassin du Congo, ses embouchures et pays circonvoisins, avec certaines dispositions connexes ;

2° Une Déclaration concernant la traite des esclaves et les opérations qui, sur terre ou sur mer, fournissent des esclaves à la traite ;

3° Une Déclaration relative à la neutralité des territoires compris dans le bassin conventionnel du Congo ;

4° Un Acte de navigation du Congo, qui, en tenant compte des circonstances locales, étend à ce fleuve, à ses affluents et aux eaux qui leur sont assimilées, les principes généraux énoncés dans les articles 108 à 116 de l'Acte final du Congrès de Vienne et destinés à régler, entre les Puissances signataires de cet Acte, la libre navigation des cours d'eau navigables qui séparent ou traversent plusieurs États, principes conventionnellement appliqués depuis à des fleuves de l'Europe et de l'Amérique, et notamment au Danube, avec les modifications prévues par les traités de Paris de 1856, de Berlin de 1878, et de Londres de 1871 et de 1883 ;

5° Un acte de navigation du Niger, qui, en tenant également compte des circonstances locales, étend à ce fleuve et à ses affluents les mêmes principes inscrits dans les articles 108 à 116 de l'Acte final du Congrès de Vienne ;

6° Une déclaration introduisant dans les rapports internationaux des règles uniformes relatives aux occupations qui pourront avoir lieu à l'avenir sur les côtes du continent africain.

Et ayant jugé que ces différents documents pourraient être utilement coordonnés en un seul instrument, les ont réunis en un Acte général composé des articles suivants :

CHAPITRE I°

DÉCLARATION RELATIVE A LA LIBERTÉ DU COMMERCE DANS LE BASSIN DU CONGO, SES EMBOUCHURES ET PAYS CIRCONVOISINS, ET DISPOSITIONS CONNEXES.

Article premier

Le commerce de toutes les nations jouira d'une complète liberté :

1° Dans tous les territoires constituant le bassin du Congo et de ses affluents. Ce bassin est délimité par les crêtes des bassins contigus, à savoir, notamment, les bassins du Niari, de l'Ogowé, du Schari et du Nil, au Nord ; par la ligne de faîte orientale des affluents du lac Tanganyka, à l'Est ; par les crêtes des bassins du Zambèze et de la Logé, au Sud. Il embrasse, en conséquence, tous les territoires drainés par le Congo et ses affluents, y compris le lac Tanganyka et ses tributaires orientaux ;

2° Dans la zone maritime s'étendant sur l'Océan Atlantique depuis le parallèle situé par 2° 30' de latitude sud jusqu'à l'embouchure de la Logé.

La limite septentrionale suivra le parallèle situé par 2° 30', depuis la côte jusqu'au point où il rencontre le bassin géographique du Congo, en évitant le bassin de l'Ogowé, auquel ne s'appliquent pas les stipulations du présent Acte.

La limite méridionale suivra le cours de la Logé jusqu'à la source de cette rivière et se dirigera de là vers l'Est jusqu'à la jonction avec le bassin géographique du Congo ;

3° Dans la zone se prolongeant à l'Est du bassin du Congo, tel qu'il est délimité ci-dessus jusqu'à l'Océan Indien, depuis le cinquième degré de latitude Nord jusqu'à l'embouchure du Zambèze, au Sud ; de ce point la ligne de démarcation suivra le Zambèze jusqu'à cinq milles en amont du confluent du Shiré et continuera par la ligne de faîte séparant les eaux qui coulent vers le lac Nyassa des eaux tributaires du Zambèze, pour rejoindre enfin la ligne de partage des eaux du Zambèze et du Congo.

Il est expressément entendu qu'en étendant à cette zone orientale le principe de la liberté commerciale, les Puissances représentées à la Conférence ne s'engagent que pour elles-mêmes et que ce principe ne s'appliquera aux territoires appartenant actuellement à quelque État indépendant et souverain qu'autant que celui-ci donnera son consentement. Les Puissances conviennent d'employer leurs bons offices auprès des Gouvernements établis sur le littoral africain de la mer des Indes afin d'obtenir ledit consentement et, en tout cas, d'assurer au transit de toutes les nations les conditions les plus favorables.

Art. 2.

Tous les pavillons, sans distinction de nationalité, auront libre accès à tout le littoral des territoires énumérés ci-dessus, aux rivières qui s'y déversent dans la mer, à toutes les eaux du Congo et de ses affluents, y compris les lacs, à tous les ports situés sur les bords de ces eaux, ainsi qu'à tous les canaux qui pourraient être creusés à l'avenir dans le but de relier entre eux les cours d'eau ou les lacs compris dans toute l'étendue des territoires décrits à l'article 1er. Ils pourront entreprendre toute espèce de transports et exercer le cabotage maritime et fluvial ainsi que la batellerie sur le même pied que les nationaux.

Art. 3.

Les marchandises de toute provenance importées dans ces territoires, sous quelque pavillon que ce soit, par la voie maritime ou fluviale ou par celle de terre, n'auront à acquitter d'autres taxes

que celles qui pourraient être perçues comme une équitable compensation de dépenses utiles pour le commerce et qui, à ce titre, devront être également supportées par les nationaux et par les étrangers de toute nationalité.

Tout traitement différentiel est interdit à l'égard des navires comme des marchandises.

Art. 4.

Les marchandises importées dans ces territoires resteront affranchies de droits d'entrée et de transit.

Les Puissances se réservent de décider, au terme d'une période de vingt années, si la franchise d'entrée sera ou non maintenue.

Art. 5.

Toute Puissance qui exerce ou exercera des droits de souveraineté dans les territoires susvisés ne pourra y concéder ni monopole ni privilège d'aucune espèce en matière commerciale.

Les étrangers y jouiront indistinctement, pour la protection de leurs personnes et de leurs biens, l'acquisition et la transmission de leurs propriétés mobilières et immobilières et pour l'exercice des professions, du même traitement et des mêmes droits que les nationaux.

Art. 6.

Dispositions relatives à la protection des indigènes, des missionnaires et des voyageurs, ainsi qu'à la liberté religieuse.

Toutes les Puissances exerçant des droits de souveraineté ou une influence dans lesdits territoires s'engagent à veiller à la conservation des populations indigènes et à l'amélioration de leurs conditions morales et matérielles d'existence et à concourir à la suppression de l'esclavage et surtout de la traite des noirs ; elles protégeront et favoriseront, sans distinction de nationalités ni de cultes, toutes les institutions et entreprises religieuses, scientifiques ou charitables créées et organisées à ces fins ou tendant à instruire les indigènes et à leur faire comprendre et apprécier les avantages de la civilisation.

Les missionnaires chrétiens, les savants, les explorateurs, leurs escortes, avoirs et collections seront également l'objet d'une protection spéciale.

La liberté de conscience et la tolérance religieuse sont expressément garanties aux indigènes comme aux nationaux et aux étrangers. Le libre et public exercice de tous les cultes, le droit

en son pouvoir pour mettre fin à ce commerce et pour punir ceux qui s'en occupent.

CHAPITRE III.

DÉCLARATION RELATIVE A LA NEUTRALITÉ DES TERRITOIRES COMPRIS DANS LE BASSIN CONVENTIONNEL DU CONGO

Art. 10.

Afin de donner une garantie nouvelle de sécurité au commerce et à l'industrie et de favoriser, par le maintien de la paix, le développement de la civilisation dans les contrées mentionnées à l'article 1er et placées sous le régime de la liberté commerciale, les Hautes Parties signataires du présent Acte et celles qui y adhéreront par la suite s'engagent à respecter la neutralité des territoires ou parties de territoires dépendant desdites contrées, y compris les eaux territoriales, aussi longtemps que les Puissances qui exercent ou qui exerceront des droits de souveraineté ou de protectorat sur ces territoires, usant de la faculté de se proclamer neutres, rempliront les devoirs que la neutralité comporte.

Art. 11.

Dans le cas où une Puissance exerçant des droits de souveraineté ou de protectorat dans les contrées mentionnées à l'article 1er et placées sous le régime de la liberté commerciale, serait impliquée dans une guerre, les Hautes Parties signataires du présent Acte et celles qui y adhéreront par la suite s'engagent à prêter leurs bons offices pour que les territoires appartenant à cette Puissance et compris dans la zone conventionnelle de la liberté commerciale soient, du consentement commun de cette Puissance et de l'autre ou des autres parties belligérantes, placés pour la durée de la guerre sous le régime de la neutralité et considérés comme appartenant à un Etat non belligérant : les parties bellégérantes renonceraient, dès lors, à étendre les hostilités aux territoires ainsi neutralisés, aussi bien qu'à les faire servir de base à des opérations de guerre.

Art. 12.

Dans le cas où un dissentiment sérieux, ayant pris naissance au sujet ou dans les limites des territoires mentionnés à l'article 1er et placés sous le régime de la liberté commerciale, viendrait à s'élever entre des Puissances signataires du présent Acte ou des Puissances qui y adhéreraient par la suite, ces Puissances s'engagent, avant d'en appeler aux armes, à recourir à la médiation d'une ou de plusieurs Puissances amies.

Pour le même cas, les mêmes Puissances se réservent le recours facultatif à la procédure de l'arbitrage.

CHAPITRE IV.

ACTE DE NAVIGATION DU CONGO

Art. 13.

La navigation du Congo, sans exception d'aucun des embranchements ni issues de ce fleuve, est et demeurera entièrement libre pour les navires marchands, en charge ou sur lest, de toutes les nations, tant pour le transport des marchandises que pour celui des voyageurs. Elle devra se conformer aux dispositions du présent Acte de navigation et aux règlements à établir en exécution du même Acte.

Dans l'exercice de cette navigation, les sujets et les pavillons de toutes les nations seront traités, sous tous les rapports, sur le pied d'une parfaite égalité, tant pour la navigation directe de la pleine mer vers les ports intérieurs du Congo, et **vice versa**, que pour le grand et le petit cabotage, ainsi que pour la batellerie sur le parcours de ce fleuve.

En conséquence, sur le parcours et aux embouchures du Congo, il ne sera fait aucune distinction entre les sujets des Etats riverains et ceux des non riverains, et il ne sera concédé aucun privilège exclusif de navigation, soit à des sociétés ou corporations quelconques, soit à des particuliers.

Ces dispositions sont reconnues par les Puissances signataires comme faisant désormais partie du droit public international.

Art. 14.

La navigation du Congo ne pourra être assujettie à aucune entrave ni redevance qui ne seraient pas exactement stipulées dans le présent Acte. Elle ne sera grevée d'aucune obligation d'échelle, d'étape, de dépôt, de rompre charge, ou de relâche forcée.

Dans toute l'étendue du Congo, les navires et les marchandises transitant sur le fleuve ne seront soumis à aucun droit de transit, quelle que soit leur provenance et leur destination.

Il ne sera établi aucun péage maritime ni fluviale basé sur le seul fait de la navigation, ni aucun droit sur les marchandises qui auront le caractère de rétribution pour services rendus à la navigation même, à savoir :

1° Des taxes de port pour l'usage effectif de certains établissements locaux tels que quais, magasins, etc.

Le tarif de ces taxes sera calculé sur les dépenses de construction et d'entretien desdits établissements locaux, et l'application en aura lieu sans égard à la provenance des navires ni à leur cargaison ;

2° Des droits de pilotage sur les sections fluviales où il paraîtrait nécessaire de créer des stations de pilotes brevetés.

Le tarif de ces droits sera fixe et proportionné au service rendu ;

3° Des droits destinés à couvrir les dépenses techniques et administratives, faites dans l'intérêt général de la navigation, y compris les droits de phare, de fanal et de balisage.

Les droits de cette dernière catégorie sont basés sur le tonnage des navires tel qu'il résulte des papiers de bord, et conformément aux règles adoptées pour le bas Danube.

Les tarifs d'après lesquels les taxes et droits, énumérés dans les trois paragraphes précédents, seront perçus, ne comporteront aucun traitement différentiel et devront être officiellement publiés dans chaque port.

Les Puissances se réservent d'examiner, au bout d'une période de cinq ans, s'il y a lieu de reviser, d'un commun accord, les tarifs ci-dessus mentionnés.

Art. 15.

Les affluents du Congo seront à tous égards soumis au même régime que le fleuve dont ils sont tributaires.

Le même régime sera appliqué aux fleuves et rivières ainsi qu'aux lacs et canaux des territoires déterminés par l'article 1°, paragraphes 2 et 3.

Toutefois les attributions de la Commission internationale du Congo ne s'étendront pas sur lesdits fleuves, rivières, lacs et canaux, à moins de l'assentiment des Etats sous la souveraineté desquels ils sont placés. Il est bien entendu aussi que, pour les territoires mentionnés dans l'article 1°, paragraphe 3, le consentement des Etats souverains de qui ces territoires relèvent demeure réservé.

Art. 16

Les routes, chemins de fer ou canaux latéraux, qui pourront être établis dans le but de suppléer à l'innavigabilité ou aux imperfections de la voie fluviale sur certaines sections du parcours du Congo, de ses affluents et des autres cours d'eau qui leur sont assimilés par l'article 15, seront considérés, en leur qualité de moyens de communication, comme des dépendances de

ce fleuve et seront également ouverts au trafic de toutes les nations.

De même que sur le fleuve, il ne pourra être perçu sur ces routes, chemins de fer et canaux que des péages calculés sur les dépenses de construction, d'entretien et d'administration, et sur les bénéfices dus aux entrepreneurs.

Quant aux taux de ces péages, les étrangers et les nationaux des territoires respectifs seront traités sur le pied d'une parfaite égalité.

Art. 17.

Il est institué une Commission internationale chargée d'assurer l'exécution des dispositions du présent Acte de navigation.

Les Puissances signataires de cet Acte, ainsi que celles qui y adhéreront postérieurement pourront, en tout temps, se faire représenter dans ladite Commission, chacune par un Délégué. Aucun Délégué ne pourra disposer de plus d'une voix, même dans le cas où il représenterait plusieurs Gouvernements.

Ce Délégué sera directement rétribué par son Gouvernement.

Les traitements et allocations des agents et employés de la Commission internationale seront imputés sur le produit des droits perçus conformément à l'article 14, paragraphes 2 et 3.

Les chiffres desdits traitements et allocations, ainsi que le nombre, le grade et les attributions des agents et employés, seront inscrits dans le compte rendu qui sera adressé chaque année aux Gouvernements représentés dans la Commission internationale.

Art. 18.

Les Membres de la Commission internationale, ainsi que les agents nommés par elle, sont investis du privilège de l'inviolabilité dans l'exercice de leurs fonctions. La même garantie s'étendra aux offices, bureaux et archives de la Commission.

Art. 19.

La Commission internationale de navigation du Congo se constituera aussitôt que cinq des Puissances signataires du présent Acte général auront nommé leurs Délégués. En attendant la constitution de la Commission, la nomination des délégués sera notifiée au Gouvernement de l'Empire d'Allemagne, par les soins duquel les démarches nécessaires seront faites pour provoquer la réunion de la Commission.

La Commission élaborera immédiatement des règlements de navigation, de police fluviale, de pilotage et de quarantaine.

Ces règlements, ainsi que les tarifs à établir par la Commission, avant d'être mis en vigueur, seront soumis à l'approbation des Puissances représentées dans la Commission. Les Puissances intéressées devront faire connaître leur avis dans le plus bref délai possible.

Les infractions à ces règlements seront réprimées par les agents de la Commission internationale là où elle exercera directement son autorité, et ailleurs par la Puissance riveraine.

Au cas d'un abus de pouvoir ou d'une injustice de la part d'un agent ou d'un employé de la Commission internationale, l'individu qui se regardera comme lésé dans sa personne ou dans ses droits pourra s'adresser à l'Agent consulaire de sa nation. Celui-ci devra examiner la plainte ; s'il la trouve **prima facie** raisonnable, il aura le droit de la présenter à la Commission. Sur son initiative, la Commission, représentée par trois au moins de ses Membres, s'adjoindra à lui pour faire une enquête touchant la conduite de son agent ou employé. Si l'Agent consulaire considère la décision de la Commission comme soulevant des objections de droit, il en fera un rapport à son Gouvernement, qui pourra recourir aux Puissances représentées dans la Commission et les inviter à se concerter sur des instructions à donner à la Commission.

Art. 20.

La Commission internationale du Congo, chargée, aux termes de l'article 17, d'assurer l'exécution du présent Acte de navigation, aura notamment dans ses attributions :

1° La désignation des travaux propres à assurer la navigabilité du Congo selon les besoins du commerce international.

Sur les sections du fleuve où aucune Puissance n'exercera des droits de souveraineté, la Commission internationale prendra elle-même les mesures nécessaires pour assurer la navigabilité du fleuve.

Sur les sections du fleuve occupées par une Puissance souveraine, la Commission internationale s'entendra avec l'autorité riveraine ;

2° La fixation du tarif de pilotage et celle du tarif général des droits de navigation prévus au 2° et 3° paragraphes de l'article 14.

Les tarifs mentionnés au premier paragraphe de l'article 14 seront arrêtés par l'autorité territoriale dans les limites prévues audit article.

La perception de ces différents droits aura lieu par les soins de l'autorité internationale ou territoriale pour le compte de laquelle ils sont établis ;

3° L'administration des revenus provenant de l'application du paragraphe 2 ci-dessus ;

4° La surveillance de l'établissement quarantenaire établi en vertu de l'article ;

5° La nomination des agents dépendant du service général de la navigation et celle de ses propres employés.

L'Institution des sous-inspecteurs appartiendra à l'autorité territoriale sur les sections occupées par une Puissance et à la Commission internationale sur les autres sections du fleuve.

La Puissance riveraine notifiera à la Commission internationale la nomination des sous-inspecteurs qu'elle aura institués et cette Puissance se chargera de leur traitement.

Dans l'exercice de ses attributions, telles qu'elles sont définies et limitées ci-dessus, la Commission internationale ne dépendra pas de l'autorité internationale.

Art. 21.

Dans l'accomplissement de sa tâche, la Commission internationale pourra recourir, au besoin, aux bâtiments de guerre des Puissances signataires de cet Acte et de celles qui y accèderont à l'avenir, sous toute réserve des instructions qui pourraient être données aux commandants de ces bâtiments par leurs Gouvernements respectifs.

Art. 22.

Les bâtiments de guerre des Puissances signataires du présent Acte qui pénètrent dans le Congo sont exempts du payement des droits de navigation prévus au paragraphe 3 de l'article 14 ; mais ils acquitteront les droits éventuels de pilotage ainsi que les droits de port, à moins que leur intervention n'ait été réclamée par la Commission internationale ou ses agents, aux termes de l'article précédent.

Dans le but de subvenir aux dépenses techniques et administratives qui lui incombent, la Commission internationale instituée par l'article 17 pourra négocier en son nom propre des emprunts exclusivement gagés sur les revenus attribués à ladite Commission.

Les décisions de la Commission tendant à la conclusion d'un emprunt devront être prises à la majorité des deux tiers des voix. Il est entendu que les Gouvernements représentés à la Commission ne pourront, en aucun cas, être considérés comme assumant aucune garantie, ni contractant aucun engagement ni solidarité à l'égard desdits emprunts, à moins de conventions spéciales conclues par eux à cet effet.

Le produit des droits spécifiés au troisième paragraphe de

l'article 14 sera affecté par priorité au service des intérêts et à l'amortissement desdits emprunts, suivant les conventions passées avec les prêteurs.

Art. 24.

Aux embouchures du Congo, il sera fondé, soit par l'initiative des Puissances riveraines, soit par l'intervention de la Commission internationale, un établissement quarantenaire qui exercera le contrôle sur les bâtiments, tant à l'entrée qu'à la sortie.

Il sera décidé plus tard, par les Puissances, si et dans quelles conditions un contrôle sanitaire devra être exercé sur les bâtiments dans le cours de la navigation fluviale.

Art. 25.

Les dispositions du présent Acte de navigation demeureront en vigueur en temps de guerre. En conséquence, la navigation de toutes les nations, neutres ou belligérantes, sera libre, en tout temps, pour les usages du commerce sur le Congo, ses embranchements, ses affluents et ses embouchures, ainsi que sur la mer territoriale faisant face aux embouchures de ce fleuve.

Le trafic demeurera également libre, malgré l'état de guerre, sur les routes, chemins de fer, lacs et canaux mentionnés dans les articles 15 et 16.

Il ne sera apporté d'exception à ce principe qu'en ce qui concerne le transport des objets destinés à un belligérant et considérés, en vertu du droit des gens, comme articles de contrebande de guerre.

Tous les ouvrages et établissements créés en exécution du présent Acte, notamment les bureaux de perception et leurs caisses, de même que le personnel attaché d'une manière permanente au service de ces établissements, seront placés sous le régime de la neutralité et, à ce titre, seront respectés et protégés par les belligérants.

CHAPITRE V.

ACTE DE NAVIGATION DU NIGER

Art. 26.

La navigation du Niger, sans exception d'aucun des embranchements ni issues de ce fleuve, est et demeurera entièrement libre pour les navires marchands, en charge ou sur lest, de toutes les nations, tant pour le transport des marchandises que pour celui des voyageurs. Elle devra se conformer aux dispositions du

présent Acte de navigation et aux règlements à établir en exécution du même Acte.

Dans l'exercice de cette navigation, les sujets et les pavillons de toutes les nations seront traités, sous tous les rapports, sur le pied d'une parfaite égalité, tant pour la navigation directe de la pleine mer vers les ports intérieurs du Niger et **vice versa**, que pour le grand et le petit cabotage, ainsi que pour la batellerie sur le parcours de ce fleuve.

En conséquence, sur tout le parcours et aux embouchures du Niger, il ne sera fait aucune distinction entre les sujets des Etats riverains et ceux des non riverains, et il ne sera concédé aucun privilège exclusif de navigation, soit à des sociétés ou corporations quelconques, soit à des particuliers.

Ces dispositions sont reconnues par les Puissances signataires comme faisant désormais partie du droit public international.

Art. 27.

La navigation du Niger ne pourra être assujettie à aucune entrave ni redevance basées uniquement sur le fait de la navigation.

Elle ne subira aucune obligation d'échelle, d'étape, de dépôt, de rompre charge, ou de relâche forcée.

Dans toute l'étendue du Niger, les navires et les marchandises transitant sur le fleuve ne seront soumis à aucun droit de transit, quelle que soit leur provenance ou leur destination.

Il ne sera établi aucun péage maritime ni fluvial basé sur le seul fait de la navigation, ni aucun droit sur les marchandises qui se trouvent à bord des navires. Pourront seuls être perçus des taxes ou droits qui auront le caractère de rétribution pour services rendus à la navigation même. Les tarifs de ces taxes ou droits ne comporteront aucun traitement différentiel.

Art. 28.

Les affluents du Niger seront à tous égards soumis au même régime que le fleuve dont ils sont tributaires.

Art. 29.

Les routes, chemins de fer ou canaux latéraux qui pourront être établis dans le but spécial de suppléer à l'inavigabilité ou aux imperfections de la voie fluviale sur certaines sections du parcours du Niger, de ses affluents, embranchements et issues seront considérés, en leur qualité de moyens de communication, comme des dépendances de ce fleuve et seront également ouverts au trafic de toutes les nations.

De même que sur le fleuve, il ne pourra être perçu sur ces routes, chemins de fer et canaux, que des péages calculés sur les dépenses de construction, d'entretien et d'administration, et sur les bénéfices dus aux entrepreneurs.

Quant aux taux de ces péages, les étrangers et les nationaux des territoires respectifs seront traités sur le pied d'une parfaite égalité.

Art. 31.

La Grande-Bretagne s'engage à appliquer les principes de la liberté de navigation énoncés dans les articles 26, 27, 28, 29, en tant que les eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues, sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat.

Les règlements qu'elle établira pour la sûreté et le contrôle de la navigation seront conçus de manière à faciliter autant que possible la circulation des navires marchands.

Il est entendu que rien dans les engagements ainsi pris ne saurait être interprété comme empêchant ou pouvant empêcher la Grande-Bretagne de faire quelques règlements de navigation que ce soit, qui ne seraient pas contraires à l'esprit de ces engagements.

La Grande-Bretagne s'engage à protéger les négociants étrangers de toutes les nations faisant le commerce dans les parties du cours du Niger qui sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat, comme s'ils étaient ses propres sujets, pourvu toutefois que ces négociations se conforment aux règlements qui sont ou seront établis en vertu de ce qui précède.

Art. 31.

La France accepte sous les mêmes réserves et en termes identiques les obligations consacrées dans l'article précédent, en tant que les eaux du Niger, de ses affluents, embranchements ou issues sont ou seront sous sa souveraineté ou son protectorat.

Art. 32.

Chacune des autres Puissances signataires s'engage de même, pour le cas où elle exercerait dans l'avenir des droits de souveraineté ou de protectorat sur quelque partie des eaux du Niger, de ses affluents, embranchements et issues.

Art. 33.

Les dispositions du présent Acte de navigation demeureront en vigueur en temps de guerre. En conséquence, la navigation de toutes les nations, neutres ou belligérantes, sera libre en tout

ملحق الخرائط

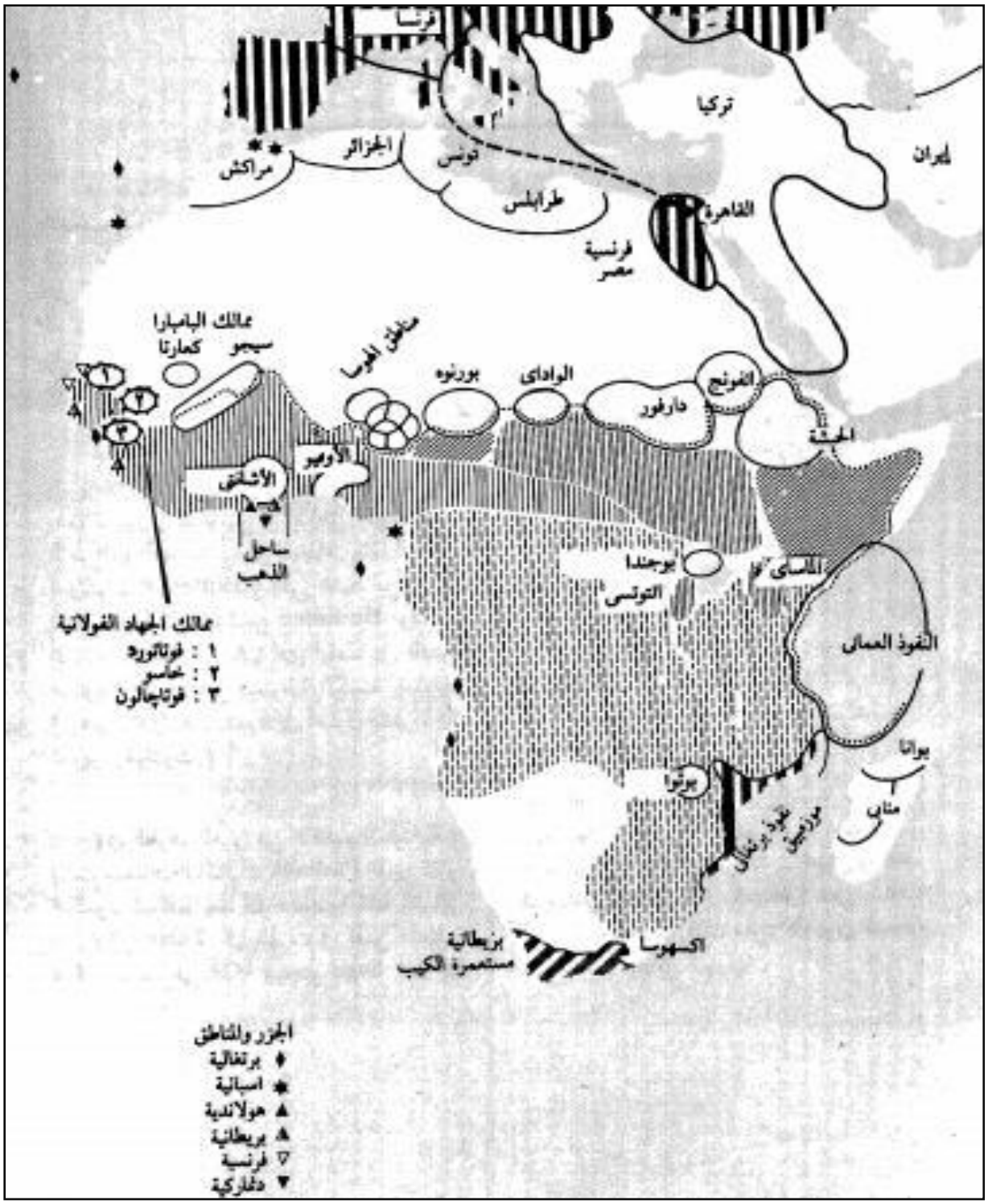

خريطة توضيحية لمناطق توزع القبائل والممالك الإفريقية سنة 1800 ونقاط تمركز الأوربيين بغرب افريقيا.

ينظر: كولين ماكيفيدي، أطلس التاريخ الإفريقي، تر: مختار السويفي، مصر: الهيئة، العامة للكتاب، ص: 150.

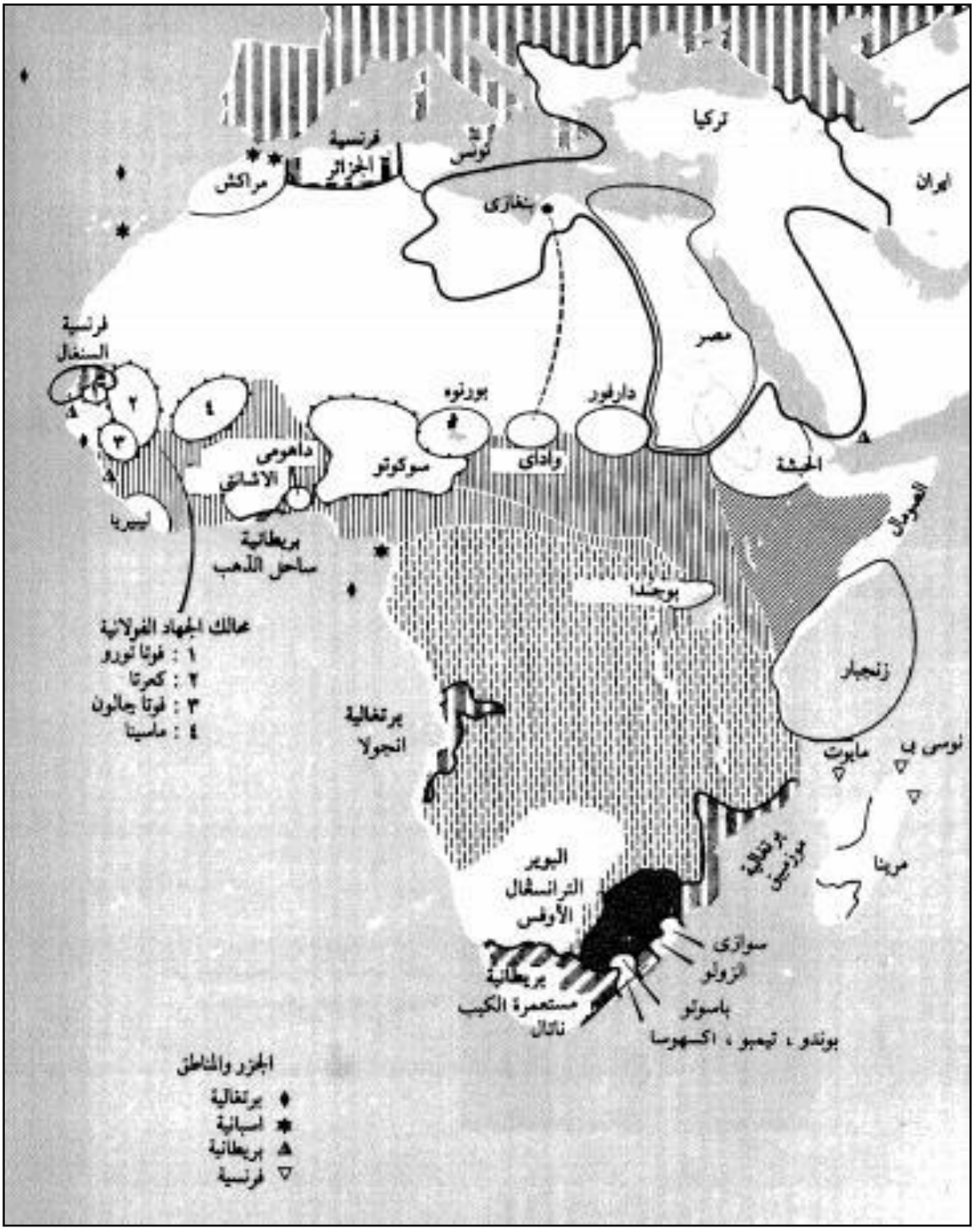

خريطة توضيحية لمناطق نفوذ الأوربيين بغرب افريقيا سنة 1859.

ينظر: كولين ماكيفيدي، المرجع السابق، ص: 172.

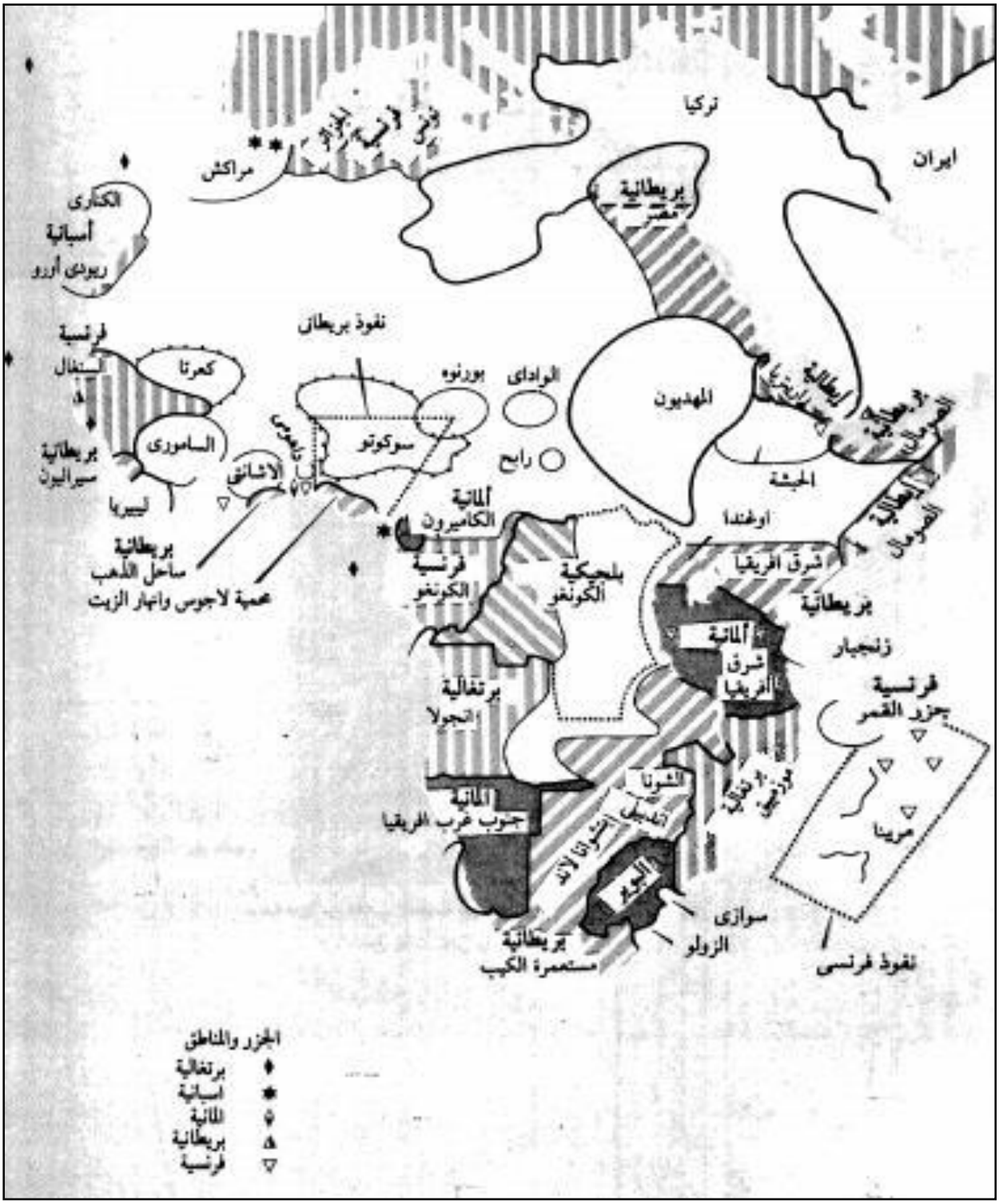

خريطة توضيحية للمستعمرات الأوروبية بغرب افريقيا بعد مؤتمر برلين (سنة 1890).

ينظر: كولين ماكيفيدي، المرجع السابق، ص: 192.

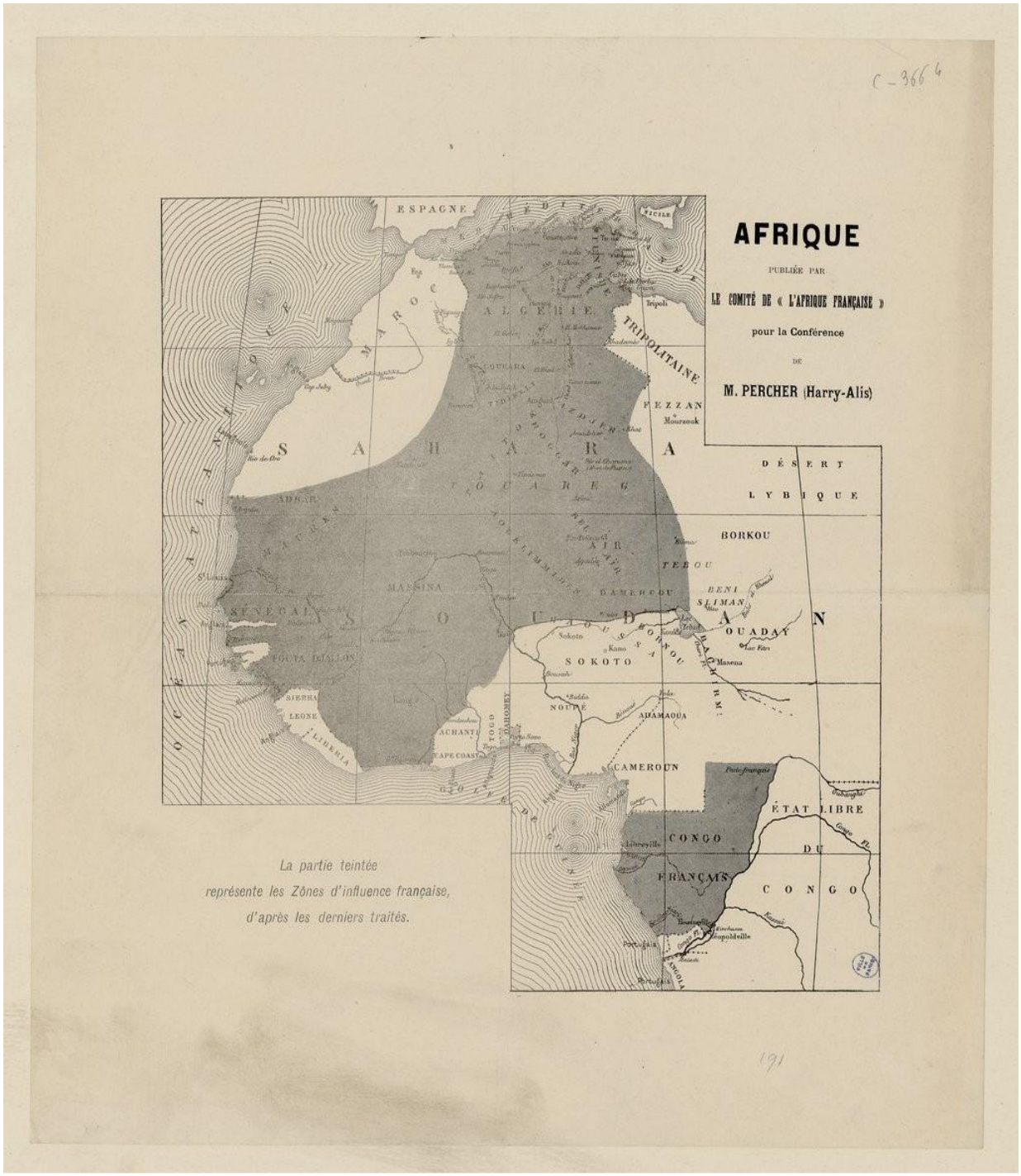

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

خريطة توضيحية لمناطق النفوذ الفرنسي بغرب افريقيا (افريقيا الفرنسية سنة 1895)

إعداد : Alis, Harry (1857-1895) ، Comité de l'Afrique française . المكتبة الوطنية الفرنسية (موقع غاليكا) .

Bibliothèque nationale de France, département Cartes et plans, GE D-27932

Relation : http://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb40673349v

Date de mise en ligne : 13/10/2014

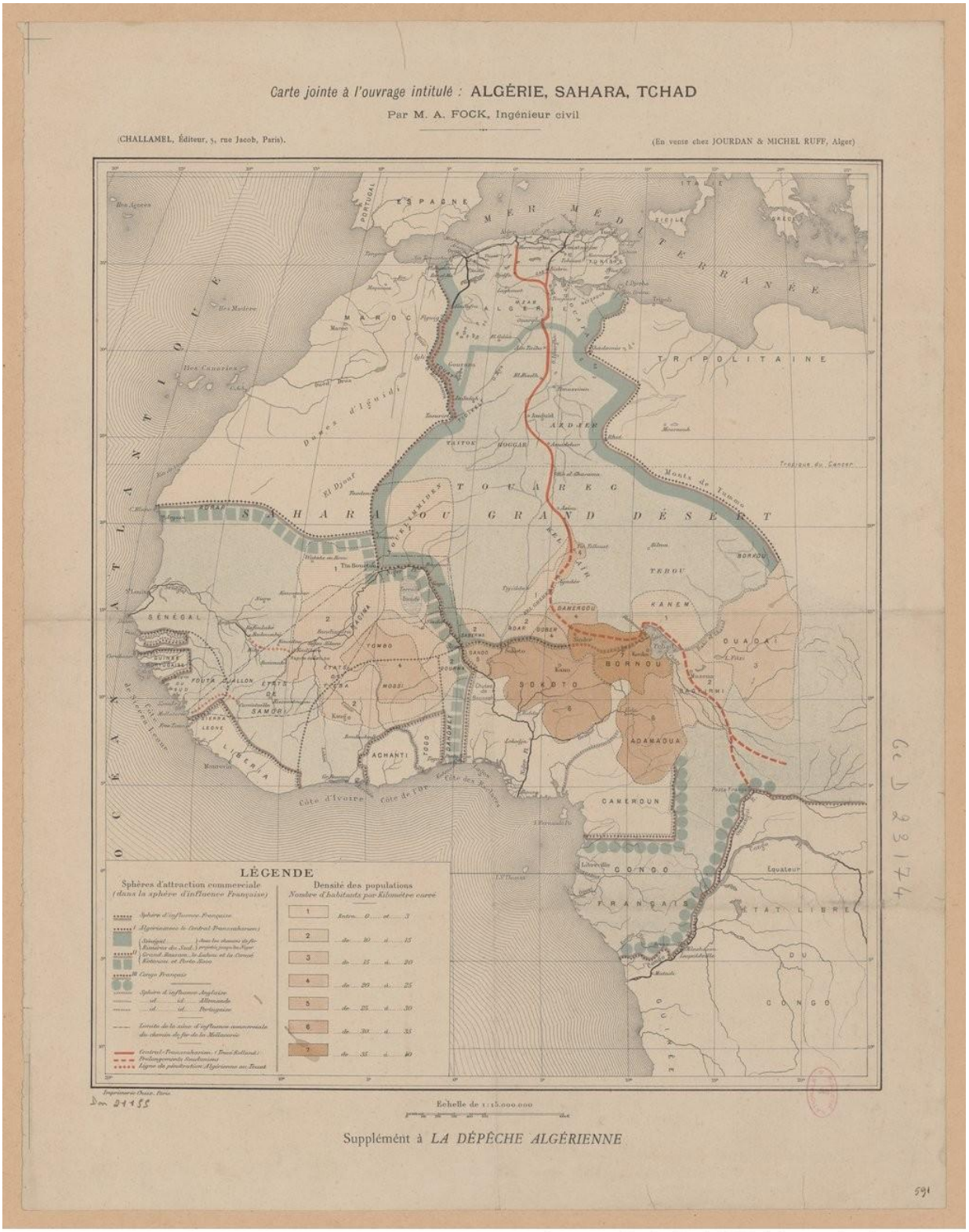

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

خريطة توضيحية لخطوط السكك الحديدية والمشاريع التجارية الفرنسية بغرب افريقيا (سنة 1891)

إعداد : Foch, A ، Challamel aîné، المكتبة الوطنية الفرنسية (موقع غاليكا) .

Bibliothèque nationale de France, département Cartes et plans, GE D-23174

Relation : http://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb40593955p

Date de mise en ligne : 16/05/2014

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

- الإدريسي، القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس، مقتبس من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق وتقديم: إسماعيل العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1983 ،ط1.
- الإصطخري أبو إسحاق، المسالك والممالك، القاهرة، 1961، د ط.
- ابن بطوطة أبو عبد الله، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تح: علي الكتاني، بيروت: مؤسسة الرسالة 1985، ط4، ج: 2.
- البكري أبو عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب (المسالك والممالك)، العراق: مكتبة المثنى.
- .....، المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ط.
- ابن حوقل أبو القاسم،كتاب صورة الأرض، لبنان: مكتبة الحياة للطبع والنشر، 1992.
- ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر،ج5، بيروت: مؤسسة جمال الدين للطباعة والنشر 1979.
- .....، العبر وديوان المبتدأ والخبر،ج6، بيروت:مؤسسة جمال الدين للطباعة والنشر،1979.
- السعدي عبد الرحمن، تاريخ السودان، ترجمة: هوداس وبنوه، باريس: المكتبة الأمريكية، 1981، د ط.
- ابن عبد الحكم محمد، فتوح مصر والمغرب،تح: عبد المنعم عامر، مصر: الأمل للنشر والطباعة، 1996،ج: 1.
- العمري أحمد بن يحى، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار،تح:مصطفى أبو ضيف،المغرب: مطبعة النجاح،1988.
- القلقشندى أحمد أبو العباس، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ،القاهرة،ج 5.
- كربخال مارمول، إفريقيا، تر: محمد حجي، الرباط : مكتبة المعارف للنشر،1984، ج :1.
- كعت محمود، التاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، باريس: نشر هوداس، 1964.
- الوزان الحسن، وصف إفريقيا، تح: محمد حجي، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1983،ط2، ج1.
- الولاتي أبو بكر الصديق البرتلي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق: محمد حجي ومحمد إبراهيم الكتاني، المغرب : دار النجاح.

المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم عيسى علي، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.
- أرلوند توماس ، الدعوة إلى الإسلام، تر:محمود حسن، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1970.
- أسبر أمين ، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، سوريا: دار دمشق، 1985،ط1.
- أوزويغوي ج ن ، تقسيم إفريقيا وغزوها على يد الأوربيين (نظرة عامة)، تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الأوربية 1880- 1935) إشراف: أدو بواهن، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية عاريا،1990، مج: 07 .
- أوليفر مور، تاريخ افريقيا في العصر الحديث، مصر:المركز الثقافي للتعريب، 2009.
- الأيوبي إلياس، تاريخ مصر في العهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863إلى سنة 1879، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012.
- باري محمد فاضل علي، المسلمون في غرب إفريقيا، بيروت: دار الكتب العلمية، 1971.
- برايما عثمان ، جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، مصر:دار الأمين، 2000، ط1.
- بكاي منصف، أضواء على تاريخ إفريقيا، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.
- بواهن أدو، إفريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري، العام تاريخ افريقيا (افريقيا في ظل السيطرة الأوربية 1880- 1935)، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية عاريا،1990، مج: 07 .
- بوعزيز يحي، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا وجزر المحيطات، الجزائر:دار البصائر للنشر، 2009
- بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تر: الهادي أبو لقمة، ليبيا:منشورات جامعة قار يونس، 1988.
- جاد الرب حسام الدين ، جغرافية افريقية وحوض النيل، مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع ،2005.
- الجمل شوقي عطا الله ، تاريخ المسلمين في افريقيا ومشكلاتهم مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996.
- .....، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الرياض: دار الزهراء، 2002.
- .....، تاريخ كشف افريقيا واستعمار، القاهرة: 1971.
- .....، دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس، 1989.

- الجمل شوقي عطا الله، دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس:1989.
- حمدان جمال ، إستراتيجية الاستعمار والتحرر،مصر: دار الهلال،1983.
- ..... ، إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مصر: مكتبة مدبولي، 1996.
- حمدي شفيق، التاريخ الأسود للرق في الغرب، الإمارات:مركز المنشاوي للدراسات والبحوث.
- حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، 2000.
- حمدي محمد علي، الاكتشافات الجغرافية من القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، مصر: المطبعة الجمالية، 1913،ط: 01.
- حميدي جعفر عباس،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر،2002 ط: 01.
- خلاف عبد العليم، كشوف مصر الإفريقية في عهد الخديوي إسماعيل، مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1999.
- داجيه س، إلغاء تجارة الرقيق، تاريخ افريقيا العام، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية،1990، مج: 07.
- الدالي الهادي مبروك، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا، مصر: الدار المصرية اللبنانية 1999، ط:1.
- درويش فوزي، التقسيم الأوروبي لإفريقيا، مصر: دار الكتب، 1990.
- الدناصوري جمال الدين ،جغرافية العالم دراسة إقليمية (افريقيا)، القاهرة:المكتبة الأنجلومصرية 1971، ج:2.
- دولت أحمد صادق، الجغرافية السياسية، القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1982، دط.
- ديشان هوبير، الديانات في إفريقيا السوداء، تر: أحمد صادق، مصر: المركز القومي للترجمة، 2011.
- ديلبيبيانو باتريسيا ، العبودية في العصر الحديث، تر: أماني فوزي حبشي، الإمارات: أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012، ط:01.
- ذهني إلهام علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مصر: المكتبة الأنجلومصرية، 2009، ط1.
- ذهني إلهام محمد علي، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، السعودية: دار المريخ، 1988.
- رزوق محمد، دراسات في تاريخ المغرب، المغرب: دار إفريقيا الشرق،1991، ط:01.
- رودني والتر، الاقتصاد الاستعماري، تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الأوربية 1880- 1935) إشراف: أدو بواهن، اليونسكو، لبنان: المطبعة الكاثوليكية عاريا،1990، مج: 07.

- رودني والتر، أوروبا والتخلف في افريقيا، تر: أحمد القصير، سلسة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1988، ع: 132.
- رياض محمد، افريقيا دراسة لمقومات القارة، بيروت: دار النهضة،1973، ط2.
- زاهر رياض ، استعمار افريقية، مصر: دار القومية للطباعة والنشر، 1965.
- زبادية عبد القادر، مملكة سنغاي في عهد الأسكيين 1592-1493،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- سعودي عبد الغني، قضايا إفريقيا، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1980.
- السيد محمود، افريقيا والأطماع الغربية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- شيرب روبير ، تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر، تر: يوسف أسعد داغر، بيروت،1987، مج:06.
- الصاوي كامل محمد، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، مصر:مؤسسة شباب الجامعة ، 2011.
- طاهر أحمد، افريقيا فصول من الماضي والحاضر، القاهرة : دار المعارف، 1975.
- طريح عبد العزيز، الموجز تاريخ الكشف الجغرافي، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية،1993.
- عاشور سعيد عبد الفتاح، أوربا العصور الوسطى، مصر: المكتبة الأنجلومصرية، 1975، ج : 01، ط:02.
- عاطف محمد، أشهر الاكتشافات الجغرافية في العالم، دار اللطائف، 2002.
- عايدة العزب موسى، تجارة الرقيق في إفريقيا، مصر:مكتبة الشروق الدولية،2007، ط: 01.
- عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، مصر: مكتبة الإسكندرية،1998.
- عبد العزيز عمر عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000.
- .....، دراسات في تاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1992.
- عبد القادر زبادية، الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في إفريقيا الغربية، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1989.
- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا (سلسة عالم المعرفة) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.
- .....، تاريخ أوروبا، القاهرة:المكتب المصري لنشر المطبوعات، 2000.
- عبد الهادي جمال محمد، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ إفريقيا، مصر: دار الوفاء، 2007، ط2.
- .....، المجتمع الإسلامي المعاصر بإفريقيا، مصر:الوفاء للنشر والتوزيع ،1995، ط: 01.

- عدنان مراد، المجتمعات الإفريقية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996، ط1.
- العربي إسماعيل، الصحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
- العقاد عبد الغني ، الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، الرياض: دار المريخ ،1982.
- أبو علية حسن عبد الفتاح وإسماعيل ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الرياض، 1985.
- عوض محمد محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة: 1966.
- أبو عيانة فتحي محمد، جغرافية افريقية (دراسة إقليمية)، مصر: دار المعرفة الجامعية، دت ط01.
- غربي محمد، بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، بيروت: مؤسسة فليج للطباعة ،1982،ج1.
- غوبي ممباي، المباردات والمقاومة الإفريقية في غرب افريقيا (1880-1914) تاريخ افريقيا العام، مج 07.
- فضل الله يوسف، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.
- فليجة أحمد نجم الدين ، افريقيا دراسة عامة وإقليمية،مصدر: مؤسسة شباب الجامعة، دت.
- فوزي درويش، التقسيم الأوروبي لإفريقيا، مصر: دار الفكر العربي، 1990، دط.
- الفيتوري عطية مخزوم، دراسات في شرق افريقيا وجنوب الصحراء ،ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1998.
- فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: مكتبة الإسكندرية، 1998.
- فيشر هربرت، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب، القاهرة: 1965.
- قداح نعيم، إفريقيا الغربية في ظل الإسلام، مصر : منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دت .
- القشاط محمد سعيد ، صحراء العرب الكبرى، ليبيا: دار الرواد للطباعة والنشر، 1994.
- القوزي محمد علي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، لبنان: دار النهضة العربية، 2006.
- كام جوزيفين ، المستكشفون في إفريقيا، تر: يوسف نصر، مصر : دار المعارف، 1983.
- مالوسيفت م، الصراع على التجارة الخارجية وأثاره على إفريقيا، تاريخ إفريقيا العام ، لبنان: اليونسكو،1997، مج 05.
- محمد محي الدين رزق، افريقيا وحوض النيل، مصر: مطابع عطايا بباب الخلق، 1934،ط:2.
- محمود حسن أحمد، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، 2002.
- محمود محمد، الجغرافيا والجغرافيون بين المكان والزمان، مصر: دار العلوم للنشر،1955.

- محمود نبيلة حسن، في تاريخ إفريقيا الإسلامية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2007.
- المحيشي عبد القادر، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 2000،ط:1.
- مسعود عمر، تأثير الشمال الإفريقي على الحياة الفكرية في السودان الغربي، طرابلس: جمعية الدعوة ،2000.
- موسي فيصل محمد، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ط:1.
- مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع،:ط:01 ،2009.
- ناجي علي أيوب، لمحات عن الإسلام في نيجيريا بين الأمس واليوم، الكويت: دار الكتاب الحديث، ب.ت.ط.
- نائلي دواودة، مختصر تاريخ اقتسام افريقيا. الجزائر: دار دحلب: 1992، دط.
- النحوي الخليل، إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة، لبنان: دار الغرب الإسلامي،1993، ط: 01.
- نوار عبد العزيز سليمان، التاريخ الأوروبي الحديث، مصر: دار الفكر العربي، 1999.
- هاراب جورج ، الموجز في الكشف الجغرافي، تر: عبد العزيز طريح، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1993.
- هاشم أحمد، التاريخ الحديث والمعاصر لإفريقيا، القاهرة:دون طبعة، دون ت.
- الهاشمي إياد علي، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار الفكر، 2010.
- هريدي فرغلي علي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008.
- هوارد س، أشهر الرحلات في غرب إفريقيا، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب والتوزيع، 1996،ج :01.
- هوبكنز ج ، التاريخ الاقتصادي لغرب افريقيا، تر: فؤاد بلبع، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1998.
- وسلينغ هنري، تقسيم افريقيا 1880 1914، لبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 2000 .
- وود هـ ج ، الارتياد والكشف الجغرافي، تر: شاكر خصباك، لبنان:دار المكتبة العصرية، 2010.
- ويدنر دونالد، تاريخ افريقيا جنوب الصحراء، تر: رشيد البراوي ، مصر: مكتبة الوعي العربي.
- ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، السعودية: دار المريخ،1993، ج: 2.
- يحي جلال ، التاريخ الأوروبي الحديث، مصر: المكتب الجامعي الحديث، دون سنة.
- .....، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2010.

الرسائل والدوريات باللغة العربية :

- الهقاري محمد، دور المستكشفين الأوربيين في اكتشاف داخل افريقيا الغربية من 1795 إلى 1850، مذكرة ماجستير، إشراف بن يوسف التلمساني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008 2009.
- الكامل حسيني محمد ، مسألة حوض الكونغو من خلال مؤتمر برلين، مذكرة ماجستير: إشراف صابر شريف خالد، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2011 2012.
- حمادة صالح، عرض كتاب وصف افريقيا لابن الوزان،جامعة قسنطينة: مجلة سرتا، 1981، ع 05.
- العربي إسماعيل، مسالك الإسلام والعربية إلى الصحراء الكبرى، مجلة الثقافة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ع: 62.
- زبادية عبد القادر، السودان الغربي وممالكه الإسلامية، مجلة التاريخ، الجزائر:المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1980، ع: 9.
- محمد أمين محمد، علاقات دولتي مالي وسنغاي بمصر في عصر سلاطين المماليك 1251-1517م مجلة الدراسات الإفريقية، القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية،1975، ع: 04.
- رمضان صالح ، الاستكشافات الجغرافية لإفريقيا، العراق:الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، مجلة المؤرخ العربي، السنة الثانية عشر،1987، ع: 31.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نظام الرق عبر العصور، الإمارات: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2011.
- عطية عبد الكامل، تجارة الرقيق الأوربية وأثرها على شعوب غرب القارة الإفريقية بين القرنين15 19م، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 2013، ع:20.
- حسين أحمد عبد الدايم ، الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوربيين في القرن 19، بريطانيا: مؤسسة المنتدى الإسلامي مجلة قراءات افريقية،،2014، ع: 21.
- مجهول، الثورة الهندية 1857، مجلة دعوة الحق، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد: 158.
- نيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في افريقيا، مجلة قضايا التنمية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية 2000، ع: 18.

- إبراهيم عبد الرزاق، مؤتمر برلين وأثره على الخريطة السياسية لغرب إفريقيا، القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، 1983، ع: 12، ص: 06.
- إبراهيم عبد الرزاق، نظم الحكم الاستعمارية في غرب افريقيا، ، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية مجلة دراسات افريقية، 1884 1885، ع: 13 14.

الموسوعات والمناجد:

- الزركلي خير الدين، الأعلام، القاهرة : دار العلم للملايين، مج: 3.
- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي، (غربي افريقية 1964، 1996) .بيروت : المكتب الإسلامي ، 1997، ج 15، ط2.
- .....، موسوعة التاريخ الإسلامي، (القارة الهندية)، بيروت: المكتب الإسلامي، 1994، ج:19، ط: 02.
- شلبي أحمد، الموسوعة الإسلامية، لإسلام والدول الإسلامية جنوب الصحراء ج: 6، القاهرة: 1972.
- .....، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (الإسلام والدول الإسلامية جنوب صحراء افريقية) ،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ج:6، ط:4.
- غربال محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، بيروت: المكتبة العصرية، 1965، ج:07.
- المنجد في اللغة والأعلام، بيروت: دار المشرق، 1998، ط37.
- .....، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987، ط1.
- موسوعة عالم المعرفة، مادة السافانا، موقع مؤسسة المعرفة، د ص.
- مؤنس حسين، أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط1: 1987.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية :

المصادر :

- Acte général de la conférence de Berlin 1884-1885, Publié d'après: Décolonisations, instabilités et famines en Afrique: Cent ans Après la Conférence de Berlin, 1885-1985: préface de Jean Ziegler, Bruxelles : Solidarité socialiste, 1986, P: 27.
- Adams Robert, Second Voyage de Mungo Park dans l'intérieur de l'Afrique pendant l'année 1805, Paris: Ed Denture libraire imprimeur, 1820.
- Galliéni Joseph-Simon, Voyage au Soudan français, Paris: Hachette, 1885.
- Guillaumet Édouard ,Le Soudan en 1894 (La vérité sur Tombouctou) Ed: Savine (Paris),1895 .
- Hanotaux Gabriel, Histoire des colonies Français et de l'exploitation de la France dans le Monde, Paris, 1929, T:03.
- Pline L'Ancien, Histoire Naturelle de Pline, Tr: Littré Émile. Paris: Firmin-Didot, 1877,T :01.

المراجع :

- Arthur Penrhy Stanley, The royal tombs, Londres: Edition John Murray, 1868.
- Banning Emaile, le partage politique de l'Afrique, Brussels, 1988.
- Basil Davisson, l'Afrique Ancienne, Tr: poene vidaud, Paris: François Maspero, 1973, T:1.
- Baten T R , Problem of Africa Development, Oxford, 1960 p :25
- Castelot André, Charles X, Librairie Académique Perrin, Paris 1988.
- Gouilly, L' Islam dans L'Afrique Occidental Françoise, Paris: 1952.
- Henri Brunschwing , le partage de l'Afrique noire, Ed:Flamario, 1971.
- Hinsley F. H, Werner Richter Bismarck, Tr: by Brian Battershaw, London: Publishers Ltd, 1964.

- Jacques Heers , La découverte de l'Amérique, Paris: Editions Complexe, 1991.
- Joseph Zerbo, Histoire de l'Afrique noire d'hier à demain, Paris:Hatier,1963.
- Kenneth Bourne, The Foreign Policy Of Victorian England, London ,Clarendon Press, 1970.
- Matthew, Disraeli Gladstone، London: British Studies 1979.
- Mauny Raymond, les Siècles obscures de l'Afrique noirs, France: librairie fayard, 1970.
- ....., Tableau géographique de l'Ouest Africain au Moyen âge, Dakar: Imprimerie des Frères Portât, 1961.
- Oliver Ronald and Atmore, Africa Since 1800,London 1967.
- ..... ,L'Afrique depuis 1800,France,1970.
- Philip Curtin ,African History, London 1978. (Published by African studies program University of Wisconsin-Madison).
- Townsend ,The Rise and Fall of Germany's Colonial Empire, New York, 1930.
- Wolff et Blücher, Sahara et Soudan, Paris: libertaire algérienne et coloniale, 1984.

الموسوعات :

- Callot, "Sahel." Encyclopedia of Islam, Brill: New Edition. 1995. T6
- Marcha Ckermann and Others, Encyclopedia of world history, New York, facts of file,v3.
- The New Encyclopedia Britannica, London, fifteenth Edition, 1986, Vol 05.

الفهارس

- فهرس الشعوب والقبائل.
- فهرس الأعلام والشخصيات.
- فهرس الأماكن.

- فهرس الشعوب والقبائل

الأتراك: 50

الإسبان: 39، 40، 50، 53، 98

الأشوريين: 48

الإغريق: 48

الأفارقة: 39، 45، 47، 50، 52، 57، 62، 116، 125

الألمان: 88، 89، 90، 93، 146

الإنجليز: 46، 53، 55، 57، 67، 85، 97، 109، 146

الأوربيون/ الأوربيين: 34، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 57، 61، 64، 66، 69، 70، 74، 76، 87، 88، 91، 95، 98، 114، 125، 128، 130، 143، 148، 153، 154، 155، 157، 159، 161، 166

البامبارا: 28

البربر: 30

البرتغاليون: 39، 40، 43، 44، 45، 46، 51، 52، 82، 95، 98

البريطانيون/ البريطانيين: 14، 53، 58، 60، 62، 68، 69، 72، 81، 85، 132، 133، 134، 135، 137، 166

بني حسان: 30

بني سليم: 30

بني معقل: 30

بني هلال: 30

التكارنة: 34

التكرور: 14، 26، 27، 28، 34، 138، 139

توكولور: 27، 135، 138، 139، 140

ديولا: 28، 29

الرومان: 48

السرير: 28

السنغاليون: 78

السوننكيين: 26، 29

صنهاجة: 26

الصوصو: 32، 33

الطوارق: 26، 71

العرب: 18، 40

الفرنسيون/ الفرنسيين: 46، 54، 69، 78، 79، 80، 85، 134، 135، 137، 138، 139، 140، 141، 144، 145، 146، 149، 150، 151، 152

الفولانيين: 26، 34، 36، 68، 138

الفينيقيين: 48

قبائل الأشانتي: 83، 84، 132، 133، 134، 145، 158

القبائل الحجازية: 30

الكوكو: 36

الكويكز: 58

لواتة: 30

الماندي/ الماندينغ: 28، 33، 75، 136

المرابطين: 28، 32

المصريين: 64

المغاربة: 36، 50

المماليك: 39، 63

الموسي: 34، 36، 141

نفزاوة: 30

الهنود الحمر: 52

الهنود: 48

هوارة: 30

الهوسا: 18، 26، 29، 96، 132، 134

الهولنديون: 46، 53، 54، 98

الولوف: 26، 28

- فهرس الأعلام والشخصيات

ابن بطوطة: 25، 33

ابن حوقل: 14

ابن خلدون: 14، 26

ابن سعيد المغربي: 25، 35

أحمد شلبي: 124

أحمدو شيخو بن الحاج عمر: 135، 138، 139، 140، 141

الإدريسي: 24، 32، 35

إدوارد ماليت: 106، 108

أرنست لينان: 65

الآسكيا محمد: 35، 36

إسماعيل باشا: 64، 65

أفرويج: 72

ألكسندر لاينج: 71، 72

ألوك: 99

إليزابيت الأولى: 55

الأمير هنري الملاح: 43، 44، 46، 50، 95

الأميرال لا رونسيار: 99

أمين أفندي: 65

أوتو بفيفيل: 89

أودني: 68

أوغست أوتو: 89

إيفانس: 44

إيميل باينج: 125

البابا اسكندر السادس: 51

بارثولوميوديار: 45

البكباشي سليم قبصار: 64

البكري: 14، 33

بلاك وو: 57

بللو: 68

بوايه ويلامز: 80

بول أمبير: 47

بول جفاريل: 79

بول صولييه: 80

بيرتون: 95

بيسمارك:88، 89، 90، 91، 93، 101، 104، 105، 106، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 123

تشامبرلين: 135

توماس ويندهام: 46

تومسون: 47

جاسبار دموليان: 69

جاليني: 138، 139

جرهارد رولفس: 45، 73، 95، 99

جورج الأول: 55

جورج شواينفورت: 65، 99

جورج ليون: 71

جورج ماكين: 83

جوزيف ريشي: 71

جول فيري: 105

جيمس الأول: 82

جيمس بروس: 63

جيمس ريتشاردسون: 72

جينفلي: 135

الحاج عمر الفوتي: 36

الحاج عمر: 138

حسن الوزان: 15، 33، 35، 36، 158

حميد بن محمد المرجي: 97

دافيدسن: 57

دنهام: 68

دولسبس: 99

دي برازا: 100، 101

ديجو كام: 44

ديزرائيلي: 83

روبرتس موريز: 102

رومولو جيسي: 65

روني كاييه: 69، 74، 75

ريتشارد بين: 83

سابيل كرو: 126

سالسبوري: 131، 132

ساموري توري: 136، 137، 138، 139، 140، 141

سانداياتا ماري جاتا: 33

سبايك: 95

ستانلي: 95، 96، 97، 98، 99، 100، 109، 115

ستراوش: 115

سني علي: 35

سيسيل رودس: 131

شارل العاشر: 77

شالمو لاكور: 103

شايلييه لونج: 65

صامويل بيكر: 65، 99

عبد الرحمن السعدي: 26، 28، 31، 33

عثمان بن فودي: 27، 36، 68

غلادستون: 92، 104

غوردون باشا: 65، 99

فرانسيس سكوت: 84

فريدريش هورينمان: 70

فريديريك لوجارد: 135

الفيزاري: 31

الكابتن فاندار فيلد: 106

كارل بيرس: 89

كارل جوهلك: 89

كافان وينهام: 55

كلابرتون: 68، 69

كورسال: 105

الكولونيل أورد: 83

الكولونيل ستوش: 106

الكونت هانزفليديت: 104، 110

لاندر: 68، 69

اللورد جيفورد: 131

اللورد غرانفيل: 101

اللورد ماتسفيلد: 58

اللورد هاليفاكس: 63

لويس الرابع عشر: 77

لويس فدهرب: 78، 79

ليفنغستون: 96

ليوبولد الثاني: 97، 98، 99، 100، 103، 106، 108، 109، 110، 112، 115، 118، 119، 125

الماركيز دوكومبيان: 99

مارمول كربخال: 15، 19

محمد بن صديق: 30

محمد دوغو: 35

محمود كعت: 24

منسى موسى: 34

منسى ولي: 33

مونجو بارك: 66، 67، 68، 69

نابلوين بونابرت: 77، 79

نابليون الثالث: 77، 78، 79

ناجينجال غوستاف: 73، 99

نيقولا الخامس: 51

هنري بارث: 72، 73، 158

هنري دوفيرييه: 99

هوراس مان: 56

ورجابي بن رابيس: 27

وليام لوكاس: 70

وليام هوكنز: 55

وليم براون: 70

وولتر روديني: 87

يوحنا الثاني: 44

فهرس الأماكن

أثيوبيا: 15، 93

الأرجنتين: 108

أرغوين: 52

اريتيريا: 63، 129

إسبانيا: 51، 54، 60، 106، 112، 167

أسكتلندا: 66

الإسكندرية: 73

أسوان: 61

آسيا: 39، 40، 87، 161

أغدس: 36

الأفارقة: 96، 138، 145

إفريقيا: 12، 15، 16، 19، 39، 40، 41، 43، 48، 49، 50، 51، 52، 58، 61، 62، 63، 64، 65، 70، 73، 77، 80، 81، 85، 87، 88، 89، 90، 91، 94، 95، 98، 99، 105، 114، 122، 124، 125، 126، 128، 129، 130، 142، 148، 149، 153، 155، 157

أكجوجت: 25

الألزاس: 88، 91، 93

ألمانيا: 49، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 99، 101، 104، 105، 106، 107، 109، 111، 114، 117، 118، 123، 129، 130، 134، 143، 144، 145، 162

أمريكا الجنوبية: 53

أمريكا الوسطى: 53، 98، 143

أمريكا: 12، 40، 42، 50، 51، 52، 55، 58، 59، 60، 106

إنجلترا/ بريطانيا: 46، 48، 54، 55، 58، 59، 60، 62، 65، 66، 67، 68، 69، 71، 72، 76، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 87، 90، 92، 94، 95، 99، 101، 102، 03، 104، 105، 106، 108، 109، 110، 111، 112، 114، 115، 117، 118، 122، 123، 129، 130، 131، 132، 134، 142، 143، 144، 145، 147، 149، 162، 164، 166، 167

أنجولا: 73، 129، 155

الأندلس: 40

أهير: 25، 26

أودغشت: 160

الأورانج: 47

أوربا: 12، 39، 40، 49، 50، 53، 61، 66، 87، 88، 90، 91، 92، 94، 98، 121، 128، 161، 165،

الأورجواي: 108

أوغندا: 65

أوليل: 25

إيران: 81

إيطاليا: 43، 49، 99، 106، 107، 112

باريس: 79، 98، 105، 117، 130، 150

باغيرمي: 73

بامبوك: 24، 32، 33، 94، 158

باندو: 33

بتشوانلاند: 131، 132

بحيرة ألبرت نيانزا: 65

بحيرة تانا: 63

بحيرة تشاد: 13، 15، 72، 73، 79، 136

بحيرة فيكتوريا: 96

برازافيل: 101، 152

البرازيل: 53، 54، 69

البرتغال: 50، 53، 54، 60، 94، 102، 103، 106، 109، 115، 117، 118، 129، 131، 144، 167

برلين: 89، 105، 106، 107، 115، 118

بروكسل: 97، 98، 100، 104، 115، 121

بلاد الذهب: 31، 32

بلاد النوبة: 39

بلاد فارس: 49

بلاد مقزارة: 32

بلاد وانغارة: 32، 33، 34

بلجيكا: 94، 98، 99، 101، 102، 103، 106، 108، 112، 115، 125

البلقان: 87، 91

بنسلفانيا: 58

البنين: 55

بورنو: 17، 70، 73

بوري: 24، 32

بوسا: 67، 69

بوما: 97

بيرام: 29

تانجانيقا: 89، 95، 96، 109، 115، 120

الترانسفال: 131

تركيا: 106

تشاد: 17، 26، 144، 146

تغازا: 25، 34، 36

تومبكتو: 18، 19، 26، 34، 35، 36، 47، 67، 71، 72، 74، 75، 135، 141، 157، 158، 160

تونس: 80، 144

تيبستي: 73

تيكدة: 25، 34

الجزائر: 26، 76، 77، 79، 84، 130، 136، 144

جزر الرأس الأخضر: 16، 28، 43

جزر ماديرا: 43

الجزيرة العربية: 40

جزيرة غور: 44، 54

جغبوب: 73

جنوب إفريقيا: 47، 93، 129، 130، 155

جني: 30، 157، 160

جوبير: 29

الحبشة: 63، 73، 129

دارفور: 70، 73، 146

داكار: 44

الدانوب: 108

الداهومي: 16، 77، 93، 135

دندي: 34

الدنمرك: 59، 83، 88، 106، 112

الدولة العثمانية: 87، 128

رأس الرجاء الصالح: 39، 45، 60

رأس بوجادور: 44

روديسيا: 131، 132

روسيا: 81، 87، 99، 106، 107، 110، 112، 115، 128

الزائير: 103

زمبابوي: 73

زنجبار: 73، 81، 89، 96، 97

ساحل الذهب: 44، 46، 47، 55، 83، 84، 129، 132، 133، 134، 135، 136، 145، 146، 147

ساحل العاج: 16، 18، 23، 28، 34، 44، 77ن 134، 135، 137، 141، 145، 146، 147

سانساندنج: 66، 67

سجلماسة: 160

السنغال: 15، 16، 18، 20، 27، 28، 29، 30، 34، 41، 46، 54، 62، 66، 69، 74، 75، 77، 78، 79، 82، 85، 93، 111، 135، 139، 147، 150، 156، 157

سنغاي: 26، 29، 34، 35، 36، 49، 158

السودان: 14، 15، 18، 20، 35، 61، 64، 70، 72، 78، 79، 81، 140، 141

السودان: 24، 25، 26

سوكوتو: 68، 141، 160

السويد: 47، 59، 106، 112، 167

سيجو: 27، 66، 67، 141ن 160

سيراليون: 16، 17، 23، 44، 55، 60، 67، 81، 82، 83، 84، 91، 129، 137، 146، 155

الصحراء: 13، 14، 15، 22، 29، 30، 31، 32، 36، 41، 42، 48، 49، 61، 68، 70، 71، 79، 160

الصين: 49، 81، 98

طرابلس: 68، 70، 71، 72، 73

طنجة: 75

الغابون: 93، 100، 101، 137، 144

غات: 71، 72

غامبيا: 16، 18، 20، 21، 28، 46، 47، 52، 55، 62، 67، 69، 75، 82، 129، 144، 146، 147، 157

غانة/ غانا: 16، 22، 24، 25، 31، 32، 33، 35، 49، 68، 73، 157

غاو: 30، 35، 160

غدامس: 26، 71، 72، 73

غرب إفريقيا: 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 24، 25، 26، 30، 32، 36، 38، 39، 40، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 53، 54،

58، 59، 60، 61، 66، 69، 70، 74،
76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83،
85، 90، 92، 93، 104، 126، 128،
129، 130، 132، 133، 134، 135،
136، 137، 138، 140، 141، 143،
144، 145، 150، 152، 153، 156،
157، 158، 159، 160، 161، 162،
165

غينيا: 15، 16، 17، 18، 20، 23، 29،
41، 44، 79، 80، 90، 11، 135، 137،
143، 145

فاس: 73، 75

فرانكفورت: 89

فرنسا: 49، 53، 54، 62، 74، 75، 76،
77، 78، 79، 80، 85، 88، 91، 92،
93، 94، 99، 100، 101، 102، 103،
104، 105، 106، 107، 108، 109،
111، 114، 115، 117، 118، 129،
130، 131، 135، 136، 138، 139،
141، 142، 143، 144، 145، 149،
150، 152، 162، 164، 167،

فزان: 70، 71، 72

الفليبين: 98

فنزويلا: 53

الفوتا جالون: 17، 18، 19، 20، 34، 75،
141

الفوتاتور: 17، 27

القاهرة: 70، 73

قرطاجة: 48

قناة السويس: 131

كاتسينا: 29، 35

كارسخو: 33

الكاميرون: 15، 17، 23 81، 90، 93،
104، 129، 130، 143، 144، 145،

كانجابا: 33

الكانم: 73

كانو: 29، 35، 68، 158، 160

كوبا: 52

كوردفان: 73

كولومبيا: 53

كوماسي: 83، 84، 133

كوناكري: 135، 140

الكونغو: 41، 45، 61، 63، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 107، 108، 109، 110، 112، 113، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 124، 125، 126، 129، 131، 144، 162، 165

كيسي: 36

كينيا: 118، 157

لاجوس: 68، 69، 73، 83، 130، 134

لشبونة: 50، 52، 102

لندن: 62، 65، 67، 70، 95، 103، 130، 133، 144،

لواندا: 44، 101

اللورين: 88، 91، 93

ليبيا: 15، 26، 71، 73

ليبيريا: 16، 23، 44، 94، 104، 135، 137، 143،

ليفربول: 55

ماسينا: 141

مالي: 16، 17، 24، 26، 29، 32، 33، 34، 35، 49، 77، 135،

المجر: 106، 112

مدغشقر: 93،131

المديرية الإستيوائية: 64، 65

مراكش: 47، 73، 75

مرزوق: 70، 71، 72

المشرق الإسلامي: 30

مصر: 14، 15، 39، 40، 48، 63، 65، 76، 81، 101

المغرب الإسلامي: 31، 36

المغرب: 14، 16، 144

مكة: 63

مللیا: 32

موريتانيا: 18، 26، 30، 139

موزمبيق: 73، 129

ناميبيا: 47

النرويج: 106، 112

النمسا: 88، 99، 106، 112

نهر الزمبيري: 73، 120

نوميديا: 48

نيانجوا: 97

نياني: 33

النيجر: 15، 16، 17، 18، 19، 20، 23، 100، 103، 104، 105، 108، 109، 110، 111، 112، 119، 122، 124، 126، 130، 134، 135، 136، 137، 138، 144، 156، 157، 162، 164، 165،

النيجر: 24، 26، 27، 28، 29، 30، 33، 34، 35، 41، 42، 46، 61، 63، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 77، 85

نيجيريا: 16، 17، 23، 34، 85، 129، 131، 134، 157

النيل: 14، 18، 20، 63، 64، 65، 73، 79، 96، 109، 120

الهند: 39، 40، 42، 43، 45، 49، 54، 81

هولندا: 54، 83، 106، 107، 112، 113، 167

واحة سيوة: 70، 73

الولايات المتحدة الأمريكية: 59، 82، 104، 106، 107، 108، 123، 128، 165

اليابان: 98

يوغندا: 96

اليونان: 48

البندقية: 39

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: المجال الجغرافي والبشري لغرب افريقيا	11
المجال الجغرافي	12
المجال البشري	26
الفصل الأول: النشاط الاستعماري الأوروبي بغرب افريقيا قبل انعقاد مؤتمر برلين	37
المبحث الأول: الكشف الجغرافي الأول لغرب افريقيا	38
المبحث الثاني : تجارة الرقيق بغرب افريقيا	48
المبحث الثالث : الكشف الجغرافي الثاني لغرب افريقيا	61
المبحث الرابع :التواجد العسكري الأوروبي بغرب افريقيا قبل مؤتمر برلين	76
الفصل الثاني : انعقاد مؤتمر برلين (الدوافع والأبعاد)	86
المبحث الأول : الواقع الدولي بأوروبا وإفريقيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين	87
المبحث الثاني : ظروف وحيثيات انعقاد المؤتمر	101
المبحث الثالث : القرارات التي خرج بها المؤتمر وتقييمها	119
الفصل الثالث : الانعكاسات السياسية والاقتصادية للمؤتمر على غرب افريقيا	127
المبحث الأول : الانعكاسات السياسية	128
المبحث الثاني : الانعكاسات الاقتصادية	153
الخاتمة	168
الملاحق	174
قائمة المصادر والمراجع	200
الفهارس	211
فهرس المحتويات	229
ملخص الدراسة	.....

ملخص الدراسة

يعتبر مؤتمر برلين الثاني الذي انعقدت جلساته بين 15 نوفمبر1884 و26 فيفري 1885 ذو أهمية بالغة في التاريخ الحديث والمعاصر لكل من إفريقيا وأوربا على سواء، حيث شكل نقطة تحول في العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال تكريسه لسياسية التبعية والاستعمار بين الشعوب، وعكس صورة واضحة لمدى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان عبر أساليب تجلت فيها كل معاني الظلم والطغيان والاحتقار وأُسقطت من خلالها كل الاعتبارات القانونية والدينية وحتى الإنسانية.

وقد جاءت دراستنا هذه والموسومة بـ" مؤتمر برلين 1884-1885 وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب افريقيا " للإجابة على مختلف التساؤلات التي أثيرت حول هذا المؤتمر وإرهاصاته بالقارة الإفريقية عامة وغربها على الخصوص من خلال الوقوف على الدوافع والأسباب الحقيقية التي كانت وراء انعقاد المؤتمر ومناقشة حيثيات جلساته والقرارات التي خرج بها بالإضافة إلى تبيان أهم انعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب افريقيا .

وللوصول إلى ذلك ، ارتأينا أن نعالج الموضوع وفق خطة بحث تضمنت مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول رئيسية وخاتمة، حيث جاء الفصل التمهيدي تحت عنوان " المجال الجغرافي والبشري لمنطقة غرب افريقيا " تطرقنا فيه للمقومات الطبيعية والبشرية التي تحظى بها المنطقة والتي كانت محل اهتمام الأوروبيين منذ أن وطأت أقدامهم سواحل غرب افريقيا.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان " النشاط الاستعماري الأوروبي بغرب افريقيا قبل مؤتمر برلين " وتضمن أربعة مباحث تناولنا فيها بالدراسة ظاهرة الكشف الجغرافي الأول للمنطقة خلال القرنين 16 و17م والتي تزعمها البرتغاليون الذين فتحوا المجال أمام بقية الأوروبيين لكشف المنطقة وتأسيس مراكز تجارية بها ، ثم تطرقنا لمسألة تجارة الرقيق بغرب افريقيا (أسبابها وأثارها بالمنطقة) مع التركيز على دور بريطانيا في ذلك كونها أكثر الدول الأوروبية التي نشطت في تجارة الرقيق بغرب افريقيا، وتناولنا بعد ذلك مراحل الكشف الجغرافي الثاني للمنطقة خلال القرنين 18و19م، وكذلك النفوذ والتوسع العسكري الأوربي بها قبل انعقاد مؤتمر برلين.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان "انعقاد مؤتمر برلين 1884- 1885 (الدوافع والأبعاد)" وتضمن ثلاث مباحث تطرقنا فيها للواقع الدولي بكل من أوربا وإفريقيا قبل انعقاد المؤتمر، وأهم التطورات السياسية التي شهدتها القارتان خلال هذه الفترة سيما بعد تحقيق ألمانيا وحدتها القومية وظهورها كقوة سياسية وعسكرية ساهمت في حدوث العديد من المتغيرات والتطورات بأوروبا وإفريقيا على سواء، ومن جهة تطرقنا إلى الدور الذي لعبه القائد الألماني بيسمارك في التحضير لعقد مؤتمر برلين والجهود التي بذلها في ذلك، عبر دعوته لمختلف ممثلي الدول الأوروبية لحضور جلسات المؤتمر ومناقشة القضايا المختلف عليها بإفريقيا، هذا وتناولنا في المبحث الأخير من نفس الفصل حيثيات المؤتمر وجلساته الرسمية وغير الرسمية وأهم القضايا التي عالجتها وكذلك القرارات التي خرج بها المؤتمرون، مع محاولتنا نقد وتقييم هذه القرارات على ضوء بعض التصريحات والآراء التي أبديت حول المؤتمر.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان " الانعكاسات السياسية والاقتصادية لمؤتمر برلين على غرب افريقيا " تضمن مبحثين رئيسين ، كان الأول تحت عنوان "الانعكاسات السياسية للمؤتمر"، تطرقنا فيه للتوسعات الفرنسية والبريطانية بغرب افريقيا عقب المؤتمر وكذلك نظم الحكم الاستعمارية بالمنطقة وردود فعل الحركات الوطنية مثل حركة ساموري توري وأحمدو شيخو وغيرهما، كما تطرقنا للخريطة السياسية لغرب افريقيا بعد مؤتمر برلين (التقسيم والتجزئة) وتناولنا بالتحليل ظاهرة الوحدات السياسية غير المتجانسة ومشاكل الحدود بينها،أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان "الانعكاسات الاقتصادية للمؤتمر"، تطرقنا فيه للتحولات الاقتصادية التي شهدتها منطقة غرب افريقيا بعد الغزو الأوربي أين توقفنا بالتحليل والتفسير لمشكلة تراجع الاقتصاد المحلي أمام الاقتصاد الاستعماري، ومن جهة أخرى خصصنا مبحثا للقضايا الاقتصادية بغرب افريقيا التي ناقشها المؤتمر مثل مسألة الملاحة بحوض النيجر وقضية إلغاء تجارة الرقيق، حيث استعرضنا مختلف المواد والقرارات المتعلقة بها التي جاءت في الميثاق النهائي للمؤتمر .

وقد وقفنا في دراستنا هذه على مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات حول الموضوع ومختلف جوانبه ارتأينا أن تكون كخاتمة للبحث ، وأخيرا لا يسعنا إلا أن نقول إن أصبنا فبفضل الله وتوفيقه وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

Abstract :

The second Berlin Conference that took place between November 15th, 1884 February 26th ,1885 has a great importance in the modern and contemporary history of Africa and Europe, it is considered a turning point in relations between the North and the South Countries, since it had devoted and reinforced the idea of dependency and colonialism between peoples, and had given a clear vision of one human being taking advantage of an Other one without taking into account any legality or morality or humanitarianism in it.

Our study titled under "Berlin Conference 1884-1885 and its Political and economic Implications on West Africa" attempts to answer some questions that have been raised about this conference, and various precursors which have been raised in Africa general and West Africa in particular. As we have aimed to determine the real reasons and motives behind the conference, and find out what was discussed at official and non-official meeting of the conference.

The study is included: Introduction and Introductory chapter and three chapters and a conclusion, The Introductory chapter titled: " human and Geographic field for West Africa " We discussed the human and natural elements of the region, Then The first Chapter under the title: "European activity in West Africa Before the Berlin Conference " We discussed in him the geographical discoveries for West Africa during the sixteenth Century, As we raised The issue of the slave trade in the region, In addition to military European influence to the west of Africa.

The second chapter was entitled " The holding of a conference Berlin 1884 - 1885 (propelling and the distances) included of three topics, We discussed Through it the Circumstances for the conference and Its meetings, As well as the decisions of the Conference, With our attempt assessed on the light of some statements and opinions.

As for The third chapter it titled under "Political and economic repercussions of the Conference on West Africa" We discussed in him The political map of West Africa after the Conference, and Military expansion in the region In addition to systems colonial rule, And from another side We discussed economic transformations in the region and the Economic issues Which Treated by the Conference.

And Finally We collected some observations and Comments on the subject It served as Conclusion of the study.

شهدت مدينة برلين الألمانية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر انعقاد مؤتمرين دوليين كان لهما الأثر البالغ في مستقبل الوطن العربي ومستقبل القارة الإفريقية على سواء ، حيث عقد بها المؤتمر الأول في 13 جويلية 1878 الخاص بالمسألة الشرقية التي جاءت عقب الخلاف بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وعلى رأسها روسيا، أما المؤتمر الثاني فقد انعقد بتاريخ15 نوفمبر1884 واختتمت جلساته في24 فيفري من سنة 1885، والذي جاء لتنظيم عملية الاستعمار بالقارة الإفريقية والسيطرة على خيراتها ومقوماتها الطبيعية والبشرية إلى جانب مناقشة القضايا المتصارع عليها بين الدول الأوروبية مثل مسألة الملاحة بحوض الكونغو التي كانت إحدى أسباب انعقاد المؤتمر.

ولعل التساؤلات التي يشاركنا القارئ في طرحها هنا، لماذا وقع الاختيار على مدينة برلين بالذات لعقد مؤتمر 1884- 1885، وما هي الدوافع والأسباب الحقيقية التي كانت وراء انعقاد هذا المؤتمر، وما أثاره وانعكاساته على القارة الإفريقية عامة وغربها على الخصوص، وإلى أي مدى ساهم هذا المؤتمر في التكريس لسياسة الاستعمار والتقسيم للقارة الإفريقية ؟ وغير ذلك من التساؤلات التي حاولنا الإجابة عليها من خلال فصول هذه الدراسة، التي نتمنى أن لتكون لبنة لأبحاث مستقبلية أخرى، سيما أمام نقص الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع بالبحث، خاصة من قبل الباحثين والمؤرخين العرب والأفارقة رغم أهمية المؤتمر في التاريخ الإفريقي.

Berlin had witnessed during the last quarter of the nineteenth century the birth of two international conferences that had the utmost effect on the future of the Arab world on one hand and the future of Africa on the other hand. The first Conference was held on the 13th of July 1878 so as to settle all the disputes between Ottoman Empire and the other powers particularly Russia whereas the second conference has been held on the 15th of November 1884 and concluded its session on the 26th of February 1885.

The second Conférence had discussed many items as the free navigation in the Congo Basin and the regulation of the scramble for Africa. but why was Berlin chosen to be the headquarter for these two Conferences' and what were the motives that led to convening this Conference and what were the consequences of these meetings and to extent had this conférence helped the European powers to settle the disputes arising from the scramble for Africa and its west on the regard ? Such questions are in need of objective answers especially the second Conference that is ignored by African and Arab historians ,the Berlin Conférence of 1884-1885 is an integral part of the African history, and this study tries to shed more lights on him, and to be a preliminary study for a series of researches on the African history.